الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/9
2 February 2000
ARABIC
Original: ENGLESH / FRENCH / SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل التعذيب والاعتقال

تقرير المقرر الخاص السير نايجل رودلي، المقدم بموجب
قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٣٢*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي			٤-٥
مقدمة		١-٢	٦
أولاً-	الولاية وأساليب العمل	٣	٦
ثانياً-	أنشطة المقرر الخاص	٤-٨	٧-٨
ثالثاً-	المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص فيما يتصل بمختلف البلدان	٩-١٠	٨
	أفغانستان	١١-١٢	٩
	ألبانيا	١٣	٩
	الجزائر	١٤-١٩	٩-١٠
	أنغولا	٢٠-٢٤	١٠-١١
	الأرجنتين	٢٥-٣٠	١١-١٣
	أستراليا	٣١-٣٦	١٣-١٤

* البيانات التي وردت من الحكومات بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ خاصة بمزاعم قدمها المقرر الخاص عام ١٩٩٩ ستظهر في اللغات التي قدمت بها فقط في الضميمة رقم ٥ إلى التقرير الحالي.

المحتويات (تابع)

أذربيجان	٣٧-٧٧	١٥-٢٣
البحرين	٧٨-١١٥	٢٣-٢٩
بنغلاديش	١١٦-١٢٦	٢٩-٣١
بيلاروس	١٢٧-١٣٣	٣١-٣٣
البرازيل	١٣٤-١٥٧	٣٣-٣٨
بلغاريا	١٥٨	٣٨
بوروندي	١٥٩-١٧٠	٣٨-٤٠
الكاميرون	١٧١-١٧٦	٤٠-٤١
تشاد	١٧٧-١٨٠	٤٢
شيلي	١٨١-٢٠٧	٤٢-٤٩
الصين	٢٠٨-٢٣٩	٤٩-٥٦
كولومبيا	٢٤٠-٢٩٦	٥٧-٦٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٩٧-٣١٥	٦٦-٦٩
جمهورية الكونغو	٣١٦-٣٣٢	٦٩-٧١
كوبا	٣٣٣-٣٥١	٧١-٧٤
جيبوتي	٣٥٢	٧٤-٧٥
إكوادور	٣٥٣-٣٥٧	٧٥
مصر	٣٥٨-٤٠٠	٧٦-٨٥
غينيا الاستوائية	٤٠١-٤٢٥	٨٥-٨٩
إريتريا	٤٢٦-٤٢٩	٨٩-٩٠
إثيوبيا	٤٣٠-٤٤١	٩٠-٩٢
فرنسا	٤٤٢-٤٥٢	٩٢-٩٥
جورجيا	٤٥٣-٤٦٣	٩٥-٩٧
ألمانيا	٤٦٤-٤٦٦	٩٧
غواتيمالا	٤٦٧-٤٧٤	٩٨-٩٩
غينيا بيساو	٤٧٥-٤٨١	٩٩-١٠٠
هاييتي	٤٨٢-٤٨٥	١٠٠-١٠١
الهند	٤٨٦-٥٢٧	١٠١-١٠٨
إندونيسيا	٥٢٨-٦٠٥	١٠٨-١٢٢
إيران (جمهورية-الإسلامية)	٦٠٦-٦١٠	١٢٢-١٢٣
العراق	٦١١-٦١٦	١٢٣-١٢٤

المحتويات (تابع)

إسرائيل	٦١٧-٦٧٥	١٢٤-١٣٦
اليابان	٦٧٦-٦٨٠	١٣٦-١٣٧
الأردن	٦٨١-٦٨٢	١٣٧
كازاخستان	٦٨٣-٦٩٥	١٣٨-١٣٩
كينيا	٦٩٦-٦٩٧	١٤٠
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٦٩٨-٧٠٢	١٤٠-١٤١
جمهورية كوريا	٧٠٣-٧١٠	١٤١-١٤٣
قيرغيزستان	٧١١-٧١٧	١٤٣-١٤٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧١٨-٧١٩	١٤٤
لبنان	٧٢٠-٧٢٤	١٤٥
ماليزيا	٧٢٥-٧٣٠	١٤٥-١٤٧
مالي	٧٣١-٧٣٣	١٤٧-١٤٨
المكسيك	٧٣٤-٧٨٢	١٤٨-١٥٩
المغرب	٧٨٣-٧٨٩	١٥٩-١٦٠
ميانمار	٧٩٠-٧٩٦	١٦١-١٦٢
ناميبيا	٧٩٧	١٦٢
نيبال	٧٩٨-٨٢١	١٦٢-١٦٧
النيجر	٨٢٢	١٦٨
باكستان	٨٢٣-٨٣٨	١٦٨-١٧٠
بيرو	٨٣٩-٨٧٥	١٧٠-١٧٩
الفيلبين	٨٧٦-٨٧٨	١٧٩
رومانيا	٨٧٩	١٨٠
الاتحاد الروسي	٨٨٠-٩٠٧	١٨٠-١٨٤
رواندا	٩٠٨-٩١٠	١٨٥
المملكة العربية السعودية	٩١١	١٨٥
السنغال	٩١٢-٩١٤	١٨٦
إسبانيا	٩١٥-٩٢٨	١٨٦-١٨٩
سري لانكا	٩٢٩-٩٧٤	١٨٩-١٩٨
السودان	٩٧٥-٩٩٧	١٩٨-٢٠٣
سويسرا	٩٩٨-٩٩٩	٢٠٣
الجمهورية العربية السورية	١٠٠٠-١٠٠٢	٢٠٤
تايلند	١٠٠٣	٢٠٥

المحتويات (تابع)

توغو	.....	١٠٠٤-١٠١٩	٢٠٥-٢٠٨
تونس	.....	١٠٢٠-١٠٣٧	٢٠٨-٢١١
تركيا	.....	١٠٣٨-١٠٨٩	٢١١-٢٢٢
أوغندا	.....	١٠٩٠	٢٢٢
أوكرانيا	.....	١٠٩١-١٠٩٢	٢٢٢-٢٢٣
الولايات المتحدة الأمريكية	.....	١٠٩٣-١١١٨	٢٢٣-٢٢٧
أوروغواي	.....	١١١٩	٢٢٧
أوزبكستان	.....	١١٢٠-١١٣٧	٢٢٨-٢٣٠
فنزويلا	.....	١١٣٨-١١٧٢	٢٣١-٢٣٦
اليمن	.....	١١٧٣-١١٧٤	٢٣٧
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	.....	١١٧٥-١١٩٣	٢٣٧-٢٤٠
زامبيا	.....	١١٩٤-١١٩٨	٢٤٠-٢٤٢
زيمبابوي	.....	١١٩٩-١٢٠١	٢٤٢-٢٤٣
معلومات مقدمة إلى السلطة الفلسطينية	.....	١٢٠٢-١٢٠٥	٢٤٣
رابعاً- استنتاجات وتوصيات	.....	١٢٠٦-١٢٠٩	٢٤٣-٢٤٤
المرفق المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	.....		٢٤٤-٢٤٦

موجز تنفيذي

يقدم المقرر الخاص، السير نايجل رودلي، تقريره السابع إلى اللجنة. ويعالج الفصل الأول جوانب الولاية وأساليب العمل. أما الفصل الثاني فهو يلخص أنشطة المقرر الخاص أثناء عام ١٩٩٩. ويتضمن الفصل الثالث ملخصاً للرسائل التي بعثها المقرر الخاص والردود التي وردت من الحكومات في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أرسل المقرر الخاص معلومات، وتلقى ردوداً من ٧٧ بلداً. كما أنه أرسل أكثر من ١٤٧ نداء عاجلاً نيابة عن ٤٥٠ من الأشخاص الذين أمكن التعرف عليهم. وترد أيضاً ملاحظات المقرر الخاص عن الوضع فيما يتعلق بمزاعم وقوع تعذيب في عدة بلدان.

وأثناء الفترة موضع الاستعراض نفذ المقرر الخاص أربع بعثات. ويأتي التقرير عن زيارة رومانيا (١٩-٢٩ نيسان/ أبريل) في الضميمة ٣ للتقرير الحالي؛ كما يرد التقرير عن زيارة الكاميرون (١٠ إلى ٢٠ أيار/مايو) في الضميمة ٢؛

والتقرير عن زيارة كينيا (٢٠ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر) في الضميمة ٤. كما أن المقرر الخاص قام ببعثة مشتركة إلى تيمور الشرقية مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه (انظر A/54/660 المقدم إلى اللجنة في الوثيقة E/CN.4/2000/115).

وفيما يتعلق بالزيارات القطرية فإن حكومة الصين دعت المقرر الخاص لزيارة البلد. كما أن الممثل الدائم لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف قدم رداً إيجابياً أولياً لطلب المقرر الخاص الذي بعثه عام ١٩٩٩ لزيارة بلاده. كذلك أعرب نائب الممثل الدائم للبرازيل، انتظاراً لوصول دعوة رسمية من الحكومة، عن أمله في أن يمكن تنفيذ بعثة من جانب المقرر الخاص. وأما طلبات المقرر الخاص بزيارة الهند وإندونيسيا والبحرين ومصر وتونس والجزائر فلم تنتج عنها دعوات.

ولم تنشأ أية مسائل متصلة بالولاية أثناء السنة قيد الاستعراض. وكانت أساليب عمل المقرر الخاص هي الأساليب المتبعة في السابق والتي وافقت عليها اللجنة مؤخراً في الفقرة ٢١ من قرارها ٣٢/١٩٩٩ وبوجه خاص، ظل المقرر الخاص يلتمس التعاون مع الجهات التي لديها ولايات أخرى من اللجنة تفادياً لازدواجية النشاط فيما يتعلق بمبادرات خاصة ببلدان محددة.

وكان هناك تطور هام بالنسبة للولاية تمثل في دعوة المقرر الخاص، بموجب الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٣٩/٥٣، وفي الفقرة ٢٩ من قرار اللجنة ٣٢/١٩٩٩، إلى تقديم تقرير مؤقت إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة عن الاتجاهات العامة والتطورات الخاصة بولايته. وبناء على ذلك قدم المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تقريراً (A/54/426) إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة بموجب البند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال.

ومرفق بصلب هذا التقرير المبادئ الخاصة بالتوثيق الفعال لحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مأخوذة من دليل التحقيق والتوثيق الفعالين لحالات التعذيب وغيرها من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعروفة أيضاً باسم بروتوكول استنبول. والمقصود من هذا الدليل توفير مبادئ توجيهية دولية لتقييم حالة الأفراد الذين يدعون بوقوع تعذيب أو معاملة قاسية، والتحقيق في حالات الادعاء بالتعذيب، وتقديم تقرير عن الاستنتاجات إلى الجهات القضائية وجهات التحقيق. ومن رأي المقرر الخاص أن هذا الدليل سيكون أداة مهمة للدول في تنفيذ التحقيقات في مزاعم وقوع تعذيب أو معاملة قاسية.

مقدمة

١- جددت لجنة حقوق الإنسان لفترة ثلاثة أعوام إضافية ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، السير نايجل رودلي (المملكة المتحدة)، وذلك بموجب قرارها ١٩٩٨/٣٨. ووفقاً لهذا القرار يقدم المقرر الخاص تقريره السابع إلى اللجنة. ويعالج التقرير في الفصل الأول منه الجوانب المتصلة بالولاية وبأساليب العمل ويلخص الفصل الثاني أنشطة المقرر الخاص أثناء عام ١٩٩٩. ويتضمن الفصل الثالث موجز الرسائل التي بعثها المقرر الخاص والردود التي وردت من الحكومات في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويتضمن الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي يتقدم بها المقرر الخاص.

٢- وبالإضافة إلى القرارات المذكورة أعلاه، ثمة قرارات أخرى عديدة اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان أو أعادت تأكيدها في دورتها الخامسة والخمسين هي أيضاً ذات صلة بالموضوع وتندرج ضمن إطار ولاية المقرر الخاص، وقد أخذها المقرر الخاص في الحسبان عند فحص وتحليل المعلومات التي استُرعي انتباهه إليها. وهذه القرارات هي تحديداً: القرار ١٩٩٩/٣١ "استقلال ونزاهة القضاة والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين" والقرار ١٩٩٩/٣٣ "الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية" والقرار ١٩٩٩/٣٤ "الإفلات من العقاب" والقرار ١٩٩٩/٣٥ "الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً" والقرار ١٩٩٩/٣٦ "الحق في حرية الرأي والتعبير" والقرار ١٩٩٩/٣٧ "مسألة الاحتجاز التعسفي" والقرار ١٩٩٩/٣٨ "مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" والقرار ١٩٩٩/٣٩ "تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" والقرار ١٩٩٩/٤٢ "القضاء على العنف ضد المرأة" والقرار ١٩٩٩/٤٧ "المشردون داخلياً" والقرار ١٩٩٩/٦٦ "تنفيذ الإعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بهما دولياً".

أولاً الولاية وأساليب العمل

٣- لم تنشأ أية مسائل متصلة بالولاية أثناء السنة قيد الاستعراض. وكانت أساليب عمل المقرر الخاص هي الأساليب المتبعة في السابق والتي وافقت عليها اللجنة مؤخراً في الفقرة ٢١ من قرارها ١٩٩٩/٣٢، ووافقت عليها الجمعية العامة في الفقرة ١٦ من قرارها ٥٤/١٥٦. وقد ظل بشكل خاص يلتمس التعاون مع الجهات المسندة إليها سائر ولايات اللجنة تفادياً لازدواجية النشاط فيما يتعلق بمبادرات خاصة ببلدان محددة، وهكذا فقد وجه إلى الحكومات نداءات عاجلة أو أحال إليها معلومات تتضمن ادعاءات عن حدوث انتهاكات تندرج في نطاق ولايته، أو سعى إلى الاضطلاع ببعثات مشتركة إلى دول أعضاء بالاقتران مع الآليات التالية: الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة، والمقرر الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للجنة المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخلياً.

ثانياً أنشطة المقرر الخاص

٤- كان هناك تطور هام في موضوع الولاية هو دعوة المقرر الخاص، الواردة في الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٣٩/٥٣ وفي قرار اللجنة رقم ٣٢/١٩٩٩، فقرة ٢٩، ليقدم تقريراً مؤقتاً إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة عن الاتجاهات والتطورات العامة فيما يتعلق بولايته. وبناء على ذلك قدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تقريره (A/54/426) إلى اللجنة الثالثة بموجب البند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال. وأخيراً طلبت الجمعية العامة في قرار ١٥٦/٥٤ من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى دورتها الخامسة والخمسين.

٥- وأثناء الفترة قيد الاستعراض نفذ المقرر الخاص أربع بعثات. ويرد تقرير عن زيارة رومانيا (١٩ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩) في الضميمة ٣ للتقرير الحالي؛ ويرد تقرير عن زيارة الكاميرون (١٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩) في الضميمة ٢؛ وتقرير عن زيارة كينيا (٢٠ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) في الضميمة ٤. ووفقاً لقرار اللجنة S/4/1 بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية نفذ المقرر الخاص أيضاً بعثة إلى تيمور الشرقية بالاشتراك مع المقررتين الخاصتين لكل من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وبالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وتقرير هذه الزيارة (A/54/660) مقدم إلى اللجنة بالوثيقة E/CN.4/2000/115.

٦- وبرسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ وجهت حكومة الصين دعوة إلى المقرر الخاص لزيارة البلد وهو يعرب عن شكره لهذه الدعوة. كما أن الممثل الدائم لأذربيجان في مكتب الأمم المتحدة بجنيف رد رداً مبدئياً إيجابياً على طلب المقرر الخاص الذي بعثه عام ١٩٩٩ لزيارة ذلك البلد. كذلك أعرب نائب الممثل الدائم للبرازيل، في انتظار وصول دعوة رسمية من حكومته، عن أمله في إمكان تنفيذ بعثة من جانب المقرر الخاص إلى البرازيل. وأما طلبات المقرر الخاص لزيارة كل من الهند وإندونيسيا والبحرين ومصر وتونس والجزائر فلم تنتج عنها دعوات.

٧- وفي آذار/مارس ١٩٩٩ اشترك المقرر الخاص في اجتماع في استنبول أنهى عملية صياغة دليل عن التحقيق والتوثيق الفعالين لحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو معروف أيضاً باسم بروتوكول استنبول وقد كانت فكرة هذا الدليل والعمل على إعداده تمثل جهداً تعاونياً لمدة ثلاثة سنوات بين الأطباء الشرعيين، والأطباء والأطباء النفسانيين، ومراقبي حقوق الإنسان والقانونيين، الذين مثلوا ٤١ منظمة أو مؤسسة من ١٥ بلداً. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩ قدم الدليل إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اجتماع في جنيف كان المقرر الخاص حاضراً فيه. والمقصود من الدليل أن يقدم مبادئ توجيهية دولية لتقييم حالة الأفراد الذي يدعون بوقوع تعذيب أو سوء معاملة، والتحقيق في حالات الادعاء بالتعذيب، وتقديم تقارير عن الاستنتاجات إلى جهات القضاء والتحقيق ومرفق بالتقرير الحالي "مبادئ التحقيق والتوثيق الفعالين لحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" وهو الوارد كتذييل في بروتوكول استنبول.

٨- وانتخب المقرر الخاص رئيساً للاجتماع السادس للمقررين الخاصين/الممثلين، والخبراء المستقلين ورؤساء أفرقة العمل للجنة حقوق الإنسان (٣١ أيار/مايو ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٩). وبهذه الصفة حضر أيضاً في الفريق العامل المفتوح العضوية فيما بين الدورات والمعني بتعزيز فعالية آليات لجنة حقوق الإنسان (٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

واشترك المقرر الخاص أيضاً في عدة مؤتمرات كان منها مؤتمر عن "التحقيق في التعذيب ومكافحته" نظمته جامعة شبكاغو (٤ إلى ٧ آذار/مارس ١٩٩٩)، والاجتماع الرابع الذي يعقد كل سنتين للشبكة العالمية لحقوق الإنسان في الأكاديميات والجمعيات الدراسية في استكهولم (٦ أيار/مايو ١٩٩٩) واجتماعاً عن "القيم الأخلاقية في السياسة" دعت إليه حكومة النرويج في أوسلو (٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٩) وحلقة عمل عن قضية التعذيب نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة بريستينا (٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تحدث إلى المشاركين في مؤتمر دولي بعنوان "منع التعذيب بمناسبة بزوغ فجر الألفية الجديدة" نظمه مجلس أوروبا بمناسبة العيد العاشر للجنة الأوروبية لمنع التعذيب.

ثالثاً المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص فيما يتصل بمختلف البلدان

٩- خلال الفترة قيد الاستعراض، بعث المقرر الخاص ٦٠ رسالة إلى ٥٦ بلداً باسم نحو ٧٠٠ فرد و ٣٢ مجموعة تشمل قرابة ٣٠٠٠ شخص. وكان معروفاً أن ١٥٠ من بين هؤلاء الأشخاص هم نساء وأن ٥٠ من بينهم من الأحداث. وبعث المقرر الخاص أيضاً ٢٠ رسالة لتذكير الحكومات بعدد من الحالات التي كانت قد أحيلت في الأعوام السابقة. وإلى جانب فرادى الحالات أحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومات ٢١ ادعاءً ذات طابع عام. وأحال المقرر الخاص ١٤٤ نداء عاجلاً إلى ٥١ حكومة باسم نحو ٤٣٠ فرداً (قرابة ٣٥ منهم معروف أنهم نساء، و٤٥ من بينهم معروف أنهم أحداث) و ١٥ مجموعة بما يشمل قرابة ٥٠٠ر١ شخص أُعرب بخصوصهم عن مخاوف من أنهم قد يتعرضون للتعذيب ولأشكال أخرى من سوء المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك قدمت ٢٦ حكومة إلى المقرر الخاص ردوداً عن ١٥٥ حالة أحيلت خلال العام قيد الاستعراض، في حين قدمت ٢٤ حكومة مثل هذه الردود عن ٣٥٠ حالة أحيلت في الأعوام السابقة.

١٠- ويتضمن هذا الفصل، على أساس كل بلد على حدة، موجزات بالادعاءات العامة وفرادى الحالات، وكذلك النداءات العاجلة، وردود الحكومات. وهناك أيضاً ملاحظات من المقرر الخاص عند الضرورة. ونظراً لأن معظم الدول لم يكن لديها الوقت الكافي للرد على الرسائل التي تضمنت المزاعم فقد حاول المقرر الخاص أن يتجنب، في ملاحظاته في نهاية كل قسم قطري، أي إشارة إلى مزاعم أحيلت أثناء السنة. ونظراً لتأخر إرسال بعض الرسائل العادية باللغة الإنكليزية فلم يتوافر للحكومات الوقت الكافي للرد على المزاعم. وعلى ذلك لم يستنتج المقرر الخاص أي استنتاجات فيما يتعلق بهذه المزاعم. وكما سبقت الإشارة في العام الماضي فإن المعلومات التي قدمتها الحكومات عن توصيات المقرر الخاص التي أصدرها بعد زياراته في السنة الماضية لكل من شيلي وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا قد أدرجت في الضميمة ١ في التقرير الحالي. ونظراً لنقص الموارد لم يتمكن المقرر الخاص من استكمال الدراسة عن المدافعين عن حقوق الإنسان التي أشار إليها في تقريره إلى الجمعية العامة.

أفغانستان

البلاغات العادية والردود الواردة

١١- تلقى المقرر الخاص معلومات عن ادعاء بحالات تعذيب وغيره من سوء المعاملة يقال إنها وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٨ عندما أفادت التقارير بأن "طالبان" استولوا على مدينة مزار الشريف. وكانت الادعاءات التي وصلت تتفق مع تلك التي تلقاها المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان والتي يوجد ملخص لها في تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/53/539). ويوجد رد من سفارة إمارة أفغانستان الإسلامية في إسلام أباد في هذا التقرير.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٢- في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً مشتركاً مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه باسم فرزالة وهي حامل صغيرة السن قيل إنها مذنبة في علاقة جنسية خارج الزواج. وكان المقرر جلدها علناً بعد ولادة الطفل الذي كان من المتوقع أن يولد خلال أسابيع قليلة. كما أن الشريك المتهم معها، سيد ساروار، ثبت أنه مذنب في جريمة الزنا وأفادت التقارير بأنه جلد علناً ١٠٠ جلدة بملعب كرة قدم في إحدى المدارس في كابول.

ألبانيا

البلاغات العادية والردود الواردة

١٣- برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي كان قد أحالها عام ١٩٩٨ والتي لم يرد بشأنها رد.

الجزائر

البلاغات العادية والردود الواردة

١٤- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية التي ردت عليها الحكومة برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

١٥- يبدو أن أحمد جلال قد قبض عليه يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أثناء اشتراكه في مظاهرات مؤيدة لجبهة الخلاص الإسلامية التي يشترك في عضويتها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويبدو أنه اتهم في ارتكاب جرائم قتل ويقال إن استجوابه دام أسبوعاً. ويقال إنه أرغم على ابتلاع مادة غسيل الملابس مما سبب له الإسهال، ويقال إن قضيبه سحق داخل أحد الأدراج، وأن أحد المحققين معه مارس اللواط معه. ويبدو أنه نقل بعد ذلك إلى سجن لامبازا في تازولت في ولاية بتنا

حيث قضى خمس سنوات. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٨ نقل إلى مستشفى ويبدو أنه نجح في الهرب منها يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١٦- ويقال إن محمد عوارتي اتهم بالاشتراك في قتل شابة من أعضاء الأمن الوطني. ويقال إنه ألقي القبض عليه يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في منزله في مدينة الجزائر من جانب أفراد من قوات الدرك الوطني. وبعد وضع مقابض في يديه وتعليقه من جانب أشخاص ملثمين خضع لحروق بواسطة نافثة اللهب ولصدمات كهربائية. ويقال إنه أدخل في النهاية إلى قسم الطوارئ في المستشفى لمعالجته من شلل في اليد اليمنى ومشاكل في السمع وهذا ما أيده تقرير طبي يحتفظ المقرر الخاص بنسخة منه.

١٧- ويقال إن عائلات المختفين كانت تخضع للضرب وسوء المعاملة والتهديد من جانب قوات النظام أثناء محاولة التظاهر سلمياً يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩ أمام المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

١٨- ويقال إن محمد بوخلاف اعتقل في آب/أغسطس ١٩٩٨ مع زوجته وابنته وابن أخيه البالغ من العمر ١٠ سنوات. ويقال إنه عذّب في درك الباب الجديد في الجزائر العاصمة. ويقال إن عرضه قد انتهك وانتزعت منه أسنان. وقد أفرج عن أسرته بعد إحدى عشر يوماً. ويبدو أنه متهم بقيام علاقات بينه وبين المجموعات المسلحة وأن التهمة قد وجهت إليه ويظهر أنه ما زال في الحبس وأن شكاواه من سوء المعاملة لم تكن موضع تحقيق على الإطلاق.

١٩- وأوضحت الحكومة أن الإشارات الواردة في المزاعم سالفة الذكر ليس فيها أي معلومات دقيقة ولا تسمح بسرعة الانتهاء من التحقيقات. وأما فيما يتعلق بعائلات المختفين فقد وجهت الحكومة انتباه المقرر الخاص إلى أن تنظيم المظاهرات في الجزائر، كما في غيرها، يخضع لتشريع وتنظيم دقيقين ينصان، من بين عدة أمور، على طلب الترخيص وعلى منع إشراك أحداث فيها.

أنغولا

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٠- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية فيما بعد. وبرسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أخبرت الحكومة المقرر الخاص بأنها علمت بالمزاعم الواردة فيما بعد ولكنها لا تستطيع أن تقدم له معلومات ما دامت الإجراءات الجنائية، وهي سرية في طبيعتها، سائرة في طريقها. وحرصت الحكومة أيضاً على طمأنة المقرر الخاص بأن أشارت إلى أن المادة ٣٦ من القانون الدستوري لا تسمح بعقاب أي شخص إذا لم يكن قد ارتكب عملاً يعاقب عليه القانون صراحة.

٢١- يقال إن الدكتور أدريانو باريرا، الممثل الدائم السابق لأنغولا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورئيس حزب أنغولا المستقل المعارض، قد ألقي القبض عليه يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في لواندا بتهمة اختلاس أموال عامة.

ويقال إنه حجز عدة أيام بعد أن انتقد الحكومة في التلفزة الوطنية وخضع لاستجواب في الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية في الليلة التالية وهو جالس على كرسي صغير في حالة عدم توازن. وبعد ذلك أبقي في الحبس الانفرادي لمدة خمسة أشهر ولم يحصل على الرعاية المناسبة لحالته الصحية التي أصبحت الآن حالة دقيقة.

٢٢- ويقال إن أنطونيو مافونغو مات من الضرب من جانب ضابط شرطة في كاكونغو في مقاطعة كابيندا في آذار/مارس ١٩٩٨ بعد نزاع خاص بخزان ماء. ويقال إنه ضرب على رأسه بمقبض السلاح الرسمي لأحد رجال الشرطة. ويقال إن قائد شرطة كاكونغو أمر بالقبض على هذا الرجل ولكن لم يقبض عليه أبداً.

٢٣- ويقال إن أنطونيو مانويل ألقي عليه القبض بواسطة الشرطة في أيار/مايو ١٩٩٨ بالقرب من كاكيولاما وضرب بسكين في ظهره بطريقة تكتب كلمة "يونيتا".

ملاحظات

٢٤- يأسف المقرر الخاص لأن الحكومة رغم دعوته إياها لتقديم المعلومات ذات الصلة، لم تشر إلى اتخاذ أي إجراء في تلك الحالات لتحقيق المزاعم وتقديم من قد يكونون مسؤولين عنها ولتعويض الضحايا أو أقربائهم.

الأرجنتين

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٥- في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بعث المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، نداء عاجلاً بالنيابة عن خوسيه لويس أوخيدا الذي يقال إنه اختفى من منزله في بوينس أيرس يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ على يد شخص مجهول. ويقال إن دورية من شرطة الدائرة ٣٤ كانت موجودة قرب المكان وقت وقوع هذه الواقعة ولكنها لم تتدخل. ويتفق مع المعلومات الواردة أن سلسلة الهجمات الأخيرة والعمليات العدوانية التي وقعت على خوسيه لويس أوخيدا وعائلته وأن المذكور قد تعرض للضرب والتعذيب من جانب الشرطة الاتحادية في الدائرة ٣٤ أثناء فترة حبسه القصيرة قبل ثلاث سنوات ويبدو أن مركز الدراسات القانونية والاجتماعية أبلغ السلطات عن هذه الانتهاكات.

٢٦- وبرسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩ ردت الحكومة على هذا النداء العاجل. فأشارت إلى أنه بعد تقديم الشكوى إلى المحكمة الابتدائية رقم ٤٣ بدأت الإجراءات وصدر أمر بإحضار الرقيب فيكتور بابلو باريونويفو بتهمة إحداث إصابات بدنية بسيطة. وتبين عدم كفاية الأدلة لاتخاذ إجراءات ضد كارلوس فابيان شافيس. ولكن الفصل بين المسألتين ليس نهائياً لأن هناك استئنافاً رفعه المحامون عن كل من الشرطة الاتحادية وعن السيد أوخيدا. وأشارت الحكومة إلى اتخاذ الخطوات المبدئية في المحكمة رقم ١٤ بشأن الجريمة التي وقعت يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وذكرت أن هناك تدابير اتخذت لضمان سلامة السيد أوخيدا ولمساعدته نفسانياً وأن هذه التدابير استمرت حتى ١٩ نيسان/أبريل حين توقف السيد أوخيدا عن

قبول أي مساعدة من أي نوع كانت. ومنذ ٢٧ نيسان/أبريل لم يحصل اتصال بالضحية إلا مرة واحدة، وقد رفض السيد أوخيدا أي نوع من أنواع الحماية.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٧- برسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن إمكان وقوع حالات تعذيب في البلد. وبرسالتين مؤرختين في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قدمت الحكومة للمقرر الخاص المعلومات التي يرد موجزها فيما يلي.

٢٨- مارسيلو أتينسيو، يقال إنه قبض عليه وعذب بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ من أفراد شرطة بوينس أيرس، المحضر رقم ١، سان ميغيل (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٤). وأفادت الحكومة بأن الإجراءات "الموسمية" بدأت في محكمة الجنح الوقتية رقم ٣ في فرع سان مارتينو القضائي ضمن سلطة منطقة بوينس أيرس. وبتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨ أوقع الكشف الطبي على مارسيلو أتينسيو وتبين وجود عدد من الإصابات البسيطة. وأثناء الإجراءات الأولية التي أمرت بها الحكومة تبين أن طبيب الشرطة المناوب كان قد فحصه وقت القبض عليه وأعلن أنه في حالة سكر مع تشخيص الإصابات التي أعيد تشخيصها في ٢١ آذار/مارس باعتبارها أعراضاً إضافية. وقد أمرت المحكمة بإغلاق القضية مؤقتاً بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لعدم إمكان التعرف على الشخص الذي يقال إنه أحدث الإصابات البدنية.

٢٩- وبنفس الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة قضية لويس كوفري، وعمره ١٤ سنة، الذي يقال إنه القي القبض عليه مع رميه على الأرض في طريق شاحنة مقبلة يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في ميدان الدستور في العاصمة الاتحادية، وذلك من جانب أفراد شرطة من مخفر ميتري (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٥). وفي الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨ أشارت الحكومة إلى أن الإجراءات بدأت في محكمة الجنح رقم ١٣، المكتب ٧٩. وتشمل الإجراءات عريفاً من القسم ١ متري من شرطة السكك الحديدية، وسائق الشاحنة، وهي تابعة لشركة جمع قمامة فيقال إنها داست على هذا الحدث وشخص آخر، هو حدث أيضاً. وقدمت الحكومة معلومات تفصيلية عن معاملة لويس كوفري والإصابات البالغة التي وقعت عليه. وقد اشتركت إدارة أطفال الشوارع التابعة للمجلس الوطني المعني بشؤون الأحداث والعائلات في هذه المسألة وقدمت المساعدة في مجالات مختلفة من التوثيق إلى إعادة التأهيل. والقضية الآن في المرحلة السابقة على المحاكمة كما أن هناك تحقيقات في مزاعم حدوث انحراف في كيفية معاملة القضية من جانب الشرطة.

٣٠- وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنها لم ترد على المعلومات التي أحالها بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ والتي تفيد أن عدداً من المحتجزين في مركز كوردبة للاحتجاز قبل المحاكمة تعرضوا لأشكال مختلفة من التعذيب يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بعد الاضطرابات التي أعقبت محاولة هرب (E/CN.4/1998/Add.1). وبرسالة مؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قدمت الحكومة أيضاً معلومات عن هذه الواقعة وأحالت إلى المقرر الخاص تقارير الإدارة العقابية في مقاطعة كوردبة وتقارير إدارة بنخويس التي حققت في الواقعة. وتفيد هذه التقارير أن الإجراءات بدأت ولكن دون توجيه اتهام إلى أي أحد بارتكاب جريمة التعذيب أو المعاملة السيئة، لا في التحقيق الإداري ولا أمام المحكمة. وأما التهم الموجهة إلى ثلاثة من موظفي السجن فهي ترجع إلى أسباب أخرى. وقدمت الحكومة معلومات عن الإصابات التي وقعت

على عدد من المحجوزين وعن مدى خطورتها والعلاج الطبي المقرر لها. وتبين أن العلاج الطبي في المركز العقابي كان كافياً في نظر اثنين من الأطباء الشرعيين وثلاثة من محامي الدفاع. وقد أخذت أقوال أكثر من ١٠٠ شخص ولكنها لم تكن متوافقة. ورغم أن القضية كانت أمام المحكمة الاتحادية رقم ٣ والمحكمة الابتدائية رقم ١٢، وكلتاهما في كوردبة، فإن الحكومة ذكرت أن المسألة المطروحة لا تنطوي على أي شكل من أشكال التعذيب نظراً لعدم الاشتباه في ارتكاب جريمة التعذيب من أي موظف واحد من الإدارة العقابية في مقاطعة بأكملها، ولا توجيه اتهام إليه بهذا الشكل. وأما عن التحقيقات التي أجريت لاستيضاح الظروف وفاة ثلاثة من المحتجزين، واحتمال وجود تهريب مخدرات في حالة لويس روجيليو مارتن، فقد أحيلت إلى المحكمة الاتحادية للاختصاص. وفيما يتعلق بالمحتجزين سانشيس وساريا لم يمكن الكشف عن الوقائع التي أدت إلى وفاتهما بالضبط رغم الاستجوابات العديدة ورغم التشريح وسماع الشهود.

أستراليا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣١- بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم طالب لجوء ليبي، لا يعرف المقرر الخاص اسمه، وباسم عائلته الذين يبدو أنهم كانوا معرضين لإعادتهم فوراً وبالقوة إلى ليبيا حيث يمكن أن يتعرضوا لتعذيب. ويقال إنه كان عضواً في مجموعة معارضة ليبية يبدو أنها مشروعة واسمها الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا. ويبدو أن محكمة الاستئناف الخاصة بشؤون اللاجئين في استراليا لم تقبل القول بأنه كان عضواً في تلك المنظمة ولذلك رفضت طلبه. ويبدو أن السلطات حاولت دون نجاح ترحيل العائلة يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ولكن خطوط الطيران رفضت نقلهم بسبب الحالة التي كان عليها واحد من طالبي اللجوء. ويقال إن الأبوين تعرضا لمعاملة سيئة شفهياً وبدنياً في المطار عندما كانا في حراسة الرسميين الذين كانوا يحاولون ترحيلهما.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٢- برسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ردت الحكومة على البلاغ الذي أرسله المقرر الخاص بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرات ٥٦ إلى ٥٨) وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن اللجنة الملكية المعنية بوفيات السكان الأصليين في الاحتجاز أنشئت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ للتحقيق في وفاة ٩٩ من السكان الأصليين من مضيق توريس كانوا في الاحتجاز بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ وأشارت الحكومة إلى أن مهمة اللجنة كانت فحص ظروف الوفيات، والأعمال التي قامت بها السلطات والأسباب الكامنة وراء وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن التحقيق انتهى إلى أن السبب الغالب في ارتفاع نسبة وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز هو عدم تناسب معدل تعرض السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس للنظام القضائي الجنائي وأن ذلك يرجع فيما يبدو إلى وضع الحرمان الشديد الذي يعيش فيه كثير من السكان الأصليين في المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقد أصدرت اللجنة ٣٣٩ توصية لمختلف مستويات الحكومات في أستراليا بشأن عدد كبير من القضايا، وفي عام ١٩٩٢ خصصت حكومة الكمونولث ٤٠٠ مليون دولار معظمها من خلال اللجنة المعنية بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، دعماً لما مجموعه ٣٣٨ توصية من التوصيات البالغ عددها ٣٣٩. وأشارت الحكومة إلى أن مستوى تنفيذ التوصيات أدى إلى انخفاض في عدد

وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز، وإلى زيادة وعي موظفي الاحتجاز والموظفين الطبيين بمعاملة السجناء من السكان الأصليين. بيد أن الحكومة أبلغت المقرر الخاص بأن تزايد نسبة السكان الأصليين في الاحتجاز ومعدل الاحتكاك بالنظام القضائي الجنائي مسألتان تحتاجان إلى معالجة. ولهذا الغرض عقدت قمة وزارية عن وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز في تموز/يوليو ١٩٩٧ ويجري الآن رصد الخطط الاستراتيجية لمعالجة ارتفاع نسبة السكان الأصليين في النظام القضائي الجنائي.

٣٣- وردت الحكومة أيضاً على حالتي الشخصين اللذين سبق إحالتهما.

٣٤- ففيما يتعلق بدانييل يوك، نفت الحكومة حدوث أي تعذيب في حالته. وأشارت إلى أن لجنة القضاء الجنائي أجرت تحقيقاً في وفاته وكان التحقيق يعتمد اعتماداً كبيراً على تقريرين تشريحيين. وتبين للجنة أن وفاته ترجع إلى اجتماع مشاكل في القلب مع إدمان المخدرات. كما تبين للجنة عدم وجود دليل كافٍ لتوجيه تهم جنائية ضد أي شخص اشترك في القبض عليه وحبسه. وقد قدمت إلى المقرر الخاص نسخة من استنتاجات تحقيق لجنة القضاء الجنائي ومن توصيات مسؤول التحقق من الوفاة والإعلان الذي أصدره. ولاحظت الحكومة أن نتائج التحقيق تكون علنية وأن جميع الأدلة التي قدمت إلى اللجنة كانت في جلسات علنية.

٣٥- وفيما يتعلق بكيم نيكسون أنكرت الحكومة وقوع أي تعذيب. وأشارت الحكومة إلى تحقيق الوفاة المستقل الذي أجري والذي تبين منه أنه مات لأسباب طبيعية نتيجة لمرض في القلب سببه ارتفاع الضغط وتصلب الشرايين، مع عدم وجود الأدلة الكافية لإقامة دعوى على أي عضو من إدارة الشرطة. بيد أن الحكومة أبلغت المقرر الخاص أن التحقيق لم ينظر في الادعاء القائل بأن ضباط الشرطة أبلغوا بالمكان الذي يمكن أن توجد فيه أدوية كيم نيكسون وأنهم لم يحاولوا العثور عليها. فبالنسبة لهذا الزعم وجهت الحكومة انتباه المقرر الخاص إلى تقرير لجنة العدالة القضائية عن وفاته الوارد في تقرير وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦ (الذي أرسلت منه مقتطفات للمقرر الخاص) وقد أشار هذا التقرير إلى أن المذكور عندما وصل مخفر الشرطة أخبر مسؤول النوبة أنه يتعاطى أدوية ضغط الدم وأن المسؤول سجل ذلك في استمارة إدخاله إلى المخفر. ووفقاً لهذا التقرير فإن مكان العثور على الأدوية سجله زوار من خطة زيارة السكان الأصليين وذلك في دفتر الزيارات في المخفر ولكن الشرطة لم تعلم بهذه المعلومات إلا بعد وفاته ذلك لعدم وجود إجراء لفحص دفتر الزيارات. وذكرت الحكومة أن فحص الحالة من جانب مفوض العدالة الاجتماعية كان يستند إلى تقييم ثانوي للمواد الموجودة في نصوص وأن هذا الفحص جرى دون سماع شهود أو فحص أدلة. ولاحظت اللجنة أن التقرير لم يقدّم إلى البرلمان ولم ترد عليه الحكومة.

٣٦- وأرفقت الحكومة الوثائق الإضافية التالية للرجوع إليها: "اللجنة الحكومية المعنية بوفاة السكان الأصليين في الاحتجاز: نظرة عامة على إنشائها واستنتاجاتها ونتائج عملها" وقانون العدالة الجنائية في كوينزلاند لعام ١٩٨٩.

أذربيجان

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٧- برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن أفراداً من الشرطة وغيرهم من قوات الأمن ضربوا وعذبوا أشخاصاً محتجزين قبل المحاكمة وذلك من أجل معاقبتهم وجمع المعلومات وانتزاع اعترافات واستكمال شهادات الإثبات من الشهود. ويقال إن المتهمين بالخيانة وغيرها من الجرائم يعذبون بانتظام، وخصوصاً في مكان الاحتجاز في إدارة الشرطة في مدينة باكو وهي المعروفة أيضاً بالاسم الروسي "غورورديل" وفي أماكن احتجاز أخرى بما في ذلك القسم الرئاسي الخاص. ويقال إن الشرطة تضرب بقسوة وبصفة منتظمة متهمين في جرائم صغيرة أو كبيرة. ويقال إن هذا التعسف يقع فور إلقاء القبض ولكنه قد يستمر أيضاً لمدة شهور أثناء فترة الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة وهي فترة طويلة. ويقال أيضاً إن المحبوسين يوضعون في حالات كثيرة في أماكن حبس مؤقتة دون توجيه أي تهمة إليهم وذلك لمدد تجاوز بكثير مدة ثلاثة إلى عشرة أيام المنصوص عليها بالقانون وذلك باللجوء إلى تحديد المدة لعدة مرات. وأثناء الحبس قبل المحاكمة يقال إن الشرطة تضغط على المحبوسين إما لعدم اللجوء إلى محام أو لقبول المحامين المعينين من الحكومة ممن قد لا يعملون لخير عملائهم. وبالإضافة إلى ذلك يقال إن المحبوسين الذين توجه إليهم تهمة رسمية ينقلون إلى أماكن الحبس الاحتياطي حيث يوضعون "منعزلين" كإجراء من إجراءات "الضغط". ويعتقد أن هذا يساهم في المعاملة التعسفية.

٣٨- ويقال إن المحققين كانوا يرفضون في كثير من الحالات طلبات المحامين بزيارة عملائهم في أماكن الاحتجاز المؤقتة وأماكن الحبس الاحتياطي. ويقال إن وزارة الداخلية، وهي المسؤولة عن أغلبية أماكن الحجز الاحتياطي، ترفض أيضاً هذه الزيارات. وهناك زعم بأن المحامين ليس لهم الحق بموجب القانون في طلب إجراء فحص طبيب شرعي على عملائهم لإثبات وقوع إصابات بدنية وأن للشرطة أو لمحقق النيابة سلطة قبول أو رفض طلب المحبوس أو المحامي لإجراء فحص طبي شرعي. ويقال إن أي تقرير أو شهادة تصدر بعد فحص من جانب طبيب خاص أو أي شخص لا يعمل في مكتب الطب الشرعي التابع للدولة تكون غير مقبولة في المحكمة كإثبات لوقوع إصابات. ويقال إن المحبوسين ليس لهم الحق في العلاج من جانب أطبائهم الشخصيين ولا في زيارة من هؤلاء الأطباء أثناء الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة.

٣٩- وأثناء التحقيق يقال إن المتهمين ليس لهم الاعتراض أمام القاضي على المعاملة السيئة ,ان ملجأهم الوحيد هو النيابة. ويقال إن النيابة نادراً ما تقبل التحقيق في مزاعم التعذيب، وأكثر من ذلك فإنها نادراً ما تحقق مع ضباط الشرطة الذين ينسب إليهم هذا التعذيب.

٤٠- ويقال إن انتزاع الاعترافات من جانب مكتب النيابة كدليل للإدانة أثناء المحاكمة هو أمر متبع. ويقال إن القضاة نادراً ما ينصتون إلى ادعاءات المتهمين بوقوع تعذيب عليهم. ويقال أيضاً إن الشرطة تلجأ إلى الضرب لانتزاع رشاوي من الأشخاص كما أنها تضرب أفراد أسرتهم الذين يعملون على إطلاق سراحهم.

٤١- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن ظروف الحبس التي يقال إنها تعتبر معاملة قاسية ولا إنسانية. ويقال إن شدة ازدحام مراكز الحبس قبل المحاكمة ترغم المحبوسين على النوم بالتناوب في زنزانات تفتقر إلى التهوية السليمة والضوء

ويقال إن بعض المحبوسين هم في غاية النحافة وسوء التغذية دون أي رعاية طبية. كما أن علاج الأمراض المعدية مثل السل، مرفوض.

٤٢- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة أيضاً بأنه تلقى معلومات عن الحالات الفردية التالية:

٤٣- فيقال إن إيلشين بيهودوف اعتقل دون أمر قبض في باكو يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للاشتباه في أنه يخفي معلومات عن مقتل موظف زميل له في القسم الرئاسي الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ويقال إنه اقتيد إلى زنزانة احتجاز في الطابق تحت الأرضي في القسم الرئاسي الخاص وظل هناك لمدة يومين في حبس دون حق الاتصال بالخارج. وفي اليوم الثاني من الحبس قيل إنه نقل إلى قسم شرطة مدينة باكو (غوروتديل) حيث تعرض للضرب حينما رفض أن يكتب إقراراً. ويقال إن الشرطة وضعت قناع غاز على رأسه وبدأت في خنقه. ويزعم بأنه أصيب برضوض في جسمه بأكمله واصبح غير قادر على المشي بعد ذلك. ويزعم أن محقق النيابة الذي رآه بعد ذلك رفض أن يتخذ أي إجراء بشأن المعاملة السيئة. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وجهت إليه رسمياً تهمة "إخفاء أدلة في جريمة" بموجب المادة ١٨٦ من قانون العقوبات في أذربيجان.

٤٤- ويزعم أن عبد الفات كريموف ألقي القبض عليه في باكو يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦ وأخذ إلى الدور الرابع من مبنى غوروتديل. وأفاد محاميه بأن جسمه كان كله مغطى برضوض وانتفاخات وأن عينيه كانتا منتفختين. كما أنه لم يكن قادراً على التقاط أي شيء بيديه ولا على الوقوف على قدميه. ورفضت النيابة العامة طلبات محاميه بإيقاع كشف طبي شرعي على عميله.

٤٥- ويقال إن إلدار أجييف ألقي القبض عليه في مكان عمله يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفي اليوم العاشر من أيام حبسه سمح لزوجته برؤياه في مخفر الشرطة في الدائرة الثانية عشرة بجهة نسيمي فتبين لها أنه تعرض لضرب شديد. ويقال إن العلاج الذي حصل عليه في مستشفى لم يسجل وذلك لإخفاء واقعة الضرب. ويزعم بأنه خضع لجراحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بسبب جروح في بطن القدم ترجع إلى الضرب الشديد وأنه ظل في المستشفى حتى أيار/مايو ١٩٩٦ ويقال إن محاميه المعين من الدولة رفض أن يطلب فحصاً من الطبيب الشرعي. ولكن محامياً خاصاً طلب هذا الفحص يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ولكن المحقق رفضه زاعماً بأنه غير منتج في القضية. وتفيد التقارير بأن إلدار أجييف حكم عليه بالإدانة في تهمة قتل بعد ذلك.

٤٦- ويقال إن فوكار فيردييف اعتقل بواسطة الشرطة يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في باكو بسبب الاشتباه في جريمة قتل وبعد ذلك اقتيد إلى غوروتديل ثم إلى إدارة مكافحة الجريمة المنظمة حيث يقال إنه قيّد في أنبوبة التدفئة وتعرض للضرب مع صب ماء بارد وساخن على جسده. ويقال إنه اعترف بالقتل تحت التعذيب. وبعد ذلك حول إلى السجن في جانجا حيث يقال إن التعذيب استمر ويزعم أن أحد كتفيه وإحدى يديه تعرضت للكسر وأن مسامير معدنية دقت في أصابع قدميه. والمعتقد أن هذا التعسف استمر بعد الاعتراف من أجل إرغامه على توقيع إقرار بوجود شريك له.

٤٧- ويقال إن بهرام صادوكوف، وهو شخص نازح من إقليم لاشين، توفي يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في زنزانته في إدارة الشرطة في مدينة سوماقيت، ويقال إن ذلك يرجع إلى ضرب شديد من جانب رجال الشرطة.

٤٨- ويقال إن ألكسندر فيكتوروفيتش زنكو، وهو من شهود يهوه، قبض عليه بواسطة ثلاثة من رجال الشرطة من مكتب المدعي العام في مدينة باكو يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد الزعم بأنه عرض رشوة مقابل تسجيل جماعته على أنها جماعة دينية. ويزعم أنه اقتيد إلى سجن التحقيق الانفرادي رقم ١ وهو سجن بايلوف حيث ضرب وأهين من جانب أحد المحققين وبعد ذلك حكم عليه بثلاث سنوات اختبارية بعد إدانته في جريمة الرشوة ويقال إنه قدم شكوى عن معاملته إلى مكتب المدعي العام في مدينة باكو.

٤٩- ويقال إن كلاً من نازليا فيلييفا وعارف بابابيف وروشاه ناريمان أوغلي موراسلوف، وكلهم أعضاء في نفس جماعة شهود يهوه، استدعوا للتحقيق وضربوا قرابة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويقال إن روشان موراسلوف تعرض لضرب لرفضه توقيع إقرار أعدته الشرطة ولأنه حاول الحصول على علاج طبي بسبب انفجار طبلة الأذن أثناء الضرب. ويقال إن أحد عشر عضواً في جماعة شهود يهوه قدموا شكاوى من سوء المعاملة لدى مكتب المدعي العام.

٥٠- ويقال إن فوسال راسولوف، وعمره ١٢ سنة، وشقيقته قبض عليهما البوليس في منجشفير يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لانتزاع معلومات عن أمهما شكيبة روسولوفا وهي رئيسة فرع الجمعية غير الحكومية ديلارا علييفا لحماية حقوق المرأة، وهو فرعها في مدينة منجشفير، والتي كانت الشرطة قد بدأت الإجراءات الجنائية في التحقيق معها بتهمة الاحتيال ويزعم أن فوسال راسولوف تعرض لإساءة بدنية من جانب أحد المحققين ومن كبير مفتشي المنطقة ونائب المدعي العام في منجشفير وذلك أثناء حبسه يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر. ويقال إن الرجال الثلاثة أقفلوا الباب على أصابعه وضربوه على باطن القدم ويقال أن أسرته أخذته في نفس اليوم إلى إحدى العيادات وأن الأطباء أكدوا مبدئياً وجود إصابات بدنية ولكن الأطباء أتلفوا هذه المستندات تحت ضغط وكالات إنفاذ القوانين. ويقال إنه أخذ بعد ذلك إلى مستشفى في منطقة كاخ ولكن ضباط شرطة منجشفير اقتادوه يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر واستبقوه بدون سبب قانوني في منزل أحدهم في قرية خان أباد في منطقة إيفلاخ حتى يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى أن اكتشفته شرطة مقاطعة كاخ وأفرجت عنه. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ يقال إنه حبس مرة أخرى واقتيد إلى قسم الشرطة حيث ضرب وبعد ذلك أخذته عائلته إلى منطقة أغداش حيث وجد الأطباء أنه يعاني من تمزق عضلات البطن. ويقال أيضاً إن الشرطة حاولت يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ ممارسة الضغط على زملائه في المدرسة الذين يقال إنهم شاهدوا عملية ضربه في مركز الشرطة.

٥١- وهناك زعم بأن نامق علييف وهو محام تعرض لتهجم يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨ من جانب ضباط في قسم الشرطة رقم ٢٦ في منطقة ياسمسكي في مدينة باكو عندما كان يزور أحد عملائه. ويقال إنه طلب توقيع كشف طبي على عميله عندما لاحظ كدمات حديثة على وجهه فضربه اثنان من الشرطة بحضور عميله وآخرين. ويقال إنه وضع بعد ذلك في زنزانة ثم اقتيد بعد ساعة إلى مستشفى لفحص نسبة الكحول لديه ثم أخلي سبيله في المساء. ويقال إن طبيباً فحصه بعد إطلاق سراحه فوجد رضوضاً في رأسه وسحجات. ويبدو أن مكتب المدعي العام في باكو بدأ الإجراءات الجنائية لتجاوز السلطة بسبب الضرب المدعى به.

٥٢- ويقال إن إلشان جافانشير أوغلو رحيموف وهو عضو سابق في قوة الشرطة الخاصة تعرض للضرب أثناء الحبس السابق على المحاكمة في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ قبل أن تبدأ المحاكمة في يوم ٢ تموز/يوليو ١٩٩٨ ويقال إن الضرب كان بالهراوات وبقطعة من الباركيه ورجل إحدى المناضد في إدارة مكافحة الجريمة المنظمة بوزارة الداخلية. وعندما فقد وعيه نتيجة للضرب وضع تحت الماء البارد حتى عاد إليه وعيه ثم ربط عارياً في أنابيب التدفئة المركزية وتعرض للتعذيب. ويقال إن أحد الضباط ضربه على وجهه فكسر له ثلاث أسنان. وبعد أن كتب رسائل اعتراض إلى النيابة العامة تعرض للضرب مرة أخرى. والنتيجة أنه يعاني فيما يقال من إغماء متكرر ومن صمم في إحدى الأذنين ومن كسر في العضد.

٥٣- ويقال إن فغاني ماغيراموف رئيس فرع جران بوي لحزب الاستقلال الوطني في أذربيجان تعرض لضرب شديد يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ من جانب رئيس إدارة مكافحة الجريمة المنظمة في إدارة جران بوي للشرطة. ويقال إنه ضوب عدة مرات بهراوة مطاطية أمام ضباط شرطة آخرين لمدة ساعات وبعد ذلك أخلي سبيله عندما تدخلت وزارة الداخلية. ويقال إن هذا الضرب يرجع إلى تقارير صحفية بأن السلطات المحلية تتدخل في جمع التوقيعات لتقديم مرشح من الحزب لرئاسة الجمهورية ويبدو أن فحصاً طبياً قد أوقع على ماغيراموف وأن النيابة العامة بدأت قضية جنائية تتعلق بمزاعم الضرب.

٥٤- ويقال إن شوكرات إسماعيلوف، وهي أمينة حزب الاستقلال الديمقراطي، ومرفاري كاخرامونوفا وهي أيضاً أمينة الحزب ورئيسة اللجنة النسائية في الحزب، والأستاذة فكرية إبراجيملي، عضو المجلس الأعلى للحزب تعرضن لتهجم بدني من جانب ضباط الشرطة في منطقة يساملسكي يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ عند سيرهن إلى موقع مظاهرة من أحد أحزاب المعارضة في باكو.

٥٥- ويقال إن رامل إسماعيلوف ابن شوكرات إسماعيلوف (انظر أعلاه) ورئيس منظمة الشباب في حزب الاستقلال الديمقراطي تعرض لضرب شديد يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ من جانب ٧ أو ٨ من رجال الشرطة يستخدمون هراوات وذلك بالقرب من محطة مترو "٢٠ كانون الثاني/يناير". وبعد ذلك اقتيد إلى مركز الشرطة في ياسملسكي حيث فقد وعيه دون أن يحصل على أي علاج طبي. وقد احتجز لمدة ٢٣ ساعة ثم أطلق سراحه. ويقال إنه عولج بعد ذلك في مستشفى ناجييف بسبب رضوض وصدمة شديدة نتيجة الضرب. ويبدو أن هناك طلباً مقدماً إلى المدعي العام في مدينة باكو لبدء الإجراءات الجنائية بخصوص الادعاء بالضرب.

٥٦- ويقال إن رفيق أميروف الذي كان يحاكم بتهمة قتل شفا ميبابالي قد عدل عن اعترافه الذي انتزع منه بالإكراه وذلك أمام محكمة باكو يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨. وإنه أبلغ المحكمة أن توقيعه على الاعتراف حدث بعد أن ضربه ثلاثة أو أربعة من رجال الشرطة في مخفر شرطة رقم ٢٤ في منطقة ناسيمنسكي في باكو لمدة عشر دقائق تقريباً بهراواتهم ويقال إن علامات بدنية كانت ظاهرة على جسده كما تبين من فيلم فيديو أخذ بعد الاستجواب.

٥٧- ويقال إن وحيد قربانوف عضو الحزب الديمقراطي في أذربيجان احتجز قرب محطة مترو "٢٦ ايار/مايو" يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مع زملاء له في الحزب ويزعم أنه تعرض لضرب على رأسه ورجليه من رجال الشرطة واقتيد إلى سيارة بعد أن اعترض شفهياً على محاولات الشرطة مصادرة حقه في التجمع السلمي. ويقال إنه اقتيد إلى مخفر الشرطة رقم

٢٢ في منطقة الشرطة الإدارية ناسيمي ثم حكم عليه في اليوم التالي بالحبس الإداري لمدة عشرة أيام لمقاومة رجال الشرطة ولتعاطي الكحول. ويزعم أنه أخذ بعد ذلك إلى المخفر رقم ٢٢ ثم إلى قره شهر مساء ٢٠ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر أعيد إلى المخفر رقم ٢٢ ووجهت إليه تهمة مقاومة رجال الشرطة. ويقال إنه نقل بعد ذلك إلى سجن التحقيق الانفرادي رقم ١ (سجن بايلوف) ويقال إنه ما زال في الحبس في ذلك السجن.

٥٨- ويزعم أن وجيف جولييف، رئيس فرع فيزولي للجبهة الشعبية في أذربيجان، تعرض لضرب من نحو عشرة رجال شرطة في قسم مكافحة الجريمة المنظمة في وزارة الداخلية بعد احتجازه يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عقب مظاهرة سياسية وهناك زعم أيضاً بأنه تعرض لصدمة كهربائية في محاولة إقناعه إلى حزب يني أذربيجان.

٥٩- ويقال إن سلمان يوسيفوف رئيس فرع سومجاييت للجبهة الشعبية في أذربيجان ألقي القبض عليه يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ وتعرض لصدمة كهربائية ثم نقل بعد ذلك إلى إدارة الشرطة الرئيسية في باكو.

.٦٠- هناك زعم بأن إيلشين محمدوف وهو عضو الجبهة الشعبية سومجاييت قد حبس يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بواسطة رجال الشرطة السرية واقتيد إلى إدارة مكافحة الجريمة المنظمة في وزارة الداخلية وأرغم بالإكراه البدني على الاعتراف بقبول أموال من سلمان يوسيفوف (انظر الحالة السابقة) أثناء حضور أحد اجتماعات الجبهة الشعبية يوم ١٥ أيلول/سبتمبر والاعتراف بأنه كان يحمل أحجاراً في جيوبه يوم الاجتماع ويقال إنه تعرض لصدمة كهربائية حتى يقدم الدليل كما يقال إن فاجيف جولييف (انظر الحالة السابقة) وسلمان يوسيفوف وهو قد أفرج عنهم فيما بعد ولكن ما زالت الاتهامات الجنائية قائمة بحق الرجال الثلاثة لمقاومة رجال الشرطة وتنظيم اجتماع يخالف النظام العام.

٦١- ويقال إن رامال جومباتوف، وعمره ١٤ سنة، وهو ابن أليكرام جومباتوف قائد الميليشيا المحلية ورئيس حزب المساواة بين الشعوب في لينكورام، احترق ذراعه بلفائف التبغ من الشرطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لإرغامه على الكشف عن مكان والدته. ويقال أيضاً إنه تعرض للضرب.

٦٢- وهناك زعم بأن كريم كريموف الذي كان حاضراً في اجتماع حزبي المعارضة، الجبهة الشعبية في أذربيجان وموسافات، في مدينة جانجا يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٧ قد قبض عليه من رجال الشرطة. وتقول المعلومات الواردة إنه اقتيد مع عدة أشخاص آخرين إلى مخفر الشرطة في جانجا حيث ضربوا ضرباً شديداً.

٦٣- وبرسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير أبلغ المقرران الخاصان الحكومة أنهما تلقيا معلومات عن الحالات الفردية التالية:

٦٤- ويقال إن سميرة ماميدز وإلهام ماميدز وزامينا أليجوز وصحفية رابعة أصبن بجراح يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عندما فرقت الشرطة بالعنف مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يتظاهرون أمام المحكمة العليا في باكو. ويظهر أن الصحفيات كن يعترضن على الإجراءات القانونية التي رفعها رئيس الإدارة الرئاسية ضد صحيفة يني موسافات.

٦٥- ويقال إن عايدين باجيروف ومصطفى حاجيبيلي وهما مراسلان في صحيفة ٥٢٥، تعرضا للضرب من جانب الشرطة أمام مبنى بلدية باكو يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ عندما كانا يغطيان احتجاجاً منظماً من أعضاء الجبهة الشعبية في أذربيجان. ويظهر أن هذا الضرب كان بمشهد من سحيل كريملي وهو صحفي في جريدة ٧ غويون يقال إنه حبس بعد ذلك واقتيد إلى مخفر الشرطة رقم ٧ في منطقة سابايلاسكي. ويقال إن الثلاثة حبسوا بعد ذلك ولم يطلق سراحهم إلا بعد إتلاف الفيلم الذي سجل الاحتجاج.

٦٦- وتفيد التقارير بأن ناتق كاوادلي، وهو صحفي في صحيفة أولايلار، حبس أمام مكتب حزب وخدات من جانب الشرطة من منطقة سابايلاسكي في باكو عندما كان يغطي احتجاجاً يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ (انظر أعلاه) وبعد ذلك اقتيد إلى مخفر الشرطة حيث تعرض للضرب ومصادرة جهاز التصوير الخاص به. ويبدو أنه احتجز لعدة ساعات قبل إطلاق سراحه.

٦٧- ويقال إن حاجي زامين، وهو مراسل صحيفة أزاديلج، أوقفه رجل شرطة ورجل بالملابس المدنية يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ عند مدخل محطة متر "قرة كارييف" وطلب منه أوراق هويته فلما علم بأنه يعمل لصحيفة أزاديلج اقتاده مفتش شرطة وضابط من قسم التحقيقات الجنائية في المترو إلى مخفر الشرطة وأساءا معاملته. وقد حاول مفتش الشرطة تغطية الادعاء بالضرب وذلك بوضع تقرير يدعي كذباً أنه عارض في توقيفه. وفي اليوم التالي استدعي إلى إدارة شرطة مدينة باكو واتهم بمقاومة الاعتقال. ويقال إنه اتخذ الإجراءات القانونية في محكمة منطقة ناريمان في باكو للشكوى من معاملته من جانب مفتش الشرطة والضابط. ويقال إن حكماً صدر على الضابط بغرامة لأعمال بسيطة وأن مفتش الشرطة فصل بعد ذلك من خدمة الشرطة بأوامر من وزير الداخلية. كما يقال إن مفتش الشرطة قبض عليه في قضية جنائية رفعها مكتب نيابة المواصلات في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ لاتهامه بتجاوز سلطاته.

٦٨- ويقال إن صالح حميد وهو محرر في جريدة مستيجيل، تعرض للضرب يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ من جانب رجال شرطة من منطقة خاتاينسكي في باكو بالقرب من مبنى جسكوميموشوشتفو لمدة ساعة ونصف تقريباً قبل مرور موكب الرئيس علييف. ثم أوقف أثناء قيادة سيارته في طريق الموكب من جانب الشرطة التي أخبرته أن الطريق مغلق فاقترحت عليه أن يغادر الطريق بعبارات عدوانية وفاضحة. وعندما اعترض الصحافي على موقفهم يبدو أن قائد مخفر الشرطة رقم ٣٥ في منطقة خاتاينسكي ضربه في وجهه وجره خارج سيارته واستمر في ضربه في الشارع. ويقال إن ثلاثة ضباط آخرين من نفس المخفر اشتركوا في الضرب. وقد أجري فحص طبي شرعي بعد ذلك ويقال إن نتائجه قدمت إلى مكتب المدعي العام حيث يجري التحقيق في المسألة من جانب إدارة الرقابة على الشرطة.

٦٩- وهناك زعم بإلقاء القبض على سابوخي جافاروف من جانب ضباط شرطة يوم ٧ ايار/مايو ١٩٩٨ ومصادرة جهاز التصوير الخاص به مع ضربه عدة مرات بهراوات بعد أن رأته الشرطة يلتقط صوراً لضباط شرطة يضربون مجموعة من النساء المتجمعات للندب خارج مسجد أزهوار بيه في باكو. كما يقال إن صحافياً آخر هو أيغون إسماعيلوف قبض عليه ضباط الشرطة وأن الاثنين أفرج عنهما فوراً عندما تدخلت جموع المواطنين. ويقال إنهما اتصلا بالسلطات بشأن هذه المزاعم وأن مكتب الادعاء في منطقة ناسيمنسكي رد عليهما بعد شهر تقريباً بالقول بأن الضرب ليس هناك ما يؤكده ويبدو أن المكتب المذكور لم يستدع أي واحد من الاثنين ولا أي شاهد من شهود الحادث عند التحقيق الشكوى.

٧٠- ويقال إن إلهام شعبان وهو صحفي في وكالة أنباء طوران، تعرض للضرب من الشرطة يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بالقرب من مكتب صحيفة أذربيجان أثناء وقوع إحدى المظاهرات. ويقال إنه أبرز بطاقته الصحفية لرائد من الشرطة الذي أمر معاونيه بضربه.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧١- برسالة مؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على عدد من الرسائل السابقة التي أرسلها المقرر الخاص في يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ و ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧ و ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

٧٢- فيما يتعلق بسمير ذولفيقاروف (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٦٠) ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه يوم ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٧ من ضباط مخفر شرطة منطقة ياسامال بسبب حيازة مخدرات وأنه استبقي في المخفر المذكور حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بدلاً من نقله إلى مخفر الشرطة الرئيسي في باكو الذي يودع في المشبوهون أثناء التحقيق. وردت الحكومة بأنه أخذ إلى مستشفى المدينة رقم ١ يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ وتوفى بعد ثلاث ساعات. وقد افتتحت الإجراءات الجنائية من جانب مكتب المدعي العام في منطقة ياسامال في مدينة باكو يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ ثم حولت إلى مكتب المدعي العام في مدينة باكو وذلك بموجب عدد من نصوص قانون العقوبات، ومنها القتل عمداً. وبعد ذلك أحيل ملف أحد ضباط الشرطة الذين ألقوا القبض عليه إلى محكمة الشعب في مدينة باكو للنظر فيه بيد أن الحكومة ردت بأن القضية أوقفت بعد ذلك بسبب استحالة التعرف على المسؤولين عن وفاته. وبعد إعادة القضية إلى مكتب المدعي العام لفحصها من جديد حصل ضم الإجراءات الجنائية ضد أفراد الشرطة والإجراءات الخاصة بوفاة سمير ذولفيقاروف في قضية واحدة يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٧ وفي لحظة تحرير رد الحكومة كانت القضية في يد المدعي العام في باكو.

٧٣- وفيما يتعلق بزاكير زابارلي وديلجام بيارامو ف (انظر E/CN.4/1999/61، فقرة ٦١) ردت الحكومة بأن المدعي العام في مدينة باكو بدأ الإجراءات الجنائية يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بعد بيان يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ زعم فيه الرجلان أنهم تعرضا لإهانة وضرب من جانب أعضاء قوة الشرطة مما سبب إصابات بدنية أثناء زيارتهما لمكتب رئيس فرع الجوازات في مخفر شرطة منطقة ناريمانوف في باكو للتأكد من أسباب عدم تسجيل أحد الأشخاص بدون وجه حق في مشروع إسكان مخزن الترولي والترام والحافلات. وردت الحكومة بأن تقرير الطبيب الشرعي أثبت وجود إصابات بدنية وقعت يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كما قالت إن مكتب المدعي العام في منطقة عزيزبيكوف قد بدأ التحقيق بيد أن الإجراءات توقفت لعدم وجود دليل على أن الرجلين تعرضا للضرب ولإصابة بالغة من جانب ضباط الشرطة. وبعد استئناف الإجراءات في مكتب المدعي العام توقفت مرة أخرى في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بموافقة من المكتب المذكور.

٧٤- وفيما يتعلق برفيق شعبان أوغلي إسماعيلوف (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، فقرة ٩) ردت الحكومة بأنه اقتيد يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى مخفر الشرطة حيث توفي في مكتب رئيس التحقيقات الجنائية. وقالت إن مكتب المدعي العام في منطقة ماسالي بدأ الإجراءات الجنائية بموجب المادة ١٦٨، الجزء ٢ من المجموعة الجنائية وهي تتعلق بتجاوز السلطات الصلاحيات الرسمية مع استعمال القوة أو السلاح أو التخويف والإهانة الشخصية وأن القضية أحيلت إلى قسم التحقيقات في مكتب المدعي العام الذي تبين له أن رئيس التحقيقات الجنائية بالنيابة في مخفر شرطة منطقة ماسالي اقتاده بالقوة إلى المخفر بطريقة متعمدة وتجاوز سلطاته الرسمية ومع انتهاك خطير لحقوقه. وتبين من التحقيق أنه تعرض لأذى

بدني بسيط بسبب عنف بدني ونفساني في مخفر حيث كان محجوزاً بدون وجه حق وأن طبيباً فحصه في نفس اليوم في المخفر بعد تدهور مفاجئ في حالته الصحية بسبب هبوط قلبي وعائي. ويقال إن الطبيب أوصى بإدخاله المستشفى وهو ما لم يحدث حسبما قررت الحكومة، فتوفي بعد ساعة واحدة. وتبين من فحص الطبيب الشرعي أن سبب الوفاة هو هبوط قلبي وعائي وعدم وجود علاقة سببية بين الوفاة وحبسه أو ضربه بمركز الشرطة وفي محكمة الشعب في ماسالي حكم على رئيس الشرطة بالنيابة بالعزل من وظيفته ولكن أخلي سبيله بعد ذلك في العفو الذي أصدره البرلمان بمناسبة العيد القومي. وفي الاستئناف الذي رفع بعد ذلك ألغت المحكمة العليا الحكم السابق وأعادت القضية لنظرها من جديد في محكمة الشعب في منطقة سالياني التي رأت أن الرئيس بالنيابة كان مذنباً في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٨، الجزء ١ من المدونة الجنائية وحكمت عليه خمس سنوات سجن بجلسة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ولاحظت الحكومة مع ذلك أن رئيس الشرطة بالنيابة أفرج عنه بموجب العفو دون أن يقضي مدة العقوبة المحكوم بها عليه.

٧٥- وفيما يتعلق تبتيق فارخادوغلي (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٩) ردت الحكومة بأنه قدم شكوى يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى مكتب المدعي العام في باكو وأن أشخاصاً، منهم رئيس مخفر الشرطة رقم ٣٩ في منطقة سابابيل في مدينة باكو، ضربوه يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالقرب من محلات "باكو" التجارية. وبعد ذلك أجري التحقيق وبدأت الإجراءات الجنائية من جانب مكتب المدعي العام في باكو يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بموجب المادة ١٦٨، الجزء ٢ (انظر أعلاه). وأشارت الحكومة إلى أن الفحص من جانب الطبيب الشرعي أثبت وجود أذى بدني بسيط. وأثناء التحقيق سئل رئيس مخفر الشرطة رقم ٣٩ في منطقة سبيل فقال إنه لم يكن يعرف تبتيق فارخادوغلي قبل ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وإنه لم يرتكب أي فعل غير مشروع في حقه. وذكرت الحكومة أيضاً أن التحقيق توقف في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بسبب استحالة التعرف على المسؤولين عن الأفعال التي ارتكبت. وبعد ذلك ألغي قرار وقف التحقيق يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من جانب المدعي العام في مدينة باكو ولكن التحقيقات التالية لم تنته إلى نتائج إيجابية ولهذا أوقف التحقيق مرة أخرى يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٧. ومع ذلك فما زالت التحقيقات مستمرة.

٧٦- وفيما يتعلق بمرشد مخمودوف وأبولفات كيريموف ردت الحكومة بأن الإجراءات الجنائية بدأت من جانب وزارة الداخلية فيما يتعلق بالأعمال غير المشروعة التي ارتكبتها وحدة الشرطة الخاصة، أوبون، وذلك بموجب عدة نصوص في المدونة الجنائية أثناء محاولة تدبير انقلاب يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد حبس مرشود مخمودوف يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وأبولفات كيريموف يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وذكرت الحكومة أن حبس مرشود مخمودوف احتياطياً قد عدل يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ ولكن القرار ألغي بعد ذلك وأعيد حبسه يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وأما عن أبولفات كيريموف فذكرت الحكومة أنه أفرج عنه يوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ولكن أعيد حبسه يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وقد اتهم الاثنان بعدة تهم بموجب المدونة الجنائية وأحيلت قضاياهما إلى المحكمة العليا ولم تثبت التحقيقات ما ادعاه كلاً منهما من وقوع تعذيب وأفعال غير مشروعة أخرى عليهما. وتقول الحكومة إن الفرصة أتيحت لهما للإدلاء بأقوالهما في حرية أثناء التحقيق وأنهما اعترفا باشتراكهما في أفعال غير مشروعة.

ملاحظات

٧٧- لما كان المقرر الخاص يشارك لجنة مكافحة التعذيب في قلقها الذي ظهر في استنتاجاتها وتوصياتها بعد استعراض التقرير الدوري من هذا البلد من تعدد واستمرار تقارير الادعاء بحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب موظفي إنفاذ القوانين (CAT/C/23/5، الفقرة ٥) فإنه طلب من الحكومة دعوته إلى زيارة البلد.

البحرين

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٨- في رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية:

٧٩- فيقال إن محمد الصياح احتجز من ٥ نيسان/أبريل إلى ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٥ وأن ضابطاً أردنياً (واسمه معروف للمقر الخاص) عذبه في سجن القلعة. ويقال إنه تلقى صدمات كهربائية مع ضربه بشدة على الأجزاء الحساسة. كما يقال إنه عرّي من ملابسه وأرغم على الجلوس على زجاجة مما أدى إلى إصابة لا زال يعاني منها بعد إطلاق سراحه. ويقال إن أبسطة من الإسبستوس وضعت في زنزانة حبسه الانفرادي وأن هذه التجربة، إلى جانب التعذيب الذي مر به، أدت إلى ثلاث سنوات من المعاناة وأنه مات يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في مستشفى السلمانية نتيجة للمعاملة التي عومل بها أثناء حبسه.

٨٠- ويقال إن سلوى حسن حيدر وحنان سلمان حيدر ومريم سعيد العرضي، إلى جانب عدة نساء أخريات، أدخلن في الحبس من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفي ذلك الوقت حدثت حالات إلقاء قبض كثيرة في قرية الديح من جانب قوات الأمن. ويقال أنهن تعرضن للضرب على باطن القدم مع تعليقهن من الأطراف. ويقال إنهن أرغمن على تمثيل أدوار شخصيات في أماكن عامة في الرفعة وتعرضن للضرب من جانب مخابرات الأمن في مركز الخميس للاحتجاز. ويقال إن سلوى حسن حيدر وحنان سلمان حيدر اضطرتا، بعد الجلد والتهديد بالاغتصاب، إلى توقيع اعتراف بأنهما خرقتا الدستور. ويقال إنهما حبسا بعد ذلك دون حق الاتصال بالخارج في حين أن مريم سعيد العرضي أفرج عنها بدون تهمة.

٨١- ويقال إن محمد الملا البالغ من العمر ١٦ سنة من منطقة سند ألقي القبض عليه يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وحبس في مخفر شرطة القلعة في المنامة وعذب تعذيباً شديداً من جانب ضباط مخابرات الأمن وتفيد المعلومات الواردة أنه نقل بسبب التعذيب إلى مستشفى المنامة حيث بترت إحدى يديه وبعد ١٢ يوماً في المستشفى أعيد القبض عليه وما زال في الحبس بدون حق الاتصال بالخارج.

٨٢- ويقال إن محمد علي الإكري البالغ من العمر ١٧ سنة من قرية القدام حبس في مخفر شرطة القلعة في المنامة يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وإنه ضرب بشدة من جانب ضباط مخابرات الأمن إلى درجة استدعت إدخاله المستشفى وبعد

ذلك أفرج عنه. ويقال إنه أعيد القبض عليه فيما بعد وهدده ضباط مخابرات الأمن بالتعذيب حتى لا يستطيع المشي أو الحديث. وتفيد المعلومات الواردة أنه نقل إلى مركز الاحتجاز في الخميس وزاره أول زائر.

٨٣- ويقال إن صلاح عبد الحسين محمد احتجز يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في مخفر شرطة القلعة في المنامة وتعرض لضرب شديد دون معالجة طبية. ويقال إن حالته تدهورت إلى درجة تستدعي إدخاله المستشفى.

٨٤- ويقال إن عيسى البزاز، وعمره ١٦ سنة اعتقل من جانب مخابرات الأمن يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة القلعة في المنامة ويقال إن مخابرات الأمن لم تستطع أن تعثر على والده فأخذته رهينة بدلاً منه. وتفيد المعلومات الواردة أنه تعرض لضرب شديد وقت إلقاء القبض عليه.

٨٥- ويقال إن حمزة عيسى الحمار من منطقة الدح اعتقل يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ في مخفر شرطة القلعة في المنامة من جانب مخابرات الأمن ثم أفرج عنه يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ويقال إنه تعرض للضرب بخراطيم بلاستيك سميكة في جميع أجزاء جسمه وخصوصاً الرأس والمعدة.

٨٦- ويقال إن زكريا حبيب ماطر البالغ من العمر ١٧ سنة اعتقل من جانب مخابرات الأمن من ١٧ شباط/فبراير إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مزرعة بالقرب من منزله في إكير واقتيد إلى نخلة وقيد بها. ويقال إن عينيه عصبتا بعد ذلك واقتيد إلى مركز احتجاز حيث بقي في دورة مياه لمدة عشرة أيام ثم أدخل في الحبس الانفرادي لمدة ٣٤ يوماً وعيناه ما زالتا معصوبتين.

٨٧- ويقال إن سيد حسين سيد مجيد سيد حسين ألقي القبض عليه من جانب مخابرات الأمن يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة القلعة في المنامة وضرب على أذنيه وتعرض لإهانات جنسية.

٨٨- ويقال إن ابراهيم هلال اعتقل يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وحبس في مخفر شرطة القلعة في المنامة بواسطة مخابرات الأمن. ويقال إنه ضرب على الرأس والمعدة وأرغم على البقاء واقفاً لعدة أيام.

٨٩- ويقال إن حسين عباس العامر حبس من ٧ إلى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ في مخفر شرطة القلعة في المنامة. ويقال إن رجال مخابرات الأمن ضربوه بخراطيم بلاستيك سميكة على جميع أجزاء جسده وخصوصاً الظهر والمعدة.

٩٠- ويقال إن ناصر عبد الحسين العالم حبس من ٧ إلى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ في مخفر شرطة القلعة في المنامة وإن رجال مخابرات الأمن ضربوه على باطن قدميه مما أدى إلى صعوبة في المشي بعد إطلاق سراحه.

٩١- ويقال إن حسين علي أحمد القزاز حبس يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ في مخفر شرطة القلعة في المنامة وأن رجال مخابرات الأمن ضربوه بخراطيم بلاستيك سميكة.

٩٢- ويقال إن محمد سلمان يوسف عبد الرسول من الديح ألقي القبض عليه يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وحبس في مخفر شرطة القلعة في المنامة وأن رجال مخابرات الأمن ضربوه على جسده بخراطيم بلاستيك سميكة.

٩٣- ويقال إن حسن السايق وعبد الله الواسطي حبسا يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأنهما ظلا في مخفر شرطة القلعة في المنامة وضربهما رجال مخابرات الأمن على جميع أجزاء الجسم بخراطيم بلاستيك سميكة.

٩٤- ويقال إن حسن أحمد جمعة وحسين أحمد جمعة حبسا في مخفر شرطة الخميس يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ على التوالي ثم أفرج عنهما في اليوم التالي. ويقال إن عيناهما قد عصبتا وضربا من جانب أربعة أعضاء في مخابرات الأمن.

٩٥- ويقال إن عبد الله علي النتاش أوقف من جانب المخابرات يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ واحتجز في مخفر شرطة الخميس. ويقال إنه تعرض للضرب وعصب عينيه والضرب بالسياط ومنعه من استخدام دورة المياه.

٩٦- ويقال إن عبد النبي أحمد الزيمور البالغ من العمر ١٦ سنة وعلى أحمد الزيمور وعيسى ملا منصور العتيبي البالغين من العمر ١٦ سنة، وآخرين أخذوا من منطقة الدح يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأنهم ضربوا وهددوا بإطلاق كلاب الشرطة عليهم من جانب مخابرات الأمن في مخفر شرطة الخميس.

٩٧- ويقال إن عباس خميس عمران حبس لعدة سنوات في مخفر شرطة القلعة في المنامة ويقال إنه أثناء الحبس كان يظل معلقاً من ذراعيه لساعات عديدة بواسطة رجال مخابرات الأمن. وتفيد المعلومات الواردة أنه لا يزال يعاني من ألم شديد في ذراعه اليسرى ويقال إن ذلك يرجع إلى هذه المعاملة. ويقال إنه ظل في الحبس الانفرادي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩٨- ويزعم أن عبد الأمير الصفار أوقف يوم ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في مخفر شرطة القلعة في المنامة وأفرج عنه يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأنه ضرب على وجهه وظهره مع إحداث حروق في صدره.

٩٩- ويقال إن عارف علي السماك ومحمد على منصور السعيد وصالح حبيب علي أوقفوا في مخفر شرطة القلعة في المنامة يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأفرج عنهم بعد عدة أيام. ويقال إنهم جميعاً تعرضوا لضرب قاس. ويقال إن عارف علي السماك يعاني من صدمة نفسانية. كما يقال إن محمد علي منصور السعيد اعترف بتهم كاذبة بعد ضربه وبعد تهديد أسرته. كما أن صالح حبيب علي تعرض لتقييد يديه وضربه بخراطيم البلاستيك السميكة والركل في رأسه.

١٠٠- ويقال إن علي السدادي وهو من رجال الدين اقتيد من منطقة الدراز إلى مخفر شرطة الخميس يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وتفيد المعلومات الواردة أنه ضرب بواسطة رجال مخابرات الأمن بخراطيم بلاستيك سميكة على أذنيه وباطن قدميه. ويقال ايضاً إن عدنان السيد هاشم وهو من رجال الدين أوقف واقتيد من منطقة الدراز يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ وضرب بالسياط ومنع من استخدام دورة المياه.

١٠١- ويقال إن حسين حامد وضيا أمير، وكلاهما يبلغان من العمر ١٦ سنة، ألقي القبض عليهما مع آخرين في سترا يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتعرضا لضرب شديد في مخفر شرطة سترا.

١٠٢- ويقال إن حسين سعيد جاسم اعتقل مع شقيقه الأصغر رضا وتعرضا لصدمات كهربائية ثم أفرج عنهما بعد عدة أيام.

١٠٣- ويقال إن عباس سعيد حسن سبت اعتقل يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وقد احتجز في مخفر الشرطة في الخميس وفي مخفر الشرطة في البوداجي من جانب أفراد مخابرات الأمن وأرغم على الوقوف مدة خمسة عشر يوماً ثم علق من ذراعيه ورجليه وضرب على باطن القدم والمعدة والرأس. ويقال إنه لم يحصل على طعام لمدة ثلاثة أيام. فلما اشتد عليه المرض نقل إلى مستشفى عسكري يوم ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨. ويقال إن صحته تدهورت ثم نقل بعد ذلك إلى مستشفى السلمانية.

١٠٤- وتلقى المقرر الخاص مزيداً من المعلومات الفردية التالية التي كان قد أرسل باسمها، وبأسماء أخرى، نداء عاجلاً يوم ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ (انظر أدناه): فقيل إن حسين منصور احتجز يوم ١٠ شباط/فبراير سنة ١٩٩٩. وتفيد المعلومات الواردة أنه ضرب بشدة على باطن القدم وأجبر على البقاء واقفاً فترات طويلة. وقيل إن عباس علي مرحوم وعمره ١٤ سنة، وهو من ناحية النواضرات، احتجز يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب مخابرات الأمن في مخفر شرطة القلعة في المنامة وضرب في جميع أجزاء جسده وخصوصاً الرأس والوجه. وقيل إن مهدي أحمد مرحوم وعمره ١٤ سنة من النواضرات احتجز أيضاً وقيل إنه ضرب وبالإضافة إلى ذلك هدد بالاغتصاب وبالأفعال الجنسية. وقيل أيضاً إن عبد الشهيد ملا جعفر وعمره ١٤ سنة من النواضرات احتجز وأرغم على البقاء واقفاً في أيامه الأولى من حبسه ولم يمسح له لمدة أيام كثيرة باستخدام دورة المياه. وهناك زعم بأن أحمد مهدي حبيب وعمره ١٤ سنة من النواضرات احتجز أيضاً وضرب بخراطيم بلاستيكية غليظة على جسمه وباطن القدم مما أدى إلى صعوبات في المشي والوقوف. وهناك زعم بأن جاسم محمد حسن كاظم احتجز يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في مخفر شرطة القلعة في المنامة وأخلي سبيله يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وقيل إنه ضرب من أفراد المخابرات على باطن القدم وأرغم على البقاء واقفاً طوال فترة احتجازه.

١٠٥- وفي نفس الرسالة ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة عام ١٩٩٨ دون أن ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٦- بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ بعث المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم الأشخاص الذين سيأتي ذكرهم فيما بعد. كما أنه أحال معلومات إضافية بشأن بعض هؤلاء الأشخاص في بلاغه العادي (انظر أعلاه). فهناك تقارير تفيد أن الأحداث التسعة عشرة التالية أسماؤهم احتجزوا وحبسوا من جانب قوات الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٩: عباس علي مرهون، عبد الشهيد جعفر الملا، أحمد مهدي حبيب، أحمد مهدي مرهون، عيسى ملا منصور العتيبي، عبد الغني أحمد الزيمور، علي أحمد الزيمور، سيد عيسى اسماعيل، ابراهيم عبد الله أحمد عباس، سيد جعفر محمد هاشم، سيد كامل كاظم ابراهيم، جعفر عبد العلي، حسين جعفر جاسم، محمود حسن عبد الوهاب، حسين مهدي صالح، أحمد عبد النبي عبد الكريم، أحمد عبد العلي

المدني، محمد وعبد الله اليوسف. وهناك تقارير أيضاً بأن الأشخاص البالغين وعددهم ٣٣ الذين تأتي أسماؤهم فيما بعد اعتقلوا في نفس الفترة: محمد حسن قادم، فوزي محمد حسن مهدي، محمد عبد الله يوسف، عبد الأمير الصفار، عارف علي السماك، محمد علي منصور السعيد، صلاح حبيب علي، شاكر حسن مكي درويش، حسن علي حسن الصايغ، سلمان حيدر، حسن جمعة، عبد الله النقاش، وجيه صالح، حسين منصور، فيصل الإسكافي، جابر منصور فردان، شيخ صادق الدريزي، حاج حسن جار الله، عمران شرف العلوي، علي عبد الحسين، حبيب حمزة، علي جعفر المحوزي، صادق عبد الله، سيد علي السماك، سيد عدنان سيد هاشم، ميسم علي الشيخ، جعفر إسلامي، أحمد عبد الله اسماعيل، فاضل حامد أحمد اسماعيل، ابراهيم جعفر، محسن عبد الله عيسى، عماد محمد عيسى، علي عبد الحسين. وقيل إن بعضهم محتجز في مركز الخميس.

١٠٧- وبتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم علي السدادي وعدنان سيد هاشم وصادق الدرازي وهم ثلاثة من رجال الدين من منطقة الدراز يقال إنهم اعتقلوا بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ من جانب مخابرات الأمن واحتجزوا في مخفر شرطة الخميس. وقيل إن علي السدادي ضرب بخراطيم بلاستيك غليظة على باطن القدم وعلى الأذن وإن عدنان علي هاشم ضرب بالسياط ولم يسمح له بالذهاب إلى دورة المياه وإن صادق الدرازي تعرض لأشكال متعددة من التعذيب النفساني عند سماعه أن زوجته سوف تغتصب وأن أمه سوف تعذب.

١٠٨- وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم الشيخ حسين الأقرف والسيد هاشم سيد ابراهيم والسيد صادق سيد إبراهيم ومحمد جعفر البصري وفاضل الزبيد وسلمان بوحسان ومحمد القطان وعمره ١٧ سنة وقيل إن الشيخ حسين الأقرف أعيد القبض عليه يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ فور إطلاق سراحه بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاحتجاز الإداري. وقيل إنه كان محتجزاً في مخفر شرطة القلعة في المنامة وتعرض للصدمات الكهربائية. وأما الآخرون، وجميعهم من كرازاكان، فقيل إنهم اعتقلوا يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ أثناء التظاهر للإفراج عن الشيخ الجمري. وقيل إنهم خضعوا للتعذيب في مخفر شرطة القلعة في المنامة قبل تحويلهم إلى مركز الاحتجاز في الزلاق حيث ما زالوا محتجزين.

١٠٩- وبتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً مشتركاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي باسم كل من حامد على يوسف يحيى، وعمره ١٧ سنة، وإسماعيل عيسى وعلي سلمان الذين قيل إنهم اعتقلوا من جانب قوات الأمن الخاصة يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أثناء مظاهرة في الشارع وقيل إنهم محتجزون في مخفر شرطة البودية حيث تعرضوا للتعذيب كما يقال.

١١٠- وبتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم ٢٦ شخصاً منهم ١١ طفلاً. ويقال إن الأشخاص التالية أسماؤهم اعتقلوا في المالكية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩:
محمد إبراهيم، جاسم خلف، عبد الله عاشور كاظم، سيد هاشم كاظم وعمره ١٦ سنة، سيد أحمد الجواي، وعمره ١٦ سنة، وجعفر إبراهيم وعمره ١٦. كما قيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم اعتقلوا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في توبلي: سيد جلال محمود شرف، وعمره ١٧ سنة، سيد عيسى علي إسماعيل، سيد عدنان سيد هاشم، إبراهيم عبد الله أحمد عباس، وقيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم اعتقلوا في كرازاكان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩: عبد الأمير عيسى عبد الله، وعمره ١٧ سنة، محمد جاسم عبد الرسول، وعمره ١٧ سنة، منير أحمد علي الشيخ، وعمره ١٧ سنة، عباس حسن جمعة الشخوري، وعمره ١٥ سنة، محمد حسن عاشور، وهو حدث، حسين عيسى عبد الله، أحمد عباس مرهون. وقيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم اعتقلوا في سترا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩: علي أحمد عبد الله التباجي وعمره ١٧

سنة، عبد الله أحمد إبراهيم عبد الله، وقيل أن الأشخاص التالية أسماؤهم في راس رمان يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وهم محتجزون في سجن الحورة: عقيل مطر، محمد مطر، عبد الله طاهر، سعيد إبراهيم، حسن جعفر مدان، علي عبد المهدي حسن المطوع. كما قيل إن الشيخ حسن القيدوم، وهو من دارسي الشؤون الدينية، اعتقل أيضاً ولم يعرف مكانه.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١١١- برسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على النداء العاجل المرسل بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٤). وأجابت الحكومة بأن محمد علي محمد أدكري قبض عليه بصورة مشروعة يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بسبب سلوكه المشاغب المخالف لقانون العقوبات عام ١٩٩٦ وأنه احتجز في مكان احتجاز نظامي دون أن تقدم الحكومة عنوان هذا المكان لأسباب الأمن العام. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أن عائلته تعلم مكان احتجازه وأنها على صلة معه بصفة منتظمة ومتكررة. وأنكرت الحكومة أنه في احتجاز سري أو بدون اتصال بالخارج وذكرت أن سبب القبض عليه لا يرجع إلى سجله السابق كحدث. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأنه في حالة جيدة وأن معاملته إنسانية وأنه في صحة جيدة وأن له حق تلقي الزيارات واختيار ممثل عنه، والحصول على الرعاية الطبية وفقاً للقانون والمعايير الدولية. وذكرت الحكومة أن جميع المسائل المتعلقة باحتجازه ومحاكمته والإفراج عنه ستتمر بالإجراءات العادية وأن هناك تدابير منتظمة وفعالة مطبقة لحماية الصحة البدنية والعقلية لجميع المحتجزين في البحرين بما في ذلك الوقاية من التعذيب والعنف الزائد.

١١٢- وبرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على نداء عاجل أرسله المقرر الخاص بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل بشأن الاحتجاز التعسفي بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (انظر الوثيقة E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٢). وأنكرت الحكومة أن تسعة من هؤلاء الأفراد اعتقلوا أو احتجزوا. وأما بقية الأفراد الواردة أسماؤهم في النداء العاجل فقد ردت الحكومة بشأنهم أن هناك رجلاً واحداً محتجزاً بصورة شرعية لسلوكه المشاغب وثلاثة آخرين قد قبض عليهم بطريقة شرعية وهم محتجزون بعد تحقيق الشرطة في انفجار نبيطة متفجرة كانت جزءاً مما يسمى حملة "حزب الله" الإرهابية للتفجير وإشعال حرائق في البحرين. وأنكرت الحكومة أن يكون أي واحد من الستة المقبوض عليهم قد تعرض لتعسف أو سوء معاملة بدنية أو عقلية. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن جميعهم محبوسون في ظروف إنسانية ويتمتعون بالرعاية وحق تلقي الزيارات والرعاية الطبية وفقاً للقانون. كما أنها ذكرت أن السجينات لا يشرف عليهن إلا حارسات من النساء وذلك في سجن للنساء عصري ومبني خصيصاً لهذا الغرض. كذلك استرعت الحكومة انتباه المقرر الخاص إلى البرنامج الجاري لتنظيم زيارات من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والذي تتعاون فيه الحكومة بدون أي شروط. وبالإضافة إلى ذلك أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن أي سجين يمكن أن يحصل على سبل الانتصاف القانونية والإدارية محلياً بشأن معاملته أثناء الاحتجاز وأن أحداً من الأفراد في الحالة المعروضة لم يفعل ذلك.

١١٣- وبرسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ردت الحكومة على إجراء عاجل من جانب المقرر الخاص بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٥). وردت الحكومة بأن خمسة من الأشخاص المذكورين قبض عليهم بصورة شرعية ثم احتجزوا وأفرج عنهم بعد ذلك. وبدون ذكر أسمائهم ذكرت الحكومة أن ثلاثة منهم أفرج عنهم يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأن واحداً أفرج عنه

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وآخر أفرج عنه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام. وأنكرت الحكومة أن أياً من الأشخاص الواردة أسماؤهم في البلاغ كان قد قبض عليه. وأنكرت الحكومة أيضاً أن أياً من الأشخاص الذين قبض عليهم عانى من تعسف بدني أو عقلي أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة السيئة وأضافت أن هذه المزاعم هي دعاوى معروفة وتفتقر إلى الصحة.

١١٤- وبرسالة منفصلة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ردت الحكومة على نداء عاجل أرسله المقرر الخاص بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٣). وبدون ذكر أسماء ردت الحكومة بأن واحداً من الأشخاص الواردة أسماؤهم في البلاغ أفرجت عنه محكمة الأحداث بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في حين أن ٤ آخرين في الحبس الاحتياطي في مركز الأحداث وفقاً لأوامر صدرت من محكمة الأحداث بموجب قانون الأحداث لعام ١٩٧٦. وقدمت الحكومة للمقرر الخاص بعض معلومات عن معاملة الأحداث دون سن ١٥ سنة بموجب القانون الجنائي في البحرين، ومعلومات عن قانون الأحداث. وذكرت الحكومة أن الأحداث يعاملون دائماً من جانب نساء شرطيات ويودعون في مركز أحداث مبني خصيصاً لهذا الغرض ولا يعمل فيه إلا نساء مدربات على رعاية الطفل والعمل الاجتماعي. وفي هذا المركز توجد تسهيلات تربوية وترفيهية ورعاية للأحداث بما في ذلك متابعة كاملة وخدمات متابعة في الخارج. وردت الحكومة أيضاً بعدم وجود معلومات عن أن الأشخاص الأربعة المتبقين قد اعتقلوا أو احتجزوا أو استبقوا في الحجز بأي شكل، ربما باستثناء حدث واحد باسم مشابه محتجز بصفة شرعية في مكان احتجاز عادي. وأنكرت الحكومة المزاعم القائلة بأن الأحداث يحتجزون في أماكن "سرية" وذكرت أن المعتاد دائماً هو إبلاغ أقارب المحتجزين بمكان احتجاز أقاربهم. وفيما يتعلق بالأحداث قالت الحكومة إن آباء الأحداث المحتجزين يجري إبلاغهم فوراً وإحضارهم أمام أطفالهم فور الاشتباه فيهم وأنهم يظلون بعد ذلك على اتصال منتظم ومتكرر مع الحدث كما أن لهم حق الحضور في جميع إجراءات محكمة الأحداث. وأنكرت الحكومة أيضاً المزاعم القائلة بأن أشخاصاً معتقلين أو محتجزين من جانب السلطات عانوا من تعسف بدني أو عقلي أو أي شكل من أشكال المعاملة السيئة. ويفيد رد الحكومة بأن هذه المعاملة غير شرعية بموجب قانون العقوبات لعام ١٩٧٦ وأن هناك ضمانات عملية قائمة للتأكد من عدم حدوث مثل هذه المعاملة.

ملاحظات

١١٥- يقدر المقرر الخاص الردود الواردة على ندائه العاجل ولكنه يأسف لعدم الرد على المزاعم الكثيرة المحالة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وهو يرحب بسحب الحكومة تحفظها على المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب. ويأسف المقرر الخاص لاستمرار الحكومة في عدم توجيه دعوة إليه لزيارة البلد.

بنغلاديش

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٦- برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تشير إلى أن الشرطة تستخدم بصفة منتظمة التعذيب البدني والنفساني وغيره من صور التعسف أثناء عمليات القبض والتحقيقات. ويقال إن التعذيب المدعى به يشمل التهديدات والضرب واستخدام الصدمات الكهربائية في بعض الحالات. ويقال إن الحكومة نادراً

ما تحقق مع المسؤولين عن هذا التعذيب أو تعاقبهم وأن مناخ الإفلات من العقوبة يسمح باستمرار مثل هذه التجاوزات من جانب الشرطة. فمثلاً قيل إنه عقب إلقاء القبض على بعض رجال شرطة داكا الذين نسب إليهم ضرب تلميذ جامعي إلى الموت (انظر الفقرة ١١٩ أدناه) دافع نائب مفوض الشرطة في داكا لشؤون المباحث عن استخدام الإكراه البدني ضد المشبوهين قائلاً إن هذه الممارسة ضرورية للحصول على المعلومات.

١١٧- ويقال إن أحوال السجون سيئة للغاية وإنها تهدد الحياة. ويبدو أن الأرقام الرسمية أشارت إلى وفاة ١٢٣ شخصاً في السجن عام ١٩٩٨ وأن سوء الأحوال في السجون كانت عاملاً مساهماً في هذه الوفيات. ويقال إن معظم السجون مكتظة اكتظاظاً شديداً وأن عدد نزلاء السجون هو ٥٠٠٠٠ أي أكثر من ضعف الطاقة الرسمية للاستيعاب. وجاء في تقرير قضائي بتاريخ أيار/مايو ١٩٩٨ أن السجن المركزي في داكا، وطاقته الرسمية ٢١٩٠ سجيناً، يأوي في الحقيقة نحو ٦٠٠٠.

١١٨- وقد تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية التي يأتي تلخيصها فيما بعد.

١١٩- فيقال إن شانيم رضا روبل ألقي القبض عليه يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ من جانب الشرطة بتهم خاصة بالسلاح. ويبدو أنه أفرج عنه بعد خمس ساعات في النفس اليوم وأدخل إلى مستشفى داكا الجامعي حيث مات من جروح يقال إنها وقعت عندما كان محتجزاً ويقال إن ستة من رجال الشرطة اعتقلوا بسبب هذه الوفاة وأن الحكومة عينت قاضياً لتحقيق الواقعة والتوصية بإجراءات لمنع تكرارها.

١٢٠- ويقال إن هارون شاكروبوتي توفي يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عندما وقع من سطح بناية ذات خمسة طوابق وقد ادعت الشرطة أنه وقع حين كان يحاول الفرار. ولكن يقال إن شاكروبورتي عانى من بعض جروح تدل على أنه تعرض لتعذيب.

١٢١- ويقال إن هارون شيخ اعتقل يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ في خولنا. ويقال إن أفراد الشرطة، ومنهم عدد من كبار الضباط، من مخفر شرطة روبشا ضربوه ضرباً شديداً. وبتاريخ ٦ شباط/فبراير أمرت المحكمة بإطلاق سراحه وعلاجه طبياً. ويقال إنه توفى أثناء المساء وإن عائلته تقدمت بطلب إلى القضاء تدعي فيه أنه اغتيل بواسطة الضابط المناوب وأحد المفتشين المساعدين ولكن ليس من المعروف أن هناك تحقيقاً قد بدأ في هذا الأمر.

١٢٢- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحالها في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

١٢٣- برسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ ردت الحكومة على فرادى الحالات التي أرسلها المقرر الخاص بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرات من ٨٠ إلى ٨٢).

١٢٤- وفيما يتعلق بساجات شاكما وبمال جيوتي شاكما وأتول شاكما وساما رانجان شاكما أشارت الحكومة إلى أن المزاعم لا أساس لها. وقالت إن هؤلاء الأفراد كانون مشتركين في تعويق حركة الجيش وذلك بأعمال تضمنت نصب متاريس، وأن هذه الأفعال قدمت إلى الشرطة المحلية وتنتظر المحاكمة.

١٢٥- وفيما يتعلق بشيما شوبري ردت الحكومة بأن الحالة مرت بتحقيقات في عدة مراحل. وذكرت أن إدارة مخابرات الشرطة قدمت صحيفة اتهام ضد أفراد الشرطة الذين يقال باشتراكهم في هذه العملية. ومرت القضية بالمحاكمة أمام محكمة خاصة من القضاة في شيتاجونج وحصل جميع أفراد الشرطة المتهمين على البراءة. وأضافت الحكومة أن هناك استئنافاً ضد هذا الحكم أمام المحكمة العليا وما زال قيد النظر.

١٢٦- وأشار الحكومة أن بقية المزاعم المحالة سابقاً هي الآن في مرحلة التحقيق وأن ردودها ستحال في الوقت المناسب.

بيلاروس

البلاغات العادية والردود الواردة

١٢٧- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أخبر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد أن عدة مظاهرات فرقها أفراد الشرطة بعنف، وخصوصاً شرطة مكافحة الشغب. وبوجه خاص تلقى المقرر الخاص معلومات عن الواقعة التالية.

١٢٨- ففي ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ يقال إن بعض أعضاء الجبهة الشعبية في بيلاروس، وهي حزب سياسي معارض، اشتركوا في اجتماع رسمي في ذكرى توقيع ميثاق اتحاد روسيا وبيلاروس وذلك في ميدان ياكوب كولاس في وسط مدينة منسك. ويقال إن عدداً من الرجال بملابس مدنية بدأوا في ضربهم واعتقال أفراد الجبهة وجبهة الشباب بعد فترة قصيرة من بداية تفرقهم. ويقال بوجه خاص إن فياشزناف سيشيك، الأمين التنفيذي للجبهة، تعرض للضرب والركل وهو راقد على الأرض وقت إلقاء القبض عليه. وفي اليوم التالي قيل إنه حكم عليه من جانب المحكمة الجزئية في وسط منسك بعشرة أيام حبس بسبب تنظيم مظاهرة غير مسموح بها. ويقال إنه بعد المحاكمة اقتيد إلى السجن الاحتياطي المركزي حيث فقد الوعي. ويقال إنه بعد ذلك أخذ إلى المستشفى وكان تشخيص الحالة على أنها نتيجة صدمة عنيفة في الجمجمة والمخ. وأخرج من المستشفى وسمح له بالذهاب إلى منزله يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١٢٩- ويقال إن إيرينا خاليب، محررة الجريدة الأسبوعية إيميا التي تصدر بلغة بيلاروس، ووالدها أولازيمير خاليب اعتقلا وضربا ضرباً شديداً يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أثناء حضورهما مظاهرة للاعتراض على توقيع ميثاق اتحاد روسيا وبيلاروس. كما يقال إن كثيراً من المتظاهرين، ومنهم عدد من الصحافيين ضربوا ضرباً شديداً أثناء القبض. ويبدو أن إيرينا خاليب ضربت بعصا على الظهر مع شدها من الشعر بين صفوف شرطة مكافحة الشغب. ويقال إن كل واحد من أفراد الشرطة ضربها وركلها. ولدى الوصول إلى مخفر الشرطة يقال إن أولازيمير خاليب فقد الوعي وأدخل إلى المستشفى للعلاج بعد ذلك، خصوصاً بسبب رضوض في منطقة الكلى. ثم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ احتاج إلى دخول المستشفى مرة أخرى وتقول المعلومات الواردة إن الأطباء أخبروا عائلته أنه أصيب بضرر لا برء منه نتيجة الضرب على الرأس وإن

شكوى رسمية قدمت إلى المدعي العام في مدينة منسك. ويقال إن إيرينا خاليب تلقت معلومات من مكتب المدعي العام بأن الشكوى قد سجلت وأن التحقيق الجنائي بدأ في تجاوز أفراد الشرطة سلطاتهم وأن مكتب المدعي العام حفظ الشكوى في حزيران/يونيو ١٩٩٧. ويقال أيضاً إن تحقيقاً آخر حفظ بعد تقديم شكوى من رابطة الصحافيين في بيلاروس بطلب إجراء تحقيق جنائي.

١٣٠- ويزعم أن فلاديمير يوخو، وهو من كبار أعضاء الجبهة الوطنية، اعتقل يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ أثناء جلسة أمام المحكمة. ويقال إن عدداً كبيراً ممن لم يستطيعوا حضور الجلسة كانوا ينتظرون خارج مبنى المحكمة. ويبدو أنه أمسك بذراع أحد أفراد شرطة مكافحة الشغب الذي يقال إنه كان يدفع إحدى النساء من فوق الدرج وأن الشرطي أمسك به وجره إلى سيارة شرطة صغيرة ذات أبواب انزلاقية كانت تنتظر بالقرب من المكان. وتفيد المعلومات الواردة أن باب السيارة أقفل على يد فلاديمير يوخو أثناء دفعه إليها. وبالطريق إلى مخفر الشرطة يقال إن أحد كبار ضباط الشرطة ورائد شرطة ونائب رئيس مخفر شرطة لينسكي في مدينة منسك خنقوه بشدة حتى التوى عنقه. ووجهت إليه فيما بعد تهم خرق المادتين ١٦٦ و ١٦٧ من مدونة القانون الإداري. وبتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ تقدم بشكوى رسمية إلى مكتب المدعي العام المحلي. وفي ٩ نيسان/أبريل حكم بتغريمه خمسة ملايين روبل من جانب المحكمة الجزئية في لينسكي لاشتراكه في مظاهرة غير مرخص بها ولمقاومته إلقاء القبض عليه.

١٣١- وبتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ يبدو أن تحالف أحزاب المعارضة السياسية والمنظمات غير الحكومية نظم مسيرة في وسط منسك للمطالبة بالديمقراطية وحرية الرأي واستقلال بيلاروس ويقال إن شرطة مكافحة الشغب الخاصة (أومون) كونت نطاقاً عميقاً لسد الشارع وأن أفرادها كانوا يرتدون الخوذات والملابس الرسمية الزرقاء للتخفي وكانوا يحملون دروعاً وهراوات. وتفيد المعلومات الواردة أن نحو أثنى عشر من أفراد شرطة مكافحة الشغب بدأوا في ضرب المتظاهرين الذين بدأوا قذف هؤلاء الأفراد بالحجارة التي كانت موجودة بالصدفة في موقع بناء قريب. ويقال إن بعض المتظاهرين اعتقلوا واقتيدوا إلى خطوط الشرطة حيث ضربوا ضرباً شديداً مع الركل. وبعد ذلك اقتيد نحو ٩٠ متظاهراً إلى الاحتجاز في الشرطة حيث ضربوا على ما يقال. وأرغم المحتجزون على الوقوف مفتوحي الأرجل والأذرع مع ضربهم وركلهم بشدة من جانب أفراد أومون بالعصي المستخدمة في الليل. ويقال إن النساء تعرضن للتهديد بالاغتصاب. كما يقال إن فولوديا شيرانييف وهو من الناشطين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي أوقف واقتيد إلى مخفر شرطة بارتيزانسكي. وأثناء نقله هو وآخرين أوقفوا في نفس الوقت تعرضوا للكم والضرب بالعصي المستخدمة في الليل. وقيل أيضاً إنهم تعرضوا للتهديد باقتيادهم إلى الغابة وقتلهم هناك. ويقال إن بعض الأشخاص الذين احتجزوا قدموا شكاوى لمكتب المدعي العام في المناطق التي يقيمون بها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٣٢- بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي وذلك باسم فيكتور جونشار وهو من قادة المعارضة وقد تعرض لأزمة قلبية في السجن يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. ويقال إن سلطات السجن رفضت إدخاله المستشفى وأن أفراد السجن يطعمونه بالقوة بعد أن بدأ إضراباً عن الطعام فور الحكم عليه بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وذلك للاحتجاج على حبسه. ويقال إنه هو وخمسة

عشر عضواً آخر في المعارضة احتجزوا يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ أثناء اجتماع سلمي في أحد المقاهي. وبتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩ تلقى المقرر الخاص معلومات جديدة تفيد بإطلاق سراحه يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٩.

١٣٣- وردت الحكومة بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ أن فيكتور جرونشار وضع في الاحتجاز الإداري مدة عشرة أيام في مكان احتجاز خاص وذلك وفقاً لمدونة المخالفات الإدارية، بعد أن اشترك في تجمع يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وهو اجتماع لم يحصل على ترخيص من اللجنة التنفيذية في مدينة منسك. وفيما يتعلق بمدة الاحتجاز ذكرت الحكومة أنه كان تحت إشراف طبي مستمر بسبب صحته. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن أي تقارير عن أفعال غير قانونية من جانب الشرطة ليس لها أساس من الواقع.

البرازيل

البلاغات العادية والردود الواردة

١٣٤- برسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه ما زال يتلقى معلومات عن حالات العنف في السجون. واستناداً إلى تقرير حديث عن الحالة في السجون البرازيلية يقال إنه رغم وجود نصوص في التشريع الداخلي تكفي لحماية حقوق الإنسان للسجناء فإن الفساد مع نقص التدريب المهني لحراس السجون، ونقص المبادئ التوجيهية والرفض المستمر لحالات التجاوز كل هذا أدى إلى أزمة مستمرة في النظام العقابي.

١٣٥- ويقال إن العنف بين السجناء أصبح مشكلة خطيرة. فيقال إن السجناء يتعرضون للخطر لعدة أسباب تشمل ديون المخدرات داخل السجن، والمنافسة بين العصابات، وأنواع الجريمة التي ارتكبها السجين. وبتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ يقال إن عراكاً بدأ بين عصابات متنافسة من السجناء في سجن باريتو كامبيلو وهو سجن الأمن المطلق في بيرنامبوكو، وإن هذا العراك أدى إلى وفاة ٢٢ سجيناً وجرح ١٣. ويقال إن المستهدفين كانوا قد ارتكبوا جرائم قتل وسرقة واغتصاب داخل السجن. وقبل ذلك بيومين وقعت حادثة مماثلة أدت إلى وفاة ثلاثة سجناء وجرح ٢٠. ويقال إن وزير العدل في الولاية قال إن العنف يرجع إلى اكتظاظ السجون وعدم كفاية الموظفين العاملين فيها.

١٣٦- ويقال أيضاً إن التعذيب يستخدم كوسيلة للعقاب من جانب أفراد شرطة السجون الذين يقال إنهم يطبقون "عقوبات" جماعية غير مشروعة وأشيعها هو نزع ملابس السجناء وضربهم وإهانتهم وإفساد طعامهم أو تلويثه، وحرمانهم من الطعام، وإنهاء زياراتهم أو تقييدها.

١٣٧- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات التالية.

١٣٨- بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ يبدو أن عراكاً بدأ بين السجناء في عنبر السماء الزرقاء في سجن الرجال في ماناوس وبين "أمناء" المطبخ الذين كان قد سبق لهم ضرب السجناء فيما يبدو بموافقة من حاكم السجن. ويقال إن فرقة شرطة مكافحة الشغب التي استدعيت لإنهاء الموقف قادت السجناء إلى أرض كرة القدم في السجن وبعد تعريتهم من ملابسهم أجبرتهم على الزحف في الأوساخ الخارجة من المجاري وأن أفراد السجن ضربوهم بالهراوات وركلوهم في الضلوع ويقال

إنهم اضطروا إلى العودة زحفاً على الركب إلى مبنى السجن. كما يقال إنهم ضربوا في الشهور التالية من جانب أفراد شرطة مكافحة الشغب الذين كانوا يجرونهم خارج الزنزانة ويعرونهم من ملابسهم ويرغمونهم على الركوع وعلى ضرب واحدهم الآخر مع إجبارهم على إيلاج أصابعهم في دبور السجناء الآخرين.

١٣٩- وفي شباط/فبراير ١٩٩٨ يقال إن أفراد الوحدة المسلحة الخاصة في الشرطة المدنية لمكافحة السرقة دخلت إلى سجن ديباتري في ساو باولو وضربت كثيراً من السجناء مما سبب لهم كدمات ورضوض وكسر عظام. ويقال إن هذه الوحدة قد كانت تنقض على السجن ليلاً في كل أسبوع وأفرادها ملثمون ومسلحون ويطلقون النار على الزنازين ويخربون المتعلقات الشخصية ويأمرون السجناء بخلع ملابسهم ويفرضون أساليب تعذيب مثل "الروليت الروسية" التي يزعم أنها تعني إطلاق مسدس به رصاصة واحدة على رأس السجين، وأسلوب "المكالمة الهاتفية" أي ضرب أذن السجين بين يدي رجل الشرطة مما يسبب آلاماً هائلة. وبعد شكاوى جماعات حقوق الإنسان يبدو أن معهد الطب الشرعي سجل إصابات على نحو ١٣٠ سجيناً وصدر الأمر بإجراء تحقيق في الشرطة.

١٤٠- وبتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يقال إن ٨٠ من النساء السجينات عرضن للضرب من أفراد شرطة مدنية وعسكرية من الرجال أثناء الاحتجاز في سجن سانتاروزا دي فيتيربو في ألتينوبوليس في ساو باولو بعد رفض الترخيص لإحدى السجينات بحضور جنازة حفيدها، وأن إحدى السجينات أجهضت بسبب الضرب، وأن أخرى انكسر ذراعها، وأخرى احتاجت إلى عشر نقط خياطة في الرأس. وبتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ قيل إن النساء في سجن النساء في ساو باولو تعرضن للضرب من جانب أفراد السجن من الرجال وأن خمس عشرة امرأة على الأقل أصيبت بجروح.

١٤١- وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد إن أمين المظالم في شرطة ولاية ساو باولو تلقى ٦٩٦ شكوى من كانون الثاني/يناير إلى ايلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن حدوث حالات تعذيب أو تجاوزات أو سوء معاملة. ويقال إنه ذكر أن هذا العدد ليس إلا جزءاً من الأفعال التي ارتكبت في حقيقة الأمر. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٨ بدأت الشرطة المدنية في ساو باولو تحقيقاً في مزاعم تعذيب السجناء تعذيباً منتظماً في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٨. وانتهى التحقيق إلى أن مجموع السجناء في إحدى أماكن الاحتجاز كان يبلغ ٣٥٠ سجيناً منهم ١٠٧ تبدو عليهم آثار الضرب المنتظم مما أدى إلى كسر بالأذرع والأرجل والأصابع والفك. ويقال إن الشرطة المدنية فصلت أربعة ضباط نتيجة لهذا التحقيق.

١٤٢- ووردت تقارير أيضاً بأنه بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨ فصلت المنطقة الاتحادية أحد ضباط الشرطة واتهمته بالتعذيب بسبب ضربه سجيناً كان محتجزاً لمخالفة مرور سيارات. ويقال إن هذه أول حالة تخضع للتشريع الاتحادي الذي صدر عام ١٩٩٧ والذي منع التعذيب.

١٤٣- كذلك أحال المقرر الخاص الحالات الفردية التالية.

١٤٤- يقال إن أوكتافيو دوس سانتوس فيليو توفى في مكان احتجاز لدى الشرطة في ساو باولو يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وادعى ١٩ من المحتجزين معه أن الشرطة وأفراد السجن ضربوه مراراً وضربوا رأسه في القضبان الحديدية وفي حائط الزنزانة. وعلى مدى عدة أيام كان أفراد الشرطة يأخذونه أكثر من مرة إلى أقرب مستشفى لمعالجة

جروحه ويقال إنهم كانوا في الطريق يزيدون من سوء معاملته. وبعد الضرب الشديد بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ترك وحده وهو يطلب إسعافه طبياً. وعندما أخذته الشرطة في النهاية أي بعد أربعة أيام إلى المركز الصحي كان قد توفي.

١٤٥- ويقال إن روزانا لاغي ليجيرو وماريليو جوسو سيلفا باربوسا وهما امرأتان كانتا تعيشان معاً أمام الجميع في عيشة السحاق قبض عليهما في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بعد تحقيق جزئي من جانب الشرطة المحلية في جابواتاو دوس جوارارباس في بيرنامبوكو. ورغم أن الشرطة ادعت بوجود أمر قضائي للقبض عليهما فإن هذا الأمر لم يصدر إلا بعد يومين من دخولهما إلى الاحتجاز عند الشرطة. وأثناء الاحتجاز تعرضتا للضرب بسوط مطاطي مع تهديدهما بالاغتصاب وإهانتهما على علاقتهما السحاقية وأن ضابطي الشرطة اللذين أجريا التحقيق أرغما كل واحدة منهما على المعاشرة الجنسية بطريقة الفم ليظهرا لهما "ما يفوت عليكما بالتخلي عن الجنس مع الرجال". ثم نقلتا إلى عدة مراكز احتجاز وفي النهاية إلى سجن بقيتا فيه محبوستين لمدة ١١ شهراً. ووافقت المرأتان على أن يفحصهما الطبيب الشرعي في الولاية فأكد حدوث إصابات بدنية نتيجة الضرب من جانب الشرطة. وبعد جلسة علنية في ١٩٩٧ أمر أحد القضاة بالإفراج عنهما بصفة مؤقتة. ورغم وجود دلائل على سوء المعاملة من جانب الشرطة فيبدو أنهما ما تزالان تنتظران نظر قضيتهما أمام المحكمة العليا في البرازيل منذ سنتين وأنهما تقدمتا بالتماس عدة مرات بدون فائدة إلى وزارة العدل لإجراء تحقيق كامل ونزيه في التهم التي وجهت إليهما وفي التعذيب والقسوة من جانب الشرطة.

١٤٦- ويزعم أن ديليسون سانتانا، وهو المشتبه فيه في حادثة قتل بشعة لطالب عمره ١٨ سنة في أحد الأحياء الراقية في ريو دي جانيرو، تعرض للتعذيب من جانب الشرطة في أيار/مايو ١٩٩٨.

١٤٧- ويقال إن إلسيو أوليفييرا ليما توفى بسبب شدة الحرارة في سجن محلي شديد الاكتظاظ في ناحية سانتا كروز في ريو دي جانيرو أثناء شهر شباط/فبراير ١٩٩٨. ويقال إن ضابط الشرطة المناوب قال للصحافة إن الحرارة تصل في زنازين السجن في العادة إلى ١١٥ درجة فهرنهايت. وأفاد الحراس أيضاً بأن هناك نقصاً مستمراً في الماء في السجن وأن ليما كان محبوساً مع ١٣ سجيناً آخر في زنزانة مساحتها ٥ر٤ في ٥ر٩ أقدام وأن طاقتها الحقيقية سبعة أشخاص.

١٤٨- ويقال إن جورج دي أسيس وجيليرمي هنريك قبض عليهما يوم ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة السرقة والاختلاس في بيلو هورزونتي في ميناس جيريس حيث تعرضا للتعذيب. ويقال إن السلطات طلبت نقلهما إلى السجن في ريبيراو داس نيفيس وأخلي سبيلهما ويقال إن أحد ضباط الشرطة أبلغ عائلاتهما بأنهما توفيا.

١٤٩- ويقال إن إدسون سوارس دا سيلفا وهو مصاب بشلل نصفي توفي يوم ١ حزيران/يونيو ١٩٩٧ بعد تدهور حالته الصحية بالتدريج أثناء فترة احتجازه. ويقال إنه لم ينقل أبداً إلى مستشفى عام.

١٥٠- وهناك زعم بأن جورج نتالي ألقي عليه القبض يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة السرقة والاختلاس في بيلو هوريزونتي لاستجوابه بعد اقتحامه أحد المنازل. ويقال إنه أخذ بعد ذلك ما يشبه دورة المياه هناك وخلعت منه ملابسه وقيده أفراد الشرطة المدنية، بما فيها رئيس المخفر، من الأيدي والأرجل وربطوه في عمود معدني معلق وبعد ذلك ضربوه على باطن القدم وعلى الرأس بقطعة من المطاط مربوطة في عصا كما أحدثوا فيه صدمات كهربائية في الصفن والعجز والضلوع والرأس والصدر والذراعين. ويقال إنه تقدم بشكوى إلى مكتب أمين المظالم التابع للشرطة.

١٥١- وهناك زعم بأن كلاوديو أورلاندو دوس سانتوس، وهو من الناشطين في موضوع الإيدز من جنوب البرازيل ورئيس رابطة فلوريانوبوليس للدفاع عن حقوق الشواذ جنسياً في سانتا كاتارينا تعرض للضرب والمضايقات الشفوية من ضباط الشرطة العسكرية في فلوريانوبوليس بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ويقال إنه تعرض للضرب عندما كان يوزع أغطية الوقاية الجنسية على المخنثين في حي كابويراس في فلوريانوبوليس نيابة عن السلطة الصحية في سانتا كاتارينا. وقد تعرض أولاً لمضايقة من ضابط شرطة وأنه نقل ما حدث هاتفياً من هاتف عمومي إلى قائد الشرطة العسكرية ومنسق مركز عمليات الشرطة العسكرية كوبوم ويقال إن ضباطاً من الشرطة العسكرية عادوا بعد ذلك وضربوه وركلوه وبعد أن فقد الوعي ربطت يداه ونقل في مكان الحقائب في سيارة شرطة عسكرية إلى مخفر الشرطة المدنية الثامن حيث تعرض لضوب وإهانة مرة ثانية. ويقال إن أحد ضباط الشرطة المدنية ممن شاهدوا سواء معاملته لم يفعل شيئاً لمنع وقوع ذلك. ويقال إن الشرطة العسكرية منعته في بداية الأمر من تقديم شكوى رسمية ولكن أفرج عنه بعد ذلك وقدم الشكوى ضد الشرطة العسكرية. وفي ذلك الوقت كان مرض الإيدز قد بدا يظهر عليه وأدخل بعد ذلك إلى المستشفى بسبب التهاب معدي معوي شديد ربما كان يرجع إلى سوء المعاملة من جانب الشرطة. ويقال إنه ظل في المستشفى حتى وفاته يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويقال إن تحقيق الشرطة أقفل بسبب نقص الأدلة ولم توجه تهمة إلى أي أحد.

١٥٢- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

١٥٣- برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على المعلومات التي أحالها المقرر الخاص بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والتي تتعلق بحالة شاب يبلغ من العمر ١٧ سنة هو مانيالارو دي أغويار الذي قال إن الشرطة غطسته في برميل من المواد الكيميائية في شباط/فبراير ١٩٩٧ في بيرنامبوكو (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٨٧). وردت الحكومة بأن التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية أوصى بتوجيه التهمة إلى عدد من أفراد الشرطة العسكرية منهم رائد وملازم وملازم ثانٍ وعدد من الجنود. وذكرت الحكومة أن القيادة العامة للشرطة العسكرية في ولاية بيرنامبوكو قبلت نتائج التحقيق وبدأت الإجراءات القانونية. وكررت الحكومة تعهدها بالسير في القضية ضد الأشخاص السالف ذكرهم على النحو الواجب وبمقتضى القانون. وأفادت الحكومة بأن وزير الأمن العام في بيرنامبوكو حصل على نسخة من أقوال المتهمين من العسكريين وذلك للنظر في المسؤولية التي يمكن أن تقع على صاحب الشركة التي عثر فيها على برميل المواد الكيميائية الذي أحدث الإصابات. وأفادت الحكومة أيضاً بأن منيالدو دي أجويار تلقى علاجاً طبياً مكثفاً شمل قضاء ٣٩ يوماً في مستشفى ريستراساو وأجريت له جراحة تجميل لاستبدال الجلد في الجزء السفل من الجسم كما أنه عولج بواسطة معالج طبيعي قال في البداية إن حركته كانت محدودة ولكنه استرجع قدرته على الحركة فيما بعد.

١٥٤- وبرسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على المعلومات المحالة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن السجناء في ماسمورا-جناح البرج رقم ٤- سجن كارانديرو في ساو باولو (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٩١). وأشارت الحكومة إلى أن أمين الإدارة العقابية في ساو باولو يرى أن المشاكل التي حدثت في السجن المذكور ترجع إلى مساحة السجن وإلى اكتظاظه. وأشارت إلى أن هذين المشكلين أمكن التغلب عليهما بتقسيم السجن وبإنشاء ٢١

مركز جديد للاحتجاز في ساو باولو، انتهى بناء بعضها بالفعل بعد اتفاق التعاون الذي وقعته سلطات الولاية مع وزارة العدل الاتحادية. وفيما يتعلق بواقعة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ردت الحكومة بأن هناك لجنة تحقيق قد أنشأها أمين الإدارة العقابية للتحقيق في الوقائع وتحديد المسؤولية عن التعذيب المدعى بوقوعه ويرأس اللجنة المدعي العام في الولاية. وقد قبلت اللجنة ادعاءات السجناء الذين خضعوا لمعاملة سيئة وضرب وإهانة من جانب مجموعة من ١٥ من حراس السجن أثناء شغب وقع في البرج ويرجع إلى العراك بين السجناء باستخدام أسلحة مصنوعة يدوياً. وذكرت الحكومة أن السجناء لم يتعرفوا إلا على اثنين من الحراس باعتبارهما معتدين وهما رئيس النظام في الجناح ٤ والضابط المسؤول عن الرقابة في نفس الجناح. وردت بأن الإجراءات الإدارية قد بدأت، استناداً إلى استنتاجات اللجنة، وذلك قبل البدء في اتخاذ الإجراءات الجنائية.

١٥٥- وبرسالة جديدة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على الحالتين المحالتين من المقرر الخاص في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرتين ٣١ و ٣٢). وفيما يتعلق بخوسيه ويلسون بينيرو دا سيلفا ردت الحكومة بأن أمين الأمن العام والدفاع عن المواطنين في ولاية سيارا أفاد بأنه اعتقل يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ بسبب سلوكه العنيف تحت تأثير الشراب واقتيد إلى مخفر الشرطة الاتحادي الخامس في فورتاليزا. وردت الحكومة أنه وضع في زنزانة في هذا المخفر واعتدى عليه محبوس آخر أحدث فيه الإصابات الواردة في الرسالة. وذكرت الحكومة أن السلطات قدمت له الإسعاف الطبي وبدأت تحقيقاً ضد المعتدي.

١٥٦- وفيما يتعلق بإيفانيلدو سامبايو دي سوسا ردت الحكومة بأنه وجد ميتاً في زنزانة في مخفر الشرطة الاتحادية في فورتاليزا يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان قد ألقي القبض عليه في اليوم السابق لحيازة مخدرات بصورة غير مشروعة وبعد سماع أقواله الأولية أودع في الزنزانة حيث وجد ميتاً بعد ذلك. وبيّن الفحص الطبي أنه خضع لتعذيب أثّر في كثير من أعضائه الحيوية. وثبت من تحقيق الشرطة بعد ذلك وقوع المسؤولية على أفراد الشرطة الذين كانوا مسؤولين عن المخفر في ذلك اليوم. واستناداً إلى هذه الاستنتاجات وجهت إدارة الادعاء العام الاتحادية تهمة القتل إلى ٧ من أفراد الشرطة وإلى رئيس المخفر. وقد أبعدوا جميعاً عن الشرطة الاتحادية إلى أن تنظر وزارة العدل في القضية. كما أن اثنين من الضباط طردا من الخدمة بإجراء إداري (رقم ٩٦/٠٠١). وانتهت الإجراءات الإدارية نفسها إلى أن بقية رجال الشرطة ليسوا مذنبين. وردت الحكومة أيضاً بأن تحقيق الشرطة مكّن أيضاً من بدء الإجراءات الجنائية أمام المحكمة الاتحادية الثالثة في سيارا حيث ستطبق الإجراءات الواجبة. ولاحظت الحكومة أن اعترافها بمسؤوليتها الموضوعية عن وفاة إيفانيلدو سامبايو دي سوسا دفع رئيس الجمهورية إلى أن يرسل إلى الكونغرس الوطني اقتراحاً بمنح معاش تقاعد شهري لأملته وأطفاله وأن الكونغرس وافق عليه بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

١٥٧- وبرسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على المعلومات المحالة إليها بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بخصوص الظروف القاسية في السجون (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٨٩). وأخبرت الحكومة المقرر الخاص بالتدابير الأخيرة التي اتخذت لتحسين حالات النقص المعترف بها في نظام السجون ومن هذه التدابير زيادة الطاقة الاستيعابية في النظام العقابي بفضل الإصلاح وتوسيع المرافق الموجودة، وبناء ٥٢ سجناً جديداً، وكل هذا ضمن مبادرة وزارة العدل المعروفة باسم "العجز صفر". وفيما يتعلق بتدريب موظفي إنفاذ القوانين أشارت الحكومة أن هذا مجال يحظى باهتمام خاص وأنها تستكشف الطرق الجديدة للتعاون الدولي فيه. كما أبلغت الحكومة المقرر الخاص باعتماد قانون يسمح للقضاة بفرض عقوبات بديلة يمكن أن تساعد على سرعة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع، هذا إلى جانب المعاهدات التي

تتفاوض عليها الحكومة مع بلدان أخرى والتي تسمح بنقل السجناء الأجانب إلى بلدهم الأصلي. وقد بدأت وزارة العدل أيضاً في مشروع يسمى "العمل الجماعي لتنفيذ العقوبات الجنائية" يسمح بزيارة السجن للمدافعين الحكوميين المكلفين بمساعدة السجناء الفقراء. وأشارت الحكومة فيما يتعلق بتحسين الظروف الصحية في السجون إلى أن وزارة الخارجية ووزارة العدل أنشأتا لجنة مشتركة لتخطيط برنامج شامل لمنع انتشار الأمراض المنقولة جنسياً بين السجناء ومعالجتها.

بلغاريا

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٥٨- بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم بوريسلاف كوتزانوف الذي يقال إنه محتجز في مركز الاحتجاز السابق على المحاكمة في فارنا منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويقال إنه محتجز في زنزانة ليست مدفأة وأنه ينام على الأرض وأنه يعاني من الالتهاب الرئوي. وهناك زعم بعدم السماح له بالعلاج الطبي.

بوروندي

البلاغات العادية والردود الواردة

١٥٩- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة لا تزال تمارس على النطاق الواسع وخصوصاً في مخافر الشرطة، لانتزاع الاعترافات. ويقال إن الأساليب المستخدمة تشمل الضرب بالكابلات الكهربائية وبالهراوات وغيرها على باطن القدم والأجزاء الحساسة وعلى الركب وعلى مرفق الذراعين؛ هذا إلى جانب الصدمات الكهربائية وإحداث حروق بالماء المغلي والإجبار على الوقوف أو الجلوس بطريقة غير مريحة أو مهينة إلى جانب التهديد بالموت بل محاكاة الإعدام. ويقال إنه لم يحدث أي تحقيق في تلك المزاعم وإن المحاكم تقبل الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب. ويقال إن شرطة الأمن العام والسرية المتخصصة في المباحث، هي مصدر كثير من حالات التعذيب وإن السلطات الحكومية والقضائية وسلطات الشرطة تنفي وجود حالات تعذيب.

١٦٠- كما تلقى المقرر الخاص معلومات عن ظروف الاحتجاز والتي يبدو أنها لا إنسانية ومهينة. ويبدو أن المشكلة الرئيسية هي في الاكتظاظ فبعض السجون، ومنها سجن نغوزي وجيتجا ومبيمبا، بها عدد يجاوز ثلاثة أمثال أو خمسة أمثال العدد المقرر. ففي سجن نغوزي في شمال البلد يقال إن أكثر من ٢٠٠ شخص لقوا حتفهم بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٩٨ بسبب سوء التغذية وشدة الاكتظاظ وسوء الظروف الصحية. ويقال إن الأمراض المعدية منتشرة جداً، ولا يحصل على ما يسد الرمق، وإن كثيراً منهم يحتاجون إلى رعاية طبية. ويقال إن العقيد باسكال نتاكو الذي كان متهماً بالاشتراك في محاولة انقلاب ضد الرئيس بويويا مات في سجن ميينجا حوالي ١١ أيار/مايو ١٩٩٧ بسبب نقص الرعاية الصحية.

١٦١- وأخيراً تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن القوات المسلحة ترتكب حالات الاغتصاب بصفة منتظمة وبعدم اتخاذ أي إجراء لمنع هذه التصرفات أو لمعالجة آثارها.

١٦٢- كما تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات التالي.

١٦٣- فيقال إن جان ميناني اعتقل في آذار/مارس ١٩٩٥ بعد اتهامه بقتل عمدة بوجومبورا السابق. وقد استجوب في سرية المباحث الخاصة حيث يقال إنه ضرب بشدة واعترف في النهاية بأنه ارتكب الجريمة المنسوبة إليه. ويقال إنه اشتكى من هذه المعاملة السيئة أمام المدعي العام في آب/أغسطس ١٩٩٥. ويبدو أنه حصل على براءة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد أن أوضح محاميه أن الاعتراف انتزع منه تحت التعذيب. ويبدو أن أحد عشر شخصاً آخرين كانوا محجوزين في نفس القضية تعرضوا للضرب.

١٦٤- ويقال إن إتيين مفيوكور، وهو الأمين العام السابق لتجمع شعب بوروندي من أحزاب المعارضة، قد أعدم بعد اعتقاله بقليل يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ويقال إنه قد اعتقل في منطقة رويزا الواقعة على تلة كافومو في بوجومبورا بواسطة رائد من منطقة ميورا العسكرية وإنه ضرب بشدة وقت إلقاء القبض عليه قبل اقتياده إلى الثكنات المسماة بفصيلة المظليين. ولم يحدث أي تحقيق في هذه المسألة حتى اليوم.

١٦٥- ويبدو أن النقيب بورتيس نزيمانا اعتقل بدون أمر اعتقال يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في إيجندا من جانب قائد حامية إيجندا ويبدو أنه ظل محتجزاً لمدة خمسة أيام وأثناء التحقيق معه يقال إنه ضرب وهدد بالموت. ثم نقل بعد ذلك إلى المحفوظات الوطنية حيث ظل في الحبس الانفرادي وأنه استجوب هناك عدة مرات من جانب لجنة عسكرية وضرب بعدة أشياء منها الهراوات.

١٦٦- ويقال إن جمالي نسابيمانا حكم عليه بالإعدام يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد اعتباره مذنباً بوضع ألغام في بوجومبورا في آذار/مارس ١٩٩٧. ولكن يبدو أنه أعلن أنه تعرض لتعذيب في عدة مناسبات أثناء استجوابه في الثلاثة أيام الأولى بعد القبض عليه في الثكنات العسكرية في بوجومبورا وأنه ضرب بشدة على الرأس وعلى الظهر وعلى الساقين وباطن القدم بالعصي والسيف وحراب البنادق. ويقال إن جروحاً قد أحدثت به فوق الركبة مع تهديده ببتر الساقين إذا لم يعترف بجرائمه. وأخيراً يقال إنه خضع لصدمات كهربائية في الأصابع وفي الأعضاء التناسلية. وبعد ثلاثة أيام من التحقيق وقّع اعترافاً. وأثناء محاكمته أمام محكمة الاستئناف في بوجومبورا كشف عن آثار المعاملة التي تعرض لها ولكن رئيس المحكمة رفض الأمر بإجراء تحقيق وأسس حكمه، في جانب منه، على أن جمالي نسابيمانا لم يقدم أي شكوى من سوء المعاملة عند عرضه لأول مرة على قاضٍ.

١٦٧- ويبدو أن أبولينيرنسينجيما وسلفاتوري نسافيمانا وسيرج بيزامانا اعتقلوا في منازلهم في كل من حي كينامانا وكامينجي في بوجومبورا من جانب جنود مصحوبين بأشخاص مدنيين يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأنهم اتهموا بالاشتراك في مجموعات المعارضة وأن ثلاثتهم تعرضوا لسوء المعاملة في ثكنات فصيلة التدخل الثالثة في كامنجي ويقال إن أبولينير نسينجيما وسلفاتوري نسافيمانا أدخلا إلى المستشفى حوالي ٩ أيلول/سبتمبر وأما سيرج بيزامانا فيقال إنه جرح جرحاً بالغاً في الرأس وأحيل إلى فصيلة المباحث الخاصة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر.

١٦٨- ويقال إن باسكال نتيهابوز وهو عضو في الجبهة الديمقراطية في بوروندي اعتقل في بوجومبورا بعد أن أبلغ عن جندي له علاقات مع جماعات معارضة مسلحة. ويقال إنه ضرب أثناء اعتقاله واحتجز لعدة أسابيع من جانب شرطة الأمن العام في كيجوبي في بوجومبورا قبل نقله إلى السجن.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٦٩- بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، باسم ليونيدس هاتنجيمانا وجمالي نسابيمانا وإسماعيل حسين وهارونا حمادي وبوسكو نياندوي وسعيدي نزانزورويمو وبيير نكورونزيزا الذين يقال إنهم حكم عليهم بالإعدام في شباط/فبراير ١٩٩٨ من محكمة استئناف موجومبورا لاتهامهم في قضية انفجار ألغام في بوجومبورا عام ١٩٩٧. ويقال إنهم عذبوا من أجل انتزاع اعترافاتهم وأثناء المحاكمة كانت آثار المعاملة السيئة التي تعرضوا لها مرئية بوضوح ولكن أحداً لم يتحدث عن هذا أثناء المحاكمة. ويبدو أن جميع هذه الأحكام قد أكدتها غرفة النقض في المحكمة العليا في بوجومبورا بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٩ ويبدو أن السبعة أشخاص المذكورين محبوسون الآن في زنازين نظامية مكتظة فيما يبدو، في سجن بيمبا المركزي في بوجومبورا.

١٧٠- وبتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بعث المقرر الخاص بنداء عاجل باسم ديو نزيمانا وزوجته جورجيت مباوينيمانا اللذين احتجزا في فصيلة المباحث الخاصة في بوجومبورا منذ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ حيث حرما من الغذاء لعقابهما وانتزاع الاعترافات منهما. وإلى جانب هذا يقال إن ديو نزيمانا ضرب على باطن قدميه وأما جورجيت مباوينيمانا التي تشترك في مشروع لإعادة بناء المجتمع المحلي تموله سويسرا وفرنسا فهي متهمة بعلاقة مع المعارضة المسلحة. ويبدو أن الاثنين عضوان في الجبهة الديمقراطية في بوروندي.

الكاميرون

البلاغات العادية والردود الواردة

١٧١- برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة في عام ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٧٢- بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم المحامي عبد الله ماث وسيمدو سولاي وأعضاء حركة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات في ماروا الذين كان قد قابلهم يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ أثناء بعثة تقصي الحقائق في الكاميرون. وقد نقل له هؤلاء في ذلك الوقت معلومات عن وحدة لمكافحة الشغب مركزها في ماروا ويرأسها الكولونيل بوم. ويبدو أن عدداً من أفراد هذه الوحدة استقلوا ثلاث سيارات نقل يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ تحت قيادة

الكولونيل بوم وحاصروا منزل المحامي ماث الذي كان استطاع اللجوء في ذلك الوقت إلى أحد الجيران. وظل أفراد القوة في موقع الاستعداد للإطلاق حول منزل المحامي طوال الليل. وفي ليل ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩ فعلت القوة نفس الشيء حول منزل سيندو سولاي مساعد المحامي. وخوفاً على حياته التجأ المحامي إلى ياوندي حيث لحق به سيندو سولاي. وتفيد المعلومات الواردة أن قوات الأمن تبحث عنهما في مختلف فنادق المدينة.

١٧٣- وبتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بعث المقرر الخاص بنداء عاجل بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم دي تشامبو عضو الحركة السابق الإشارة إليها في ماروا الذي ألقي القبض عليه يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في الصباح من جانب قوات الدرك وأعضاء فصيلة مكافحة الشغب. ويقال إنه احتجز في الدرك قبل نقله بعد الظهر إلى مركز الاحتجاز التابع لقوات مكافحة الشغب في بالار وأنه ما زال محتجزاً هناك سراً ولم تعرف أسباب القبض عليه ولكن يبدو أنها ترجع إلى نشاطه كمدافع عن حقوق الإنسان.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١٧٤- برسالة مؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ردت الحكومة على النداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٤٨). بشأن أعضاء الجبهة الديمقراطية الاجتماعية. وأفادت الحكومة أن توماس فيفي وجستين فوكان ألقي القبض عليهما يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أثناء توزيع منشورات تدعو السكان إلى مقاطعة الانتخابات، واقتيدا إلى مقر قيادة الدرك في وسط المدينة وأفرج عنهما بعد ١٢ ساعة من الاحتجاز وأنكرت الحكومة ادعاءات التعذيب.

١٧٥- وبرسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ردت الحكومة على النداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٠٥) باسم ميشيل ميشو موسالا. وأكدت الحكومة الحكم عليه بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لإذاعة أخبار كاذبة والتشهير. وقد استأنف المتهم هذا الحكم وأخلي سبيله بصفة مؤقتة لحين الفصل في موضوع القضية. وحرصت الحكومة من ناحية أخرى على أن تؤكد على أن ميشيل ميشو موسالا كان يحصل دائماً على الرعاية الطبية المناسبة أثناء إقامته في السجن ولم يتعرض لأي اعتداء على سلامته البدنية أو العقلية.

ملاحظات

١٧٦- ترد في الضميمة ٢ بالتقرير الحالي استنتاجات المقرر الخاص أثناء زيارته الكاميرون وهي تبرر تماماً قلق لجنة حقوق الإنسان من استمرار ممارسة التعذيب (CCPR/C/79/Add.116، الفقرة ٢٠).

تشاد

البلاغات العادية والردود الواردة

١٧٧- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٧٨- فيقال إن سوستين نتارغون رئيس اتحاد الصحفيين التشاديين تعرض لضرب شديد من جانب القوات المسلحة في الجمهورية الاتحادية الذين التحقوا بالقوات الحكومية التي كان يجري مقابلة صحفية معها يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في مخفر شرطة موندو. ويقال إنه تعرض بعد ذلك للتهديد بالقتل واتهم بأن له صلات مع قائد القوات المسلحة للجمهورية الاتحادية وقد صودرت آلة التصوير وآلة التسجيل اللتان كانتا معه. ويبدو أنه كان قد سبق القبض عليه يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ واتهامه بالتشهير والسب بعد أن نشرت صحيفته نجامينا هبدو مقالة وصف فيها العسكريين بأنهم قطاع طرق يستفيدون من مجاملة السلطات المحلية واستنكر فيها أيضاً حالات الإعدام خارج القضاء. ويبدو أنه أطلق سراحه يوم ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

١٧٩- وبرسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي سبق أن أحالها في أيار/مايو ١٩٩٧ والتي لم يرد بشأن أي رد.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٨٠- بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم سليمان جارفا وأحمدي صبري وكلهم فيما يبدو أعضاء في الاتحاد الوطني للمقاومة وهي جماعة معارضة مسلحة ويبدو أنه قد ألقي القبض عليهم في الجنينة في السودان يوم ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٩ ورحّلوا حوالي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩. ويبدو أنهم محتجزون الآن من جانب قائد المنطقة العسكرية الثانية في أدري.

شيلي

البلاغات العادية والردود الواردة

١٨١- برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بالحالات التالية.

١٨٢- مارسيلو غايتي مانسيلا، ورامون إسكوبار دياس، وباتريسيو غاياردو توخيلو، ورينو دانييل سلفاتي أوزوريو، وماركوس أندرادي سانشيز، وخاييم بنتو أنجلوني، وغويليرمو أوساندون كانياس، وبيدرو روزاس و ٦٤ سجيناً سياسياً أخرين يقال إنهم تعرضوا لتعذيب وسوء معاملة حسب المعلومات الواردة التي يأتي وصفها فيما يلي. فبتاريخ ٥ شباط/فبراير

١٩٩٩، بعد وقوع حادثة مع أحد السجناء وهو خوسيه لويس ميدينا، ومع ضابط شرطة في سجن كولينا رقم ١ شديد الحراسة، حدثت مواجهة أدت إلى أن أطلق موظفو السجن رصاصات من عيار صغير وغازاً مسيلاً للدموع على سجناء آخرين في العنبر الذي به السيد ميدينا. ويقال إن أحد الحراس ضرب السجين مارسيلو غايتي مانسيلاعلى الرأس بأنبوبة غاز مسيل للدموع فالتقطه اثنان من السجناء وهو فاقد الوعي. وللرد على ما حدث فتحت جميع زنازين العنبر ي مع إيقاظ السجناء بغاز مسيل للدموع وقيد أيديهم وتهديدهم بالموت. وقد سحبوا من زنازنهم واصطفت سرية مكافحة الشغب الخاصة بالسجن في شكل "الطريق المظلم" (أي بشكل ممر يتعرض في السجناء للركل واللكم والضرب بالعصي). وقد استخدم قضيب كهربائي على السجين رامون إسكوبار في حين ألقي غويليرمو أونساندون كانياس من سلم ارتفاع ١٠ درجات فأصيب بكدمات بدنية وأورام دموية في الوجه مع كسر نظارته. وفي فناء السجن أرغم السجناء على الركوع على الأرض في وضع الجنين ثم رش عليهم غاز مسيل للدموع وضربوا مرة أخرى. ثم قيدت أيديهم فأصيب خاييم بنتو أنغلوني بندوب. ويقال إن السجينين أندرادي سانشيس وغياردو تروخيلو وضعا تحت الماء في بركة بلاستيكية في الحديقة وهو أسلوب تعذيب معروف باسم "الغواصة". ويقال بحرق أحد ذراعي السجين بيدرو روساس بلفافات التبغ. وأثناء الساعتين التي قضاهما السجناء في البناء تعرفوا على العميد إدموندو ليتيلير والملازم سلسيدو. وبعد ذلك أعيد تشكيل "طريق مظلم" مع تعريض السجناء مرة أخرى للمعاملة السيئة السابق وصفها واقتيادهم إلى شاحنات وترحيل أغلبيتهم إلى سجن كولينا رقم ٢. وعند وصولهم شكّل موظفو مكافحة الشغب "طريقاً مظلماً مرة أخرى" ويقال إن سلفاتي أوسوريو الذي نقل إلى سجن في مدينة أنتوفاغاستا، تعرض للضرب وعصب العينين مع قيده لأكثر من ست ساعات. ولم يسمح لمحامي الأشخاص المحتجزين في سجن كولينا ٢ بزيارتهم حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. كما لم يسمح لأقاربهم ولا للأطباء الخصوصيين. ويقال إن السجناء فحصهم ثلاثة من أطباء الشرطة وإنهم تعرفوا على طبيب يدعى شيكيتو يبدو أنه شاهد وجود إصابات عليهم. وقد سمح لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي ، السيد خاييم كاستيلو فيلاسكو بالدخول، وأيّد علناً وجود إصابات. وبتاريخ ١٢ شباط/فبراير، توجه إلى السجن وكيل نيابة الاستئناف راؤول روشا، مصحوباً باثنين من الأطباء الشرعيين اللذين أكدا هذه الوقائع. وقد خصصت المحكمة قاضية امرأة لهذا السجن وكانت هناك شكاوى من تهمتين موجهتين ضد رئيس إدارة السجون الوطنية هيوغو إسبينوزا، وضد مراقب وحدات الأمن المشدد إدموندو ليتلبير وضد الملازم سالديفيا والمسؤولين عن جريمة التعذيب. وقد قدم طلب ندب وكيل نيابة الاستئناف السالف ذكره، ولكن رفض طلب تعيين قاضٍ للتحقيق. وقد قدم طلب بالحصول على الحماية ضد مدير إدارة السجون الوطنية لأنه رفض طلب دخول رجال القضاء، وبعد ذلك قدمت طلبات أخرى للحصول على الحماية كما قدمت دعوى الأمبارو من جانب أقارب السجناء. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩ صدر الحكم في طلب الأمبارو والحماية وأعلن في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وجاء في منطوقه أن محكمة الاستئناف تعترف بأن التدابير التي نفذها موظفو السجون الشيلية كانت تعني "القمع إلى أقصى حد" وأنها سببت "ضرراً بالغاً بانحرافها عن الإجراءات المرخص بها في الأنظمة". وانتهت إلى أن "سلوك الحراس يعتبر عملاً غير مشروع وتعسفياً يهدد الحق في الحياة والسلامة البدنية". ويقال إن إدارة السجون الشيلية استأنف هذا الحكم في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٨٣- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن أفعال عنف من جانب كارابينيروس مما أدى إلى عدد من حالات الوفاة والإصابات البالغة أثناء مظاهرات عامة. وقد استرعي انتباهه إلى الحالات التالية.

١٨٤- بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩، أثناء المظاهرات الطلابية في مدينة أريسا، اقتحم كارابينيروس في وحدة القوات الخاصة مقر مؤسسة الكنائي المسيحية للمعونة الاجتماعية الموجود في سنتياغو في شيلي، وهي هيئة دفاع وتعزيز لحقوق الإنسان. وكان الغرض من هذا الاقتحام العنيف القبض بدون ترخيص على ثلاثة طلاب جامعيين. ويقال إن الأمين التنفيذ

للمؤسسة المذكورة السيد كلاوديو غونزاليس تعرض للضرب والركل من كارابينيروس عندما حاول منعهم من ضرب الطلاب. وقد قدمت المؤسسة شكوى لاقتحام مقرها وللهجوم البدني على أشخاص في هذا المقر وذلك إلى وكيل وزارة الداخلية وغلى مخفر الشرطة المختص وإلى مكتب المدعي العسكري الثاني.

١٨٥- أوليسيس كوكي روا وميخيل اليخاندرو فيرغارا كونتريراس وسيباستيان سانشيس فيرا، وهم طلاب في جامعة تاراباكا ياقل إن الكارابينيروس ضربوهم يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في وزارة التربية. ويقال إن الحادثة وقعت عندما كان الطلاب يشاركون في مظاهرة سلمية وأن ثلاثة ضباط من القوات الخاصة في الكارابينيروس ضربوا وركلوا هؤلاء الثلاثة عندما كانوا في مدخل الوزارة دون وقوع أي استفزاز من جانبهم. ويقال إن أورلاندو سوتو، ممثل اتحاد الطلاب، طلب من الضباط التعريف بشخصيتهم. ويقال إن نقيباً من مخفر الشرطة رقم ١ في سنتياغو وصل بعد ذلك وقال إن اسمه الأول هو رفيرو وذلك بعد دقائق وقال إن الضباط ليسوا من أفراد قوته. ويقال إنه دعا قائد وحدة القوات الخاصة في الكارابينيروس الذي يقال إن اسمه ألدو فيدال فيليغاس، فطلب من الضباط الانسحاب. ويبدو أنهم غادروا مبنى الوزارة بعد أن أخفوا شاراتهم. وقد توجه الطلاب الثلاثة للحصول على الإسعافات في مستشفى إل سالفادور، حيث تأكد وجود إصابات بهم. وقدموا بعد ذلك شكوى جنائية عن جريمة التعذيب.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٨٦- بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم دانتي راميرس سوتو، وهو سجين في سجن شديد الحراسة، يقال إنه كان يحتاج بصفة عاجلة إلى علاج طبي سليم. ويبدو أنه وغيره من السجناء تعرضوا للتعذيب أثناء مشاحنة يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ بين السجناء وموظفي مكافحة الشغب في سجن كولينا رقم ١ شديد الحراسة وبعد ذلك نقل معظم السجناء المشتركين في هذه الواقعة إلى كولينا رقم ٢. ويبدو أن راميرس سوتو، الذي يعاني من آثار شديدة لإصابته بطلقات بندقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تعرض للكم والركل في مواضع إصابته السابقة وخصوصاً على الرأس مع الدوس على ذراعه ورشه بغاز الدموع. وقد نقل إلى مستشفى السجن ولكنه لا يحصل على العلاج الطبي الكامل، ولا يسمح لطبيب خارجي بالكشف عليه. وبرسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل.

١٨٧- فأفادت الحكومة فيما يتعلق بدانتي راميرس سوتو أنه يعالج من إصابات حدثت أثناء مواجهة مع أفراد الشرطة بسلاح ناري عندما أدى اعتقاله بواسطة موظفين داخليين وخارجيين بعد اشتراكه في الإضراب عن الطعام والاكتفاء بالسوائل. وهو الآن بانتظار إجراء جراحة بسبب الإصابات التي تعرض لها أثناء اعتقاله وهو محبوس حبساً احتياطياً بأمر من مكتب المدعي العسكري السادس في سانتياغو وهو المكتب الذي يتهمه في القضية ١١٩١-٩٧ لمخالفة القانون رقم ١٧٧٩٨ الخاص بالرقابة على الأسلحة.

١٨٨- وفيما يتعلق بعمر هيرموسيا مارين فهو في الاحتجاز الاحتياطي بأمر من مكتبي المدعي العسكري الرابع والسادس في القضيتين ٩٤-٩٧ و٣٢١-٩٦ لمخالفة القانون رقم ١٨٣١٤. وهو متهم بالاشتراك في مجموعة إرهابية والهجوم على الكارابينيروس. وفي القضية رقم ٤٤٤٦٥ PL حكم عليه بخمس سنوات ويوم واحد في جريمة سرقة. وأثناء نقله من سجن

شديد الحراسة إلى المركز العقابي في كولينا كان يصاحبه موظف طبي أجرى فحصاً عاماً لجميع السجناء عند وصوله إلى المركز. وهو الآن يتلقى العلاج الطبيعي وحالته مستقرة وليس فيها شيء خطير غير عادي.

١٨٩- وفيما يتعلق ببابلو كونتريراس أوليفوس، أشارت الحكومة إلى أنه أدخل إلى الحجز الاحتياطي من مكتبي المدعي العسكري الثاني والرابع في القضايا ٤٠٦-٩٨ و ١٤٠-٩٨ و ٩٤-٩٧ لاتهامه بعضوية مجموعة قتالية مسلحة، وسرقة عتاد حربي والاشتراك في جمعية غير مشروعة ومخالفة القانون رقم ١٧٧٩٨. وأشارت الحكومة إلى وجود موظفين طبيين أثناء نقله ولكنه رفض أن يفحصه أطباء السجن أو الأطباء الشرعيون، وقد أبلغت هذه الواقعة إلى المحكمة المختصة.

١٩٠- وبتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم عمر هيرموسيا مارين وبابلو كونتريراس ليفيوس، وهما سجينان نقلا إلى سجن كولينا ٢ شديد الحراسة مع ٥٠ سجيناً آخرين بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ ويقال إن هيرموسيا مارين تلقى ضربات على الرأس من أعضاء هيئة السجن يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وأن كونتريراس أوليفوس تعرض للتعذيب في نفس اليوم وأن كلاً منهما يعاني من آثار بدنية مؤكدة تتطلب علاجاً طبياً عاجلاً.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١٩١- بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم جوني بيريز توريس، وأندريس سيرانو ليبفا، وداغوبيرتو كونتريراس ليانيس و غيرليرمو سافيدرا أنغويليرا الذين يقال إنهم ألقي القبض عليهم وعذبوا في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/Add.1، الفقرة ٦٦). وبرسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، أشارت الحكومة أن القضية في مرحلة ما قبل المحاكمة وهي مرحلة غير علنية. ونظراً لطبيعة التهم فقد أجرت التحقيق المحاكم العسكرية والمحاكم العادية أيضاً. وعين قاضٍ للتحقيق كما طلب وكيل وزارة الحربية من المستشار القانوني الاشتراك في الإجراءات بهدف تعديلها. ولهذه الأسباب أشار وكيل الوزارة إلى أن الإجراءات كلها كانت متفقة مع القانون وأن حقوق المتهمين محفوظة ولم تقدم أي شكوى إلى المحاكم عن سوء المعاملة.

١٩٢- وبرسالتين مؤرختين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بحالات التعذيب المزعومة في شيلي. وبرسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، ردت الحكومة على المقرر الخاص فقدمت البيانات التي يأتي تلخيصها فيما يلي.

١٩٣- إلفيس أرتورو فالديس هنريكز، يقال إنه تعرض للتعذيب يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ من أفراد شرطة بالملابس المدنية إذ اقتحموا شقة وادته وضربوها هي ورودريغو فالديس هنريكيز وهو شخص معوق. وبعد نقل الشاكي إلى ثكنات رينكا تعرض للضرب واحتاج الأمر إلى اقتياده إلى مركز العلاج في كولينا حيث تبين وجود إصابات عديدة به (E/CN.4/98/Add.1، الفقرة ٦٥). وأفادت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه هو وشخصين آخرين من مخبرين من شرطة مباحث مخفر رينكا رقم ١٠ عندما حاولوا الهرب مع افراد آخرين بعد أن هجموا على المخبرين بالندي والحجارة والعصي وأشياء أخرى. وقد أصيب أحد المخبرين في الواقعة. وبسبب العراك الذي وقع أثناء إلقاء القبض تبين وجود إصابات بسيطة في شخص فالديس هنريكز وسجين آخر وذلك عند عرضهما على قسم الطوارئ في مستشفى سان خوسيه. وبالعثور على أسلحة قاطعة وغير ذلك من الأدوات معهم قدموا ثلاثتهم إلى محكمة سانتياغو الجنائية رقم ١٩. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦،

أمرت المحكمة بإجراء التحقيق في مزاعم التعذيب أثناء الاحتجاز من جانب القسم الخامس "الشؤون الداخلية". وأيد تقرير هذا القسم الوقائع سالفة الذكر. وقيل إن السيد فالديس هنريكز احتاج إلى علاج يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في مركز كولينا حيث تبين وجود إصابات أخرى غير الإصابات البسيطة التي لوحظت في المستشفى يوم إلقاء القبض عليه. وبتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أيد تقرير إدارة الطب الشرعي هذا التشخيص. ولم تكن هناك دلائل على أن الإصابات الجديدة ترجع إلى وقائع وقعت بعد القبض عليه في مكان عام وعلى ذلك أغلقت المحكمة القضية في تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد تقدمت والدته بتهم وجود عيب في الشكل أثناء التفتيش وإلقاء القبض على أفراد أسرتها من جانب القسم الخامس "الشؤون الداخلية". وبدأ القسم المذكور بالتحقيق وتبين في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عدم وجود أي مسؤولية على أي واحد من أعضائه، وتأيد هذا القرار من الإدارة القانونية. وقد قدمت الحكومة هذه المعلومات في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٩٤- وفي نفس الرسالتين أحيلت الحالات التي يرد وصفها فيما بعد وردت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر هذا كله في E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٦٥).

١٩٥- خوليو إسبرغويل سانتندر، يقال إنه تعرض للضرب يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من اثنين من الكارابينيروس في الوحدات المتنقلة. وأشارت الحكومة إلى أن الإجراءات بدأت، بعد التحقيقات الأولية، في توجيه جريمة استخدام القوة بدون وجه حق. وقد قدمت الحكومة هذه المعلومات في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٩٦- خوان بابلو كونتريراس مونداكا، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من جانب أفراد الكارابينيروس من كتيبة ريتين بومير في سانتياغو يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأشارت الحكومة إلى أنه احتجز لأنه كان في حالة سكر ثم أفرج عنه يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ دون أن يقدم أي شكوى من أي نوع وبعد دفع الغرامة التي حكمت بها محكمة ميليبيلا في أول درجة التي مثل أمامها يوم احتجازه. وفي التحقيق التالي تبين أنه توجه يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى المستشفى التي شخصت وجود إصابات بسيطة به. ويتبين من الوقائع التي حدثت في التواريخ سالفة الذكر أنه لم يتعرض لعنف أثناء التحقيق الأولي ومع ذلك بدأت الإجراءت للكشف عن استعمال القوة بدون مبرر وهي الآن في مرحلة ما قبل المحاكمة.

١٩٧- أوغستين فيغويروا سيبويلفيدا وصديق له، يقال إنهما ألقي القبض عليهما يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ من الكارابينيروس وأخذوهما إلى مخفر الشرطة رقم ٣٤ في سانتياغو حيث تعرضا للتعذيب. وأشارت الحكومة أنهما قبض عليهما أثناء عملية نشل في إحدى الحافلات وأنهما أصيبا أثناء إلقاء القبض بسبب مقاومتهما، وقد نقلا في نفس السيارة في وجود السائق الذي قرر أن أفراد الشرطة استخدموا القوة اللازمة والمعقولة فقط. وقد وضعا بعد ذلك في الحبس الاحتياطي واقتيدا إلى عيادة الطوارئ رقم ٤ في نينيوا للحصول على العلاج الطبي وتبين وجود إصابات بسيطة بهما ثم نقلا إلى ثكنات الشرطة ٤٣ في بنيالولين وبعد ذلك إلى مركز الاحتياز الاحتياطي في بوينتو ألتو ثم قدما إلى المحكمة بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وتبين من التحقيق الداخلي عدم تعرضهما لتعذيب أو سوء معاملة وفقاً لأقوال أفراد الشرطة الذين ألقوا القبض عليهما وأقوال سائق الحافلة وأم واحد من المحتجزين. وأما من الناحية الإدارية فقد تبين أن مسؤول الشرطة الثاني لم يثبت سبب الإصابات في دفتر الحراسة وإن كان قد ذكره في تقرير الشرطة، ولذلك فقد وجه إليه لفت نظر. وبالإضافة إلى ذلك فإن رئيس وحدة الدورية التكميلية لم يسجل الإجراءات التي اتبعها الأفراد الخاضعين لرئاسته ولا وقت انصرافه من

الخدمة، وعلى ذلك وجه إليه إنذار. ويجري التحقيق الآن بتهمة استعمال القوة بدون سبب أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة في مكتب المدعي العسكري السادس في سانتياغو.

١٩٨- أندريس ميليندس سانشيز، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من أفراد الكارابينيروس يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في سانتياغو. وأشارت الحكومة إلى أن شكوى وقوع معاملة سيئة لا تستند إلى أساس لأنها ذكرت أن المسؤول هم أشخاص بملابس رسمية في حين أن إلقاء القبض كان من جانب أفراد بملابس مدنية من مخفر شرطة بنيالولين رقم ٤٣. وأفادت الحكومة بأن الشخص المعني قدم الشكوى اعتقاداً بأن ذلك يقلل من مسؤوليته ولكن تبين أن الموظفين لم يحدثوا أي إصابة به من أي نوع كان. وبرسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، أشارت الحكومة إلى أن التحقيق يجري في تهمة استعمال القوة بدون مبرر في مكتب المدعي العسكري الرابع.

١٩٩- باتريسيو غانا فالديس، قبض عليه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من الكارابينيروس في مخفر الشرطة رقم ٤٢ في سانتياغو، ويقال إنه تعرض للتعذيب قبل نقله إلى مخفر الشرطة رقم ٤١. وأفادت الحكومة بأن الإصابات التي حدثت له ترجع إلى سقوطه في الزنزانة أثناء احتجازه. وبعد سقوطه قدمت له المعونة فوراً وقد رفض الضابط المسؤول عن السيارة التي كان يجب أن تنقل السجين إلى مركز الاحتجاز الوقائي كابتن يابير أن ينقله بسبب إصابته. ولهذا السبب استدعيت سيارة إسعاف وأثناء التوقيع على الأوراق اللازمة وقع المحتجز مرة أخرى على الأرض. ورفض الدخول إلى سيارة الإسعاف وتعرض للضرب داخل السيارة لأنه قاوم الأفراد الطبيين. وقد اقتيد إلى المستشفى وشخصت حالته على أنها صدمة مخية شديدة وأخلي سبيله يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وبعد هذه الأحداث وجه اللوم إلى الضابط المناوب لعدم توجهه إلى غرفة الحراسة لمعرفة أسباب إصابات المحتجز. كما أوقف موظف التحقيق في المحكمة الجزئية يوماً عن العمل عقاباً له على التأخر في تسجيل شكوى الإصابة، مما أدى إلى تأخر التحقيق. وأوقع نفس العقاب على ضابط الحراسة الأول الذي كان مناوباً يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر لأنه لم يطلب المساعدة الطبية بعد سقوط المحتجز لأول مرة. وأوقع على الرقيب المسؤول عن حراسة المحتجز عقاب وقف عن العمل لمدة ١٥ يوماً. وأما الشكاوى التي قدمتها زوجة باتريسيو غانا فالديس بوقوع إصابات فقد رفضت وأغلقت القضية في نيسان/أبريل ١٩٩٧ كما أشارت الحكومة في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٠٠- بيتر كارتر زامورانو، يقال إنه احتجز وعذب من الكارابينيروس بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأشارت الحكومة، إلى ما قاله ضابط الحراسة المختص من أن القبض عليه يرجع إلى أنه كان يقود سيارة في حالة سكر وأن السيارة أصيبت بأضرار كما أصيب هو بإصابات في الفم والأسنان. وبسبب هذه الإصابات، ومن أجل قياس الكحول في دمه، أخذ إلى عنبر الطوارئ في مستشفى سان خوسيه حيث أجريت له الفحوص. وتدل المعلومات على أن الإصابات وقعت قبل القبض عليه. وقد قدم شكوى يجري تحقيقها الآن أمام السلطات القضائية دون اتهام أحد من الموظفين. وقد قدمت الحكومة هذه المعلومات برسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٠١- مانويل ميليبيل باريرا، وعمره ١٦ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب هو وصديق له يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ من جانب الكارابينيروس في سانتياغو. وأفادت الحكومة بأن التحقيق أدى إلى تحديد المسؤولية والجزاء الإداري. فقد أوقع على ضابط الحراسة جزاء الوقف عن العمل لمدة يوم واحد لاستخدام القوة أثناء إلقاء القبض على حدث، ولعدم الإبلاغ عن واقعة القبض وتقديم معلومات غير صحيحة للتهرب من المسؤولية، كما أن القائد الثاني للدورية عوقب بأربعة أيام وقف عن العمل بسبب تعقب سيارة مانويل ميليبيل باريرا بسرعة تجاوز الحد، وتعريض أشخاص آخرين للخطر

وإطلاق ثلاث طلقات في الهواء دون تقديم تقرير عن ذلك، وتقديم معلومات كاذبة، وأما سائق السيارة التي تعقبت المحتجز فقد عوقب بثلاثة أيام وقف عن العمل لتجاوز السرعة أثناء القيادة ولتقديم معلومات كاذبة؛ كما عوقب الكارابينيرو المصاحب لهم في الوقف عن العمل ثلاثة أيام لتقديم معلومات غير صحيحة. وأما إجراءات التحقيق في تهمة استخدام القوة بدون سبب فهي في مرحلة التحقيق الأولي. وفي الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ أشارت الحكومة إلى أن المسألة لم تعرض على مكتب المدعي العسكري بسبب خطأ إجرائي لم يمكن إصلاحه في الوقت المطلوب.

٢٠٢- رغوبيرتو أنطونيو مالياس دياس، يقال إنه تعرض للتعذيب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لعدم نجاحه في أداء عملية عسكرية أثناء أداء الخدمة العسكرية الإجبارية. وأشارت الحكومة إلى أن الإجراءات بدأت في أيار/مايو ١٩٩٧ في محكمة القوات الجوية وأنها لا تزال في مرحلة التحقيق قبل المحاكمة. وقد قدم طلب باسمه للحصول على الحماية إلى محكمة استئناف سانتياغو ولكنه رفض. وقد فصل من الخدمة العسكرية في أيار/مايو ١٩٩٧.

٢٠٣- ريتشارد بوستو سواريس، يقال إنه تعرض للتعذيب من الكارابينيروس من مخفر الشرطة رقم ٧ في سانتياغو يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عندما ذهب للإدلاء بأقواله بسبب أن الكارابينيروس أطلقوا الرصاص على ساقه في اليوم السابق. وأشارت الحكومة إلى أن عدداً من الأشخاص هجموا على الكارابينيروس أثناء إحدى العمليات بعد أن استخدم هؤلاء الأخيرون أسلحة نارية لردعهم. وكان السيد بوستو سواريس من ضمن المتهمين بإحداث إصابات بسيطة في أحد الضباط وإتلاف سيارة شرطة، وقد أصيب في الفخذ الأيسر. وتبين من فحص الوقائع أن الضابط المسؤول لم يبلغ عن جميع المعلومات اللازمة وعلى ذلك وجه إليه إنذار. كما تبين وجود أخطاء إجرائية أخرى مثل عدم ذكر بعض الظروف ومنها ضآلة العدد، وطبيعة سكان القطاع وانخفاض مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، وقد اجتمع كل ذلك إلى جانب "عدم خبرة ضابط برتبة ملازم ثانٍ" فنشأت الظروف المحيطة للوقائع. وتجري الإجراءات القضائية في مكتب المدعي العسكري السادس في سانتياغو وهي في مرحلة التحقيق قبل المحاكمة ولم تصدر أي أوامر بشأنها. وقد قدمت الحكومة هذه الوقائع في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٠٤- ماركوس سانشيز أندرادي، يقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد كتيبة مكافحة الشغب في السجون بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأشارت الحكومة بأنه وأحد أفراد الشرطة أصيبا عندما هاجم سانشيز أندرادي على طعن الشرطي الذي كان يقتاده إلى موقع جديد. وقد أجري له العلاج الطبي أولاً من الأفراد الصحيين في المنشأة ثم من مرفق العلاج المركزي يوم ١٩ كانون الثاني/يناير. ولم يتبين من التحقيق الداخلي وجود أي مسؤولية على موظفي السجن. وقد قدمت الحكومة هذه الوقائع في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٠٥- فرانسيسكو ألبيرتو سوتو بافيز، يقال إنه تعرض للتهجم عليه يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من أفراد من قوة شوطة بوداهول نورتي وأنه أصيب بإصابات عديدة. وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق أجري في تصرفات الشرطة ، واستناداً إلى شهادة الجيران الذين كانوا حاضرين وقت الواقعة، وبناء على أمر الهيئات المختصة، تبين أن الضباط المشتركين في هذه الواقعة أدلوا ببيانات غير صحيحة للتهرب من المسؤولية. ولهذا أوقعت عليهم عقوبات إدارية: ٣٠ يوماً وقف عن العمل لاثنين منهما و ٢٥ لثلاثة آخرين. ويجري التحقيق في مكتب المدعي العسكري السادس في سانتياغو في تهم استعمال القوة بدون سبب ولكن دون صدور أية أوامر ضد أحد من الموظفين. وفي الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، أشارت

الحكومة إلى أن محكمة سانتياغو العسكرية تنظر في إمكان ضم هذه القضية إلى قضية أخرى موجودة في مكتب المدعي العسكري الثاني في سانتياغو.

٢٠٦- وبرسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالات أوريانا غويليرمينا ألكاياغا يبيدا، وروكسانا باس سيردا هيريرا، وماغدالينا دي لا أنخيليس غاياردو بوركيز، وماريا أنجليكا ميدينا سوتو، وإيجينيا فيكتوريا ميلادو رايس، وفلورا لويزا بافيس توبار، وبيلار أليخاندرا بينيا رينكون، ودوريس ماغدالينا أوخيدا سيستيرناس، ومارغريتا إليزابيث ريفيكو بيريز، وآنا ماريا سيبولفيدا سانهويزا، وجيوفانا تابيلو خارا روزا إيستر فارغاس سيلفا، وجميعهن سجينات في مركز إرشاد النساء في سان خواكين. ويقال إنهن تعرضن للتعذيب يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ من أفراد شرطة مكافحة الشغب في السجون في سانتياغو (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١١٢). وأشارت الحكومة في رسالتها المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ إلى أن ردة فعل هؤلاء السجينات العنيفة والعدوانية، برفضهن الانصياع لمواعيد الإغلاق في المركز، هي التي سببت الإصابات البسيطة ببعضهن أثناء العراك مع أفراد الشرطة. وقد تأيدت هذه الوقائع بالتحقيق الذي أمرت إدارة السجن بإجرائه. ويقال أيضاً إن ضابطة شرطة نسائية أصيبت. وقد قدمت هذه الوقائع إلى المحكمة الجنائية الثانية سان ميغيل يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ملاحظات

٢٠٧- يعرب المقرر الخاص عن الشكر للردود التفصيلية والمعلومات التي قدمتها الحكومة بما في ذلك متابعة الزيارة التي قام بها عام ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/35/Add.2 و Add.1 بالتقرير الحالي). كما أنه يرحب بالإصلاحات القانونية التي أدخلت، وخصوصاً إدخال جريمة التعذيب، وإلغاء القانون الذي يسمح بالاحتجاز للاشتباه وتدعيم ضمانات حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية. وهو لا يزال يعتقد عدم ضرورة الإذن للقضاة بالأمر بالحبس الانفرادي دون الاتصال بالعالم الخارجي لأكثر من ٤٨ ساعة مع ضرورة توافر ضمانات بسلامة الشخص المحتجز. كما أنه لا يزال يعتقد في ضرورة تقديم الكارابينيروس إلى المحاكم المدنية بشأن الأفعال التي ترتكب ضد مدنيين.

الصين

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٠٨- برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٢٠٩- فيقال إن جينجشنج ليو احتجز يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ وحكم عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بثماني سنوات سجن لقيادته "مجموعة مناهضة للثورة" وثماني سنوات أخرى في السجن من أجل "الدعاية المناهضة للثورة" وهو الآن في مركز الاحتجاز في بانبوكواي ويقال إنه محتجز انفرادياً منذ ١٩٩٦ وأنه ليس في صحة جيدة.

٢١٠- ويقال إن يانغ ليمينغ ويانغ وينلي وزانج وينكينج اعتقلوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بسبب السرقة والقتل في مدينة ووي بمقاطعة غانسو. ويقال إن اعترافاتهم انتزعت بعد عشرة أيام من التعذيب. ولما اعترف شخص آخر بالجرائم المذكورة أطلق سراح هؤلاء الثلاثة في شباط/فبراير ١٩٩٦.

٢١١- ويقال إن يو دونجيو محرر الشؤون الفنية في صحيفة ليويانغ اليومية اعتقل بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ لاشتراكه في مظاهرات من أجل الديمقراطية في هونان. وقد حكم عليه في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ من محكمة الشعب الوسطى في بشينغ بسبب "الدعاية والتحريض المضادين للثورة" وبسبب "التخريب المضاد للثورة". ويقال إنه تعرض للتعذيب في سجن هونان رقم ٣ في لنغلنغ. كما يقال إنه ظل في حبس انفرادي في زنزانة رطبة صغيرة بدون نوافذ لمدة سنتين على الأقل. وكان المقرر الخاص قد سبق أن تدخل باسمه عام ١٩٩٢. وتفيد المعلومات الأخيرة الواردة أن يو دونجيو محبوس الآن في سجن روانجيانغ حيث تبدو عليه فيما يقال علامات الاضطراب العقلي وفقدان السيطرة على بعض وظائف الجسد.

٢١٢- ويقال إن تشين جينشانغ ووين شاورونغ وعمرهما ١٥ سنة، ووين شاورونغ وعمره ١٥ سنة وياو زيكون ألقي القبض عليهم في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في منطقة فويان بمقاطعة يونان بتهمة السرقة وقتل أحد السائقين. ويقال إن تشن جينشانغ أرغم على الركوع مع ربطه بحبل مبلل وأرغم على الإجابة بنعم أو لا فقط على الاتهامات الموجهة إليه وضرب حينما كان يجيب بلا. ويقال إنه اعترف بالجريمة حتى يتوقف الضرب. ويبدو أنه حكم عليه أصلاً بالإعدام ولكن في أيار/مايو ١٩٩٦ أوقف حكم الإعدام رغم تأييد الإدانة. ويقال إن وين شاورونغ أصيب بكسر في العنق وبالتواء في الأذن نتيجة التعذيب الذي وقع عليه حينما كان في الاحتجاز. وهو ما زال في السجن لقضاء العقوبة. ويقال إن اعترافاً مكتوباً قرئ على ياو زيكون وكان يضرب إذا اعترض بأن النص غير صحيح. وأثناء احتجازه لمدة خمسة أيام يبدو أنه لم يتناول إلا قطعتين من الخبز دون أي شيء يشربه. وأثناء التحقيق يبدو أن قضاة محكمة الشعب الوسطى اعترفوا بأنهم يشكون في انتزاع الاعترافات بالقوة ولكن عندما وصلهم رد من الشرطة ينكر حدوث أي تعذيب اقتنعوا به. ومع ذلك يقال إن عشرة من رجال الشرطة خضعوا لجزاءات تأديبية لاشتراكهم في هذه المسألة وأن أربعة فصلوا وواحداً منهم نقل من عمله.

٢١٣- ويقال إن فان زهين زوجة زو شنغوين نائب رئيس بلدية هاربن السابق، التي تدخل المقرر الخاص باسمها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١١٥) ظلت محتجزة عدة أيام بعد إلقاء القبض على زوجها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وأنها حبست من جانب فريق التحقيق الخاص بدون أي إذن حبس ووجهت إليها تهمة "إخفاء جرائم زوجها" ويقال إنها استجوبت في الدور الخامس من مبنى رئاسة فريق التحقيق الخاص وظلت مغلقة في مقعد من الحديد يسمى لاهودينغ (مقعد النمر) لمدة يومين مع صفعها والبصق عليها من ثلاث رجال كانوا يتولون استجوابها ويطلبون منها الاعتراف بجرائم زوجها. وبعد ذلك نقلت إلى مركز الاحتجاز رقم ٢ في هاربن حيث احتجزت في زنزانة مكتظة ومليئة بالفئران والقمل. ويقال إن الطعام التي كانت تحصل عليه كان غير كافٍ ولم يكن يمح لها بالكلام إلى بقية السجناء كما لم يسمح لها بمقابلة محاميها إلا قبل خمسة أيام من المحاكمة يوم ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨. ويبدو أنه حكم عليها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بسنة وثمانية شهور من الحبس في مركز الاحتجاز في هاربن.

٢١٤- ويقال إن عبد الجليل وهو من الأوغور كان محبوساً في منطقة كسنغيانغ أوغور المستقلة بعد أن قاد مظاهرة في جولخا في شباط/فبراير ١٩٩٧ وأنه أرغم تحت التعذيب على الاعتراف باتهامات ضده وبالاعتراف على أصدقائه. وفي منتصف ١٩٩٨ كان محتجزاً في فيلق الإنتاج والتشييد الرابع في كسنغيانغ وهو مؤسسة عسكرية.

٢١٥- ويقال إن زو غوي وكسياو بيزهو ويو لي ضربوا حتى الموت عندما كانوا في الاحتجاز في مركز الشرطة في منطقة كسينزهو في مقاطعة هوبي بين نيسان/أبريل ١٩٩٧ وشباط/فبراير ١٩٩٨ ويبدو أن عائلات هؤلاء الأفراد حصلوا على تعويض عن فقدهم ولكن لا يبدو أن هناك تحقيقاً قانونياً قد بدأ بشأن تلك المزاعم.

٢١٧- وهناك زعم بأن دونغجي ليو وهو رائد في القوات الجوية الصينية في شانغهون اعتقل في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأن ضباط أمن الشرطة أبلغوا زوجته بأنه توفي في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويبدو أنه أحرق حتى الموت بعد تعذيبه من جانب ضباط أمن القوات الجوية الصينية وتعرض لتعذيب بالهراوات والصدمات الكهربائية. والمعتقد أنه ترك رسالة عن هذا التعذيب الذي خضع له. ويبدو أنه لم تصدر شهادة بوفاته. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ طلب شقيق زوجته من كبير الادعاء في القوات الجوية في تشينغيانغ أن يبدأ التحقيق ولكن الأخير رفض ذلك فيما يقال. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قيل لشقيق زوجته إن التحقيق سيبدأ. ويقال إن التحقيق جرى في شباط/فبراير-آذار/مارس ١٩٩٨ وأنه انتهى إلى الاستنتاجات التالية: أن الرسالة التي تركها ليو موجودة ولكنها ضاعت من أيدي ضباط الأمن الذين كانوا يعالجون المسألة والذين يبدو أنهم هم مرتكبو الواقعة؛ وأن هناك خمسة أشخاص آخرين كانوا محتجزين في نفس الوقت قدموا شهادات مكتوبة بأنهم عذبوا تعذيباً قاسياً ولكنهم لم يقدموا شكوى ضد القوات الجوية ولهذا يقال إن التحقيق انتهى إلى أن مزاعم التعذيب في حالة دنغجي ليو ليس لها أساس. ويبدو أن المسألة رفعت بعد ذلك للاستئناف إلى مكتب الادعاء في الجيش الصيني ويقال إن عائلة دونغجي ليو، وخصوصاً زوجته تتعرض لمضايقات مستمرة من جانب ضباط الشرطة.

٢١٧- ويقال إن تشينغ ميينغ وهي من قادة الناشطين المسيحيين البارزات اعتقلت في يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في ووغانغ بمقاطعة هونان عندما كانت حاضرة في اجتماع قادة كنيسة المنزل. ويقال إن أفراد الشرطة ضربوها بسوط مليء بالماء مصنوع من حبال القنب وضربوها بهراوة ثقيلة على رأسها. ويبدو أن الضرب أحدث إصابات جسيمة في الرأس وأنها فقدت الوعي لمدة ثلاثة أيام. ويبدو أنه أخلي سبيلها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأنها تعاني من فقدان الذاكرة منذ احتجازها ويبدو أن هناك ٧٠ آخرين من القادة الدينيين اعتقلوا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢١٨- كذلك تلقى المقرر الخاص تقارير عن مزاعم تعذيب ممارسي طريقة فالونغ كونغ الذين ألقي القبض عليهم منذ تموز/يوليه ١٩٩٩ والذين أرسل نداء عاجلاً لصالحهم بالاشتراك مع الرئيس المقرر في الفريق العامل بشأن الاحتجاز التعسفي وذلك بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩. ويقال إن معظم هؤلاء، بما فيهم الأطفال وكبار السن، تعرضوا للإهانة والضرب من الشرطة وقت إلقاء القبض عليهم وأثناء احتجازهم فيما بعد. ويقال إنه استعملت معهم عصي للصدمات الكهربائية وطريقة أخرى تسمى ديلاو وهي ربط الرسغ والأقدام بسلاسل ثقيلة متقاطعة من الصلب بحيث يكاد يكون من المستحيل السير أو الجلوس. وبوجه خاص تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية الثلاث التالية.

٢١٩- يقال إن زهاو جينهوا اعتقلت يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من جانب شرطة مقاطعة زهنغسنغ وأنها ضربت حتى الموت أثناء احتجازها لها عند الشرطة. ويبدو أنها فقدت الوعي يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وأرسلت إلى غرفة الطوارئ في مستشفى المقاطعة وأنها أعيدت بعد ذلك إلى الشرطة حيث استجوبت عن اشتراكها في ممارسات فالونغ غونغ ثم عذبت مرة أخرى بواسطة الشرطة باستعمال هراوات كهربائية. ويبدو أنها ماتت في نفس اليوم. ويقال إن هناك تقرير تشريح في مدينة ينتاي بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر أكد وجود جروح وإصابات واحتباسات دموية في أجزاء كثيرة من جسدها باستثناء الرأس، وكشف عن أن الوفاة ترجع إلى الضرب بأدوات غير حادة.

٢٢٠- ويبدو أن ممارسي هذه الديانة من مقاطعة هونان عوملوا معاملة سيئة وقت القبض عليهم: ويقال إن يو هانكسن اعتقل يوم ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٩ من جانب أعضاء مكتب الأمن العام في مدينة يو يانغ في مؤسسة النشر التي يديرها مع مصادرة الكتب المتعلقة بسالونغ غونغ. ويقال إن مساعد مدير مكتب الأمن العام في يو يانغ كسر قدميه أثناء القبض عليه. ويقال إن لي جوا اعتقلت يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٩ من جانب أعضاء فريق الأمن المشترك المحلي وأنهم اغتصبوها. ويقال إن زو زي، من منطقة ديشن في مدينة شندي تعرض لتخريب منزله يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٩ وأنه تعرض أيضاً لضرب شديد في تلك المرة. كما يقال إن يانغ جونهوا ضرب وجرح من جانب فريق الدفاع المشترك في مدينة كسيانغتنغ يوم ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٩.

٢٢١- وهناك تقارير بأن كسياو هونغ تشانغ اعتقل يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وربط بالسلاسل من ظهره مع ظهر شخص آخر يمارس عقيدة فالونغ كونغ لمدة ٢٣ ساعة دون أن يحصلا خلالها على طعام ودون نوم ودون الذهاب إلى دورة المياه. ومن ١٠ إلى ١٤ ايلول/سبتمبر قيدت أيدي كل منهما على انفراد في الظهر في وضع لا يسمح بالرقاد أو بالنوم.

٢٢٢- وفيما يتعلق بالوضع في التبت تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٢٢٣- فيقال إن كلاً من نغوانغ كيونميد الذي كان مسؤولاً عن معبد في مجمع ديبونغ في التبت، وسامدرول، وكلاهما من الرهبان، اعتقلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ للاشتباه في أنهما أعدا رسالة موجهة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء زيارتها التبت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. والمعتقد أن الرسالة تعبر عن القلق من احتجاز بنشن لاما وجندون شويكي نياما، كما تتضمن تفاصيل عن الاحتجاجات التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٨ في سجن درابشي التي جاء ذكرها في بلاغ من المقرر الخاص بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١١٦). ويقال إن نغوانغ كيونميد تعوض لضرب قاسٍ واحتجز في مركز الاحتجاز في بوتسا في لهاسا وأنه نقل إلى سجن. وقد أرسل الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداء عاجلاً لصالحهما يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢٢٤- ويقال إن نوربو وهو راهب من دير نالاندا وعمره ١٧ سنة اعتقل مع ثلاثة رهبان آخرين يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ بعد أن أغارت الشرطة على الدير. ويقال إنه قاوم الشرطة التي أرادت تفتيش غرفة بقية الرهبان ثم أخذ إلى مركز الاحتجاز في مكتب الأمن العام في مقاطعة فينبو ثم نقل إلى مركز اعتقال غوتسا في مدينة لهاسا في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ حيث قضى نحو عام في حبس معزول. ويقال إنه تعرض لاستجواب وحشي من جانب حراس السجن مع اتهامه بإخفاء وثائق عند استقلال التبت. وبعد ذلك منع عنه العلاج الطبي رغم أن صحته كانت في تدهور مستمر أثناء احتجازه.

ويقال بوجه خاص إنه أصيب بضرر في الكليتين. وعند عودته في شباط/فبراير ١٩٩٦ كانت حالته لا تزال دقيقة جداً. ويقال إنه لم يكن يستطيع أن يدير رأسه ولا أن يثني إحدى رجليه ولا أن يتحدث بطريقة سليمة. ويبدو أنه توفي في منزله في آذار/مارس ١٩٩٩ من الإصابات التي تعرض لها أثناء اعتقاله واستجوابه.

٢٢٥- ويقال إن تاشي تسيرنغ توفي في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أثناء ما كان في المستشفى وأن ذلك يرجع إلى الضرب الذي تعرض له أثناء احتجازه. فيقال إن أفراد شرطة الأمن من شرطة الشعب المسلحة ضربوه بشدة إلى درجة أن يديه وقدميه كسرتا كما كسر ذراعه، وأن رأسه كانت تضرب في مؤخرة إحدى السيارات وعندما جره أفراد الأمن إلى سيارة الشرطة كان غير قادر على المشي. والمعتقد أن إصاباته في الرأس أدت إلى وفاته فيما بعد في مستشفى الشرطة في إقليم التبت المستقبل بالقرب من دير سيرا وهي المستشفى التي نقل إليها على الفور. ويقال إنه اعتقل فور أن أنزل العلم الصيني في ميدان بوتالا وحاول رفع علم التبت الوطني الممنوع وذلك أثناء ألعاب الأقلية التي نظمت في لهاسا يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٢٦- بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً مشتركاً مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، ومع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لصالح هميت مهميت وقاسم مهبير وإلياس زوردون وهم ثلاثة شبان من الأوغور أرغموا على العودة من كازاخستان إلى منطقة كسنغيانغ أوغور المستقلة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد ألقي القبض عليهم أثناء محاولة عبور الحدود بين جمهورية كازاخستان وجمهورية الصين الشعبية وقبل إنه يشتبه في اشتراكهم في "أنشطة انفصالية عرقية" وصدر في حقهم أمر قبض من جانب مكتب بلدية غوليا عام ١٩٩٨.

٢٢٧- وبتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً مشتركاً مع المقررين الخاصين المعنيين بحرية الرأي والتعبير، وبحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لصالح ذو الفقار محمد وسيد أحمد محمد اللذين قيل إنهما كانا محتجزين في أورومكي عاصمة إقليم كسنجيانغ أوغور المستقل وذلك في ١٩٩٨ وفي شباط/فبراير ١٩٩٩ على التوالي. وأفادت التقارير بأنهما متهمان بمساعدة إرهابيين انفصاليين وأن القبض عليهما يرجع إلى أنهما أخوان لهميت محمد الذي كان محبوساً يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ مع قاسم مهبير وإلياس زوردون وجميعهم متهمون على ما يبدو بالاشتراك في أنشطة انفصالية (انظر أعلاه). ويقال إنهم نقلوا من أحد السجون في أورومكي إلى مركز الاحتجاز التابع لشرطة الأمن العام مدينة غوليا (ينينغ).

٢٢٨- وبتاريخ ١ تموز/يوليو ١٩٩٩ ارسل المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح نغوانغ شوفيل الذي قيل إنه فقد في آب/أغسطس ١٩٩٥ عندما كان يتجول مسافراً في أنحاء التبت ليسجل الموسيقى الشعبية التقليدية في التيبت على أشرطة. وقيل إنه حكم عليه بالسجن ١٨ سنة بسبب التجسس. وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ أعلن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازه كان تعسفياً ويقال إنه كان محتجزاً في الأصل في مركز الاحتجاز في مياري في شيجا ولكنه نقل بعد ذلك إلى سجن ترامو في مقاطعة ترامو ويبدو أن صحته تدهورت منذ حبسه. وبوجه خاص أفادت التقارير بأنه كان منذ ١٦

آب/أغسطس ١٩٩٨ يتقيأ دماً ويعاني من السل ومرض معوي. وأفادت التقارير بأن هناك رسالة أرسلت إلى محكمة الشعب العليا في الصين بطلب السماح له بالحصول على العلاج الطبي ولكن دون أن يصل أي رد.

٢٢٩- وردت الحكومة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن محكمة الشعب الوسطى في كسيغاز انتهت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى أن نغاوانغ شوبل مذنب في تهمة التجسس والانفصالية وحكمت عليه بالسجن ١٨ سنة منها سنتان مع حرمانه من الحقوق السياسية. وردت الحكومة أيضاً بأن محكمة الشعب العليا في إقليم التبت المستقبل أيدت، في الاستئناف، حكم الإدانة، بعد أن عقدت جلسات سرية وذكرت الحكومة أن الجلسة كانت سرية لأن القضية كانت تحتوي على أسرار الدولة. وذكرت الحكومة أيضاً أنه يقضي الآن مدة العقوبة في سجن بومي في التبت. وأما عن الرعاية الطبية فردت الحكومة بأن جميع من يرتكب جريمة له الحق في الحصول على الرعاية الطبية مجاناً، بما في ذلك حقوق سنوية، والعلاج في الوقت المطلوب في حالة المرض. وأفادت الحكومة بأن نغاوانغ أصيب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بالتهاب الشعب الهوائية وبالتهاب في الرئة والتهاب كبدي وعولج في مستشفى السجن لكثر من شهرين ثم أجري عليه فحص عام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فتبين أنه بدأ يسترد صحته وهو الآن يتلقى أدوية عن طريق الفم. وذكرت الحكومة أن سلطات إنفاذ القوانين تحترم حقوقه وتحميها كما كانت تفعل في الماضي.

٢٣٠- وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لصالح عدد كبير من أتباع مذهب فالون غونغ الذين يقال إنه قبض عليهم منذ فترة قصيرة. ويقال إن فالون غونغ هي منظمة ملتزمة بتحسين الأحوال البدنية والعقلية عند من يمارسون مبادئها وذلك بفضل التدريب والتأمل. وقد حظرت السلطات ممارسة الفالون غونغ علناً أو سراً بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٩ واتهمت الجماعة "بالاشتراك في أنشطة غير قانونية تشيع الخرافات وتنشر أفكاراً زائفة" وكذلك "تهديد الاستقرار الاجتماعي". ومنذ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٩ احتجز منظمو الجماعة في عدة مدن منها بيجنغ وتنانجينغ ولانشانغ وهربين وشانغشون وتايوان وتشانغيونغ وبنكسي وكسنبن وهانغيانغ وكينوان ووافنغديان وكانغزهو وتشيجيزهانغ. ويقال إن كثيراً منهم تعرض للضرب وقت غلقاء القبض عليه وبعد ذلك. وتفيد التقارير بوجه خاص أن لو شو زن وهي أم مؤسس الفالون غونغ لي هونغزي تلقت تهديدات بالقتل يوم ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٩ من أربعة يرتدون ملابس مدنية من مكتب أمن الدولة الصيني. كما وقع التهديد أيضاً على أختها لي بنغ وأطفالها لي ماي يي ولي باو يوان ولي باو مان. ويقال إن أقامتهم محددة في منازلهم تحت رقابة مستمرة من الشرطة. ويقال إن لي شانغ وجي لي أو وكي باو ليي (امرأة) وغيرهم محتجزون في بيجنغ منذ الصباح الباكر يوم ٢٠ تموز/يوليو. وتفيد التقارير بإلقاء القبض في مدينة داليان على الرجال التالية أسماؤهم: يو كسياو دي ولي فانغ جون ويانغ شوان جون وعلى النساء التالية أسماؤهم: غوان شو-كينج وتانغ كياو يونين وغاو شون مي ويانغ لي ينغ وتانغ كياو يون. وفي شيجيازهوانغ افادت التقارير باعتقال دوان رونغ كسين ومياو ينغ زي ووانغ هونغ بين وكسي زهينغ يوان وكسو كسن مو وفينغ كسياو ميي (امرأة). ويقال إن لو وينجي ووانغ هونغبين، وهما اثنان ممن يمارسون فالون غونغ كانا يعترضان على الاعتقالات في مكتب الاستئناف الحكومي في داليان وتعرضا للضرب من جانب اربعة أفراد من الشرطة واقتادوهم بالقوة إلى مخفر الشرطة.

٢٣١- وردت الحكومة بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بأن جماعة البحث المسماة فالون دافا لم تسجل رسمياً وأنها تعمل في أنشطة غير مشروعة وتبشر بالخرافات والهرطقة وتشتت الجماعات وتزرع الشقاق وأفادت الحكومة بأن وزارة

الشؤون المدنية في الصين قررت، وفقاً لأنظمة تسجيل المنظمات العامة، أن منظمة فالون غونغ غير قانونية وقررت حلها. وبالإضافة إلى ذلك فإن أجهزة الخدمة العامة في الصين اتخذت إجراءات ردع ضد المنظمة والأفراد المشتبهين في استخدام جمعية البحث فالون دافا لإحداث اضطرابات إجرامية في النظام العام وأنهم سيقدمون إلى العدالة حسب القانون. وذكرت الحكومة أنه لم يحدث أي ضرب أو سوء معاملة بسبب إجراءات الردع التي اتخذت وقالت إن مزاعم الضرب وسوء المعاملة والتعذيب وتحديد الإقامة في المنزل هي مجرد اختلاقات لا صلة لها بالواقع.

٢٣٢- وفيما يتعلق بلو شوزن ولي بنغ أفادت الحكومة بأن أجهزة الأمن البلدية في بيجنغ زارت لو شوزن وهي أم لي هونغزي يوم ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٩ كما زارت لي بنغ للحصول على معلومات عن ظروف وجود لي هونغزي في الخارج. وقالت الحكومة إن الاجتماع كان ودياً ومتحضراً دون أي إجراءات تقييدية من أي نوع كان.

٢٣٣- وبتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً ومع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير لصالح ذو الفقار محمد الذي قيل إنه حكم عليه بالإعدام يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٩ من محكمة الشعب الوسطى في مقاطعة إيلي في إقليم كسينغيان أوغور المستقل. وكانت التهمة الموجهة إليه الاشتراك في أنشطة عرقية انفصالية. ويقال إنه ذكر للمحكمة أن اعترافاً انتزع منه تحت التعذيب وكشف للمحكمة عن علامات التعذيب الذي عانى منه بما في ذلك أظافره التي اقتلعت. كما أن أخيه هميت محمد، وثمانية أشخاص آخرين غير معروفي الهوية، حكم عليهم أيضاً منذ فترة قريبة بالإعدام. وليس من المعروف إذا كانوا استأنفوا هذه الأحكام.

٢٣٤- وفي نفس النداء العاجل أبلغ المقرران الخاصان الحكومة أنهما تلقيا معلومات تفيد أن ذو الفقار محمد وسيد أحمد محمد اللذين حكم عليهما فيما يبدو بست سنوات سجن منذ فترة قريبة هما في حالة صحية سيئة جداً بسبب التعذيب وبسبب ظروف الحبس في سجن ينغي هياة في مدينة غوليا (ينينغ) في مقاطعة إيلي. وأفادت التقارير أيضاً أن هميت محمد محجوز في ظروف قاسية من عدم الاتصال بالخارج والحبس الانفرادي في سجن مقاطعة إيلي.

٢٣٥- وبتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح تسيرنغ دورجي وهو مترجم من التبت قيل إنه محتجز مع اثنين من الأجانب داجا ميستون وغابرييل لافيت كانوا يتحرون عن تأثير أحد مشروعات البنك الدولي ويقال إن الثلاثة احتجزوا من جانب مسؤولي أمن الدولة الصينيين في كسيانغريد يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ وأن غابرييل لافيت أفرج عنه في ٢١ آب/أغسطس في حين أن داجا ميستون أصيب إصابة خطيرة عندما قفز من الطابق الثالث أثناء محاولة الهرب من الاحتجاز. ويقال إن تسيرنغ دورجي لا يزال في الاحتجاز وإن يكن مكانه غير معروف. وردت الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بأن تسيرنغ دورجي كان مستخدماً من قبل داجا ميستون وغابرييل لافيت من ١١ إلى ١٤ آب/أغسطس للدخول إلى مناطق في مقاطعة دولان في إقليم كينغهاي ليست مفتوحة للجمهور لجمع معلومات من أجل القيام بأنشطة غير قانونية وللعمل كمترجم فوري. وقد استجوبه ضباط أمن الدولة في إقليم كنغهاي بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ وحددت إقامته في منزله وفقاً للقانون يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. وردت الحكومة أيضاً بأنه اعترف ووقع إقراراً بعدم العودة إلى ذلك وبناء عليه رفعت أجهزة أمن الدولة في كينغهاي الرقابة عنه يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن حقوقه كانت موضع احترام وحماية كاملة دون أي تعذيب أو سوء معاملة. ولم ترد معلومات عن الشخصين الآخرين اللذين أشارت إليهما الادعاءات.

٢٣٦- وبتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس مقرر الفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي لصالح جيشي سونام فونتسوك من كيرزي دهارجي وكل من أجيا تسيرنغ وسونام، وثلاثتهم أوربان من التبت يقال إن مسؤولين من مكتب الأمن العام في مقاطعت كيرزي ألقوا القبض عليهم يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحبسوهم للاشتباه في اشتراكهم في أنشطة سياسية والاتصال مع حكومة التبت في المنفى. ومكانهم ليس معروفاً الآن. وبالنسبة لهذه الحالة أفاد في التقرير أيضاً بأن مسؤولي مكتب الأمن العام فتحوا النار على ٣٠٠ من التبت أثناء مظاهرة سلمية تطالب بإطلاق سراح الرهبان سالفي الذكر. ويقال إن ١٠ من المتظاهرين على الأقل قبض عليهم وإن كانت هويتهم ومكان احتجازهم غير معروفين.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٣٧- برسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ ردت الحكومة على نداء عاجل أرسله المقرر الخاص بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين بحرية الرأي والتعبير وبالعنف ضد المرأة (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٢٦). وأفادت الحكومة بأن نغاوانغ سانغدرول حكم عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ من محكمة الشعب الوسطى في بلدية لهاسا بالسجن ثلاث سنوات مع الحرمان من الحقوق السياسية لمدة سنة لارتكابها أفعالاً تضر بأمن الدولة ووحدتها. وردت الحكومة أيضاً بأنها بعد إدخالها إلى سجن إقليم التبت المستقل اشتركت عدة مرات في أنشطة انفصالية ولهذا فإن المحكمة شددت الحكم عليها ثلاث مرات (في حزيران/يونيو ١٩٩٣ وفي حزيران/يونيو ١٩٩٦ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) إلى ما مجموعه ١٥ سنة سجن وحرمان من الحقوق السياسية لمدة ثلاث سنوات. وأشارت الحكومة أنها رفضت الخضوع لنظام السجن ولكن حقوقها محترمة بالكامل بما في ذلك الحق في الرعاية الصحية والإبلاغ عن أي معاملة سيئة من جانب موظفي السجن إلى مكتب المدعي العام أو المحكمة. وأنكرت الحكومة أنها تعرضت لأي ضرب أو سوء معاملة من جانب حراس السجن أو أن حالتها البدنية تتدهور. وردت بأن جميع السجناء يحصلون على العلاج الطبي بالمجان، بما في ذلك الفحص السنوي وأنهم يحصلون على الرعاية المطلوبة في وقت المرض. كما ردت الحكومة بأن جميع السجينات في هذا السجن هن تحت إشراف حارسات من النساء وأن القول بأن الراهبات البوذيات يتعرضن للاغتصاب الجنسي غير صحيح على الإطلاق وأنه قول كاذب. وفيما يتعلق بالمظاهرات العنيفة داخل سجن درابشي في أيار/مايو ١٩٩٨ ردت الحكومة بعدم وقوع حوادث من هذا النوع. وذكرت أنه لم تحدث أي مظاهرة من جانب المجرمين منذ إنشاء سجن إقليم التبت المستقل.

٢٣٨- وفيما يتعلق بنغاوانغ شويسوم أفادت الحكومة بعدم وجود أي شخص بهذا الاسم في سجن إقليم التبت المستقل.

ملاحظات

٢٣٩- برسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وجهت الحكومة دعوة رسمية إلى المقرر الخاص لزيارة البلد في النصف الثاني من ١٩٩٩ أو النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ووقت كتابة هذا التقرير كان المقرر الخاص كان لا يزال ينتظر تأكيد المواعيد بالضبط بعد المناقشات التي دارت مع البعثة الدائمة للصين.

كولومبيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٤٠- بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، نداء عاجلاً بشأن السكان الأصليين نازا وباسيس. وأفادت المعلومات التي حصل عليها أن معارك جوية وأرضية وقعت للمدة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتضمنت قصفاً جوياً، بين الجيش الكولومبي والمجموعة الفدائية المعروفة باسم القوات المسلحة الثورية في كولومبيا مما ألحق أضراراً كبيرة بالسكان الأصليين في مجتمع باسيس وسبب حالات وفاة واضراراً بالممتلكات وتشريد عائلاتهم من مناطق لا ماريا وإلماكو ولا مينا في خمبالو وفيلا هيرموزا وسان خوانيتو وغرانادييو وإيل كارمن في إقليم بوييا. ويقال إن المحتجزات التي نفذت فيها العمليات العسكرية هي محتجزات كالدونا وبيويا وخمبالو ولا أغوادا دي سان فرانسيسكو. ورغم عدم التعرف على المتوفين وعدم العثور على جثثهم يقال إن نحو ٦٠٠ من الفلاحين والسكان الأصليين كانوا قد تجمعو في بيويا وأن ٢٥٠ عائلة أخرى وجدوا أنفسهم في وسط القصف والقتال دون أي طعام من أي نوع بسبب القيود التي فرضتها المجموعات المسلحة. ويقال إنه ألقي القبض على إيزيدرو كامبو أولكوي وروموولو غويسيا ياتاكوي وهما من السكان الأصليين ويقيمان في مدينة جمبالو في المحتجز الهندي فيها. ويقال إنهما كانا في المنزل عندما أخذهما أفراد الكتيبة الثالثة من الجيش الوطني أثناء المواجهة التي وقعت في فيريدا سولابا الساعة التاسعة من صباح ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقال إنهما متهمان بالتعاون مع الفدائيين.

٢٤١- وبتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، بشأن السكان المدنيين في مدن سيميتي وسان بابلو في منطقة بوليفار. ويقال إن قوات الجيش والطيران الكولومبي ومجموعات شبه عسكرية تنفذ عمليات عسكرية في هذه المدن منذ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأنها تتعقب أفراد المجموعة الفدائية المسماة جيش التحرير الوطني الذين يحتجزون فيما يبدو المسافرين على طائرة تجارية تابعة لشركة أبيانسا إلى جانب طاقم الطائرة. وهذا الوضع يهدد حياة السكان المدنيين وسبب نزوح أكثر من ١٠٠٠ شخص.

٢٤٢- ومنذ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩، يقال إن المدينتين المذكورتين محاصرتان من مجموعات شبه عسكرية تمنع توزيع الأدوية والأغذية للمدنيين. ويقال إن مجموعات شبه عسكرية مسلحة تسليحاً ثقيلاً وترتدي الزي العسكري تسير في دوريات في شوارع العاصمة سان بابلو، بالتعاون مع قوات الأمن. وبين يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل يقال إن إسماعيل رينكون سييرا وألفويدس دوران رودريغس وإرنستو فيرناندس بوتيرو، وثلاثة آخرين من سكان سان بابلو، تعرضوا للتعذيب ثم القتل بواسطة القوات شبه العسكرية. والمعتقد أنهم اختفوا. كما يقال إن سكان سان بابلو أرغموا على حضور اجتماعات المنظمات شبه العسكرية لإبلاغهم أن أي شخص يكون على القائمة السوداء أي مشتبه في تعاطفه مع الفدائيين سيتعرض للقتل. كما أن السكان تلقوا تهديدات بضرورة مغادرة سان بابلو إذا لم يدفعوا مدفوعات شهرية للقوات شبه العسكرية. وتفيد المعلومات الواردة أن المجموعات شبه العسكرية ربما اشتركت أيضاً في قتل أميريكو نون أرماندو مبير أورويتا وواحد آخر من سكان سان بابلو، وقد عثر على جثتيهما في سيميتي.

٢٤٣- وبرسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل. ففيما يتعلق بإسماعيل رينكون سيبرا وألفويدس دوران روديغيس وإرنيستو فرناندیس بوتيرو، أشارت إلى أن الجثث عثر عليها مفتش شرطة سان بابلو من قسم لوس كاغويسيس يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأن التشريح أثبت أن سبب الوفاة هو إصابات من سلاح أطلق عن قرب وأن تاريخ القتل هو ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأشارت الحكومة إلى أن مكتب نيابة سان بابلو لا يعلم بالدوافع لهذا العمل ولا الأشخاص المسؤولين. وأما عن مبير أورويتا فأفادت الحكومة بأنها لا تعلم شيئاً عن مقتله لعدم وجود تقرير لدى الشرطة عن الموضوع.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٤٤- بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة البلاغات الواردة بشأن ادعاء حالات تعذيب في كولومبيا. وبرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قدمت الحكومة المعلومات عن الحالات التالية.

٢٤٥- إيميرو بوستامانتي الذي يقال إن الشرطة عذبته يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٨٩ في سان بينيتو دي أباد في سوكري. وأشارت الحكومة أن التحقيق أوقف لعدم كفاية الأدلة. ويقال إن أورلاندو شامورو ميدرانو تعرض للتعذيب من أفراد إدارة الأمن الإداري ومن الدورية رقم ٥ من كوراسال في منطقة سوكري يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩. وأفادت الحكومة بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أن المكتب القانوني في إدارة الأمن الإداري أفاد بعدم وجود شكاوى لديه من الضحايا وأنه يعلم بهذه المسألة للمرة الأولى وعلى ذلك فسيبدأ في التحقيقات اللازمة.

٢٤٦- وبتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة بلاغاً بشأن لويس فرانسيسكو رودريغس الذي يقال إن تعرض للتعذيب يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ من أفراد الكتيبة المتنقلة رقم ١ في الجيش الوطني في بويرتو ريكو مقاطعة ميتا (E/CN.4/1995/34، الفقرة ١٣٢). وبرسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أجابت الحكومة بأن الأفعال المدعى بها ترجع إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وأن الإجراءات بدأت بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وأن تواريخ التحقيق مسجلة في مخفر شرطة غرناطة (ميتا) وقد أوقف التحقيق بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤ لعدم كفاية الأدلة.

٢٤٧- وبتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أحال المقرر الخاص نداء عاجلاً بخصوص حالتي لويس أنطونيو تيليس وعايدة مارتينس، اللذين تعرضا للتعذيب يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٤ من أفراد الشرطة القضائية وشرطة المباحث (E/CN.4/1995/34، الفقرة ١٣٤). وبرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أشارت الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد ثلاثة من أفراد الشرطة، منهم نقيب، ولكنهم أعفوا من ذلك بعد إجراء تقدير مشترك للأدلة.

٢٤٨- وبتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة بلاغات واردة عن عدد من حالات ادعاء التعذيب وسوء المعاملة في كولومبيا. وبتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٩ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ أحالت الحكومة إلى المقرر الخاص الردود التي يأتي موجزها فيما يلي.

٢٤٩- روزالبا سيغورا، يقال إنها تعرضت للتعذيب والاغتصاب يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من جنود من حامية ريفيز في إيزميرالدا، أروكويتا، أروكا، (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٤٣). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق في هذه المسألة يجري بواسطة محكمة التحقيقات الجنائية العسكرية رقم ١٢٤.

٢٥٠- أورلاندو رفاييل بوخيا جيرالدو، يقال إن أفراداً عسكريين عذبوه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨٤ في كارتاخينا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٤٧). وأشارت الحكومة إلى أنه بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ أحال قاضي أول درجة في وحدة المشاة المتنقلة رقم ٦ في كارتاخينا المسألة إلى المحكمة رقم ٢٨ لإجراء التحقيقات الأولية ضد ضابط برتبة نقيب. وانتهت الإجراءات برفض إصدار أمر يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عندما تبين أن بوخيا جيرالدو لم يتعرض للتعذيب من الضابط المتهم ولأن اثنين من الأطباء لخصا الحالة على أنها إدمان مخدرات، وهو عامل أساسي في تقديم الشكوى.

٢٥١- أليكسندر بينويلا سنابريا، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من جانب الشرطة القضائية وشرطة المباحث يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في بارانكويلا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٣). وأشارت الحكومة إلى أن محكمة أول درجة كانت قد قضت بأن الأفراد المتهمين يجب معاقبتهم بطردهم من الخدمة ولكن الاستئناف ألغى الحكم.

٢٥٢- خاييم فالينسيا كروز، يقال إنه احتجز وعذب من أفراد من الجيش الوطني يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في بوينس أيرس، كوكا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٨). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيقات التي أجراها مكتب نيابة كالي بينت أن أسباب احتجازه هي حيازة مسدسين عيار ٩ ملم دون ترخيص، وانضمامه إلى جيش التحرير الوطني. وعند تقديمه إلى المحاكمة لم يقدم شكوى من التعذيب. وبتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ أدين في جريمة العصيان وحكم عليه بالحبس ٤٠ شهراً مع وقف التنفيذ بسبب اعترافه. وقد قدمت الحكومة هذه الوقائع برسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢٥٣- ألبا ليبيا إسكوبيل وخوسيه ألبيرو أورتيس، يقال إنهما تعرضا للتعذيب من أفراد كتيبة خاييم روك العسكرية يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٤٢). وأفادت الحكومة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أن القيادة العامة للقوات المسلحة في كولومبيا أرسلت بلاغاً رسمياً بعدم وجود أي معلومات لديها عن هذه الحالة. ورداً على المقرر الخاص ذكرت الحكومة أنها ستبدأ تحقيقاً في الوقائع وستحيل إليه النتائج.

٢٥٤- ألفارو مارتينز راميريز، يقال إنه احتجز وعذب من ضباط الشرطة القضائية وشرطة المباحث في يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ في بوغوتا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٢). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيقات لا زالت جارية بهدف التعرف على الوقائع وعلى المسؤولين ولم يمكن العثور على أدلة كافية حتى الآن.

٢٥٥- ألفونسو مارتين بوتس، يقال إنه تعرض للتعذيب يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ في بوغوتا من أفراد عسكريين أثناء احتجازه (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٠). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق أقفل يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بعد التحقيقات الأولية من جانب قسم حقوق الإنسان في مكتب النائب العام.

٢٥٦- جيلبيرتو وجيرمان مالدونادو إسكالانتي، يقال إنهما اعتقلا وعذبا في كوكوتا في شمال سانتاندر يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، من أفراد من الجيش باء ٢ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٤). وأشارت الحكومة إلى أن التهم

وجهت إلى النقيب في الجيش وأربعة جنود يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ كجزء من الإجراءات التأديبية في مكتب النائب العام. وقد حفظت بعض التهم الموجهة إلى واحد من الجنود يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وعلى ذلك لا بد من إعادة صياغة التهم، والإجراءات الآن هي في مرحلة سماع الشهود قبل الحكم.

٢٥٧- نيلسون دافيد مورا أنغاريتا، يقال إنه تعرض للتعذيب من أعضاء كتيبة ريفيس في القوات المسلحة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٠). وأشارت الحكومة إلى أن الإجراءات التأديبية كانت قد افتتحت ثم أغلقت يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لعدم كفاية الأدلة.

٢٥٨- ميغيل إنريكي فرنانديز، وهنري فاسكيز أرتيغا، وأوسكار هيرنان خيمينز سان ميغيل و جيراردو سيلفا مارتينز، يقال إنهم احتجزوا وعذبوا في بارانكابيرميخا من أفراد كتيبة القوات المسلحة في غرناطة الجديدة يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٤٠). وأشارت الحكومة إلى توقيع عقوبة تأديبية يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وهي الوقف عن العمل لمدة ٦٠ يوماً لملازم في الجيش وبراءة نقيب كان مكتب المدعي العام قد وجه إليه الاتهام. وهذا القرار هو في الاستئناف الآن.

٢٥٩- خيسوس أنطونيو خيمينز، وجون فريدي أغويلار وخوليو سيزار غريزاليس، يقال إنهم حبسوا وعذبوا من أفراد الشرطة يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في ميديين في مقاطعة أنتيوكيا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٦). وأشارت الحكومة إلى عدم إجراء تحقيق في هذه الواقعة لأن الشرطة الرئيسية في وادي أبورا، وهي سلطة التحقيق، رأت أن الأدلة غير كافية.

٢٦٠- كريستوبال أوسبينا، يقال إنه احتجز وعذب من جانب أفراد الشرطة يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ في بويرتو ولشيس في سانتندر (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٩). وبرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ذكرت الحكومة أن مكتب المدعي العام أحال القضية إلى المحكمة الجنائية العسكرية رقم ٢٤ مع إرسال نسخ كاملة لإدارة القوات المسلحة بهدف تعجيل التحقيق التأديبي. وبرسالتين مؤرختين في ٩ حزيران/يونيه و٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، أشارت الحكومة إلى أنها طلبت معلومات عن الحالة من سلطة التحقيق بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (وهذه السلطة هي مكتب تفتيش الشرطة بحسب الرسالتين المذكورتين) ولكنها لم تتلق رداً وإن كان المتوقع أن يأتي الرد بعد قليل.

٢٦١- أولغا مارينا ريستريبو دياس، يقال إنها احتجزت وعذبت يوم ١٦ حزيران/يونية ١٩٩٤ في بوغوتا من أفراد من الشرطة القضائية والفنية (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥١). وفي هذا الموضوع أشارت الحكومة برسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى أن تحقيقاً تأديبياً بدأ في مكتب النائب العام، ثم أشارت إلى أن القضية أغلقت بعد ذلك يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لعدم كفاية الأدلة.

٢٦٢- هيوغو ميغيل سيرانو لوغريرا، يقال إنه احتجز وعذب يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في بارانكويلا من أفراد من إدارة الأمن الإداري (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٤). وأشارت الحكومة إلى أن التهم وجهت ضد ١١ من أفراد

هذه الإدارة في منطقة الأطلسي بعد التحقيق الذي أجراه مكتب المدعي العام. ووفقاً لقرار في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ يجري عمل الاختبارات التي طلبها المتهمون قبل إصدار الحكم.

٢٦٣- خوزيه إيدغار أكوستا كوينتيرو، يقال إنه تعرض لتعذيب يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ في أوسانيا، في شمال سانتندر من أفراد عسكريين من الكتيبة رق م٢ العسكرية المتنقلة (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٥). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق الابتدائي أجري في مكتب المدعي العام في هذا الإقليم ثم أوقف بقرار بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢٦٤- وبرسالات مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٩ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، ردت الحكومة أيضاً على الحالات التالية التي كان المقرر الخاص قد أحالها بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

٢٦٥- خوزيه أوليفر رينكون غويلن، ولويس إدواردو رينكون، وخوسيس غابرييل بنزيون، يقال إن أفراداً من الكتيبة العسكرية المتنقلة رقم ٢ عذبوهم بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ في سان كاليكستو، في شمال سانتندر (E/CN.4/1995/34/Add.1، الفقرة ١٣١). وأشارت الحكومة إلى أن التهمة الجنائية وجهت إلى ملازم وملازم ثانٍ من الجيش وأن التحقيق يجري الآن بسماع الشهود.

٢٦٦- وفي نفس الرسالات قدمت الحكومة ردوداً يأتي موجزها فيما بعد على الحالات التي أحالها المقرر الخاص برسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٦٧- باولو رافي، يقال إنه تعرض للتعذيب من وحدة مكافحة الاختطاف والابتزاز في الشرطة الاتحادية يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٨٧). وأشارت الحكومة إلى عدم تقديم أي شكوى إلى إدارة الأمن الإدارية في هذا الموضوع. وبناء على طلب الحكومة الإيطالية تم تسليم باولو رافي يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ بسبب تزوير مستندات رسمية وخاصة، وذلك بعد فحص طبي أثبت عدم وجود دلائل تعذيب.

٢٦٨- مارتن أويولا بالومو، يقال إنه تعرض للتعذيب يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ في بوغوتا من أفراد يفترض أنهم على صلة بكتيبة الحرس الرئاسي (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ١٠٤). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيقات الأولية بينت أن كتيبة المشاة رقم ٣٧ من الحرس الرئاسي لم توجه أي تهمة على أساس عدم حدوث انتهاك للأنظمة التأديبية في القوات المسلحة إذ إن التحقيق لم يثبت وقوع الحادثة المدعى عليها ولا المسؤولية عنها من جانب موظفي الدولة.

٢٦٩- أرغيدس كاسيرس أركيناجا، وعمره ١٤ سنة، يقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد الكتيبة المتنقلة رقم ٢ يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٩١). وأشارت الحكومة إلى أن البلاغ الرسمي من القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ يفيد بعدم تقديم شكوى في هذه الحالة ومع ذلك فإن التحقيقات الأولية ستجرى. وقدمت الحكومة نفس الرد في حالة إيدي إنريكي غويز لونا، وهو أيضاً حدث، يقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد نفس الكتيبة يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٩٣).

٢٧٠- ماركو ألبيرو فالنسيا دوكي، يقال إنه احتجز وعذب من أفراد الشرطة الاتحادية والقوات المسلحة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٩٠). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيقات الأولية في الشرطة بينت عدم كفاية الأدلة لتوضيح الوقائع والتعرف على المسؤولين.

٢٧١- هيرمس إيلي كوينتيرو وهوبير أريفالو، يقال إنهما تعرضا للتعذيب من أفراد الكتيبة العسكرية المتنقلة رقم ٢ يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٨٨). وأشارت الحكومة أن التحقيق الأولي لم يستطع التعرف على مسؤولي الدولة الذين يقال إنهم على صلة بهذا الحادث. كما أن المقرر الخاص تلقى نفس الرد بخصوص حالات كل من: مارسيلو فلوريس، ولوز مارينا ريوس وخايرو غالو.

٢٧٢- ألبيرتو كاستيو لوبيز، يقال إنه تعرض للتعذيب ثم اغتيل من أفراد عسكريين في كتيبتي لوسيانو ديلهويار ولوس غوانيس، وعدد من أفراد شبه عسكريين يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في سيماكوتا في سانتندر (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٩٢). وأشارت الحكومة إلى أن الإجراءات التأديبية جارية في حق ملازم من الجيش بواسطة مكتب المدعي العام للدولة. وقدمت الحكومة نفس الرد بخصوص ضحية أخرى جاء ذكرها في الإجراءات وهو أليكسير أوروزكو هيرناندیز.

٢٧٣- دورا إنديس سانشيز، يقال إنها عذبت من أفراد عسكريين من الكتيبة رقم ٥ لمكافحة الإرهابيين في لوس غوانيس في سابانا دي توريس في منطقة سانتندر يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٩٩). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق يجري بمعرفة قائد الكتيبة.

٢٧٤- ليونيداس باستو غوينشي، يقال إنه عذب من أفراد عسكريين من الكتيبة السالفة الذكر يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ١٠١). وقدمت الحكومة معلومات عن تقدم التحقيق التأديبي الذي تجريه المفتشية العامة للقوات المسلحة والذي لم ينته بعد.

٢٧٥- خاييم غافاريتو تيرادو، وهو حدث، يقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد مجموعة شبه عسكرية في بيتوليا في منطقة سانتندر (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٧٩). وأشارت الحكومة إلى أن التحقيق الجنائي جارٍ لدى النيابة المختصة.

٢٧٦- أنطونيو فيسنتي غونزاليس كوغالو، وخورخي غويتيرز وآخرون، يقال إنهم عذبوا من أفراد القاعدة العسكرية في لابلاتا في منطقة بيرميخا. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة أن هذه القضايا منظورة أمام المحكمة الجنائية العسكرية رقم ٢٤.

٢٧٧- وبرسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أشارت حكومة كولومبيا إلى أنه فيما يتعلق ببقية حالات ادعاء التعذيب بواسطة أفراد من الجيش فإن قيادة القوات المسلحة أرسلت بلاغاً رسمياً إلى الوحدات المعنية لحثها على الإسراع في التحقيقات. وأبدت الحكومة رغبتها في إبلاغ المقرر الخاص بالنتائج.

٢٧٨- وبرسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، قدمت الحكومة رداً على واحدة من الحالات التي أحالها المقرر الخاص برسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٦٦). ففيما يتعلق جيلبيرتو سانشيس غويتيرز، أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام في الدولة أبلغها بعدم إجراء أي تحقيق بأي شكل في ادعاءات التعذيب بواسطة أفراد مجموعة العمل الموحدة للحرية الشخصية. وقالت إن الإجراءات جارية في قضية غيلبيرتو غويتيرز وأنه اقتيد إلى الاحتجاز أثناء التحقيق، ومعه هوبير كويروس أوفال وجون خايرو سانتانا وغوستافو نافارو بورتييو، الذين يجري استجوابهم فيما يتعلق باتهامات التعذيب.

٢٧٩- وبرسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، ردت الحكومة على الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرتين من ١٣١ إلى ١٣٧). ففيما يتعلق بخوان دي خيسوس غويرغا وجوزيفينا شامورو ريوس، أشارت الحكومة إلى أن إدارة الشؤون الدولية في مكتب المدعي العام للدولة أبلغتها بأن مكتب مدعي التنسيق في المحاكم الابتدائية في القضاء المختلط في أروكا أروكا ابلغها بأن هذه الحالات في يد مكتب المدعي الرئيسي في سارافينا نظراً لاختصاص أروكويتا.

٢٨٠- وبرسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على الحالات التي أحالها المقرر الخاص في أيار/مايو ١٩٩٥ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٨١- ففيما يتعلق بحالات خوسيه أنطونيو خيمينس، وجون فريدي أغولار, خوليو سيزار غريساليس (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٦). ذكرت الحكومة أن الشرطة الاتحادية أبلغتها بعدم وجود أي سبب كان لبدء التحقيق لأن الاحتجاز كان مطابقاً للإجراءات القانونية ولعدم وجود أدلة على التعذيب. كما أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام لا يتولى أي إجراءات أو تحقيقات أو استجوابات ضد الأشخاص سالفي الذكر.

٢٨٢- وفي خصوص حالة روبن داريو لوبيز بوستامانتي (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٣٣). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها أنه احتجز فعلاً من جانب أفراد الجيش الوطني ولكن أفرج عنه بعد ذلك لأن احتجازه كان غير قانوني. واشار المدعي العام أيضاً إلى أن المذكور لم يدل بأقواله بحرية ولهذا فلا توجد إشارة إلى التعذيب، وعلى ذلك لا يمكن إجراء تحقيق ادعائه بوقوع سوء معاملة.

٢٨٣- وفيما يتعلق بحالات خايرو ماسيول سيدانيو، وخوسيه هنري هينيستروزا، وإليزابيث أسكانيو بايونا، وإدواردو هورمينسو غويلين غونزاليس وخوان غونزاليس هوبر (E/CN.4/1999/61، الفقرات ١٦٠ و ١٦٢ و ١٥٣ و ١٥٧). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها إلى أنه بانتظار معلومات من نيابات كونديناماركا وشوكو وشاكوينتا، حيث وقعت تلك الأحداث، وأن مكتب المدعي العام سيقدم تقريراً عنها بعد ذلك.

٢٨٤- وفيما يتعلق بحالة ألبيرتو أوسما وشاب يدعى ميغيل (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٥٠). أشارت الحكومة إلى أن الشرطة الاتحادية أبلغتها أنها طلبت معلومات من كل من المدعي العام للدولة والمستشار العام الحكومي والمستشار المحلي فتبين عدم وجود ما يفيد بوجود تهم في هذه الحالة أو إجراء تحقيقات فيها. وأشار كل من مكتب منسق الادعاء في المحاكم

الابتدائية الجنائية المتخصصة في ميديين ووحدات المدعي العام في أوروبا ومكتب المدعي العام في أبرتادو إلى عدم وجود إجراءات في هذه الحالة.

٢٨٥- وبرسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على واحدة من الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ففيما يتعلق برامون ألفريدو خيمينس دوارتي (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٥٩). ذكرت أن مكتب المدعي العام أبلغ أنه انتهى إلى عدم كفاية الأدلة بعد استعراض الإجراءات السابقة، وذلك نظراً لتحلل الجثة عند اكتشافها مما لم يمكن معه التعرف على الإصابات البسيطة والمتعاقبة والتي أصيب بها خيمينس دوارتي قبل وفاته.

٢٨٦- وبرسائل مؤرخة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على عدد من الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

٢٨٧- ففيما يتعلق بحالة ألفارو مارتينس راميرس (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥٢). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة تلقى بلاغاً من قسم مكافحة الإرهاب الفرعي في مكتب المدعي العام للمحاكم الجنائية الابتدائية المتخصصة في سانتا في دي بوغوتا بأن مارتينس راميرس يجري معه تحقيق في جريمة قتل بهدف إرهابي وأن التحقيق أحيل إلى المحاكم المختصة.

٢٨٨- وفيما يتعلق بحالات كل من ألبا ليبيا غسكويفل وخوسيه ألبيرو أورتيس (نفس المرجع، الفقرة ١٤٢)، ذكرت الحكومة أن مكتب المدعي العام في سانتا في دي بوغوتا يحقق مع هذين الشخصين في جريمة تمرد دون وجود أي معلومات عن تعذيب من أي نوع كان. وقد أحيل التحقيق بعد ذلك إلى المحاكم الإقليمية في سانتا في وأن إجراءات الحكم مع وقف التنفيذ على هذين النقابيين لا تزال جارية. وأشار قائد الكتيبة السادسة إلى أن القبض عليهما كان قانونياً وفقاً لإجراءات سليمة وإلى عدم وجود شكوى تبرر إجراء تحقيق.

٢٨٩- وبرسالات مؤرخة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على بعض الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٩٠- ففيما يتعلق بهيكتور هيرنان مينديس وراؤول موراليس (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٦١). أشارت الحكومة إلى أن مكتب النيابة المحلي في كوندينامركا لم يبدأ أي تحقيق في جريمة تعذيب وأن مكتب المدعي في المحاكم الجنائية الابتدائية في كاكويسا-كوندينامركا أوقف التحقيق بسبب مضي أكثر من ١٨٠ يوماً دون ظهور أدلة تكفي لاتهام أي شخص.

٢٩١- وفيما يتعلق بإليزابيث أسكانيو بايونا وخوان أبيل أسكانيو وآنا ديليا بيريز وآنا إليدا بايونا (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٥٣). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها بأن مكتب نيابة سان خوسيه بكوكوتا يباشر التحقيق وإن كان لم يتيسر حتى الآن معرفة المشتركين في الجريمة أو تحديد السلطة التي تصرفوا بموجبها.

٢٩٢- وبرسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قدمت الحكومة رداً على حالة أحالها المقرر الخاص برسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ففيما يتعلق بخوليان أندريس فالينسيا (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٥٢). أشارت 'لى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها بأن مكتب نيابة المحاكم الجنائية الابتدائية المتخصصة في كالي لم يجد أن هناك أي جريمة ضد السيد فالينسيا في التحقيق الذي أجراه، كما أشار في نفس البلاغ القانوني إلى إمكان فتح تحقيق جديد في حالة ظهور معلومات إضافية.

٢٩٣- وبرسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على حالة أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ففيما يتعلق بخوان غونزاليس هيوبر وإدواردو هيرمينسو غولين غونزاليس (E/CN.4/1999/61، الفقرة ١٥٧). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها بأن قسم حقوق الإنسان بدأ التحقيق وأمر باتخاذ إجراءين تمهيديين أحدهما للحصول على رأي خبير والثاني لجمع أقوال الشهود. وستقدم الحكومة معلومات عن النتائج.

٢٩٤- وبرسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على واحدة من الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ففيما يتعلق بأولغا مارينا ريستريبو دياس (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٥١). أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة أبلغها أنه فحص مستندات نظام سيغا الإداري فتبين عدم وجود أي تحقيق من أي نوع كان. وأشارت الحكومة إلى أن المدعي العام طلب معلومات إضافية حتى يستطيع البدء في التحقيق.

٢٩٥- وبرسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على حالة أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢. ففيما يتعلق بصامويل فرناندو روخاس موتوا (E/CN.4/1993/26/Add.1، الفقرة ١١٢). وهو عضو في الهيئة التنفيذية لوحدة العمال المركزية في منطقة فالي ديل كوكا، أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام للدولة ذكر أن السيد روخاس موتوا حبس في سجن ميديين لجريمة التمرد بسبب الأحداث التي وقعت يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأشارت أيضاً إلى أن النيابة المختصة أعادت مطالبة مكتب المدعي في كارتاغو فالي بإبلاغها فيما إذا كان هناك تحقيق جنائي في جريمة تعذيب السيد روخاس موتوا ولكن لم يتبين أي شيء في هذا الموضوع. وأشارت الحكومة إلى أنها ستضع هذا التحقيق موضع النظر وستقدم معلومات في الوقت المناسب.

ملاحظات

٢٩٦- يعرب المقرر الخاص عن شكره للردود المسهبة والتفصيلية المليئة بالمعلومات التي قدمتها الحكومة (انظر أيضاً الضميمة ١ بالتقرير الحالي). وهو يرى أن حكم المحكمة الدستورية بإخراج جرائم ضد الإنسانية من اختصاص القضاء العسكري، وأن تنفيذ هذا الحكم يعتبران تطوراً إيجابياً رئيسياً. كما أن القانون رقم ٢٨٨ لعام ١٩٩٦ قبل مبدأ التعويض المباشر على استنتاجات لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في الأمريكتين وهذا يستحق الثناء الكبير. وهو يأمل في بدء العمل قريباً في مشروع إصلاح المدونة العقابية العسكرية على النحو الذي جاء وصفه. ولكنه مع ذلك مضطر إلى أن يلاحظ، بالنسبة للحالات العديدة التي ردت عليها الحكومة، أن تحقيقاً واحداً فقط هو الذي أدى إلى توقيع عقوبة، وهي عقوبة

تأديبية بالوقف عن الخدمة لمدة ٦٠ يوماً. وفي هذا استمرار واضح لمشكلة الإفلات من العقاب باستمرار عند انتهاك حقوق الإنسان الواقعة ضمن ولاية المقرر الخاص.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٩٧- برسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحماية حرية الرأي والتعبير أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٢٩٨- فريدي لوزيك ميزومبو-لا-ياينغا محرر صحيفة "أفريقيا الحرة" اعتقل على ما يقال يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في ساحة النصر في بلدية كالامو بواسطة ثلاثة من أفراد الشرطة الوطنية واقتادته المجموعة الخاصة بأمن الرئيس إلى المبنى المسمى في غومبي حيث جلد ١٥٠ جلدة كما يقال. ويقال إنه استجوب فيما بعد عن مقالة ظهرت في الصحيفة نفس اليوم. وفي النهاية اقتيد إلى مدير مكتب الرئاسة الذي طلب منه أن "يتعاون" معه في نشر أي مقالة وأمر في إطلاق سراحه. وقد ذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الحالة في رسالة ادعاءاته المؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢٩٩- كريستوف بنتو وبيانفيني كازول وهما اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان يبدو أنه قبض عليهما يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ثم أطلق سراحهما من معسكر كوكولو يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. واثناء القبض عليهما يقال إنهما تعرضا للضرب. ويقال إن ذراع كريستوف بنتو كانت تدمي لمدة يومين دون أي علاج. وقد ذكر المقرر الخاص المعني عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الحالة في رسالة الادعاءات التي بعثها بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩.

٣٠٠- جان باتيست ماكوكو وهو أمين صندوق منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان في كيزانغاني تسمى مجموعة لوتس، يقال إنه قبض عليه يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من جانب ثلاثة جنود وأنهم ضربوه. ويقال إنه متهم بتصوير جثث جنود ميتة في مستشفى كيزانغاني والعمل في مجال حقوق الإنسان. ويقال إنه قد أفرج عنه يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر دون توجيه أي اتهام إليه.

٣٠١- ألبيرت جيلبرت بوزانجي بيما رئيس تحرير صحيفتي "السلاح" و "المصير الأفريقي" يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، ويبدو أن ذلك يرجع إلى مقالة نشرت في الصحيفة الأولى لانتقاد اعتقال جوزيف أولينغا نكوي رئيس حركة سياسية تسمى قوى التجديد من أجل الوحدة والتضامن. ويقال إنه اتهم بتعريض أمن الدولة للخطر واقتيد إلى مركز للعقاب وإعادة التوجيه كان يسمى من قبل سجن ماكالاه في مدينة كنشاسا. ويبدو أنه مصاب بمرض داء السكر ويعاني من الروماتيزم وأن حالته الصحية تدهورت من وقت حبسه. ويقال إنه ضرب بهراوات بعد القبض عليه. وإن محكمة أمن

الدولة حكمت عليه في ١ حزيران/يونيو ١٩٩٨ بالحبس سنة وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ نقل إلى المستشفى العام في كينشاسا للعلاج الطبي.

٣٠٢- ديزيري روجيمانيزي رئيس كاباري قبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مع نحو عشرة شخصيات من كيفو الجنوبية لأنهم انتقدوا انتهاكات حقوق الإنسان في هذا الإقليم. ويقال إن أفراداً من المخابرات عذبوه قبل إطلاق سراحه في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣٠٣- فلوريبير شيبيبا باهيزير رئيس منظمة غير حكومية تدعى "صوت من لا صوت لهم" يقال إنه تعرض للضرب في منزله من جانب أفراد مسلحين يرتدون ملابس رسمية في آذار/مارس ١٩٩٨.

٣٠٤- أوزولد هاكوريمانا مدافع عن حقوق الإنسان في منطقة كيفو الشمالية يقال إنه تعرض لضرب شديد في آذار/مارس ١٩٩٨ من جانب عسكريين اتهموه بجمع معلومات عن مذابح المدنيين.

٣٠٥- وبرسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالتين التاليتين.

٣٠٦- ألبيرت نيسنغا يقال إنه توفى يوم ٢٢ كانون الأنل/ديسمبر ١٩٩٧ في مستشفى في كيكويت بعد تعرضه للتعذيب. ويبدو أن القبض عليه كان يرجع إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر وأنه ضرب بشدة أثناء مدة الحبس.

٣٠٧- عفيفي نغومبو يقال إنها أيضاً توفيت يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد ضربها واغتصابها من جانب الجنود أثناء حبسها في سجن كينغوما في كيكويت. ويبدو أن القبض عليها حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد اتهامها بأنها أجهضت حملها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣٠٨- بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وبالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح لويس بوتومبيلي كالومي نائب رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان "أصدقاء نلسون مانديلا" الذي يقال إنه قبض عليه يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ واقتيد إلى مخفر شرطة الدرك في كينشاسا المعروف باسم منطقة سيركو العسكرية. ويبدو أن اعتقاله يرتبط بنشاطه من أجل حقوق الإنسان.

٣٠٩- وبتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لصالح ميريكا ميتمواغي كاتيمبو وهو عضو منظمة "تجمع شباب كيبو الجنوبية" الذي يقال إنه "اختفى" يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ويبدو أنه شوهد في مخبأ الفريق الخاص بأمن الرئيس في ناحية كومبي في مدينة كينشاسا.

٣١٠- وبتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لصالح كل من أوربان نكواساندي وروقولف ماتوكا وفيديل ميزيل ومافوتو كيزونا وروفين كوندا وهنري منديل وباتريس كولينغولوكا ونحو عشرة أشخاص آخرين لا يعرف المقرران الخاصان أسمائهما، وجميعهم أعضاء الحزب اللومومبي الموحد وألقي القبض عليهم يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بواسطة الشرطة الوطنية عند خروجهم من اجتماع سياسي عقد في كينشاسا في حي نجيري نجيري بشأن حالة ٧٦ من مناضلي الحزب المحبوسين سراً في مركز العقاب وإعادة التوجيه في كينشاسا. ويقال إن الأشخاص الذين قبض عليهم يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر متهمون بمخالفة أمر حظر نشاط الأحزاب السياسية وأنهم محتجزون الآن في مخبأ مفتشية الشرطة الإقليمية في كينشاسا (التي كانت تسمى من قبل سيركو).

٣١١- وبتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين نداء لصالح المحامي كانغوندجي دودو الذي يقال إنه قبض عليه في لومباشي (كاتنجا) يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من جانب أفراد إدارة الأمن ثم نقل في اليوم التالي إلى مخبأ المخابرات/القسم الخارجي في كينشاسا حيث حجز سراً. ويبدو أن القبض عليه يرجع إلى علاقته مع أحد عملائه وهو أوجين كابونغو نجوي المعتقل هو نفسه في المخبأ المذكور بسبب اتصاله بحركة العصيان. وتدخل المقرران ايضاً لصالح ليوبولدين التي يقال إنها اعتقلت بنفس الظروف ولنفس الأسباب ومحتجزة في نفس المكان أيضاً.

٣١٢- وبتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، نداء عاجلاً لصالح فيو دور بونسانج وهو ناشر موسيقي، وكالا بونغامبا وهو طابع، وكلاهما يعمل في صحيفة الإنذار التي عطّلت صباح ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في كينشاسا من جانب جنود من الفرقة ٥٠. ويقال إنهما احتجزا في المكتب الخاص لأحد العسكريين قبل نقلهما مساء ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى المبنى المعروف باسم وهو مكان احتجاز غير رسمي. وإلى جانب هذا تدخل المقرران لصالح كلوفيس كادّا المسؤول عن نفس الصحيفة، الذي يبدو أنه قبض عليه يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واستجوب في قسم كينشاسا العسكري بشأن أحد أفراد أسرته الذي اشترك في حركة العصيان. ويقال إنه تعرض للتعذيب بعد اتهامه بالتواطؤ مع العدو ثم أخلي سبيله اليوم التالي وأنه يتخفى خوفاً من القبض عليه من جديد.

٣١٣- وبتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلاً لصالح ماسينغو وكامبامبا التي يبدو أنها اعتقلت يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في مطار مبوجي ماي بسبب حيازتها نسخة من تقرير نشرته منظمة محلية للدفاع عن حقوق الإنسان خاصاً بحالة حقوق الإنسان في إقليم كازاي. وهي محتجزة الآن في مقر المخابرات في نفس زنزانة شارل موامبا (انظر أعلاه).

٣١٤- وبتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلاً لصالح الأخت أنطوانيت فرحي مزيغير وهي راهبة تعمل في ليكازي

في مقاطعة كاتنجا ومسؤولة عن إدارة مستوصف سجن بولو التي يقال إنها اعتقلت في لومومباشي من جانب أفراد المخابرات وأنها استجوبت في مكتب المخابرات في كاتنجا عن أنشطة إنسانية داخل المؤسسة العقابية، وذلك قبل إيداعها السجن.

ملاحظات

٣١٥- يلاحظ المقرر الخاص أنه لم يتلق حتى الآن أي ردود على البلاغات التي أرسلها عام ١٩٩٨. ويشعر المقرر الخاص بالسرور لعلمه عن عزم الحكومة إلغاء عقوبة الإعدام وهو تطور يتفق مع زيادة حماية جميع الناس ضد العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

جمهورية الكونغو

البلاغات العادية والردود الواردة

٣١٦- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن استعمال التعذيب. وردت الحكومة على جزء من هذه المزاعم برسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣١٧- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن ممارسة التعذيب لا تزال أمراً جارياً في مخافر الشرطة. ويقال إن الأشخاص المقبوض عليهم يتعرضون للضرب لصفة عامة. وإن المقصود من ذلك انتزاع الاعترافات التي، حسب المعلومات الواردة، تقدم فيما بعد إلى الملف وتقبلها المحاكم. وفي مخفر شرطة برازافيل يقال إن الأسلوب المسمى كيليمنجارو مستعمل بصفة عادية وهو يعني تقييد يدي الشخص خلف ظهره وربطه في كابل مربوط بالسقف وتركه معلقاً من الذراعين مع ضربه على الظهر بالسوط وعلى ربلة الساق بعصا خشبية. وهذا الاسم هو اسم القاعة التي تمارس فيها هذه الصورة من صور التعذيب. ويقال إن ضحايا كثيرة اشتكت من عدم الحصول على الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز. ويقال إن أحد قادة الشرطة برر اللجوء إلى التعذيب بأن الشرطة ليست لديها وسائل أدق لإجراء التحقيقات.

٣١٨- ويبدو أن أحوال الاحتجاز في السجون سيئة جداً وتهدد صحة المحتجزين. فإلى جانب مشكلة الاكتظاظ وما ينشأ عنها من نقص الهواء فإن الزنازين رطبة جداً مما يحدث أمراضاً جلدية أما دورات المياه فهي معيبة وغير كافية. ولا يوزع أي طعام على المحتجزين وأن بعضهم يظلون عدة أيام بدون أي طعام إذا كانت عائلاتهم لا تعرف مكان احتجازهم أو تقيم في مكان بعيد. والأدوية المتوفرة قليلة. ويبدو أن عدداً من السجناء توفي بسبب نقص الغذاء وعدم الرعاية الطبية. وبسبب عدم وجود المرافق المناسبة لا يمكن في أغلب السجون التمييز بين فئات المحتجزين فيوضع جميع المحتجزين سوياً سواء كانوا بالغين أم أحداثاً وسواء كانوا متهمين أم محكوماً عليهم. كما أن أماكن الاحتجاز قيد النظر في مخافر الشرطة هي الأخرى مكتظة وغير صحية.

٣١٩- وأبدت الحكومة استنكارها للمزاعم سالفة الذكر المتعلقة بأحوال الاحتجاز وضربت مثالاً هو إعادة إصلاح مكان الاحتجاز المركزي في برازافيل الذي أصبح يضم الآن أسرة ومرافق صحية حديثة إلى جانب المساعدة الطبية والاجتماعية.

وقد أبرمت الحكومة عام ١٩٩٨ اتفاقاً مع جماعة الإصلاح العقابي الدولية من أجل إدخال نظام العمل للمصلحة العامة بدلاً من السجن. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن الأحداث الجانحين يوضعون في مراكز خاصة لإعادة توجيههم.

٣٢٠- وتلقى المقرر الخاص معلومات تشير إلى أن الاغتصاب يمارس من جانب القوات المسلحة على نطاق واسع. ويقال إن الأرملة مولمبو وابنتها وصديقة لها اغتصبن ثلاثتهن في منازلهن في تيه تيه يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من جانب رجال مسلحين بلباس الجيش الرسمي وأن كالا كالا وعمرها ١٧ سنة اغتصبت يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في حي مطار برازافيل وأن بريجيت مابيالا اغتصبت يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في دوليزي من جانب جنود أنغوليين وأن لويز ماندونغو التي كان عندها طفل في ذلك الوقت عمره أسبوعان اغتصبت في منزلها في حي بيتي زاناغا في دوليزي وبقيت مشلولة جزئياً وأن ليتيسيا بايولولا وهي فتاة عمرها ١٦ سنة اغتصبها أفراد من القوات المسلحة في ماكانا يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٣٢١- كذلك تلقى المقرر الخاص معلومات عن الأشخاص التالية أسماؤهم.

٣٢٢- كريستيان مونزيو الأمين العام لمرصد حقوق الإنسان الكونغولي، يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في مطار بوانت نوار بعد مشادة كلامية مع أحد رجال الشرطة. ويبدو أنه أفرج عنه في اليوم التالي بعد أن تعرض للضرب. ولم يعرف أي سبب للقبض عليه. ويقال إن هناك تهديدات وجهت إلى بقية أعضاء المرصد وخصوصاً بعد نشر تقرير عن الوضع في إقليم بول.

٣٢٣- وبعد الاعتداءات من جانب عصابات مسلحة في إقليم بول يبدو أن أفراد السلطة العامة استجوبوا عدداً من السكان وأساؤوا معاملتهم. وبوجه خاص يبدو أن هؤلاء الأفراد طعنوا بالسكين يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مسافرين كانوا في طريقهم من مبايا إلى برازافيل وأنهم أخرجوهم من سياراتهم وفتشوهم. ويقال إن ديكامونا نغوما أصيب بجرح بالغ وأن إيغور مابيتالا وجان كيمونغا وباكوم تشيكاكا طعنوا أيضاً بالسكين. ويقال إن ليتيسيا بايولولا وعمرها ١٦ سنة اختطفت واغتصبت.

٣٢٤- وهناك زعم بأن لوسيان كيندي قبض عليه يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٨ في تشيمبامبا في بونت نوار من جانب عسكريين كانوا يبحثون عن أسلحة حرب. ويقال إنهم نهبوا منزله وضربوه ثم اقتادوه إلى معسكر الدرك حيث احتجز ليلة واحدة دون أن تعرف الأسباب.

٣٢٥- ويقال إن العقيد بول ماري مبوليه اعتقل في منزله يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ واقتيد إلى مقر شرطة التدخل الوطني حيث عومل معاملة سيئة ثم نقل إلى معسكر الدرك. وأخيراً أطلق سراحه في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٨ ولم تعرف أسباب إلقاء القبض عليه.

٣٢٦- ويقال إن جي بولو أونانجا وهو نقيب سابق في الشرطة اعتقل مع نحو ١٠ من رجاله في شباط/فبراير ١٩٩٨. ويقال إن سبب الاعتقال يرجع إلى أنه اشتكى من موقف أحد رؤساء الأمن الذي رفض له ولرجاله، الكوبرا، الانضمام إلى القوات الحكومية النظامية. ويقال إنهم تعرضوا لضرب شديد ساعة القبض عليهم. ويقال إن ذراعي جي بولو أونانجا ربطتا

خلف ظهره مع وضع فوهة سلاح على أذنه. ويبدو أنهم جميعاً احتجزوا في مخفر الشرطة المركزي في برازافيل حتى نيسان/ابريل ١٩٩٨ دون أن توجه تهمة إلى أي أحد منهم. ويبدو أن واحداً من رجال الشرطة هو جان بيير إيتوا أون توفي متأثراً بجراحه.

٣٢٧- ويقال إن كميل كيساكولا توفي في زنزانة في مخفر الشرطة في كينكالا في منطقة بول يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ بعد الضربات التي تلقاها وأنه أصيب بنزيف في المخ وبجروح غائرة في الظهر.

٣٢٨- ويقال إن جان بول تسومو وهو مفتش في الجمارك توفي يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعد ضربه بشدة لدرجة إصابة البنكرياس. ويقال إنه اعتقل من جانب قوات الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في بونت نوار بتهمة الرشوة.

٣٢٩- ويقال إن نغوما ديكامونا وإيغور مايتلي ضربا بشدة من جانب أفراد قوا ت الأمن التي كانت تطارد المقاتلين نينجا في كينغواري من ضواحي برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويبدو أن هناك مدنيين آخرين أصيبوا أيضاً بجراح ومنهم جان كيمونغا وباكوم تشاكاكا.

٣٣٠- وفي الرسالة المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أشارت الحكومة أن رئيس الدولة ملتزم بمكافحة التعذيب وبالإضافة إلى ذلك فإن أي عمل تعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة ممنوع بموجب المادة ٨ من القانون الأساسي الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأشارت إلى أن أي واحد من المعروضين على القضاء لم يتقدم إلى الجهات القضائية الكونغولية بشأن الوقائع المذكورة أعلاه رغم أن البلاد لديها تشريع يوفر كثيراً من الضمانات لحماية حقوق الإنسان. وأضافت الحكومة بوجه خاص أن المادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون الأساسي تنصان على أن أي اعتداء على حق أساسي يمكن إبلاغه إلى الجهاز القضائي المختص الذي يعمل على إزالة النتائج الضارة للانتهاك.

٣٣١- ومن جانب آخر حرصت الحكومة على أن تبين أن عدداً من الانتهاكات كان بالتأكيد من عمل الميليشيات التي كانت منتشرة أثناء فترة التوتر وانعدام الأمن التي مرت بها البلاد أثناء حرب ١٩٩٧ والهجمات المسلحة من جانب الميليشيا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩.

٣٣٢- وأخيراً أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن جمهورية الكونغو بدأت أخيراً إجراءات الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كوبا

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٣٣- برسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن أحوال السجون تشير إلى نواحي نقص خطيرة في معاملة السجناء وبوجه خاص في الرعاية الطبية بسبب نقص الموارد وبسبب

تعطيل السلطات لعمل الأطباء. فقد وردت معلومات عن عودة ما يسمى الوحدات العسكرية لتنشيط الإنتاج في المعسكرات الحربية. ووردت مزاعم بوجه خاص عن الأحوال القلقة في روح ٤ وحدات من جيش تشغيل الشباب في منطقة هافانان وفي سجن لاس غريماس ومعسكر العمل في مينينت في منطقة بلاسيتاس، في إقليم فيلا كلارا؛ وفي سجن ماتانيرا في أغويكا في كولون؛ وفي السجن الإقليمي في هولغين؛ وفي المؤسسة العقابية في بونياتو في سانتياغو دي كوبا.

٣٣٤- وكانت هناك شكاوى عن مبنى السجن المحلي الجديد في غوانتانامو. وقد أمكن التعرف على جنود (ولدى المقرر الخاص أسماؤهم) مسؤولين عن سوء المعاملة وذلك باستخدام زنازين العقاب وعدم كفاية الطعام أو سوء تحضيره، ونقص الأدوية والعلاج، والإرشاد الديني السلبي، والتهديدات، والتحريض والضرب على الأشخاص الذين يطالبون بمركز السجين السياسي.

٣٣٥- وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين أو سجناء الضمير وردت عدة تعبيرات عن القلق من التدابير التي يقال إنها تتخذ ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين. وتفيد المعلومات الواردة أنهم يتعرضون لمضايقة خاصة من السلطات وذلك باستعمال الاحتجاز التعسفي، والتهديد، والضرب وفرض عقوبات قاسية، وخصوصاً بتهمة "العصيان ضد الدولة" وعدم احترام شخص الرئيس الكوبي فيدل كاسترو.

٣٣٦- وبنفس الرسالة أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات التالية.

٣٣٧- ميلاغروس كروز كانو، وهي ضريرة تدافع عن حقوق الإنسان، يقال إنها محتجزة منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في ظروف لا تليق بالبشر في المستشفى النفساني في هافانا. ويقال إن أفراد الشرطة ضربوها بشدة في محطة ماريا لويزا ثم سلموها إلى المستشفى المذكور انتقاماً لهتافات من أجل الحرية أثناء مظاهرة سلمية يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر تحولت إلى العنف عندما هاجمت قوات الأمن المشتركين في المظاهرة. وبعد عدة محاولات نجحت والدتها في التحدث معها ووجدت أدلة تفيد أنها تتعرض لمعاملة سيئة. كما أنها تحدثت مع اثنين من الأطباء وقال أحدهما فيما يبدو "صحتها ليست سيئة ولكن لا يمكن أن أتركها تخرج لأنها محالة من مخفر الشرطة وهي متهمة بإثارة فضيحة عامة".

٣٣٨- لازارو كونستنتين دوران، وهو مقيم في فيرتودوس إي نيبتونو، في هافانا العتيقة، يقال إن خمسة أفراد غير معروفين ضربوه يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أثناء الاحتفال في حديقة بيتاري بذكرى التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي صباح نفس اليوم يقال إن أفراداً من قوات أمن الدولة حاصروا منزل والدته واستمر ذلك حتى الساعة ١١ر٤٥ مساء بعد أن كان هو قد تعرض للضرب. وكذلك تعرض كل فرد أراد الوصول إلى منزل والدته للإيقاف يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد أوقع أفراد أمن الدولة ضرباً وحشياً على الناشط إرنستو غالا غارسيا بالقرب من حديقة بوتاري حين كان يريد الاشتراك في الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٣٩- بابلو فيدل كابريرا بيشوب، يقال إنه احتجز بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأن أحد أفراد الشرطة ضربه. ويقال إنه بقي في زنازين الشرطة الوطنية الثورية في كالابازار في بويروس في ظروف من الاكتظاظ الشديد. وبتاريخ ٤

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ يقال إن محكمة في سانتياغو دو لاس فيغاس حكمت عليه بسنتين من الحبس المنزلي لجريمة التشرد.

٣٤٠- خوان كارلوس هيريرا أكوستا، يقال إن موظفي السجن ضربوه يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهو يوم الاستقلال الوطني، عندما هتف "يسقط كاسترو" و "تسقط دكتاتورية كاسترو". ويقال إنه محبوس في سجن غوانتانامو حبساً انفرادياً في ظروف قاسية. وبسبب هذا الضرب أصيب بجرح في القفص الصدري. وأنه يحتاج إلى عملية ويجري النظر في نقله إلى سجن شديد الحراسة عند الكيلومتر ٨ في مقاطعة كماغوي، رغم أنه من سكان منطقة غوانتانامو.

٣٤١- فيرجين ميلاغروس غريو، يقال إنها تعرضت لمعاملة سيئة من شخصين مجهولين يرتديان الملابس المدنية وذلك يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ إذ هدداها بالاختطاف واقتاداها من مكان العمل عند تقاطع الشارع الرئيسي وطريق سيسبيدس إلى مخفر الشرطة في الشارع رقم ١٠ في زالديف حيث قدم هذان الشخصان نفسهما على أنهما من الشرطة وأن اسميهما هما إلمس وأويلس. ويقال إنها تعرضت للضرب من هذين الشخصين رغم أنها كانت تحمل على ذراعها طفلة عمرها ثلاثة شهور. وربما يرجع سوء المعاملة إلى أنها أعربت عن اشمئزازها من معاملة هذين الشرطيين لأحد الأحداث عند تقاطع الشارع المركزي مع الشارع رقم ٨.

٣٤٢- سلفادور تمارغو خيريس، تعرض فيما يقال لضرب وحشي من الملازم الأول ألسيدس فخاردو دي لاس مانغاس يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في السجن المعروف باسم مركز لاس مانغاس في بايامو في مقاطعة غرانما. ويقال إن الملازم ضربه بعصا طولها متر وسمكها ثلاث بوصات فأحدث به جرحاً في الرأس احتاج إلى ست مواضع خياطة. وأثناء ما كان السجين فاقد الوعي يقال إنه تعرض للركل مع كسر يده بالعصا المذكورة. ويقال إن هذه الأحداث أدت إلى نشر شعارات معادية للحكومة في السجن في فجر يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٣٤٣- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص بعدد من الادعاءات التي أحيلت أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ التي لم ترد بشأنها أية ردود. وقد ردت الحكومة على بعض هذه الحالات برسالتها المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر أدناه).

٣٤٤- وبالرسالة المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على بعض من الحالات التي أحالها المقرر الخاص عام ١٩٩٩.

٣٤٥- ففيما يتعلق بنواحي النقص الكبيرة في معاملة السجناء أشارت الحكومة إلى أن الحصول على العلاج الطبي حق دستوري مكفول لكل كوبي.

٣٤٦- وفيما يتعلق بوحدات جيش تشغيل الشباب، أشارت إلى أنها شكل مشرف من أشكال الخدمة الاجتماعية وأن ظروفها تماثل الظروف الموجودة في أي وحدة من وحدات الجيش.

٣٤٧- وأشارت الحكومة إلى أن غوانتانامو وغيره من السجون في البلد يخضع لتفتيش السلطات المختصة والنيابة العامة، مما يجعل من المستحيل اللجوء إلى أي شكل من أشكال المعاملة السيئة.

٣٤٨- وأشارت إلى أن الادعاء بمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين لا أساس له لأن المدافعين الحقيقيين عن حقوق الإنسان أمامهم جميع المدى لمزاولة نشاطهم ومشاركتهم في البرلمان الكوبي.

٣٤٩- وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن جميع ضمانات القضاء متوافرة، وأما عن الحالات الفردية فقالت إنها ستجري التحقيقات اللازمة.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٥٠- برسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة بأن ادعاءات التعذيب التي أحالها المقرر الخاص في أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ليس هناك دليل يثبتها في تقريره وأن التحقيقات الدقيقة التي أجريت أثبتت أنها كاذبة.

ملاحظات

٣٥١- يأسف المقرر الخاص لأن الحكومة لم تزوده ولم تزود اللجنة من خلاله بتفاصيل عن الأجهزة التي أجرت التحقيق في الحالات العديدة التي أحيلت إلى الحكومة خلال عدة سنوات. ولا عن طبيعة هذه الأجهزة ولا عن المنهجية التي تسير عليها ولا تفاصيل الحالات.

جيبوتي

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٥٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن أحوال الاحتجاز في سجن جابود في جيبوتي وهي أحوال تعرض للخطر صحة السجناء وربما حياتهم. فيقال إن الغذاء والماء المقدم للسجناء قليل وإنهم محبوسون في زنازين شديدة الاكتظاظ مساحتها ٢ في ٣ أمتار وأن كثيراً من السجناء يعانون من الأمراض ولكن الطبيب لا يمر إلا مرتين في الشهر. ويبدو أن أغلبية السجناء، وخصوصاً التالية أسماؤهم فيما بعد، لم يقبل طلبهم بالإحالة إلى مستشفى للحصول على الرعاية الصحية. فيقال إن عبدي هوفانن ليبان توفي يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩ بسبب عدم وجود عناية صحية مناسبة وأن محمد داوود شيحيم في سبيله إلى الموت وإن كامل محمد أحمد مصاب بشلل في الوجه وأن حساما إدريس حامد وأبو بكر محمد أيوب وحسين علي محمد أيوب أصيبوا بجراح من طلقات رصاص وأن علي أحوى حوميد أصيب أيضاً بالرصاص وأصيب بمرض السل وأن فرح علي ريراش أصيب بالتهاب رئوي وأن روبله فرح أرري أصيب بالملاريا. ويقال إن عدن حسان حوميد أصيب بالرصاص وأن ذراعه اليمنى مشلولة وأن داود أحمد علي أصيب

بالرصاص وبشلل نصفي. ويبدو أن عدداً من السجناء أضربوا عن الطعام في حزيران/يونيو ١٩٩٨ للاعتراض على أحوال الاحتجاز.

إكوادور

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٥٣- برسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن فيكتور خافيير إيكاسا أولميدو. ويقال إنه احتجز بدون أمر قضائي في مدينة غواياكيل يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ بناء على أمر ضابط بحري وبواسطة أفراد من القوات البحرية وقوات الشرطة. وأثناء نقله إلى سفينة في قاعدة سان إدواردو البحرية يقال إنه تعرض للركل واللكم عدة مرات وعند وصوله إلى القاعدة المذكورة تعرض للضرب في الصدر والخصيتين. وقد منع أفراد أسرته وممثلو المنظمات غير الحكومية من زيارته يوم احتجازه في القاعدة. ويقال إنهم عثروا عليه بمركز الاحتجاز الوقائي في غواياكيل يوم ٣ شباط/فبراير وأنه لم يحصل على أي علاج طبي. وبتاريخ ٤ شباط/فبراير يقال إن الدائرة السادسة في المحكمة الجنائية أمرت رئيس البوليس القضائي وأحد مسؤولي مركز الاحتجاز بالإفراج عنه. ولكن لم ينفذ الأمر حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وبعد الإفراج عنه أجريت له جراحة في ما يقال.

النداءات العاجلة والردود الوارادة

٣٥٤- بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم واشنطون فرناندو أغويري فرايلي، وكريستيان ستيف بونسي، وسيرجيل ميرينو الذين يقال إنهم احتجزوا يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ بخصوص مقتل اثنين من البرلمانيين المعارضين هم خاييم هورتادو غونزاليس بابلو فيسنتي تابيا فانياغو ومقتل بورجيا نازارينو. ويقال إن أغويري فرايلي يعالج الآن في مستشفى الشرطة وأن من المتوقع إعادته إلى الاحتجاز العسكري.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٥٥- برسالة مؤرخة ١٤ نيسان /أبريل ١٩٩٩، ردت الحكومة على بعض الحالات التي أحالها المقرر الخاص برسالته المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرات ١٨٢-١٨٩).

٣٥٦- ففيما يتعلق بحالات فيكتور غونزا بينيا، وخوليو كالي موسكول، وأنيتا ديل روزاريو سييرا روخاس، أشارت الحكومة إلى أن لجنة خاصة مؤلفة من وزير الداخلية ووزير العلاقات الخارجية ووزير الدفاع والنائب العام رأت أن المعلومات المتوفرة عن الشكاوى السابقة التي قدمت للحكومة وأنه لا توجد مستندات إضافية تؤيد ما جاء فيها.

٣٥٧- ورأت اللجنة الحكومية أنه لا توجد معلومات عن الحالات الخمس الأخرى (E/CN.4/1999/61، الفقرات ١٨٤-١٨٨).

مصر

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٥٨- برسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه لا زال يتلقى المعلومات تفيد أن قوات الأمن تعذب المشبوهين وتسيء معاملتهم ويقال إن أساليب التعذيب وسوء المعاملة تشمل ما يلي: تعرية المحتجزين من ملابسهم وتعليقهم من الرسغ مع بقاء الأقدام على الأرض أو إرغامهم على الوقوف لفترات طويلة، والتغطيس في الماء البارد أو الحار، الضرب، الإرغام على الوقوف في الخارج في الجو البارد، مع إخضاعهم لصدمات كهربائية. ويقال إن التعذيب يستخدم لانتزاع المعلومات والإرغام على التوقف عن النشاط المعادي للحكومة ولثني عزيمة الآخرين عن القيام بمثل هذه الأنشطة.

٣٥٩- وتفيد التقارير أن الأحوال في السجون تهدد الحياة نفسها بسبب الاكتظاظ الشديد وسوء الحالة الصحية. ويقال إن الخدمات الصحية غير كافية. ويبدو أن هذه الظروف تؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة. ويقال أيضاً إن استخدام التعذيب وسوء المعاملة أمر منتشر في السجون. وتفيد المعلومات الواردة أن ١١ شخصاً على الأقل ماتوا في سجون البلد في عام ١٩٩٩ نتيجة الإهمال الطبي من جانب سلطات السجن وأن أسماءهم هي: حسونة جابرعبد اللطيف، مجدي محمد عبد المقصود عفيفي، سعيد محمد محمد فتحي عبد العزيز، عبد الواحد عبد الله، سعد محمود، حامد فتحي عبد العزيز، علي عبد الناصر، فتحي علي أورمان، فتحي عبد العزيز إبراهيم، سعيد عيد محمد عيد آدم، محمود نور الدين.

٣٦٠- وتلقى المقرر الخاص عدة تقارير عن احتجاز مئات من المواطنين في قرية الكشح ذات الأغلبية القبطية في محافظة سوهاج ومنهم أقارب المشتبه فيهم ونساء وأطفال وذلك أثناء التحقيق في مقتل اثنين من القبط يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويقال إن المسيحيين المحليين تعرفوا على القتلة وهما اثنان من المسلمين من قرية مجاورة ولكن الشرطة احتجزت أكثر من ١٠٠٠ مسيحي أثناء التحقيقات. ويقال إن الأفراد تعرضوا لصدمات كهربائية وللجلد والتعليق من القدمين. ويبدو أن عدداً منهم علق في السقف ليالٍ عديدة. وتلقى المقرر الخاص قائمة بمئات من الأسماء يقال إنهم عذبوا أثناء فترة الأسبوعين المذكورة بما في ذلك الحالات الفردية التالية: روماني بقطر وعمره ١١ سنة يقال إنه ربط في مروحة في السقف ثم أديرت المروحة؛ أريسل شيبوب يقال إنه احتجز يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وتعرض للتعذيب بما في ذلك تعليقه من قدميه وضربه وربطه إلى كرسي وإحداث صدمات كهربائية في الأجزاء الحساسة من جسمه؛ عبده ميخائيل مليكي يقال بأنه احتجز بدون أي تهمة وتعرض للتعذيب لإجباره على اتهام أريسل شيبوب. ويبدو أن الشرطة هددت أيضاً باغتصاب أمه. وقد تعرضت أمه رسمية جرجس وأختاه نصره ومرزوقة، عمرها ١٦ سنة، للتعذيب بالصدمات الكهربائية مع تهديدهن بخلع ملابسهن. ويقال إن سميرة غطاس سيرجيوس ألقي القبض عليها يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ وضربت بعصا من الخيزران وأن زوجها قبض عليه بنفس الوقت وتعرض لصدمات كهربائية في الأذنين والأصابع وأن طفلهما (المولود في حزيران/يونيو ١٩٩٧) جمال موريس شكر الله مرقس ضرب بعصا من الخيزران على ظهره مما ترك علامة ظاهرة.

٣٦١- وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقارير تفيد بوفاة الأشخاص السبعة التالية أسماؤهم نتيجة للتعذيب أثناء احتجازهم من جانب الشرطة: محمود فارس يقال إنه توفي يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ نتيجة للتعذيب أثناء احتجازه في أحد السجون في

بور سعيد. جمال محمد عبد الله مصطفى يقال إنه توفي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ نتيجة تعذيب أثناء تحقيق الشرطة في ضاحية المعادي في القاهرة. سعيد سيد عبد العال سليم يقال إنه توفي يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في مخفر شرطة العمرانية، الجيزة. أحمد محمود محمد تمام يقال إنه توفي يوم ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٩ في مخفر شرطة العمرانية، الجيزة. هاني كمال شوقي يقال إنه توفي يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في مخفر شرطة الأزبكية، القاهرة. حمدي أحمد محمد عسكر يقال إنه توفي يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ في مستشفى المنصورة العام بعد نقله إليه من مخفر شرطة المنصورة ١. عمرو سليم محمد يقال إنه توفي يوم ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٩ في مخفر شرطة الخصوص، الخانكة، محافظة القليوبية.

٣٦٢- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية الموجزة أدناه.

٣٦٣- عبد الهادي محمد أبو بكر يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بتهمة تزييف عملات وإنه اقتيد في سيارة الشرطة إلى مخفر شرطة أسوان حيث نزعت ملابسه وعذب أثناء استجواب الشرطة له عن مكان آلة التزييف. ويقال إن عينيه عصبتا وضرب بالأيدي والعصي والسياط مع صب ماء ساخن وبارد على جسده العاري وتعرضه لصدمات كهربائية على القضيب والدبر وأصابع القدمين وأجزاء أخرى من الجسم. وأنه علق في باب ويداه ورجلاه مقيدتان وأن البوليس حاول إدخال جسم في دبره. ويقال إنه اشتكى إلى النيابة من القبض عليه ومن معاملته بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨. وسجلت الإدارة الصحية في أسوان أن الكدمات على بدنه نتجت عن "الارتطام بجسم صلب" وأن السحجات الموجودة على يده اليمنى نتجت من صدمات كهربائية وأن الإصابات ترجع إلى ما بين أسبوع أو عشرة أيام. ورغم أن المنظمات المحلية أبلغت الحادث إلى النيابة وإلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فإن النائب العام أمر بإغلاق التحقيقات في مزاعم التعذيب.

٣٦٤- يوسف سيد محمود يقال إنه تعرض للتعذيب في مخفر شرطة قليوب بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٨ بعد أن توجه إلى المخفر للإبلاغ عن اختفاء زوجته. ولكن يقال إنه ألقي القبض عليه وإن مساعد شرطة وثلاثة أفراد شرطة آخرين بدأوا في ضربه. ويقال إن أذنيه قد ربطتا بسلكين ثم ربطتا بما كان يبدو أنه هاتف. وعند إدارة قرص الهاتف كانت تحصل صدمة كهربائية. وبعد ذلك يقال إن يديه ورجليه ربطتا مع ضربه على القدمين بهراوات. وفي مساء نفس اليوم استدعي ابن أخيه محمد اسماعيل بكر إلى مخفر الشرطة وتعرض لنفس المعاملة من جانب نفس الأفراد. وبعد إطلاق سراحهما في اليوم التالي أبلغا عن التعذيب إلى مكتب نيابة قليوب فأمرت النيابة بإجراء فحص طبي انتهى إلى أن الجروح يمكن أن تنشأ من اتصال مباشر بالكهرباء. ويقال إن النيابة قررت حفظ القضية رغم تقارير الطب الشرعي.

٣٦٥- فتحي بسيوني محمد يقال إنه تعرض لتعذيب من جانب أحد ضباط المباحث الجنائية في مديرية أمن كفر الشيخ يوم ٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨. وبعد احتجازه لمدة خمس ساعات يبدو أن ضابط المباحث الجنائية تهجم عليه هو وعدد من المخبرين وأنهم ضربوه بالأيدي وبالعصي وركلوه بشدة على الوجه وأجزاء أخرى من الجسم. ونتيجة ذلك يبدو أنه أصيب بكسر في الذراع اليسرى وبرضوض ظاهرة في أجزاء عديدة من جسمه. وقد أبلغ نقيب المحامين في كفر الشيخ هذه الواقعة إلى نيابة كفر الشيخ.

٣٦٦- محمد سعيد محمد يقال إنه حبس وعذب من جانب ضابط بوليس من الزاوية الحمراء يومي ١٢ و١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٨ فقد ألقى الضابط القبض عليه ويقال إنه غضب عندما ناوله محمد جواز سفره فأهانه بالقول فلما

اعترض على الإهانة يقال بأن الضابط أمر الحراس بإلقائه في سيارة شرطة واقتياده إلى مخفر الشرطة ويقال بأنه ضرب بالعصي وبالركلات مع تقييده في الفلقة وهي أداة تعذيب تستخدم لتسهيل الضرب على الأقدام. وفي ١٤ حزيران/يونيو تقدم بشكوى إلى النيابة العامة أحيلت إلى نيابة شمال القاهرة وبفحصه يوم ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨ تبين وجود كسور في الفك والأسنان ورضوض في العجز والوجه وفي أسفل العين اليمنى، مع جروح في الذراع اليسرى والساق اليسرى.

٣٦٧- سيد عبد الله سليمان يقال إنه اعتقل يوم ٦ أيلول/سبتمبر من جانب رجال الشرطة من مخفر شرطة البساتين أمام منزله في منطقة دار السلام في القاهرة ويقال إنه اقتيد هو وأمه وأخته وأخوه إلى مخفر شرطة قصر النيل لاستجوابه في سرقة بإكراه أبلغت عنها سيدة كانت أمه تعمل لديها في التنظيف. وعندما سئل عن مكان وجوده أثناء السرقة قال إنه كان يزور أحد أقاربه وهو أكرم محمد حسن في مدينة الأعلام. ويقال إن الشرطة قبضت على أكرم بعد ذلك وعلى أخويه هاني وعماد محمد حسن واقتادتهم إلى مخفر شرطة قصر النيل. ويقال إن الجميع قيدوا من الأيدي وعلقوا من باب غرفة الاحتجاز مع ضربهم على أجزاء مختلفة من الجسم. ويقال أيضاً إن محمد أحمد علي وهو زوج شقيق السيد عبد الله سليمان ألقي القبض عليه. وفي اليوم التالي احتجزت زوجة سيد عبد الله سليمان وهي مرفت محمد حسن عندما كانت تزور مخفر الشرطة للسؤال عن زوجها وأن الشرطة هددتها بالاغتصاب وتهجمت عليها لإرغامها على الاعتراف ضد زوجها. ويقال إن الشرطة ألقت القبض على اثنين آخرين من أقارب المتهم واحتجزتهما وضربتهما في المخفر لانتزاع معلومات عن السرقة وبعد ذلك أفرجت عن تسعة من المقبوض عليهم شريطة أن يعودوا إلى المخفر، في حين نقل ثلاثة آخرون إلى مكان غير معلوم. وقد أنكر رئيس الشرطة حبس أي شخص منهم في المخفر عندما تقدم اثنان من المحامين بطلب معلومات. وقد أبلغ أمر الاحتجاز إلى ممثل النيابة وطلب منه المحاميان أن يزور مخفر شرطة قصر النيل. وبعد ذلك وفي يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أبلغت المسألة إلى نيابة وسط القاهرة للتحقيق في الواقعة كما أبلغ النائب العام بها يوم ١٣ أيلول/سبتمبر.

٣٦٨- مصطفى جاد الكريم مصطفى يقال إنه تعرض للتعذيب في مخفر شرطة مصر الجديدة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فقد ألقي القبض عليه هو وآخرين واحتجز من جانب وحدة مباحث المخفر بعد وفاة أحد الجيران من أزمة قلبية إثر مشادة بين مصطفى وهذا الجار. ويقال إن البوليس عراه من ملابسه وقيد يديه ورجليه وضربه على القدمين بعد ربطه إلى الفلقة ويبدو أن نيابة مصر الجديدة عاينت إصابته يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأمرت بإحالته إلى الطبيب الشرعي يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويقال إن بلاغاً قدم للنيابة وإلى النائب العام الذي أحال الشاكي إلى رئيس نيابة مصر الجديدة.

٣٦٩- محمود سامي محمد، ورابعة عطا إبراهيم، ونجوى فاضل توفيق، وشعبان سامي الريس يقال إنهم قبض عليهم يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من جانب شرطة مخفر الحوامدية لإرغامهم على تقديم معلومات عن أماكن اختفاء ثلاثة من الهاربين كانوا من جيرانهم وكانوا قد هربوا من مخفر الشرطة. وقد استبقي محمود سامي محمد في الاحتجاز من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وعذب في مكتب رئيس مباحث الوحدة. ويقال إن عينيه قد عصبتا مع تقييد يديه خلف ظهره وضربه بالعصي وإجراء صدمات كهربائية على أجزاء عديدة من جسمه. كما أن أحد الضباط هدد باغتصاب زوجته أمامه إذا لم يتكلم. وتفيد التقارير الطبية من مستشفى البدرشين أنه عانى من رضوض في كتفه الأيمن وذراعه الأيمن ومن رضوض على المرفق الأيسر وعلى الركبة اليمنى والفخذ الأيمن ومن جرح أعلى رسغ اليد اليمنى ورضوض وعلامات على الظهر وأسفل العنق. ويقال إن رابحة عطا إبراهيم احتجزت من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أيضاً وعذبت في مكتب رئيس وحدة المباحث لإرغامها على تقديم معلومات عن مكان الثلاثة الهاربين ويقال إن الشرطة ضربتها على قدميها

بعصا بعد ربطها إلى الفلقة وإنها قصت شعرها وقرصت كتفيها مع ركلها وربط يديها وساقيها وتعرضها لصدمات كهربائية. وأفاد التقرير الطبي بأنها تعاني من رضوض في أعلى الذراع اليمنى ومن رضوض وتورم في الركبتين. ويقال إن نجوى فاضل توفيق اعتقلت يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر واقتيدت إلى مخفر الشرطة حيث يقال إن الشرطة نزعت غطاء رأسها وضربتها على الوجه بالأيدي ثم ربطت ساقيها وضربتها على قدميها بعصا لمدة ١٥ دقيقة تقريباً وبعد ذلك أمرت بالوقوف وضربت على رأسها وجسمها كله بعصا ويقال إن ضابطاً حاول نزع ملابسها ولمس ثدييها مع تهديدها باغتصابها. ويقال إن شعبان سامي الريس، وهو شقيق واحد من الهاربين، ألقي القبض عليه يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر واقتيد إلى مخفر الشرطة حيث ضرب وركل في الأجزاء التناسلية من الجسم عندما لم يقدم معلومات عن مكان أخيه. وبعد ذلك اقتيد إلى مكتب المباحث حيث عصبت عيناه وقيدت يداه في الفلكة مع ربط سلك كهربائي في جسمه وكلما كان يقول إنه لا يعرف مكان أخيه كانت الشرطة توصل التيار الكهربائي إليه وتعرض لصدمات كهربائية لمدة نصف ساعة ثم صبت الماء على جسمه. وقد أخلي سبيل هؤلاء جميعاً يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٧٠- يقال إن زينهم محمد بدر ألقي القبض عليه يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ بتهمة قتل فتاة في قرية غزال ويقال إن رائداً في قسم شرطة الكهرباء استجوبه بشأن اختفاء فتاة من القرية يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨. وعندما أنكر معرفته بمكانها يقال إن المخبرين، بأوامر من الرائد، خلعوا قميصه وربطوا يديه خلف ظهره ثم ربطوه إلى أحد الأبواب لمدة ساعة ويقال إنهم ربطوا ساقيه بحزامه. وبعد ذلك يقال إنه أُخرج إلى الرائد مع تعليقه في الباب لمدة أربع ساعات قبل إحداث صدمات كهربائية بقضيبه. ويقال إنه اعترف بالجرم وعندما لم يمكن العثور على جثة الفتاة مر بمزيد من الضرب بكبل كهربائي مع تعليقه في الهواء. ونتيجة للتعذيب يقال إنه اعترف مرة أخرى وأخذ الشرطة إلى أحد الحقول وقال إنه أدخل الفتاة هناك. وعندما لم يمكن العثور الجثة أعيد إلى مركز الشرطة وضرب مرة أخرى. ويقال إنه في ٢ آب/أغسطس أخذ إلى النيابة العامة فاعترف مرة أخرى ثم إلى سجن العبايدية في دمنهور. وبتاريخ ١٨ آب/أغسطس ظهرت الفتاة مرة أخرى كما يقال. ويزعم بأن الرائد هدده بإحالته إلى المحكمة العسكرية إذا تحدث عن التعذيب ولهذا فإنه قال في بداية الأمر للنيابة إنه اعترف بسبب سوء حالته المعنوية. وبعد ذلك قدم شكوى إلى نيابة قلين. ويقال إن شقيقه إبراهيم محمد بدر حبس واقتيد إلى مكتب التلفون في القرية مع أمه وزوجته حيث سئلوا عن اختفاء الفتاة ثم اقتيدوا إلى مركز شرطة قلين حيث تعرض للضرب والركل على جبهته أمام أمه وزوجته من أجل انتزاع اعتراف بالاشتراك في القتل. ويقال إنه ربط بعد ذلك وضرب مع تعليقه في أحد الأبواب. وبعد ذلك يقال إنه نقل هو وأمه وزوجته إلى مركز شرطة دمنهور كما يقال إن شقيقاً آخر هو فولة محمد بدر ألقي القبض عليه عندما ذهب لزيارة شقيقه في مركز الشرطة وأن يديه ربطتا خلف ظهره وعلق في باب الغرفة وبعد ذلك ربط إلى الفلقة مع ضربه القدمين وبعد ذلك علق بسلك كهربائي في شجرة في فناء المركز ثم نقل إلى مركز شرطة دمنهور حيث تلقى صدمات كهربائية على ما يقال. وأثناء هذه المعاملة السيئة يقال إن الشرطة طلبت منه الاعتراف بالقتل.

٣٧١- شعبان محمد عبد الجواد، يقال إنه توفي إثر التعذيب من جانب الشرطة في مركز شرطة قليوب يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويقال إن الشرطة ألقت القبض على ٢١ شخصاً مشتبهين في قتل سيدة عمرها ٦٠ سنة في قرية رامادا. وقد حبسوا جميعاً لمدة أربعة أيام مع سوء المعاملة أو التعذيب لإرغامهم على الاعتراف أو تقديم معلومات عن القاتل. ويقال إن شعبان محمد عبد الجواد تلقى صدمات كهربائية مع الضرب والركل. ونتيجة للتعذيب يقال إنه اعترف بقتل المرأة وبسرقة مصوغاتها الذهبية ولكن رغم الاعتراف استمرت الشرطة في ضربه بخراطيم المياه وتعريضه لصدمات كهربائية. ويبدو أن ضباط الشرطة حاولوا دفن جثة الضحية دون إبلاغ عائلته أو سكان قريته ولكن سكان القرية تدخلوا فيما يبدو. كما يقال إن محمد سيد محمود عويضة الذي كان من ضمن الـ ٢١ المقبوض عليهم للاشتباه في نفس جريمة القتل

تعرض للتعذيب من الشرطة في مركز شرطة قليوب فقد ربط في سلك كهربائي من أصابع قدميه ومع ربط سلك آخر في فمه وقضيبه وخصيتيه وتعرض لصدمات كهربائية والضرب لمدة ثلاث ساعات لإرغامه على الاعتراف بالقتل والسرقة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣٧٢- بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أحمد حسن بديع وعلاء حسن بديع وياسر حسن بديع ومجدي فهمي ومحمد فرج. ويقال إن أحمد حسن بديع ومجدي فهمي ومحمد فرج و١٢ مصرياً آخرين ألقي القبض عليهم في الكويت يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وأعيدوا بالقوة إلى مصر ويقال إن السلطات الكويتية كانت قد اتهمتهم بأعمال هدامة لزعزعة الأمن والاستقرار في الكويت. ويقال إنهم احتجزوا في مكتب تحقيقات أمن الدولة في ميدان لاظوغلي في القاهرة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أفادت التقارير بأن علاء حسن بديع وياسر حسن بديع وهما شقيقا أحمد حسن بديع كانا معتقلين وكان الظن أنهما في مكتب تحقيقات أمن الدولة في الزقازيق بمحافظة الشرقية.

٣٧٣- وبتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم إبراهيم محمد إبراهيم الذي كان محبوساً في سجن الاستئناف حيث يقضي عقوبة مدتها ٤ سنوات. ويقال إنه كان يعاني من غرغرينا في الفك الأسفل بسبب رصاصة أطلقت عليه أثناء القبض عليه ولم تستخرج. وعلى ذلك أفادت التقارير بأنه كان يعاني من نزيف صديدي ومن حمى مستمرة ومن السل. ويقال إنه لم يكن يحصل على الرعاية الطبية المناسبة.

٣٧٤- وبتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب الذي يقال إنه كان يعاني من تصلب بالشرايين ومن الكلى وقرحة في المعدة؛ والأستاذ الدكتور محمد السيد حبيب، البالغ من العمر ٥٦ عاماً أستاذ الجيولوجيا ورئيس نادي كلية في أسيوط الذي يقال إنه كان يعاني من السكر ومن مشاكل مزمنة في الكبد؛ وخيرت الشاطر وهو مهندس عمره ٥٠ عاماً ورئيس مجلس إدارة شركة السلسبيل للكمبيوتر الذي يقال إنه كان يعاني من تشوه في العمود الفقري؛ والأستاذ الدكتور محمود أحمد عمر العريني البالغ من العمر ٧٣ عاماً والعميد السابق لكلية الزراعة بجامعة الأزهر يقال إنه كان يعاني من مشاكل في الكلى ومشاكل صحية عامة بسبب السن؛ ومحمود أبو ربيع البالغ من العمر ٧٦ عاماً الرئيس السابق لشؤون الأفراد في الجامعة العربية الذي يقال إنه كان يعاني من الفشل الكلوي ومشاكل صحية عامة بسبب السن. وكان جميعهم يؤدون أحكاماً بالسجن في سجن مزرعة طرة بتهمة الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين وكانت حالتهم الصحية قد تدهورت كثيراً ويقال إنهم لم يكونوا يحصلون على العلاج الطبي.

٣٧٥- وقد ردت الحكومة على النداء العاجل بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقدمت معلومات عن كل واحد من هؤلاء الرجال الخمسة.

٣٧٦- فبالنسبة للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي، ردت الحكومة بأنه حكم عليه بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة في الجناية العسكرية رقم ٩٥/١١ وأنه كان يعاني من تصلب الشرايين ويعالج منه في مستشفى سجن طره حيث أجري له فحص القلب بالكهرباء وفحوص للدم ورسم الشرايين وردت الحكومة أيضاً بأنه سبق إحالته إلى مستشفى المنيل الجامعي حيث ظل محبوساً من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ للعلاج من ذبحة صدرية. وتضمن علاجه في

مستشفى المنيل الجامعي توسيع الشريان التاجي. وأشارت الحكومة إلى أنه يتلقى في الوقت الحاضر علاجاً من توسيع الشرايين وتخفيض ضغط الدم العالي وعلاجه من مشاكل التنفس. وقالت الحكومة إن حالته مستقرة وإنه يستعد لعدة امتحانات كجزء من دراساته في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وكلية التجارة بجامعة حلوان. وقد أدى بالفعل امتحاناً لدبلوم الصحة العامة في جامعة القاهرة وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه سمح له بالتغيب لأداء امتحان للحصول على درجة الزمالة في طلب الأطفال في كلية الطب الملكية البريطانية وذلك بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وبالنسبة للدكتور محمد السيد أحمد حبيب ردت الحكومة بأنه حكم عليه بخمس سنوات سجن مع الأشغال الشاقة في الجناية العسكرية رقم ٩٥/٨. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن حالته الصحية عادية وأنه يعالج من ارتفاع نسبة السكر في الدم. وأنه حصل على علاج طبي قبل ذلك بسبب أملاح في البول والتهاب الجيوب الأنفية.

٣٧٧- وفيما يتعلق بمحمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر، ردت الحكومة بأنه حكم عليه بخمس سنوات سجن مع الأشغال الشاقة وأنه يتلقى علاجاً بسبب ارتفاع ضغط الدم والكوليسترول والتراي غليسيريد وفيما عدا ذلك فحالته مستقرة.

٣٧٨- وفيما يتعلق بالدكتور محمود أحمد عمر العريني أوضحت الحكومة أنه بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ فحصه كبير أطباء سجن طره لأنه كان يشكو من آلام في أسفل الظهر والركبتين. وتبين من الفحص الطبي أنه يعاني من تقدم السن وأعطي له العلاج الطبي المناسب. وردت الحكومة بأن الفحص الطبي أعيد عليه من جانب أحد الأطباء بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بسبب احتباس في البول. وبينت الحكومة أنه أرسل بعد ذلك إلى مستشفى المنيل الجامعي بالقاهرة لإدخال قسطرة على وجه السرعة. وبعد عدة فحوص طبية أجريت له عملية استئصال البروستاتا المتضخمة يوم ١٣ آب/أغسطس عام ١٩٩٨ وأعيد إلى السجن بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعد تحسن حالته الصحية.

٣٧٩- وفيما يتعلق بمحمود علي أبو رية بينت الحكومة أنه حكم عليه في قضية أمن الدولة رقم ٩٦/٥ ثم أطلق سراحه بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بعد قضاء مدة العقوبة. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه أرسل بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى مستشفى المنيل الجامعي بسبب تضخم الكبد ومن مرض الاستسقاء وتضخم الساقين وعدم القدرة على التركيز. واستبقي للعلاج والإشراف الطبي حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ وردت الحكومة أيضاً بأنه أعيد إلى مستشفى المنيل الجامعي بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لعمل فحص عام وفحوص وأشعة على المريء والكبد والجهاز الهضمي وكانت نتائج الفحوص أن معظم أجهزته الداخلية في حالة جيدة باستثناء الكبد والطحال اللذين كان بهما تضخم بسيط. ولاحظت الحكومة أنه حصل على العلاج الطبي المناسب. كما أنه حصل على علاج آخر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في مستشفى سجن طره للاشتباه في التهاب كبدي وأنه أعيد بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ إلى مستشفى المنيل الجامعي لإجراء فحوص طبية تشمل أشعة على البروستاتا فتبين أنها متضخمة وعولجت بالعلاج الطبي المناسب. وذكرت الحكومة أيضاً أنه بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٨ فحصه أخصائي في مستشفى سجن طره لانسداد في الأنف ونصح الطبيب المعالج بعدم إجواء عملية جراحية لأنه كان يعاني من فشل في الكبد ولأن التخدير قد يعرض حياته للخطر. وأخيراً ردت الحكومة بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ بأن أحد أطباء العيون فحصه في مستشفى السجن بسبب انفصال الشبكية وارتفاع الضغط في قاع العين وردت الحكومة بأنه حصل على العلاج الطبي المناسب وتحسنت صحته.

٣٨٠- وبتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء مشتركاً مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم عاطف علي فرغلي الذي يقال إنه كان محبوساً منذ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ بأمر إداري

لاشتراكه في عضوية الجماعة الإسلامية، وهي مجموعة إسلامية مسلحة. ولم توجه إليه أي تهمة رسمية ولم يحكم عليه. ويقال إنه كان محبوساً في سجن أبي زعبل (شديد الحراسة) في محافظة القليوبية. ويقال إن تقريراً طبياً من مستشفى جامعة القاهرة بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ أفاد بأنه مصاب بالسل ويقال إنه ضعيف جداً ومنهك القوى ولم يحصل على الرعاية الطبية.

٣٨١- وبتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم مجدي إبراهيم السيد النجار وهو مصري كان مقيماً بصفة قانونية في المملكة العربية السعودية ويعمل بها منذ عام ١٩٩١ ويقال إنه اتهم في الأصل في قضية "العائدين من ألبانيا" ولكن حكم عليه بالبراءة من جميع التهم غيابياً في نيسان/أبريل ١٩٩٩. قد أعادته السلطات السعودية بالقوة إلى مصر بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ ويقال إنه حبس لأن شقيقه أحمد إبراهيم السيد النجار عضو في جماعة الجهاد الإسلامية المسلحة. ويقال إنه محبوس دون اتصال بالخارج في مكتب تحقيقات أمن الدولة في ميدان لاظوغلي بالقاهرة.

٣٨٢- وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم طلعت محمود إبراهيم الذي يقال إنه حبس بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ونقل بين عدة سجون قبل نقله إلى دمنهور التي بقي بها حتى الآن. وبسبب آلام في العمود الفقري يبدو أنه لا يستطيع الحركة. ويقال أيضاً إنه لا يستطيع الكلام وإن أنفاسه متقطعة وقصيرة ويعاني من ضعف شديد. ورغم حالته فإن إدارة السجن رفضت إدخاله المستشفى للحصول على الأدوية أو العلاج.

٣٨٣- بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم عبد الحكيم مروان صديق وأحمد عبد الرحمن عبد الرحيم وسعد محمد حسب النبي. ويقال إن عبد الحكيم مروان صديق المحبوس منذ ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر وموجود الآن بسجن دمنهور، يعاني من السل ومن ربو حاد ومن ضيق الأوعية. ويقال إن إدارة السجن رفضت دخوله إلى العيادة الخارجية. ويقال إن أحمد عبد الرحمن رحيم الذي حبس بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ومحبوس الآن في سجن رقم ١ بوادي النطرون يعاني من القلب والكلى ومشاكل روماتيزمية ويقال إن سعد محمد حسب النبي محبوس منذ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ والموجود الآن بالسجن رقم ١ بوادي النطرون لديه انزلاق غضروفي يسبب له آلاماً شديدة.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٨٤- ردت الحكومة بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ على الحالات التي أرسلها المقرر الخاص بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61) وبتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (E/CN.4/1998.38/Add.1).

٣٨٥- ففيما يتعلق بأحوال السجون (E/CN.4/1999/61،الفقرة ١٩١) ردت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تزود المقرر الخاص بمعلومات عن السجون شديدة الحراسة لأن البلاغ المرسل إلى الحكومة لم يتضمن حوادث محددة ولا تواريخ. وأشارت الحكومة أيضاً إلى عدم وجود دليل على تقديم أي شكوى للسلطات المختصة.

٣٨٦- وردت الحكومة على عدد من الحالات الفردية السابق إحالتها.

٣٨٧- ففيما يتعلق بوحيد السيد أحمد عبد الله (المرجع السابق، الفقرة ١٩٤) ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ على أيدي رئيس مباحث بلقاس للاشتباه في سرقة. وأوضحت الحكومة أنه أثناء استجوابه في مركز

الشرطة شعر بمرض وأعيد إلى منزله حيث توفى بنفس اليوم. وبدأت النيابة العامة في التحقيق وسماع الشهود مع طلب تقرير التشريح. وذكرت الحكومة أن النيابة احتجزت رئيس مباحث بلقاس وعدد آخر من المباحث وذلك لمدة ١٥ يوماً أولاً ثم بعد ذلك لمدة ٤٥ يوماً وبعد ذلك أفرج عنهم بكفالة. وبعد ذلك صدر قرار وزاري بوقف أحد الضباط لحين انتهاء التحقيقات. وبدأت الدعوى ضد أفراد وحدة المباحث ولكن لم تحدد مواعيد الجلسات.

٣٨٨- وفيما يتعلق بآدم محمود آدم (نفس المرجع، ١٩٦) ردت الحكومة بأنه بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ استوقفه رقيب مخبر من قسم شرطة محرم بك ومعه سرية من الشرطة لسؤاله عن شخصيته بسبب اشتباههم فيه أثناء وجوده في الطريق العام. وردت الحكومة بأنه أغمي عليه فور أن اقتربت منه القوة واقتيد إلى المستشفى القبطي حيث توفى. وأبلغت المستشفى الواقعة للشرطة ووضع عنها تقرير إداري (رقم ١٤٧٦٦ سنة ٩٦). وبعد ذلك بدأت النيابة العامة في التحقيق الذي شمل استدعاء أبناء أخ المتوفى وغيرهم ممن كانوا معه وقت الحادث. وقال أبناء الأخ أثناء التحقيق إن اثنين من رجال الشرطة شدوا عمهم فسقط على الأرض ثم جروه وتركوه بعد أن لاحظوا أن لديه ساقاً صناعية. وقالوا إن الشرطة اقتادته إلى المستشفى حيث توفى. وذكرت الحكومة أن المشتبه في أمره ممن كانوا مع الرقيب المخبر سئلوا فأنكروا ارتكاب أي عمل عنف ضد المتوفى، وهذا ما ذكره ضباط الشرطة والرقيب المخبر أيضاً. وبينت الحكومة أن فحص الطبيب الشرعي بيّن أن سبب الوفاة مرضي يرجع إلى جلطة دموية حديثة في الشريان التاجي وأنها تصعدت كما يحدث لشخص سليم دون أن يكون ذلك راجعاً إلى اضطراب بسبب الواقعة. وأخيراً ردت الحكومة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بأن النيابة العامة حفظت التحقيق لأن الوفاة كانت طبيعية بسبب حالة مرضية وبسبب عدم وجود دليل على جره على الأرض.

٣٨٩- وفيما يتعلق بأحمد محمد يوسف (نفس المرجع، الفقرة ٢٠٤) ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥ من جانب أحد رجال مركز شرطة الزقازيق بسبب مضايقة الأهالي. وبينت الحكومة أنه كان يحمل سكيناً حادة وأنها صودرت وأفرج عنه. وبعد ذلك تقدم بشكوى (رقم ١٩٩٧/٥١٥٠) بسبب ضربه أثناء القبض عليه من جانب ضابط النوبة في مركز شرطة الزقازيق وذكر أسماء شاهدين اثنين. وتولت النيابة التحقيق فتبين وجود إصابة في أعلى الظهر. وأوصت النيابة بحفظ التحقيق وعدم توجيه اتهام بسبب تناقض نتائج التحقيق ونتائج التقرير الطبي. وبسبب تضارب أقواله مع أقوال الشهود.

٣٩٠- وفيما يتعلق بمحمد محمد نجيب أبو حجازي (نفس المرجع، ٢١١) وعبد السلام حسن حسن عمر (نفس المرجع، الفقرة ٢٠٥) ردت الحكومة بأنهما ألقي القبض عليهما بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بناء على أمر من وزير الداخلية استناداً إلى قانون الطوارئ. وأشارت الحكومة إلى أنهما من الطلاب ويشتركان في عضوية جماعة إرهابية وقد أفرج عنهما بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وبدأت النيابة العامة في التحقيق وبسؤال هذين الشخصين شكيا من حبسهما بدون وجه حق وضربهما، وأن آثار الإصابات اختفت. وأنكر رجال الشرطة هذه الاتهامات. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه بعد الاطلاع على المستندات المقدمة تبينت صحة الإجراءات التي اتخذت بحقهما وتبين أن ادعاءاتهما غير صحيحة فأقفل التحقيق بموافقة النيابة يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣٩١- وفيما يتعلق بمحمد عبد الستار حافظ (نفس المرجع، الفقرة ٢٠٧) ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه في منزله يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بناء على أمر من وزارة الداخلية ثم أفرج عنه يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وقالت إنه طالب عضو في جماعة إرهابية. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه قدم شكوى يدعي فيها، من بين جملة ادعاءات، أنه تعرض

للضرب وبدأ التحقيق في الشكوى ولكن آثار الإصابات كانت اختفت. وسئل الضباط فأنكروا الادعاءات. وقالت الحكومة إن استعراض المستندات وفحص سجلات قسم الشرطة أكدتا أن الإجراءات التي اتخذت بحقه كانت صحيحة وعلى ذلك رفضت ادعاءاته. وبناء عليه أقفل التحقيق بموافقة وكيل النائب العام يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣٩٢- وفيما يتعلق بمجدي عبد المنعم أحمد (نفس المرجع، الفقرة ٢٠٨) ردت الحكومة بأنه كان قد قدم شكوى إلى النيابة العامة (رقم ١٩٩٨/٧٧٣٧) يدعي فيها، من بين جملة أمور، أن ضباط المباحث الجنائية من قسم شرطة الساحل ألقوا القبض عليه وفتشوه وعذبوه حتى يعترف بجريمة سرقة كما ألقوا القبض على زوجته وبواب البناية وآخرين. وردت الحكومة بأن الشاكي أحيل إلى الفحص الطبي الذي تبين منه أن الإصابات يمكن أن ترجع إلى الأسباب التي ذكرها في شكواه. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنه رغم سحب شكواه فيما بعد فما زالت الشكوى موضع تحقيق إلى جانب شكوى قدمت من زوجته إلى النيابة العامة.

٣٩٣- وفيما يتعلق بجمعة عبد العزيز محمد خليل (نفس المرجع، الفقرة ٢١٠) ردت الحكومة بأنه اتهم بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بإدارة مكان للدعارة وقدم إلى النيابة العامة التي أمرت بحبسه احتياطياً ريثما ينتهي التحقيق. وقد أفرج عنه بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩. وذكرت الحكومة أنه لم يقدم أي شكوى من سوء المعاملة.

٣٩٤- وفيما يتعلق بعماد شحاته عبد الفتاح (نفس المرجع، الفقرة ٢١٣) ردت الحكومة بأن القبض عليه حدث وفقاً لأمر قبض بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لاتهامه بالسرقة. وأشارت الحكومة بأنه قد شكوى (رقم ١٩٩٨/٥٤٢٠) وأن النيابة العامة بدأت التحقيق في الموضوع بما في ذلك زعمه بأنه ضرب بعصا وقيد بسلسلة. وأنكر الضباط المتهمون بسوء المعاملة هذه الادعاءات. وردت الحكومة أيضاً بأن الفحص الطبي أوقع عليه من مفتش صحة فوجد كدمات ترجع إلى ثلاثة أيام على شفته السفلى ربما تكون قد حدثت في اليوم السابق على إلقاء القبض عليه. وعلى ذلك قررت النيابة حفظ الشكوى.

٣٩٥- وفيما يتعلق بعبد الباسط أحمد حسب عبد المنعم (نفس المرجع، الفقرة ٢١٥) ردت الحكومة بأنه اتهم بتشغيل مقهى بدون ترخيص إلى جانب تهم أخرى حولت إلى التحقيق الجنائي بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ وردت الحكومة أيضاً بأنه لم يقدم أي شكوى إلى النيابة العامة عن حدوث تعذيب.

٣٩٦- وفيما يتعلق بنصر عوض محمود (نفس المرجع، الفقرة ٢٢١) ردت الحكومة بأنه قبض عليه يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ من جانب وحدة مباحث مركز شرطة كوم أمبو، بأسوان، بناء على أمر الحبس بسبب حيازة أسلحة غير مرخصة. وردت الحكومة بأنه قدم شكوى إلى النيابة العامة يزعم فيها التهجم عليه في حضور اثنين من جيرانه وخفير رسمي، في محاولة لاكتشاف مكان السلاح غير المرخص. وردت الحكومة بأن النيابة العامة استجوبت الشهود المذكورين فقالوا بأن ضابط شرطة وأفراد من وحدة المباحث كانوا معه فتوجهوا إلى منزله وفتشوه. وأنكر الضباط الادعاءات. وذكرت الحكومة أن التقرير الطبي الأولي أيد وجود كدمات بعنقه وتسلخات وانتفاخات في الساقين وأنها اختفت وفقاً لتقرير طبي تالٍ. وردت الحكومة بأن تهماً وجهت إلى الرقيب المخبر ورئيس وحدة المباحث الجنائية ولكنها حفظت بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على أساس عدم كفاية الأدلة.

٣٩٧- وفيما يتعلق بكمال إبراهيم حامد (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٩٤)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وفقاً لأمر قبض للاشتباه في إحداث حريق. وقد احتجز في بداية الأمر لمدة أربعة أيام للتحقيق، وجدد حبسه عدة مرات، وأنه أثناء الحبس كان مضطرباً جداً وتسبب في إصابة نفسه. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن الشرطة سجلت محاولته للانتحار يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وذكرت الحكومة أنه قدم شكوى إلى النيابة العامة يدعي، من بين ما يدعيه، أنه تعرض للتهجم من أجل انتزاع اعتراف. وذكرت أن أحد الشهود أكد ادعاءه في حين أن شاهداً آخر أنكره. كما سئل اثنان من الضباط فأنكرا مزاعمه. وذكر أحدهما أن كمال إبراهيم حامد سبب الإصابات بنفسه في حين ذكر الضابط الآخر أنه كان في إجازة مرضية وقت حدوث الضرب المدعى به وأكدت الحكومة أقواله. وتبين من التقرير الطبي أن إصاباته ترجع جزئياً إلى استخدام جسم صلب وجزئياً إلى أشياء خشنة السطح. وردت الحكومة أيضاً بأن النيابة العامة استبعدت أي شبهة عمل تعذيب جنائي وأقفلت القضية.

٣٩٨- وفيما يتعلق بمحمد أحمد مصطفى وجابر أحمد مصطفى ويوسف عبده يوسف وعاطف عبد الرازق (انظر نفس المرجع، الفقرة ٩٥) ردت الحكومة بعدم وجود دلائل على القبض عليهم في بور سعيد بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ وأن أي واحد منهم لم يقدم شكوى بادعاء التعذيب ومع ذلك ذكرت الحكومة أن محمد أحمد مصطفى استجوب ثم أطلق سراحه في نفس اليوم المذكور.

٣٩٩- وفيما يتعلق بمحمد وجدي محمد ضره (نفس المرجع، الفقرة ٩٨) ردت الحكومة بأن قوات الأمن تلقت معلومات بأنه يحضر اجتماعات الشباب الإسلامي وأنه كان ينتقد الإسلام ويحقر من شأنه مما يثير الشقاق ويخل بالأمن العام. وذكرت الحكومة أنه ألقي القبض عليه من جانب قوات أمن الدولة بأمر قبض بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ووضع في الحبس الاحتياطي رهن التحقيق ثم أفرج عنه بكفالة وأوضحت الحكومة عدم وجود أي شكوى بحدوث تعذيب لدى النيابة العامة أو لدى مكتب المدعي العام المسؤول عن حقوق الإنسان.

ملاحظات

٤٠٠- لا زال المقرر الخاص يعرب عن تقديره لردود الحكومة وإن كان يشاطر لجنة مكافحة التعذيب قلقها الظاهر في استنتاجاتها وتوصياتها بعد أن استعرضت التقرير الدوري من مصر بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك بسبب العدد الكبير من ادعاءات التعذيب، بل ووفاة المحبوسين، في حق الشرطة ومخابرات أمن الدولة (A/54/44 الفقرة ٢٠٧). ويأسف بوجه خاص لأن المناقشات طوال السنوات الماضية مع البعثة الدائمة لم تنجح في توجيه دعوى لزيارة البلد.

غينيا الاستوائية

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٠١- برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بأن ثلاثة من الجنود وعدداً من المدنيين قتلوا وأن نحو ٥٠٠ شخص احتجزوا في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٨ وذلك بعد أحداث ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤٠٢- ويقال إن السلطات اتهمت حركة الاستقلال الذاتي في جزيرة بيوكو بمسؤوليتها عن الهجوم على الثكنات العسكرية. ويقال إن معظم المحتجزين، ومنهم نساء، اعتقلوا لأنهم من المجموعة العرقية بوبي. وتفيد المعلومات بأن أعضاء هذه المجموعة عذبوا من أفراد قوات الأمن الذين ركلوهم وضربوهم بالبنادق. ويقال إن ٦ على الأقل توفوا نتيجة هذه الأحداث. ويقال إن نساء كثيرات تعرضن للاغتصاب، وخصوصاً في مالابو وبقية مستوطنات بوبي. وزعم بعض الأشخاص أن آذانهم قطعت بشفرات الحلاقة أو بحراب البنادق. وأثناء المحاكمة في أيار/مايو ١٩٩٨ يقال إن ١٠ على الأقل، منهم فرناندو ريلوها، كانت آذانه مقطوعة. ويقال إن كثيراً من أفراد البوبي أرغموا على الخروج من سيارات الأجرة وسيارات النقل العام عند حاجز طريق سامباكا ثم ضربتهم قوات الأمن. ويقال إن قادة البوبي في ريبولا احتجزوا للاشتباه في إخفاء المتمردين أو تهريبهم. ويقال إن شرطة مالابو أبقت المحتجزين لمدة عدة أسابيع دون الاتصال بالعالم الخارجي وأنها كانت تعتمد أساساً على التعذيب حتى تحصل على الاعترافات. ويقال إنهم اقتيدوا إلى غرفة خاصة في مخفر شرطة مالابو حيث تعرضوا للتعذيب وأنهم كانوا يتعرضون أثناء التحقيق لأشكال مختلفة من التعذيب مع ربط قضبان حديدية في الذراع والساق. ويقال إن آخرين ربطوا من الأيدي والأقدام وعلقوا في السقف دون أي اهتمام من قوات الأمن.

٤٠٣- وقد وقعت أعنف هجمة على قبيلة البوبي في مالابو يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عندما دعا رئيس الوزراء أنخيل سيرافين دوغان سيريشن وهو من البوبي، إلى تنظيم مظاهرة لإثبات أن البوبي مخلصين له. ويقال إن آلافاً أرغموا على الاشتراك فيها وأن من لم يشترك هدد بأنه سيعتبر مؤيداً للمتمردين. وأثناء المظاهرة كان المدنيون من المجموعة العرقية فانغ المرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالحكومة وأفراد قوات الأمن يسيئون معاملة المشاركين ويهينونهم. وفي الليلة التالية يقال إن البوبي تعرضوا للهجمات في منازلهم من جانب أفراد من المجموعة العرقية فانغ ومن أفراد قوات الأمن. وتفيد المعلومات الواردة باغتصاب بعض النساء أمام أزواجهن. ولم تتدخل قوات الأمن بل إنها كانت من ضمن المعتدين في كثير من الحالات.

٤٠٤- وأثناء أشهر الاحتجاز دون اتصال بالعالم الخارجي كانت الظروف قاسية للغاية. فيقال إن حاويات البول كانت تفرغ داخل زنازين مكتظة اكتظاظاً شديداً وأن المحتجزين لم يكن لهم الحق في استخدام دورة المياه بل كانوا يقضون الحاجة داخل الزنزانة. وأثناء نقلهم من مخفر شرطة مالابو إلى سجن بلاك بيتش أرغموا على الركوع في مجموعات من خمسة أشخاص أحدهم فوق الآخر في شاحنة وأن رجال الشرطة جلسوا فوقهم. وعند الوصول إلى السجن لم يحصلوا على أي علاج طبي. وفي أوائل تموز/يوليه يقال إن ميلاغروزا شيبا أرسلت في نهاية الأمر إلى المستشفى لأنها كانت تعاني من الملاريا ولكنها أعيدت إلى السجن قبل أن تسترد صحتها تماماً. كما يقال إن سيزار كوبوبورو الذي حكم عليه بالسجن ٢٦ عاماً أدخل إلى المستشفى في منتصف تموز/يوليه بعد أن شكا من آلام في البطن لمدة أسبوع. وقد أجريت له جراحة ثم أعيد بسرعة إلى السجن رغم فظاعة الأحوال الصحية. كما يقال إن مارتن بوي توفي في المستشفى يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، بعد أسبوعين من إدخاله إلى سجن بلاك بيتش. ويقال إنه كان يعاني من التهاب كبدي لفترة من الوقت ولكن السلطات رفضت إرساله إلى المستشفى في وقت مبكر يسمح بعلاجه.

٤٠٥- وأثناء المحاكمة في أيار/مايو ١٩٩٨، يقال إن المحكمة قبلت اعترافات صدرت تحت التعذيب دون أن تحقق في أي ادعاءات. ويقال إن ١٤ شخصاً على الأقل ذكروا أثناء المحاكمة أنهم تعرضوا للتعذيب. وفي إحدى المناسبات يقال إن وكيل النيابة اعترف بوقوع التعذيب على أحدهم قائلاً "واضح أن الشرطة عذبتك كما تقول ولكنك وقعت على إقرار في حضور

القاضي". ولم يستمع أحد إلى مختلف نداءات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الوفاة التي وقعت في الاحتجاز قبل المحطة.

٤٠٦- وتلقى المقرر الخاص والممثل الخاص معلومات عن الحالات التالية.

٤٠٧- لينو لوسوها، عضو في الحزب الديمقراطي في غينيا الاستوائية، يقال إنه احتجز لأنه من قادة المجتمع المحلي في ريبولا وقيل له إنه يعلم بمكان الهاربين. ويقال إن قوات الأمن اقتادته إلى نقطة عسكرية على أطراف المدينة أصابته بجروح في الخصيتين والمعدة والصدر بحرقه بلفافات التبغ. ويقال إنه أوقعت عليه غرامة وافرج عنه بعد أن دفعها.

٤٠٨- فيكتور بوبايان، وهو مدرس من قبيلة بوبي، يقال إنه قبض عليه يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في المدرسة التي يعمل بها لأنه صهر سيزار كوكوبورو الذي يعتقد بأنه أحد قادة الهجمات. ويقال إن معاملته كانت سيئة أمام تلاميذه وأنه ضرب بكابلات كهربائية. ولم تدر عائلته شيئاً عنه لمدة أيام ويقال إنه احتجز في مخفر شرطة دون أن تؤخذ أقواله. وأخيراً أفرج عنه دون توجيه أي اتهام إليه يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٤٠٩- الأب بيينفينيدو سامبا بوميدورو، وهو كاهن بروتستانتي من المظنون أنه كان من قادة هجمات ٢١ كانون الثاني/يناير ويقال إنه ضرب بشدة مع ربطه أثناء وجوده في مخفر الشرطة وضربه على العنق بالسوط وإنذاره بأنه سيكون الضحية المقبلة.

٤١٠- وأثناء محاكمة غريغوريو بانشو بورابا، عمدة ريبولا، يقال إنه لم يكن يستطيع إلا أن يهمس بكلمات قليلة وبصعوبة وأنه عندما طلب منه وكيل النيابة أن يتكلم "لا أستطيع لأنهم كسروا فكي أثناء التعذيب".

٤١١- دافيد نواشوكو، وهو نيجيري، يقال إنه ظل مقيد اليدين لمدة ٥٢ يوماً في مخفر شرطة مالابو وأن يديه وساقيه كانت مربوطة خلف ظهره بأسلاك كهربائية مع ضربه حتى فقد الوعي.

٤١٢- سيزار كوبوبورو، يقال إنه أرغم على الاعتراف بأنه كان ضمن ٣٠ شخصاً تقريباً اشتركوا في الهجوم على المخيمات العسكرية يوم ٢١ كانون الثاني/يناير. ويقال إن الاعتراف صدر تحت التعذيب وإن به كسوراً في العظام في الجزء الأسفل من الجسم وإنه لم يحصل على أي علاج من أي نوع.

٤١٣- ميلاغروزا شيبا، وهي أمينة سر نقابة زراعية يقال إن مديرها كان من قادة الهجمات، تعرضت لتعذيب شديد وتفيد المعلومات الواردة بأنها أرغمت على الركوع لساعات عديدة ثم ضربت على الرأس. ويقال إنها المرأة الوحيدة التي أدينت بسبب اعتراف صدر تحت التعذيب وحكم عليها بالسجن ست سنوات.

٤١٤- دوميسيانا بيزوب روب، يقال إنه ألقي القبض عليها لعلاقة غرامية مع واحد من قادة الهجمات على المخيمات العسكرية. ويقال إنها اقتيدت عدة مرات إلى مخفر شرطة مالابو أثناء الليل لاستجوابها. وفي هذا المخفر كانت تعرى من ملابسها وتضرب مع لمس ثدييها، ولكنها لم تتعرض للاغتصاب.

٤١٥- فرانسيسكا بيسوكو بيني، زوجة روبوستيانو كابوتي سوبولي، الذي حكم عليه بالسجن ٢٦ سنة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، يقال إنها فقدت جنينها عند الولادة بسبب الضرب الذي تعرضت له. ويقال إن قوات الأمن ألقت القبض عليها يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير في منزلها في سامباكا في غياب زوجها. ورغم أنها كانت حاملاً فقد تعرضت للضرب بالسوط واحتجزت في مخفر شرطة مالابو خمسة أيام وبعدها توفي الجنين أثناء الولادة.

٤١٦- بيسي، وهو من النيجيريين المشتبه في أنهم دربوا المهاجمين، ويقال إنه تعرض للضرب الشديد كل ليلة وخصوصاً على باطن القدم وأن إحدى ساقيه تعرضت لالتهاب كامل مع انتفاخ القدم. وبتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير يقال إن بعض السجناء طلبوا من الحراس إخراجه من الزنزانة لأنه قد يسبب التهاباً للآخرين وأن الحراس ردوا قائلين "سنقتلكم جميعاً على كل حال". وبعد ذلك بقليل جاء طبيب عسكري من وزارة الصحة ورأى أن بيسي كان قد توفى.

٤١٧- إيدلفونسو بوروبو، يقال إنه القي القبض عليه في باساكاتو لأنه عالج واحداً من المهاجمين المصابين. وبعد ذلك اقتيد إلى مخفر شرطة مالابو وكانت حالته الصحية غير مطمئنة. وهناك ترك لعناصر الشرطة حيث تعرض للضرب وتوفي.

٤١٨- إرينيو باربوسا إيلوبي، يقال إنه توفي في المستشفى يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٨ وأنه كانت تبدو عليه علامات الاختلال العقلي نتيجة التعذيب الذي تعرض له.

٤١٩- كارميلو بيك بوهوبو، يقال إنه توفي في المستشفى وكان قد قبض عليه في مالابو يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ عندما كان يغادر الكنيسة واقتيد إلى مخفر الشرطة حيث تعرض لضرب شديد ويقال إنه توفي يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، ولم يحدث تشريح بعد الوفاة.

٤٢٠- كذلك تلقى المقرر الخاص والممثل الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٤٢١- تيوفيلو عثمان مبوميو، يقال إنه قبض عليه بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ في أنيزوك. وظل في الاحتجاز لمدة أسبوع حيث ضرب ١٥٠ ضربة على باطن القدم. ويقال إنه رفض علناً أن يوقع على إقرار تحت يمين بأنه كان عضواً في حزب الحكومة.

٤٢٢- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يقال إن أعضاء الحزب المعارض، ومنهم ست نساء، احتجزوا في أكورينام اثناء التمرين على أغانٍ بالترحيب بقادتهم. ويقال إن النساء عرين من ملابسهن وضربن. ويقال إن هؤلاء الأشخاص لم يحاكموا بل أرغموا على دفع غرامات مرتفعة جداً لإطلاق سراحهم.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٢٣- بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم كل من تيوتيمو مبو إيدو، وفيدل أبيسو، وماركوس إيسيمي، وفيليكس نغومو، وخوان ميكوبيي، وفرانسيسكو نغويما، وغاسبار نكولو، ولويس مبا بايبيمي، وخوان

غيبونا، ومانويل نزن، وزكرياس إيسيمي وسانتياغي ندونغ، الذين يقال إنهم كانوا محتجزين دون الاتصال بالعالم الخارجي منذ ٧ آذار/مارس ١٩٩٩ في نسوك نسومو في شرق غينيا الاستوائية. ووقت احتجازهم كانوا يعملون مراقبين انتخابيين بالنيابة عن الحزبين السياسيين الذين ينتمون إليهما وهما الاتحاد الشعبي والتجمع من أجل الديمقراطية الاجتماعية، وذلك أثناء الانتخابات التشريعية بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٩. وأثناء الانتخابات يقال إنه حدثت أحوال سوء معاملة بدنية وضرب كل من يرفض التصويت لحزب الحكومة، كما حدثت حالات احتجاز وإجلاء بالقوة لإخفاء وجود معارضين سياسيين أو إخفاء التصويت لهم.

٤٢٤- وبرسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل. ففيما يتعلق بمعلومات تعذيب مراقبي الانتخابات من الحزبين المذكورين وتعذيب الأشخاص الذين يرفضون التصويت للحكومة أثناء الانتخابات التشريعية يوم ٧ آذار/مارس أعلنت الحكومة أنها اتهامات كاذبة. وأشارت إلى أن الانضمام إلى حزب سياسي وممارسة حق التصويت ليسا جريمة وليسا ضد مصالح البلد. والدليل على ذلك هو اشتراك مراقبين مستقلين من منظمة الوحدة الإفريقية، ومن منظمة الفرانكوفونية، ومنظمات غير حكومية مختلفة، ومن الولايات المتحدة وغيرها، أثناء الانتخابات، وتنويههم جميعاً بأن الانتخابات كانت منظمة تنظيماً جيداً جداً دون حدوث أي حادثة.

٤٢٥- وبتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية باسم كل من إميليو ريباس إيسادا، وغريغوريو بومواغازي، وميلاغروزا شيبا، وأليهاندرو مبي بيتا روبي، المحتجزين في سجن مالابو. ويقال إنهم طلبوا العلاج الطبي لما يعانون منه دون أن يحصلوا عليه. ويقال إن غريغوريو بانشو بورابا لم يحصل على العلاج الطبي رغم أن فكه كسرت بواسطة أحد أفراد الشرطة أثناء القبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حسب المعلومات الواردة.

إرتريا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٢٦- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد أن مواطنين إثيوبيين يقيمون في إرتريا تعرضوا لسوء معاملة من جانب الشرطة أثناء فترات النزاع مع إثيوبيا (منذ أيار/مايو ١٩٩٨) وأحال بوجه خاص معلومات عن الحالات التالية:

٤٢٧- هاديش ولد نغوش، وهو تاجر إثيوبي من عصب يقال إن الشرطة ألقت القبض عليه وأساءت معاملته أثناء استجوابه عن ادعاء تأييده للمجهود الحربي في إثيوبيا. ويقال إنه استجوب عن منح شهرية يقدمها إلى رابطة تنمية تجراي التي يقال إنها مسجلة في إرتريا على أنها منظمة غير حكومية تساعد برامج التنمية في منطقة تجراي، وطُلب منه أن يقدم نفسه إلى الشرطة كل يوم. ويقال إنه أطلع الشرطة على جميع المستندات ولكن الشرطة رفضت قبولها. وأثناء استجوابه يبدو أنه ضرب على الظهر والساقين عند عدم إجابته على الأسئلة بما يرضي الشرطة. وتفيد المعلومات الواردة من وجود علامات على ساقيه تدل على إصابات كانت في طريقها إلى الشفاء. ويقال إنه أعيد إلى إثيوبيا في آب/أغسطس ١٩٩٨.

٤٢٨- ديموس ديستا، وهو كاهن من عصب، قال إنه استجوب لمدة ثلاثة أيام بشأن مدفوعات لرابطة تنمية تجراي. وأثناء تلك الفترة يقال إنه ضرب بسلك كهربائي مع ركله عدة مرات. وبعد الإفراج عنه أعيد إلى إثيوبيا بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٤٢٩- ولدي هاغوس، يعمل في أحد الفنادق، وفصل يوم قصف مطار أسمرة في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويقال إنه ألقي القبض عليه بعد ذلك واقتيد إلى مخفر الشرطة الأول حيث يقال إنه ضرب مع ربط يديه خلف عنقه. وبعد شهر أفرج عنه ولكن الشرطة مزقت أوراق هويته وإذن العمل. وعندما ذهب للقيد في سفارة إثيوبيا يقال إن الشرطة استجوبته وطلبت منه بطاقة الهوية. وقال إنه اقتيد إلى مخفر شرطة آخر حيث ضرب لعدم حمله بطاقة الهوية.

إثيوبيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٣٠- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بأن حالات طرد السكان من أصل إرتري من إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ كانت تنفذ في كثير من الحالات بطريقة لا إنسانية. ويقال إن الناس كان يقبض عليها أثناء الليل لإخفاء تنفيذ عمليات أمنية. ويقال إن بعضهم كان يحبس لفترات تتراوح بين يوم أو يومين إلى عدة شهور قبل الطرد. وأما الأشخاص المطلوبون فلم يكن يسمح لهم إلا بحمل حقيبة واحدة. وكان من أول المطرودين رجل مسن وصل إلى إرتريا لا يرتدي إلا بيجاما وصندلاً حيث لم يسمح له بأن يأخذ أي شيء آخر. وفي بعض الحالات كانت الأمهات تؤخذ دون أن يسمح لهن بترتيب رعاية أطفالهن، وكان هناك تعمد لتفريق الأسر بصفة منتظمة وطردها على مراحل مختلفة قد تفصل بينها عدة شهور. وأثناء الرحلة الطويلة التي تستغرق عدة أيام كان التوقف لقضاء الحاجة قليلاً ما يحدث، وكان الطعام والماء أقل ما يمكن. ورغم الحرارة الخانقة كانت النوافذ تبقى مغلقة دائماً. وفي الليل كان الناس ينامون في الحافلات دون السماح لهم بأخذ ممتلكاتهم أو حتى الأدوية من أمتعتهم الموجودة على سقف الحافلة. ويقال إن عدة أشخاص مسنين يعانون من مرض السكر وصلوا إلى إرتريا في حالة مرض شديد واحتياج إلى علاج طارئ في المستشفيات. ويقال إن كثيراً من المطرودين وصلوا إلى مراكز الاستقبال في إرتريا في حالة صدمة وإعياء.

٤٣١- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن الحالات الفردية التي يرد موجز لها فيما يلي:

٤٣٢- نايكي كساي وهو صحفي في جريدة بيزا يقال إن رجالاً مجهولين ومسلحين اختطفوه في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ويقال إنه احتجز في مركز احتجاز سري من جانب قوات الأمن لمدة ستة أسابيع. ويقال إنه أثناء الاحتجاز تعرض للضرب وسوء المعاملة مع عدم وجود رعاية طبية. ويبدو أن الضعف حل به إلى درجة إصابته بالتيفوئيد. ويقال إنه وضع في المستشفى ثم تمكن من الهرب. وتفيد المعلومات الواردة أنه هرب فيما بعد إلى كينيا حيث تعقبه مسؤول كبير من سفارة إثيوبيا ويقال إنه لجأ إلى بلد آخر.

٤٣٣- إبيان محمد أردو يقال إنه ألقي القبض عليها بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٥ في كبريدر من جانب أعضاء الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية الإثيوبية. وبعد ذلك احتجزت في القاعدة العسكرية في كبريدر من ٧ أيار/مايو إلى ١٢ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بسبب انتمائها السياسي إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. ويقال إنه لم يسمح لها باستشارة محامٍ ولم تبلغ بالتهم المبلغة ضدها. وتفيد المعلومات الواردة أنها تعرضت أثناء احتجازها للاغتصاب من جانب ثلاثة جنود من الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية الإثيوبية أثناء ليل ٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ويقال إنهم عذبوها باستعمال سيوف ومدى وهراوات ومقبض البنادق والأحذية ويقال إن التعذيب كان بهدف إجبارها على الكشف عن أهداف الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وأنها كانت تعاني من آلام في الظهر والكلى والأمعاء ولا تزال تعاني من صداع.

٤٣٤- إفراح عسير حسن ألقي القبض عليها فيما يقال يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ في داغابور من جانب أفراد الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية. ويقال إنها احتجزت في القاعدة العسكرية في ذلك المكان بسبب انضمامها إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وتفيد المعلومات الواردة عن عدم السماح لها باستشارة محامٍ أثناء احتجازها. وبتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ يقال إن مجموعة من جنود الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية دخلوا إلى زنزانتها واقتادوها إلى غرفة أخرى وضربوها بأيدي البنادق. ويقال إنها تعرضت للاغتصاب ونتيجة الذي وقع عليها يقال إنها تشعر بآلام في المعدة والكلى.

٤٣٥- رقية عليم عدن قيل إنه ألقي القبض عليها في أيار/مايو ١٩٩٥ دون توجيه اتهام إليها. ويقال إنها اقتيدت في جنح الليل من منزلها وتعرضت للضرب والاغتصاب. ويقال إنها محتجزة في المعسكر الحربي في ديغابور بسبب انضمامها للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥ يقال إنها تعرضت للتعذيب من جانب أعضاء الفينهار وهي إدارة المخابرات العسكرية حيث أرغمت على الرقود على الأرض مع ضربها وركلها من جانب أفراد يرتدون أحذية عالية. وبسبب التعذيب فإنها تعاني من آلام مستمرة في الكتف وصعوبة في التبول وصداع وتشعر بأنها ما زالت تحت صدمة. وتفيد المعلومات الواردة بأنه لم يسمح لها برؤية طبيب لعلاج جروحها إلى جانب تهديدها بالقتل إذا كشفت عن هذه الأمور.

٤٣٦- عبدي هيز أحمد ضاهر وهو رجل أعمال يقال إنه ألقي القبض عليه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في ديري دابو وأنه نقل إلى سجن في أديس أبابا وتفيد المعلومات الواردة بتعليقه من قدميه مع ضربه. ويقال إنه في حالة حرجة وإنه لا يحصل على العلاج الطبي.

٤٣٧- ويقال إن ديبان ألقي القبض عليه يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ بعد العودة من المسجد. ويقال إن جنود الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية أوقفوه وسألوه عن ديانته فلما قال إنه مسلم قيدوا يديه وعصبوا عينيه واقتادوه بالقوة إلى السيارة. ويقال إنه احتجز في أول الأمر في ثكنات عسكرية ثم نقل بعد ذلك إلى مركز تحقيق الشرطة في ميكيلاوي. ويقال إنه علق من قدميه وضرب حتى فقد الوعي وبعد ذلك أرغم على أن يشرب بوله وأن يشرب ماء مالحاً قذراً وحرم من النوم والطعام لأكثر من خمسة أيام. ويقال إنه ظل محجوزاً دون الاتصال بالخارج لمدة ثلاثة شهور وأثناء هذا الاحتجاز منع من ممارسة شعائر دينه. وتفيد التقارير بتوجيه فوهات البنادق إلى رأسه وتهديده بأنه سيقتل إذا لم يعترف بأنه عضو في جماعة إرهابية.

٤٣٨- ويقال إن سفتلانا محمدوف، وهي مواطنة إثيوبية ولدت جيورجيا، ألقي القبض عليها واحتجزت في ثلاث مناسبات مختلفة: من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ومن ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومن ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة أن احتجازها كان على الأكثر في مركز لامكاهاو في أديس أبابا وإن كان يقال بأنها قضت فترة احتجاز قصيرة في مخفر الشرطة العاشر (في

أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) وفي مخفر الشرطة الإقليمي الرابع (من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ١٩٩٧). ويقال إنها حجزت للاشتباه في أنها جاسوسة روسية. وأثناء كل فترة من فترات الاحتجاز كانت تعامل معاملة سيئة مع ضربها وركلها بعنف. ويقال إنها هددت بالقتل بمسدس وأن يديها وساقيها قيدتا بسلك بلاستيك لعدة أيام في كل مرة. وكانت تحتجز إما في زنزانة شديدة الاكتظاظ أو لوحدها في زنزانة صغيرة مظلمة وكان وصولها إلى المرافق الصحية محدودة للغاية. وبعد ذلك اقتيدت إلى مستشفى عدة مرات ولكن دون الحصول على علاج طبي. ويقال إنها لم تستطع أن تقدم شكوى رسمية.

٤٣٩- أتو تامين كويرا، وهو موظف مدني من سودو زوريا، في الإقليم الجنوبي، يقال إنه ألقي القبض عليه ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة أنه شكا من تدابير تأديبية اتخذت ضده في العمل. وأثناء احتجازه حتى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كان يعامل بالضرب لمدة أربعة أيام متوالية. ومع ذلك نقل إلى السجن حيث قضى سنة قبل تقديمه إلى المحكمة. وأخيراً أفرج عنه في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بأمر من النيابة العامة التي لم تقبل التهم الموجهة إليه من الشرطة.

٤٤٠- آصفا و/صميت، وهو كاهن في بيريت ويريدا، في شيوا الشمالية، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ من اثنين من رجال الشرطة بتهمة سرقة تابوت وهو قوس مقدس. ويقال إنه اقتيد بعد ذلك إلى مخفر الشرطة حيث احتجز لمدة ١٥ يوماً وأطلق سراحه بعد ذلك بأمر المحكمة. وبعد شهر أعيد القبض عليه واقتيد إلى مخفر شرطة ويريدا حيث ضرب بشدة وخصوصاً على باطن القدم. وقيل إن يديه ربطتا إلى عنقه وبالنتيجة فإن يديه أصبحتا مشلولتين الآن كما يقال.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٤١- بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم موسيسا دوريسا، الرئيس المحلي لجمعية الصليب الأحمر الإثيوبية في نيكيميت بإقليم أوروميا. وباسم تاسيف بيجاشو، وهو طبيب يعمل لعيادة تاريكا الخاصة في أديس أبابا، وباسم مولوغيتا تيرفيسا توفا وهو موظف في شركة تأمين. ويقال إن الثلاثة احتجزوا دون حق بالاتصال بالخارج. ويقال إن موسيسا دوريسا ألقي القبض عليه بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ من جانب قوات الأمن في نيكيميت للاشتباه في عضويته في جبهة تحرير أورومو. وهو مصاب بداء السكر ويحتاج إلى حقن أنسولين يومياً. وأما تاسيف بيجاشو فيقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ متهماً بإيواء مشتبهين من جبهة تحرير أورومو وقد ظل محتجزاً دون الاتصال بالخارج في مركز التحقيقات الجنائية في ميكالاوي في أديس أبابا. ويقال إن مولوغيتا تيرفيسا توفا ألقي القبض عليه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ في أديس أبابا وظل محتجزاً دون الاتصال بالخارج في مركز التحقيقات الجنائية في ميكالاوي في أديس أبابا. وإنه وقت إلقاء القبض عليه كان لا يزال يعالج من إصابة في الساق منذ عام ١٩٩٢.

فرنسا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٤٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية:

٤٤٣- فيقال إن عدداً من طالبي اللجوء الصينيين وصلوا بالسفن في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى كاليدونيا الجديدة وخصوصاً إلى نوميا، فألقي القبض عليهم واحتجزوا في عيادة قديمة وبعد ذلك في ثكنات عسكرية في مطار تونتوتا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ يقال إنهم قدموا طلب الحصول على صفة لاجئ ولكن ظلوا محتجزين حتى آذار/مارس ١٩٩٨. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٨، وبعد أن علموا بقرب ترحيلهم، لجأ نحو ٦٠ من طالبي اللجوء إلى الاعتصام في الثكنات. ويقال إن نحو ١٠٠ من رجال شرطة الهجرة الذين جاءوا من باريس للإشراف على إعادة هؤلاء اللاجئين، ومعهم عدد من رجال الشرطة المتنقلة، أطلقوا عليهم رصاصات مطاطية بعد أن كانوا قد قذفوهم بالحجارة أو أشياء أخرى رداً على استخدام أجهزة الأمن الغاز المسيل للدموع. ويقال إن تسعة رجال أصيبوا بجراح ونقلوا إلى مستشفى جاستون بوريه في نوميا وأن رجلين آخرين أصيبا بجراح خطيرة الأول في الوجه والثاني في القفص الصدري. وبعد عدة ساعات قررت السلطات تأجيل الترحيل وأفرجت عنهم.

٤٤٤- ويقال إن ناريندران يوغيسواران ونادارا جا فيجيالاليتا وميلفاغنان أرونان وهم ثلاثة من طالبي اللجوء من سري لانكا تعرضوا للضرب وتقييد أيديهم وللرسكل مع تكميم أفواههم برباط سكوتش في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في مطار رواسي أثناء ترحيلهم بواسطة الشرطة. ويبدو أن الأوامر صدرت بإجراء تحقيق إداري داخلي من جانب الإدارة المركزية للرقابة على الهجرة ومكافحة الاستخدام في الخفاء، ولكن نتائج التحقيق لم تكن معروفة في نهاية عام ١٩٩٨. وإن مدير الرقابة على الهجرة أعلن أن الإجراءات التي اتخذت كانت هي الحد الأدنى اللازم لإعادة الهدوء. ويبدو أن الثلاثة قد أعيدوا بعد ذلك إلى سري لانكا.

٤٤٥- ويقال إن ستة عشر عضواً نقابياً تعرضوا للضرب بالأقدام أثناء تظاهرهم ضد التجارب النووية في بابيت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. كما أنهم أرغموا على الركوع وقيدت أيديهم وذلك لمدة ٤٥ دقيقة في مكان انتظار السيارات القريب من الثكنات العسكرية في بابيت. ويقال إن واحداً منهم ضرب على الرأس بهراوة وفقد الوعي واقتيد إلى المستشفى حيث عولج من بداية شلل في النصف الأيمن. ويبدو أن هناك أوامر صدرت بإجراء التحقيق.

٤٤٦- عبد الكريم بومليك، فتى في السادسة عشرة من عمره من أصل مغربي، يقال إنه ألقي القبض عليه في سوازي سو مونمورنسي من جانب شرطة مكافحة الجريمة أثناء قيادته دراجة بخارية دون غطاء الرأس وذلك بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وأنه ضرب بهراوة وبالأيدي وتعرض أيضاً لإهانات عنصرية. كما قيدت يداه هو وصديق له كان معه وأرغما على الركوع وتعرضا لإهانات وتهديدات. ويقال إنه احتجز أكثر من ١٢ ساعة في مخفر الشرطة في أنغهان لي بان دون إبلاغ عائلته أو أحد المحامين. ولم يحصل على أي رعاية وأن أحد رجال الشرطة أمره بأن يقول إنه رفض مقابلة المحامي وإنه جرح أثناء وقوعه. ويفيد تقرير طبي مؤرخ في ٨ نيسان/أبريل من مستشفى إميل رو في أوبون ما يؤكد ادعاءاته. ويبدو أن والديه قدما شكوى إلى قاضي التحقيق في بونتواز.

٤٤٧- أحمد حامد وهو مهندس معماري مصري يقال إنه تعرض لسوء معاملة من جانب أربعة من رجال الشرطة لاشتباههم في أن يكون شخصاً آخر أثناء ما كان في زيارة لفرنسا بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ويقال إنه كان موجوداً في منطقة بيتو من ضواحي باريس وأرغم على الصعود إلى سيارة متوقفة في الشارع فلما ظن أنها عملية اختطاف قاوم فتعرض للضرب وأصيب بكسر في عظم الساق. ولم يفحصه أي طبيب لمدة ١٠ ساعات بعد القبض عليه وأخيراً أدخل

إلى مستشفى فوش حيث أجريت له جراحة. ويبدو أن سفير مصر في باريس كتب بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى وزارة الداخلية الفرنسية يطلب إجراء تحقيق ولكن لم يفتح إلا تحقيق إداري بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٤٤٨- جميل بوشارب يقال إنه تعرض لسوء معاملة من جانب رجال الشرطة في ضاحية فونتينبلو بالقرب من بارس بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عند وفاة صديقه عبد القادر بوزيان الذي قتله رجال الشرطة أثناء محاولته اختراق لطوق ضربته قوات الشرطة. ويقال إن جميل بوشارب كان في نفس السيارة وإنه تعرض للضرب بالأقدام وضرب رأسه في الأرض. وبعد ذلك اصطحبه طبيب كان موجوداً في المستشفى. ويبدو أن التحقيق القضائي قد بدأ وتفيد المعلومات الأخيرة أن رجل الشرطة المتهم بأعمال العنف ضد جميل بوشارب سيقدم إلى محكمة الجنح.

٤٤٩- كلود سير، وهو رسام فكاهي مسن يقال إنه اشتبك مع أحد رجال الشرطة بسبب مخالفة انتظار سيارات عندما كان يتناول طعام الغداء في مطعم باريسي في آذار/مارس ١٩٩٨. وإن يديه قد قيدتا واقتيد في سيارة وتعرض لسوء معاملة. ويبدو أن تقريراً طبياً أيد أقواله وأشار إلى وجود أورام دموية متعددة. ويبدو أنه تقدم بشكوى إلى محكمة بوبنييه.

٤٥٠- طارق سعيد، وهو صاحب مطعم مصري في بانييه، تعرض لسوء معاملة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في باريس من جانب رجال الشرطة بعد أن طلب منهم المساعدة إثر اشتباك مع أفراد من شرطة النقل. ويقال إنه اقتيد إلى مخفر الشرطة في شارع ماركاديه حيث ضرب بالأقدام. وتعرض للخنق وبدأ يبصق دماً ويفقد الوعي فاقتيد إلى مستشفى هوتيل ديو قبل إيداعه السجن. ويفيد التقرير الطبي أن إبهامه كسرت وأنه أصيب بجروح في العين اليسرى وفي الذراع اليمنى مما يحتاج إلى معالجة جراحية، كما أصيب بخرق طبلة الأذن. ويقال إن التحقيق في هذه الواقعة قد بدأ.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٤٥١- برسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ردت الحكومة على ادعاءات حدوث مواجهة بين قوات الأمن والنقابيين في مطار فا في تاهيتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ التي كان المقرر الخاص قد أرسلها في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرتين ١٥٧ و ١٥٨). وأشارت الحكومة إلى أن محكمة بابيت أصدرت حكمها في القضية المسماة بقضية العنف في مدينة فا وذلك بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وأن الأشخاص الذين ذكرهم المقرر الخاص في بلاغه اعتبروا من المذنبين وحكم على ثلاثة منهم. وفيما يتعلق بالشكوى المقدمة من هنري تيماتيتايو ضد مجهول عن ضربه وإحداث جروح وعدم مساعدة شخص معرض للخطر أثناء استجوابه، والتي انضم إليها بعد ذلك ١٢ شخصاً مدعين بالحق المدني، فقد أشارت الحكومة إلى أن هناك تحقيقاً قد بدأ. وتبين من الفحص الطبي أن هنري تيماتيتايو كان يعاني من إصابات ناتجة إلى صدمة أدت إلى عجز عن العمل لمدة عشرة أيام وأن جان ميشيل جاريجي كان يعاني من صدمة في الرأس والوجه دون فقد الوعي. ولكن لم يتبين وجود آثار ضرب أثناء الوقائع المذكورة. وعند سؤال رجال الدرك بناء على تفويض قضائي أنكروا ادعاءات المعاملة السيئة وإن كانوا اعترفوا بأنهم تصرفوا بحزم بالنظر إلى الظروف. وبتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدر قاضي التحقيق قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لأن التحقيق لا يبرر نسبة العنف إلى رجال السلطة العامة. وأخيراً أشارت الحكومة أن هذا القرار قد استؤنف وأن محكمة الاستئناف طلبت بقرارها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ استكمال التحقيق، وأن هذا الاستكمال يجري العمل فيه الآن.

٤٥٢- وبرسالة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، ردت الحكومة على آخر الحالات المذكورة في البلاغ المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/7/Add.1 الفقرة ١٥٩). وذكرت للمقرر الخاص أن الرقيب ورجلي الشرطة المتهمين بالعنف العمدي على سيد حامد أميري أوقفوا بقرار وزاري بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨. وبتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ حكمت عليهم محكمة الاستئناف في إيكس أون بروفانس بعقوبة حبس لمدة اثني عشر شهراً مع وقف التنفيذ، وبالمنع نهائياً من مزاولة العمل في الشرطة. وإن واحداً من الشرطيين طعن في الحكم بطريق النقض.

جيورجيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٥٣- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بحالات ضرب وسوء معاملة من الجيش ويقال إنها، إلى جانب سوء أحوال المعيشة والأحوال الصحية والمعاملة القاسية، أدت إلى حالات هروب كثيرة. ويقال بوجه خاص إن المجندين الجدد يتعرضون لمعاملة وحشية، منها الضرب الشديد وأن ضباط الجيش كثيراً ما يوافقون على هذه الممارسات أو يشتركون فيها وأنهم يغضون النظر عنها كوسيلة لإقرار النظام.

٤٥٤- وقد تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية:

٤٥٥- أكا سولاڤا، وهو صحافي ومن الناشطين في مجال حقوق الإنسان، يقال إنه تعرض للضرب الشديد يوم ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب أربعة معتدين لم تعرف هويتهم. والمعتقد أن شرطة تبليسي كانت تؤيدهم لأن الضحية كان قد سبق تهديده لكشفه عن عدة حالات عنف من جانب الشرطة. وكانت النتيجة أنه أصيب بعدة إصابات في الساقين وفي الظهر والرأس وقد رفضت الشرطة البدء في التحقيق.

٤٥٦- جوزيف توبوريا، يقال إنه تعرض للإهانة الشفهية ثم ضربه أحد مفتشي المرور في تبليسي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويقال إنه تعرض لضرب شديد مرة أخرى في نفس اليوم من جانب نائب رئيس شرطة المرور في مدينة تبليسي بعد أن تقدم بشكوى إلى الشرطة. ويقال إن طبيباً فحصه بعد يومين وسجل أن فكه أصيبت كما سجل وجود علامات تؤيد ادعاءاته. وتفيد المعلومات الواردة أن نيابة إيزاني رفضت البدء في التحقيق.

٤٥٧- بدري تسينديلياني يقال إنه احتجز في مخفر الشرطة في تسنوري بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حيث تعرض للضرب والركل على الرأس والجسم وباطن القدم. ويقال إن سبعة من رجال الشرطة اشتركوا في الضرب الذي استمر لمدة أربع ساعات. وبالفحص الطبي بعد ذلك تبين أنه يعاني من كسور وإصابات في العين واالأذن مما يؤيد ادعاءاته.

٤٥٨- غوجي شيوكاشفيلي يقال إنه احتجز بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من جانب شرطة قسم جلداني للاشتباه في سرقة إطارات. وتفيد المعلومات الواردة أنه ضرب بالهراوات لمدة ١٥ يوماً لدرجة أنه لم يعد قادراً على المشي وأنه فقد الوعي لعدة ساعات وكان يعاني من العشى أثناء الليل وأن أنفه قد كسر وأنه يعاني من صداع شديد.

٤٥٩- مالخاذ كامسياشفيلي يقال إنه تعرض لضرب شديد عندما اقتيد إلى الاحتجاز ثم بعد ذلك في إدارة شرطة المدينة يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨. وتفيد المعلومات الواردة أنه اضطر إلى الوقوف عارياً تحت ماء مثلج وتعرض للضرب عدة مرات على المعدة لإرغامه على الاعتراف. والنتيجة أنه أصيب عدة إصابات وعولج في مستشفى الجمهورية المخصص للسجناء. ولم يحدث كشف طبي عليه بسبب ادعاءاته إلا بعد عشرين يوماً من وقوع الإصابات.

٤٦٠- سيرجو كفاراتشخيليا وهو يعمل في صقل الأحجار يقال إنه تعرض لضرب شديد من الجمهور في مدينة تساليندجيخا في جيورجيا للاشتباه في أنه سطا على أحد القبور لسرقة نقود وأدوية. وأنه قضى ثلاثة أيام في المستشفى وأن العامة أخرجوه منها بالقوة. ويقال إن الشرطة المحلية استعانت بمخفر الشرطة الإقليمي لتقديم المساعدة فأرسل لها قوة من نحو ٤٠ فرداً مسلحاً. ويقال إن جمهوراً من ٢٠ شخصاً عذبوه إلى الموت ومثلوا بجثته بعد ذلك بعد أن رفض رئيس الإدارة المحلية أن تتدخل الشرطة في الأحداث قائلاً "لا تتدخلوا فهؤلاء الناس يعرفون ماذا يعملون". ويقال إن كلاً من رئيس المنطقة ورئيس الشرطة المحلية كانا حاضرين وأن الأول أبعد عن منصبه بعد ذلك نتيجة اجتماع للاحتجاج عقد في مدينة تساليندجيخا في الأيام التالية، وأن الثاني فصل بسبب واقعة أخرى. ويقال إن رئيس المنطقة الإدارية لا يزال في مركزه.

٤٦١- ليفان جاجو، وعمره ١٧ سنة يقال إنه احتجز يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ من جانب رجال شرطة مخفر سابورتالو في مدينة تبليسي للاشتباه في قتل زوجة أبيه. وبعد ذلك اقتيد إلى الطابق الثاني من مخفر شرطة سابورتالو حيث هددوه بالاغتصاب إذا لم يكرر ما طلبه منه أحد رجال الشرطة في حضور محامٍ. وبعد ذلك وفي نفس الليلة يقال إن رجال الشرطة اقتادوه إلى ضفة أحد الأنهار وهددوه مرة أخرى بالاغتصاب وبإطلاق النار عليه وزعم أنه حاول الهرب. وبعد ذلك أخذ إلى إدارة شرطة مدينة تبليسي حيث عذب بتمرير تيار كهربائي في أسلاك مربوطة إلى أصابعه اعترف بالكتابة بعد مرور خمسة أيام بأنه قتل زوجة أبيه. ويقال إن التحقيق بدأ في ادعاءاته.

٤٦٢- جمال تيلويان، وهو كردي، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ من جانب أربعة أفراد شرطة بالملابس المدنية من منطقة جلداني في تبليسي وأن ذلك وقع بالقرب من محطة مترو أخميتيلي. ويقال إنه اقتيد إلى مخفر شرطة جلداني حيث تعرض لضربات ولكمات شديدة وأن أحد الشرطة ألقاه أرضاً وجلس فوقه. ويقال إنه اتهم بحيازة بندقية في منزله وأن عليه تسليمها للشرطة. ويبدو أن رجال الشرطة اتصلوا بعد ذلك بأمه التي تعمل في التجارة بمحطة مترو أخميتيلي، واقتادوها إلى مخفر الشرطةوطلبوا منها تقديم أموال للإفراج عن ابنها. وكان المبلغ المطلوب ١٠٠٠ دولار أمريكي ويقال إن الأم حصلت على مبلغ ما من المال وقدمته لرجال الشرطة فأفرج عن جمال تيلويان بعد ذلك. ويقال إن اثنين من رجال الشرطة الأربعة المتورطين في هذه العملية للعملية زاراه بعد ذلك في المنزل عدة مرات للتهديد حتى لا يبلغ عن الحادث. ويقال إنه اختفى بعد ذلك وإن المسؤولين من وزارة الداخلية زاروا الأسرة بعد أن تقدم الوالد بشكوى مكتوبة.

٤٦٣- جابا إيوسيلياني، وهو رئيس منظمة الفرسان شبه العسكرية المحلولة الآن، و١٤ آخرين يقال إنهم كانوا مقدمين للمحاكمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بعدة تهم تشمل الاشتراك في محاولة اغتيال الرئيس إدوارد شيفرنادزه في آب/أغسطس ١٩٩٥. ويقال إن ١٣ منهم ادعوا بتعرضهم للضرب أو سوء المعاملة أثناء التحقيقات في فترة الحبس قبل المحاكمة. ويقال إن جوشا جيلاشفيني أصيب بكسر في ضلعين وكسر في الذراع اليمنى بسبب التعذيب الذي تعرضه له. ويقال إن جوشا تيدياشفيلي تعرض لشد الأسنان بكماشة، وأن مواد متفجرة وضعت في فمه ولم ترفع إلا عندما وافق على

الاعتراف على النحو الذي طلبه المحققون. ويقال إن إحدى المحاكم أمرت بتوقيع الكشف من جانب الطبيب الشرعي على خمسة من المتهمين في بداية العام. ورغم تسجيل بعض الإصابات في التحقيق مثل الكسر في الذراع اليمنى لجوشا جيلاشيفيني بسبب الارتطام بجسم ثقيل صلب فلم يمكن التوصل إلى معرفة ظروف وقوع الإصابات لعدة أسباب كان من بينها طول المدة التي مرت منذ وقوع الإصابات.

ألمانيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٦٤- بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم محمد العياشي وهو عضو سابق في الجيش الجزائري يقال إنه هرب من الخدمة العسكرية بسبب ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. ويقال إن طلبه بالحصول على حق اللجوء خضع للفحص في منطقة العبور في مطار فرانكفورت وفقاً للإجراءات الخاصة وإن هذا الطلب رفض بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لأنه كان غير قائم على أساس. ويقال إنه كان ينتظر ترحيله بين وقت وآخر. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أعلنت المحكمة الإدارية في فرانكفورت عدم قبول طلبه بوقف تنفيذ أمر الترحيل لحين الفصل في الطلب، وذلك بسبب تأخر تقديم الطلب من جانب المحامي.

٤٦٥- وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم علي رضا كالانتري وهو إيراني يقال إنه كان يواجه ترحيله فوراً وبالقوة يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ من مطار فرانكفورت على طائرة لوفتهانزا إلى إيران حيث سيتعرض لخطر التعذيب. ويقال إن طلبه بالحصول على مركز اللاجئ قوبل بالفرض من السلطات الألمانية وأنه أرغم على توقيع مستند من القنصلية الإيرانية في ميونخ بقبوله العودة إلى إيران. ويقال إن الشرطة قبضت عليه في مدينة كولونيا بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حينما كان يتظاهر ضد حكومة إيران.

٤٦٦- وبتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم فتح الرحمن عبد الله وهو سوداني طالب لجوء وعضو نشيط في الحلف الوطني للاتحاد وهو حزب معارض في السودان، ويقال إنه كان معرضاً للترحيل فوراً وبالقوة إلى السودان وقد يتعرض لخطر التعذيب. ويظهر أن السلطات الألمانية حاولت إعادته بالقوة ثلاث مرات في كل من أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعد رفض طلب اللجوء لأول مرة. ويقال إن المقاومة الشديدة من جانبه أدت إلى التخلي عن هذه المحاولات الثلاث وأنه تعرض لسوء معاملة من ضباط الشرطة أثناء المحاولتين الثانية والثالثة وأثناء توجيه النداء العاجل كان محتجزاً في نورنبرغ بانتظار ترحيله. ويقال إن طبيبه، الذي لم يتمكن من رؤيته، شخَّص وجود حالة قلبية حادة وانقباض وأنه كان يعتقد بعدم وجوب ترحيله ولكن سلطات بافاريا أصدرت أمر الترحيل على أن ينفذ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويقال إن محاميه قدم استئنافاً إلى محكمة أوسباخ في انتظار الحكم في قضيته من حيث الموضوع.

غواتيمالا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٦٧- برسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن لورينا كارمن هيرناندیز كارانزا ونيري ماتيو هيرناندیز وهما من أطفال الشوارع وعمرهما ١٥ سنة كانا ينامان في حديقة عند تقاطع الشارع رقم ١٥ والشارع رقم ٣ في المنطقة ٢ من مدينة غواتيمالا يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ عندما أيقظهما أفواد الشرطة المدنية وضربوهما. وكان يبدو على ملابس هؤلاء الأفراد أنهم من قوات الشرطة الخاصة، وهي وحدة ممتازة ضمن الشرطة. ويقال إنهم القوا الشابين على الأرض وطلبوا منهما نزع ملابسهما ثم قالوا لنيري ماتيو هيرناندیز بأن يدير وجهه حين اغتصبوا لورينا كارمن هيرناندیز كارانسا. وبعد ذلك يقال إنهم أمروهما بارتداء الملابس ومغادرة المكان وإنهم سيعودون في اليوم التالي ليعطوهما بعض المارايونا. ويقال إن مكتب المساعدة القضائية كازا أليانسا طلب منهما تقديم شكوى عن هذه الأحداث إلى مكتب المستشار العام وإلى مكتب المسؤولية المهنية في الشرطة المدنية.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٤٦٨- برسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة عدداً من حالات ادعاء التعذيب في غواتيمالا. وبرسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ذكّر الحكومة بالحالات التي لم تقدم عنها أي معلومات. وبرسالتين مؤرختين في ١٤ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨، ردت الحكومة على هذه الحالات وفيما يلي موجز لردها.

٤٦٩- روزا إزوين إيل رويس زكرياس، وإيدوين توليو إنريكز غارسيا، وبيلارمينو غونزاليس دي ليون، يقال إنهم احتجزوا وعذبوا يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ بواسطة مجموعة من الرجال المسلحين بالملابس المدنية في فيلا نويفا في مقاطعة غواتيمالا (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٤٦). وأشارت الحكومة إلى توجيه اتهامات أمام مكتب نيابة آماتيتلان في مقاطعة غواتيمالا. وذكرت أن مدير المنشأة التي كان يعمل بها هؤلاء الأشخاص والتي احتجزوا فيها كان قد استأجر محققين من القطاع الخاص لتحقيق سرقة ١٧ آلة صناعية يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٧. ولم يجر الكشف الطبي على العاملين وليس هناك قرار قضائي بالمسؤولية عن الوقائع المدعى بها.

٤٧٠- لويس ألفريدو بونيلا خواريس، وهو من أطفال الشوارع وعمره ١٧ سنة، يقال إنه احتجز وعذب في مدينة غواتيمالا يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ من اثنين من أفراد الشرطة (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٤٥). وأشارت الحكومة إلى أن مكتب المسؤولية المهنية في الشرطة الوطنية أجرى التحقيقات الأولية وأن القضية الآن أمام مكتب النيابة المختصة بالجرائم الإدارية. والمختص بالتحقيق هو المحكمة الجنائية الابتدائية المختصة بجرائم المخدرات والجرائم البيئية، ويجري اتخاذ الخطوات الأولية. وقد أمكن التعرف على أفراد الشرطة الذين القوا القبض على هذا الصبي. ولم يجر الكشف الطبي لأن هذا الصبي لم تكن به إصابات كما قال نائب رئيس القوة الثانية في مخفر الشرطة. ولا يبدو أن هناك مسؤولية خاصة عن هذا الحادث.

٤٧١- وأحال المقرر الخاص أيضاً في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر حالات أخرى إلى الحكومة بادعاء حدوث تعذيب في غواتيمالا.

٤٧٢- وبرسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة كما يلي.

٤٧٣- مارتين بيليكو كوكسيك، يقال إنه اختطف وعذب ثم قتل في حزيران/يونيه ١٩٩٥ من مفوض عسكري واثنين من أعضاء رجال متطوعي الدفاع المدني ألقي القبض عليهما ثم أفرج عنهما في تموز/يوليه ١٩٩٦ لعدم كفاية الأدلة (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٢٨١). وأشارت الحكومة إلى أن الشرطة أجرت تحقيقاً بواسطة إدارة المباحث الجنائية في النيابة العامة. وإن المسؤول عن التحقيق هو الدائرة الجنائية الثانية في ألكيشي المختصة بجرائم المخدرات والجرائم البيئية. وقد تبين من فحص الطبيب الشرعي وجود إصابات متعددة على جسم مرتين بيليكو كوكسيك. وقد صدرت أوامر قبض على ثلاثة أشخاص مشتركين في القضية ونفذت عمليات في مدينة سان بيدرو خوكوبيلاس، في مقاطعة إيل كيشي من أجل تنفيذ هذه الأوامر ولكن المتهمين كانوا قد تركوا المنطقة دون أن يعرف عنوانهم. ولا يزال التحقيق مستمراً.

٤٧٤- ماريو أليوتو لوبيز سانشيس، يقال إنه توفي من عيار أطلق عليه من أفراد الأمن، ومنهم أفراد من قوة التدخل الفوري، وذلك أثناء مظاهرة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في جامعة سان كارلوس (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٢٨٣). وأشارت الحكومة إلى أن الشرطة تدخلت بسبب وقوع حوادث خطيرة واضطرابات عامة ترجع إلى المظاهرة، وكان من بينها حرق عدد من حافلات النقل العام. وقد قدم المشتبه في أنهم سببوا في وفاة ماريو أليوتو لوبيز سانشيس إلى المحاكمة. وبتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ أصدرت المحكمة الجنائية المختصة بجرائم المخدرات والجرائم البيئية حكماً جنائياً ضد وزير داخلية سابق ونائب وزير داخلية سابق ومدير شرطة سابق وضابط شرطة بسبب جريمة القتل العمد وإحداث إصابات بدنية شديدة وبسيطة بجسم إنسان. وصدر الحكم بالسجن ٣٠ سنة على قائد سابق لوحدة الشرطة الخامسة على أساس القتل وإحداث إصابات بدنية شديدة وبسيطة وصدر الحكم ببراءة شخص آخر من المتهمين كما أن واحداً آخر من المتهمين لا يعرف مكان إقامته حتى الآن. وبتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ حكمت الدائرة الرابعة في محكمة الاستئناف ببطلان الحكم السابق وبراءة جميع المتهمين باستثناء السابق لوحدة الشرطة الخامسة مع تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات سجن. ولا تزال إجراءات إعادة النظر القضائية جارية. ولم يحكم بأي تعويض مالي في القضية لعدم إمكان إثبات مقدار الضرر والإصابات بدقة.

غينيا بيساو

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٧٥- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية:

٤٧٦- يقال إن نحو ٢٠ شخصاً اعتقلوا من جانب عسكريين في شباط/فبراير ١٩٩٨ وإنهم اتهموا بتجارة الأسلحة وأنهم تعرضوا للضرب بالهراوات. ويقال إن ٤ منهم أصيبوا بشلل نصفي: فيبدو أن فيليب مانجا أصيب بشلل في يده اليسرى وأن الثلاثة الآخرين، ومنهم لامين جاتا، وهو سنغالي، أصيب بشلل في الساق.

٤٧٧- سامبا ديالو، عضو الطغمة العسكرية يبدو أنه قبض عليه في جودجول في نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأنه هرب بعد ذلك من السجن الذي كان محبوساً فيه وأنه شهد بأن جنوداً أدخلوا إبراً في قضيبه وقت القبض عليه.

٤٧٨- أرماندو بيون يبدو أنه قبض عليه في بيساو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ متهماً بالتجسس لحساب الطغمة العسكرية وأنه تعرض للضرب من عسكريين بواسطة مؤخرة سلاحهم.

٤٧٩- عثمان فاتي، عضو حزب سياسي معارض هو يونياو بارا مودانسا (الاتحاد من أجل التغيير)، يقال إنه قبض عليه في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ لانتقاده رئيس الجمهورية وإن أحد الجنود اقتاده إلى زنزانة في مخفر الشرطة المركزي حيث تعرض للضرب في جميع أجزاء جسمه من جانب أحد العسكريين ويقال إن أذنه قد قطعت وأفرج عنه بعد قليل وإن السبب في هذه المعاملة أنه كان وراء تقديم عريضة تطلب وقف القتال في غينيا بيساو.

٤٨٠- وبرسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أبلغها بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ التي لم يرد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٨١- بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي نداء عاجلاً باسم ألفا كوندي النائب في الجمعية الوطنية والرئيس الحالي لتجمع حزب غينيا الذي تقدم للانتخابات الرئاسية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والذي يقال إنه قبض عليه ليل ١٥ من نفس الشهر من جانب أعضاء الحرس الجمهوري وأنه محبوس منذ ذلك الوقت في مكان سري غير معروف وإن كان يقال إنه المعسكر الحربي في كوندارا.

هايتي

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٨٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات التالية:

٤٨٣- بيير إيفون شيري، مدير إذاعة كايين، يبدو أنه قبض عليه في محطة الإذاعة في ليكاي يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من جانب ١٥ عضواً من فصيلة التدخل وحفظ الأمن. ويقال إنه ضرب بمؤخرة البنادق وبضربات من الأيدي أثناء القبض عليه وأثناء احتجازه. ويقال إنه أفرج عنه في اليوم التالي دون توجيه أي اتهام إليه. ولم يتقدم رجال الشرطة الثلاثة المتهمون بالعنف الشديد أمام المحكمة يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ولم يمكن معرفة ما إذا كانت الشرطة قد أجرت تحقيقاً في الموضوع.

٤٨٤- وفي شباط/فبراير ١٩٩٨ يقال إن بعض أفراد وحدات متخصصة من الشرطة تدخلوا أثناء الاشتباكات بين أعضاء الشرطة المحلية وسكان ميربالية. وبتاريخ ٥ شباط/فبراير يبدو أن الشرطة قبضت على شخصين أحدهما عضو في منظمة Operayson Met Lod nan Desod وإن نحو ٥٠ شخصاً آخرين، معظمهم أعضاء في نفس المنظمة، تظاهروا أمام مخفر الشرطة الذي كان هذا الشخص محتجزاً فيه. ويبدو أنه حصل إطلاق النار وأن أحد المارة أصيب إصابة قاتلة وأن آخر أصيب إصابات بالغة. وبعد ذلك يبدو أنه حصلت مواجهات وأن المتظاهرين أحرقوا سيارات وهددوا رئيس الشرطة المحلية بالسلاح. وبعد ثلاث ساعات وصل أعضاء فصيلة التدخل وحفظ الأمن وأعضاء من فصيلة التدخل من الشرطة المركزية في هاييتي إلى الموقع بصحبة المدير العام للشرطة المركزية ووزير الأمن العام وفريق من وحدة حفظ الأمن في مقاطعة هينشي، وذلك من أجل إعادة الأمن. ويقال إن قوات الأمن هذه ألقت القبض أثناء الليل ودون أمر قبض على كثير من الأشخاص وخصوصاً أعضاء المنظمة سالفة الذكر في كل من ميرفاليه ولاشوباس وسودو. ويقال إن أكثر المقبوض عليهم تعرضوا للضرب أثناء القبض وأثناء الحجز في مخفر شرطة ميفاليه. ويبدو أن ثلاثة أشخاص على الأقل أدخلوا المستشفى بعد هذه الأحداث. ويقال إن عدة لجان تحقيق أرسلت إلى هذا المكان، وكان منها واحدة من الشرطة القضائية في وواحدة تتبع لجنة حقوق الإنسان في البرلمان. ونتائج تحقيقات هذه اللجان غير معروفة للمقرر الخاص.

٤٨٥- وبرسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أرسلها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

الهند

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٨٦- برسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بوقوع تعذيب بصفة منتظمة في أماكن الاحتجاز في مختلف أنحاء البلد. فيقال إن الشرطة وحراس السجون يعذبون أو يسيئون معاملة السجناء الجدد للحصول على مال أو ممتلكات شخصية. ويقال إن الشرطة تعذب في حالات كثيرة المحبوسين احتياطياً. وإلى جانب ذلك نقل المقرر الخاص إلى الحكومة عدة ادعاءات بأن القوات العسكرية وشبه العسكرية في الشمال الشرقي تشترك في عمليات احتجاز تعسفي، واختطاف وتعذيب بما في ذلك الاغتصاب والإعدام خارج القضاء. وأخيراً يبدو أن الشرطة بالغت في استخدام القوة في تفريق المظاهرات مما أدى إلى حالات وفاة كثيرة.

٤٨٧- وأبلغ المقرر الخاص عن الحالات الفردية التالية:

٤٨٨- مرشي علي يقال إنه قتل في بغات برازالا في منطقة سرنجار من جانب قوات الأمن للاشتباه في أنه تلقى تدريباً على العمليات الفدائية في باكستان. وقد أبلغ والده عن غيابه يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٨ لما لم يعد إلى المنزل بعد العمل في اليوم السابق. وأبلغت الشرطة الوالد أن ابنه عبر خط الرقابة إلى الباكستان للحصول على تدريب على العمليات الفدائية. وبتاريخ ٢٤ أيار/مايو أعادت الشرطة جثته إلى عائلته ويبدو أنه كانت عليها آثار تعذيب.

٤٨٩- محمد رمضان واني، يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في منزله في ناي باغ في منطقة ترال، من جانب أفراد مجموعة العمليات الخاصة في شرطة جامو وكشمير وأن ذلك كان أمام عائلته وأن جثته أعيدت بعد يوم واحد إلى أفراد عائلته وكانت عليها آثار ظاهرة من الرصاص وآثار تعذيب.

٤٩٠- هاري شنكار بال يقال إنه ضرب حتى الموت بعد اعتقاله يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من جانب شرطة هاوز كازي. وبعد يومين من المعاملة التعسفية اقتادته الشرطة إلى مستشفى رام مانوهار لوهيا وأعلن عن وفاته عند وصوله. ويبدو أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طلبت التحقيق في وفاته.

٤٩١- يومليمبام ساناماشا، وعمره ١٥ سنة، يقال إنه اختفى بعد القبض عليه من أفراد الكتيبة ١٧ بنادق راجبوتانا في شباط/فبراير ١٩٩٨ في منزله في قرية أنغثا في مانيبور. ويقال إنه أرغم أن ينام على الأرض مع مد ذراعيه إلى الأمام وإن أفراد الجيش ضربوه. ويبدو أن أداة حديدية وضعت على باطن قدميه مما جعل جسمه بأكمله يهتز اهتزازاً عنيفاً. وقد أنكرت السلطات في بداية الأمر القبض عليه ثم قالت إنه هرب من الاحتجاز. ويبدو أن الحكومة المركزية اتخذت خطوات لمنع حكومة الولاية من التحقيق في الحادث.

٤٩٢- محمد أشرف بهات وزوجته شميما بانو يقال إنه طلب منهما التقدم إلى مجموعة العمليات الخاصة المعسكرة في منطقة هومهاما في بودغام في كشمير يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويبدو أن شميما، التي كانت حاملاً في ستة أشهر، تعرضت لصدمات كهربائية نحو ١٥ دقيقة أثناء استجوابها. والنتيجة هي أن الجنين توفى في الرحم. وبعد ذلك أدخل زوجها إلى نفس الغرفة وتعرض، في حضور زوجته، لصدمات كهربائية مع تعليقه في السقف وربط يديه خلف ظهره. ويقال إنها أدخلت بعد ذلك إلى مستشفى لالا ديد للنساء في سرينجار.

٤٩٣- يقال إن رفيقة تعرضت للاستجواب بشأن أخيها في منزلها في ملانجام بانديبورا يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من جانب ستة من أفراد الكتيبة ١٤ بنادق راجبوتانا المعسكرة في مالانجام وعندما لم تستطع أن تقدم أي معلومات يبدو أن الجنود ضربوها لنحو ٣٠ دقيقة. وبسبب ذلك يقال إنها تعاني من كسر في إحدى الساقين.

٤٩٤- يقال إن ماريماتو وجاياسيلان ومادوراي فيران ألقي عليهم القبض بتهمة السرقة من جانب شرطة كوداي كانال في منطقة ديندیكول أن في يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ واستغرق استجوابهم يومين حيث تعرضوا لضرب شديد. وأفرج عن مادوراي فيران ليل ٢٢ حزيران/يونيه وبقي الآخران في الاحتجاز حتى صباح ٢٣ ويقال إن العين اليمنى عند ماريماتو تعرضت لإصابة شديدة وأنه أُدخل إلى مستشفى خاص في اليوم التالي وأعلن عن وفاته عند وصوله. ويبدو أن جسمه كان مليئاً بالجراح وأن الفحص بعد الوفاة حدث يوم ٢٣ ولكن حتى ٢٨ حزيران/يونيه لم يكن قد صدر التقرير عنه إلى المسؤولين المحليين رغم أن الأنظمة تتطلب إصدار التقرير خلال ٢٤ ساعة. ويقال إن ضابطاً كبيراً في الشرطة أعلن أمام الجمهور أنه سيقدم اتهامات بالقتل ضد رقباء الشرطة المسؤولين ولكن الشرطة رفضت التعليق بعد ذلك عند سؤاله عن الموضوع.

٤٩٥- غلام محمد غورو يقال إنه ألقي القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من جانب أعضاء قوات أمن الحدود وغيرهم من العسكريين الموجودين في منطقة كرنغار وأنه اقتيد إلى مركز الاستجواب في كاران ناغار وأنه أثناء استجوابه تعرض فيما يقال لضرب شديد على الرأس وفقد الوعي لمدة أربعة أيام. ويبدو أنه نقل بعد ذلك إلى مركز استجواب يُعرف باسم " حيث احتجز لعدة أشهر وتعرض إلى مزيد من التعذيب. ويقال إن النتيجة أنه أصيب بشلل نصفي. ومن مركز "a Two نقل إلى سجن بلوال كوت ثم إلى أودنبور. ولم يحصل على أي علاج طبي إلى حين إدخاله إلى مستشفى جامو. وبعد ذلك نقل إلى سجن رانغرات وأخيراً أطلق سراحه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ويقال إنه الآن مصاب بعجز كلي.

٤٩٦- علي محمد بهات يقال إنه أخذ من منزله يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بواسطة أفراد من الكتيبة ١٥ بنادق راجبوتانا إلى معسكر واتلوب باندبورا لاستجوابه عن حيازة بندقية. وأثناء تلك الفترة ذهب والده إلى المعسكر فألقي القبض عليه وتعرض للتعذيب. ويقال إنه اصطحب أفراداً من الكتيبة إلى منزله للبحث عن السلاح ولما لم يجدوا أي سلاح ألقوا بعلي محمد من الطابق الثالث من المنزل فكسرت ساقه وذراعه وأصيب بإصابات في الرأس. وقد نقل إلى المستشفى في منطقة بارزولا فرينجار.

٤٩٧- نظير أحمد حجم يقال إنه ألقي القبض عليه في منطقة تحصيل سينواري في بارامولا بواسطة أفراد من الجيش الهندي معسكرين في مناسبال سافابورا وذلك يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ويقال إنه مات محتجزاً في المعسكر بسبب التعذيب وأن جثته نقلت إلى قرية شيوا مع إطلاق النار عليه حتى تبدو الوفاة نتيجة معركة.

٤٩٨- ي. ماني، نائب رئيس منظمة جميع نوادي مانيبور المتحدة، التي اعترضت في الفترة الأخيرة على انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الولاية، يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله من جانب قوات الأمن في الكتيبة ٣٢ بنادق رشتريا بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واقتيد إلى معسكر الجيش المحلي ووجهت إليه تهمة الانتماء إلى الجبهة الشعبية الثورية وتعرض للضرب على جسمه بأكمله بما في ذلك الرأس والوجه باستعمال عصا خشبية ، وعلى الظهر باستعمال سلسلة حديدية. ويقال إنه احتاج إلى علاج في المستشفى لمدة يومين بسبب هذه الإصابات.

٤٩٩- وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي سبق إحالتها في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

٥٠٠- وبرسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أرسلت بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات العنف ضد النساء وأسبابه وعواقبه، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى عدداً من حالات فردية عن الادعاء بالاغتصاب وفيما يلي موجزها.

٥٠١- يقال إن بينا داس تعرضت للاغتصاب ثم قتلت من جانب اثنين من أفراد قوة أمن الحدود في تامانا بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ وأنها طُعنت بعد ذلك بسكين تقليدية تستخدم في تقطيع السمك والخضار. وبعد أن سمع الجيران صرخاتها وجدوها على الأرض. وقبل وفاتها يقال إنها استطاعت أن تحكي ما حدث. ورغم أن زوجها تقدم بشكوى إلى مخفر شرطة دوموني التابع لشرطة برباري فإن الشخصين اللذين أمكن التعرف عليهما من قوة أمن الحدود لم توجه إليهما أي تهمة ويقال أن أسرة الزوج وأقاربه محتجزون ويتعرضون للتعذيب.

٥٠٢- ويقال إن كلاً من أورباشي رافا وباسافي رافا وسوني رافا وامشيري رافا تعرضن للاغتصاب من جانب أفراد تابعين لقوة الشرطة الاحتياطية المركزية أثناء عملية عسكرية في قرية أمانغوري في منطقة كوكراجار في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد الاغتصاب جرى تهديد الضحايا لعدم ذكر الوقائع. ورغم الاعتراضات من منظمات محلية كثيرة لا يبدو أن هناك عملاً اتخذ للتحقيق في الموضوع.

٥٠٣- تولوموني دافي يقال إنها تعرضت لاغتصاب من جانب ثمانية جنود من قوة معسكر الجيش بارابوجيا ليلة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في مقاطعة كوباهيرا غواتاغوين ماريغون. ويبدو أن الجنود الثمانية اقتحموا مسكنها أثناء عملية تطويق منزل بهبانندر شودري الذي كان محبوساً للاستجواب بشأن أخيه بول شودري المتهم بالانضمام إلى إحدى المنظمات. وقد أدخلت تولوموني دافي إلى المستشفى المدني المحلي وتقدم زوجها بشكوى إلى مخفر شرطة ميكيربيتا. وبعد ذلك يقال إن الجنود هددوا سكان القرية عندما علموا بتقديم الشكوى. وقد انتظمت نساء ٤٠ قرية مجاورة في مسيرة يوم ٢٧ نيسان/أبريل وقد تقدموا بعريضة إلى نائب المفوض في ماريجون يطلبن إجراء تحقيق قضائي ولكن لا يبدو أن أي إجراء قد اتخذ.

٥٠٤- ويقال إن تارولاتا بيجو تعرضت للاغتصاب عدة مرات يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧ في قرية جوناي في منطقة ديماجي من جانب مجموعة من أفراد الجيش الهندي كانوا يبحثون عن الناشطين في نفس المنظمة. وقد تقدم زوجها بشكوى إلى مخفر شرطة جوناي، وتولت المستشفى فحص الزوجة. ورغم ذكر واحد من المتهمين بالاسم في الشكوى لم تتخذ الشرطة ولا الإدارة المدنية أي خطوة في الموضوع.

٥٠٥- يقال إن سنتالي بودو وعمرها ١٧، ورانجيلا وعمرها ١٥ تعرضا للاغتصاب في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ من أفراد الجيش من الكتيبة ١٦ راجبوت ممن كانوا يعملون في مخفر شرطة مولبار في منطقة نالباري. وفي اليوم التالي يقال أنهم دخلوا إلى منزل ديارام رادا واغتصبوا بناته وهن روموني، وعمرها ١٦، وتنجيجي وعمرها ١٧، وساماشري وعمرها ١٣، وجنتاري وعمرها ١٤، وأمبي وعمرها ١٣، في منزل كل واحدة منهن. ورغم تقديم شكوى إلى مخفر شرطة تامولبور لا يبدو أن التحقيق بدأ في الموضوع.

٥٠٦- مينوتي بالا راي ودورا راي، سن ١٨، يقال أنهما اغتصبتا في قرية كادزي دوبا من جانب قوات الأمن المركزي بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧. ويقال إن قوات الجيش الهندي وقوات الأمن المركزي أغارت على المنطقة بحثاً عن الناشطين في الجامعة المتحدة لتحرير أسام بعد أن نصبت هذه الجبهة كميناً قتل فيه اثنان من أفراد الأمن المركزي. ويبدو أن مجموعة من رجال الجيش دخلوا منزل مينوتي بالا راي واغتصبوها. وقد اعتقلت دورا راي أثناء محاولة الهرب من القرية واقتيدت إلى الأدغال القريبة حيث اغتصبت إلى أن فقدت الوعي. ويقال إن مخفر شرطة بنغاهيدون والإدارة المحلية رفضا قيد الشكوى.

٥٠٧- ماموني كوش، ١٢ سنة، يقال إنها اغتصبت في كومارشوبوري في منطقة سونتيبور ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ من جنديين من الكتيبة ٢٥ بنجاب المعسكرة في مركز ديكياجولي الصناعية، وأن الجنديين ركلا جدة الفتاة حين حاولت الدفاع عنها ثم اغتصبا الجدة. وقد تقدم والد الضحية بشكوى إلى الضابط المسؤول عن العملية ويقال إن الضابط استدعى الكتيبة، وأمكن التعرف على واحد من الجانيين بواسطة الضحية في حضور الضابط وحضور سكان القرية. كما تقدم الأب بشكوى إلى مخفر شرطة ديكياجولي ويبدو أن رئيس القضاة نظر هذه الشكوى.

٥٠٨- دامونا سارغياري يقال إنها اغتصبت من قوات الأمن المركزي في منزلها في قرية لانغين غريماري في منطقة كربي أنغلونغ يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وكان الجنود قد دخلوا عدة منازل بحثاً عن ناشطين وأنهم ضربوا زوجها راماكانا سالغياري على الرأس ففقد الوعي ثم اغتصبوها. ويقال إن الشرطة قد رفضت قيد شكوى الضحية في اليوم التالي على أساس أن الوقت فات لتقديم الشكوى.

٥٠٩- دولومايا تامانغ وساندي مايا تامانغ، شقيقتان عمر ١٢ سنة، يقال إنهما اغتصبتا في منزليهما في قرية جايرانبور سايغاريا في مركز جيمياغي يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ من جانب شرطيين يرتديان الملابس المدنية ويقال إن الضابط في مخفر شرطة بوردولوني رفض قيد الشكوى ولم يتخذ أي خطوة لتوقيع الكشف الطبي عليهما. وقد عادت مجموعة من رجال الشرطة إلى منزل الأسرة يوم ٢٨ آب/أغسطس ويقال إنها ضربت الأب بسبب تقديم الشكوى. ويقال إن ساندي مايا تعامانغ تعرضت للاغتصاب مرة ثانية. ورفضت إدارة المركز اتخاذ أي خطوة.

٥١٠- كالبانا داس كاكوتي يقال إنها اغتصبت من جانب جنود من مجموعة الكوماندوز الميدانيين رقم ١٣ في قرية باتاسالي بانغون شريدوار في مركز سانتي بور. ويقال إنها فقدت الوعي نتيجة لهذا الاغتصاب الجماعي وقد تقدم أعضاء الأسرة بشكوى إلى مركز أنجبارا وأدخلت الضحية إلى المستشفى ويبدو أن الأمر تطلب خياطة سبعة مواضع بعد التمزق الذي نتج عن الاغتصاب. وقد تقدمت إلى رئيس القضاة الذي أمر بتسجيل أقوالها وأقوال غيرها من سكان القرية ويقال إن الشرطة ادعت أن الذين اغتصبوها هم أفراد من القرية.

٥١١- تاكاهيسواري رافا يقال إنها اغتصبت من جانب أفراد من الكتيبة ١٠٩ في يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في قرية مولاغون وأن مخفر شرطة بندايغون قيد الحالة وأن الإدارة المحلية طلبت إجراء تحقيق قضائي.

٥١٢- ديمولا دويماري يقال إنها اغتصبت من جانب سلطات من الكتيبة ٢ مدراس في غابة قرية بالوكماري في مركز بارانغ يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ وأن شكوى قيدت في مخفر شرطة غودالغوري وأن أحد القضاة أخذ أقوالها ولكنها لم ترسل للكشف الطبي حتى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨.

٥١٣- أنجالي باسوماتاري يقال إنها اغتصبت من جانب جنود من الكتيبة ٢ مدراس يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ في قرية فالكوماري رقم ٢.

٥١٤- خاندي دويماري، وأنيتا خخناري ورينا خخناري، يقال إنهن اغتصبن من جانب جنود الكتيبة ٢ مدراس في قرية سوناري كاوونغ غاون في مركز دارانغ يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٨.

٥١٥- موناشري دويماري يقال إنها اغتصبت من جانب جنود الكتيبة ٢ مدراس المعسكرة في روتا في غابة قرية بالوكماري ٢ في الغابات بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد قدم أعضاء أسرتها مذكرة إلى قاضي المنطقة يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨ طالبين إجراء التحقيق ولكن ليست هناك معلومات عن البدء بالتحقيق.

٥١٦- نبياري دويماري يقال إنها اغتصبت من جانب جنود من الكتيبة مدراس ٢ المعسكرة في قرية روتا هادكولا في مركز دارانغ يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨ ويبدو أن الجيران تقدموا بشكوى إلى مخفر شرطة أودالغوري صباح اليوم التالي وأنها أرسلت إلى الفحص الطبي يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩.

٥١٧- ليلاواتي بايشايا يقال إنها اغتصبت من أفراد من الكتيبة الميدانية ٣١٣ في قرية بايكاركوشي في مركز نالباري يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد حضر الجنود إلى منزل دهراني بايشيا زوجها وجروه إلى خارج المنزل مع ضربه بشدة هو وأطفاله الصغار في حين أن اثنين من الجنود داخل المنزل خلعا ملابس ليلاواتي بايشايا وعذباها. ويبدو أن واحداً من الجنود جلس فوق جسمها وعضها في مواضع متفرقة من جسمها ثم اغتصبها الجنديان عدة مرات. وعند مغادرتهما يبدو أنهما هدداها بعدم تقديم أي شكوى عن هذا الاغتصاب الجماعي.

٥١٨- بينا بايشايا يقال إنها اغتصبت من أفراد الكتيبة الميدانية ٣١٣ في قرية بايكاركوشي في مركز مالباري يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ وأن الجنود هددوا العائلة والضحية بعدم تقديم شكوى.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٥١٩- بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم زاهور أحمد خاندي، وعمره ١٥ سنة، ويقال إنه أخذ من منزل والديه في قرية مالورا بالقرب من سرنجار بواسطة أفراد من مجموعة العمليات الخاصة، وهي فرع من شرطة الولاية، وذلك بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويقال إن هذه المجموعة أنكرت يوم ٣ شباط/فبراير أنه موجود لديها. وفي يوم ٤ شباط/فبراير حاول والداه تقديم تقرير معلومات إلى مخفر شرطة باريمبور لتسجيل اختفاء ابنهما، ولكنهما لم ينجحا في ذلك. وفي نفس اليوم يقال إن عمه زار قيادة مجموعة العمليات الخاصة في هافتشينار في مجمع كارجو وأن المسؤولين فيها اعترفوا بأنهم يحتجزونه. وردت الحكومة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ بأن زاهور أحمد خاندي ابن محمد رمضان خاندي اشتبهت فيه مجموعة العمليات الخاصة في شرطة جاموا وكشمير يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ للاعتقاد باشتراكه مع شقيقه بشير خاندي في إطلاق النار على أحد أفراد شرطة جاموا وكشمير في بارامالو. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه بعد التحقيق الابتدائي أفرج عنه بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأنه موجود الآن في منزله.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٥٢٠- برسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩، ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣١١) وعلى حالتين أحالهما المقرر الخاص إلى الحكومة برسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرات ٢٩٣ و ٣٠٠). وفيما يتعلق بالنداء العاجل ردت الحكومة بأن بيمال كانتي شكما ألقي القبض عليه بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ من جانب ضابط الشرطة المناوب في مخفر شرطة مياو بعد شكوى مقدمة من رجل آخر بأن بيمال كانتي شكما وآخرين دبروا له قضية حيازة أسلحة نارية بدون ترخيص بسبب تنافس شخصي بينهما. وردت الحكومة أيضاً بأنه أطلق سراحه فيما بعد بكفالة وأنكرت تعرضه للتعذيب أثناء الاحتجاز.

٥٢١- ورداً على الحالة الخاصة براجيش بيلاي أنكرت الحكومة جميع الادعاءات على أنها كاذبة ولا أساس لها. وذكرت الحكومة أنه استدعي إلى مخفر الشرطة في مدينة بيلاي لاستجوابه مرتين. وأثناء الاستجواب الثاني بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ اعترف فألقي القبض عليه رسمياً وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه شكا أثناء فترة اعتقاله من كسر في الرجل نتيجة وقوعه من الدرج وفحصه الأطباء في اليوم التالي فتبين أن إصابته بسيطة. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأنه قدم إلى المحكمة يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ وجدد حبسة لمدة أيام وذكرت الحكومة أنه كانت أمامه فرصة كافية، أمام المحاكم المختصة، لتقديم ادعاءات التعذيب أو عدم السماح له بالحصول على الخدمات القانونية، ولكنه لم يفعل ذلك. وأنكرت الحكومة أنها منعته من الاتصال بمحامٍ وأبلغت المقرر الخاص أنه كان يستطيع مقابلة محاميه عندما كان يطلب ذلك.

٥٢٢- وفيما يتعلق بديبو بارامانيك، ردت الحكومة بأن لجنة حقوق الإنسان في ولاية البنغال الغربية حققت في المسألة وأنها أصدرت عدداً من التوصيات قبلتها حكومة الولاية، ومنها إصدار تعليمات للمدير العام وللمفتش العام في الشرطة في البنغال الغربية بتوجيه الاتهام إلى الضابط رئيس مخفر شرطة شينسورا وبالتحقيق في اشتراك أفراد الشرطة من المخفر المذكور بواسطة الإدارة المركزية للتحقيق في البنغال الغربية، وباتخاذ إجراءات ضد نائب المفتش ومساعد نائب المفتش واثنين من الرقباء. وبالإضافة إلى ذلك أعربت اللجنة عن عدم سرورها وعن عدم موافقتها على سلوك رئيس الشرطة ونائب المفتش وأربعة من الضباط المناوبين في تعاملهم مع الأشخاص المشتركين في الحادث وطلبت دفع تعويض مؤقت قدره ٠٠٠ ٢٠ روبية لزوجة المتوفى بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٥٢٣- وبرسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، ردت الحكومة على النداء العاجل الموجه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣١٢). وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن جاسبان سنغ ديلون ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ بالاشتباه في أنه حصل على أموال من الخارج لتنفيذ مؤامرة لتدمير سجن بوريل في شانديجار. وذكرت الحكومة أن سلطات الشرطة عثرت في ممتلكاته على معدات إلكترونية تستخدم في رصد الاتصالات اللاسلكية من جانب الشرطة كجزء من التحضير لتدمير السجن. وذكرت الحكومة أنه قدم إلى قاضٍ عدة مرات دون أن يتقدم بشكوى عن تعذيبه من جانب الشرطة. وقد جدد حبسه حتى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ لدى الشرطة وبعد ذلك أدخل في الاحتجاز القضائي حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٥٢٤- وبرسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على حالة أحالها المقرر الخاص برسالته المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٢٩١). وأكدت الحكومة إلقاء القبض على سوشا سنغ يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واستجوابه لمدة ساعتين بواسطة الضابط المناوب في وكالة المخابرات المركزية في جالندهار، ولكنها أنكرت ادعاءات التعذيب. وأشارت الحكومة أن ذلك تأكد بعريضة سوشا سنغ المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وذكرت الحكومة أيضاً أن هذه الادعاءات كانت موضع تحقيق من جانب أحد كبار رجال الشرطة.

٥٢٥- وفي نفس الرسالة ردت الحكومة على النداء العاجل الموجه بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ باسم ثلاثة من العاملين الاجتماعيين في جمعية بال راشمي (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣١٣). وأشارت الحكومة إلى أن هناك شكوى قدمت ضد عبد الستار وسيتا رام وساتيا نارين بسبب الاغتصاب. وأثناء التحقيق يقال إن عبد الستار اعترف بالجريمة وباشتراكه مع المتهمين الآخرين. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن هناك حالات استغلال جنسي كثيرة قدمتها نساء ضد المنظمة التي كنّ يعملن فيها. وأخيراً أشارت الحكومة إلى أن ادعاءات التعذيب لا أساس لها وأن هناك فريقاً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يحقق في المسألة برمتها تحقيقاً كاملاً.

٥٢٦- وبرسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على الحالتين اللتين أحالهما المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (انظر E/CN.4/1999/61). وفيما يتعلق بهوماجوت رونغمي (نفس المرجع، ٣٠٢) وكرهينغ زاليانغ (نفس المرجع، الفقرة ٣٠٣) أكدت الحكومة إلقاء القبض عليهما من أفراد كتيبة بنادق آسام ولكن بالنظر إلى التقارير الطبية وتحقيقات السلطات المختصة، فإنها أنكرت الادعاءات بوقوع تعذيب لأنها لا تقوم على أساس.

ملاحظات

٥٢٧- يعرب المقرر الخاص عن تقديره لردود الحكومة. ويلاحظ أنها لا تغطي إلا نسبة صغيرة من الحالات المحالة عام ١٩٩٨. ويأسف مرة أخرى لعدم وجود دعوة له ليزور البلد للحصول على صورة أوضح عن الوضع الذي كان مصدر قلق مستمر لسنوات عديدة.

إندونيسيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٢٨- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه لا يزال يتلقى معلومات عن أعمال تعذيب من جانب الشرطة وقوات الأمن على نطاق واسع لانتزاع اعترافات ومعلومات من ضحايا في إندونيسيا وخصوصاً في مناطق تيمور الشرقية وإريان جايا وآتشيه.

٥٢٩- ويقال إن الشرطة كثيراً ما تبالغ في استخدام القوة في مواجهة مظاهرات سلمية وأحيلت إلى الحكومة المعلومات عن مظاهرات الاعتراض التالية التي يقال إن الشرطة فرقتها باستخدام القوة.

٥٣٠- ففي يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٨ تجمع آلاف من الطلاب والسكان المحليين في الجامعة المحلية في جاوا الوسطى للاشتراك في مظاهرة وعندما حاولوا السير خارج الحرم الجامعي يقال إن الشرطة ضربتهم بعصي من الخيزران وأن بعض الطلبة ردوا بقذف الشرطة بالحجارة مما دفع الشرطة إلى إطلاق غاز مسيل للدموع ومدافع مياه ورصاصات مطاطية. وعندما لم يتفرق المتظاهرون يقال إن الشرطة هجمت عليهم بعصي الخيزران وأنها أحدثت إصابات شديدة بمئات من المتظاهرين.

٥٣١- بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يقال إن نحو ١٥٠٠ من طلاب تيمور الشرقية قادوا مظاهرة سلمية أمام وزارة الخارجية في جاكرتا وأنهم تعرضوا للضرب بالعصي والركل واقتيدوا إلى حافلات عسكرية نقلتهم إلى معسكر سيبوبور الحربي خارج جاكرتا حيث احتجزوا للاستجواب وتعرضوا للضرب. وتفيد المعلومات الواردة عن طعن بعضهم بحراب البنادق. ويقال إن بعض المصابين أخذوا إلى مستشفى سان كارولوس للعلاج وكان منهم ماريا فاطمة التي كانت تتقيأ دماً وتعاني من نزيف في الأنف، وأغوستينيا فونسيكا وهيلينا (اللقب غير معروف) اللاتي كن يتنفسن بصعوبة.

٥٣٢- وبتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ حاولت مجموعة من ٧٥٠ من عمال النسيج في جاوا الوسطى السير من موقع محلي لإحدى منظمات حقوق الإنسان في جاكرتا إلى مكتب منظمة العمل الدولية المحلي عندما حاول ضباط الشرطة دفع المتظاهرين إلى خارج الشارع حدثت اشتباكات ويقال إن الشرطة ضربت ١٩ من المتظاهرين بعصي من الخيزران وركلتهم حتى يتراجعوا.

٥٣٣- بتاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، يقال إن ٣٠ متظاهراً أصيبوا عندما بالغت قوات الشرطة والقوات العسكرية في استخدام العنف لمنع المتظاهرين من دخول مكتب اللجنة الانتخابية الوطنية في وسط جاكرتا. وكان نحو ٣٠٠ شخص يعترضون أمام المكتب المذكور حين ضربتهم الشرطة وأفراد عسكريين بالعصي وبمقابض البنادق مع ركلهم بالأحذية، وإلقاء غاز مسيل للدموع عليهم وإطلاق رصاصات مطاطية. وقد تلقى المقرر الخاص أسماء ١٥ فرداً يبدو أنهم في حالة حرجة في مستشفى سان كارولوس بسبب هذا العنف. كما أن هناك ١٥ شخصاً آخرين يقال إنهم احتاجوا إلى جراحة بسبب هذا العنف.

٥٣٤- وبتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، يقال إن شرطة مكافحة الشغب فرقت بالعنف تجمهر من نحو ٦٠ طالباً معترضين في جاكرتا خارج مبنى الأمم المتحدة في وسط المدينة. ويقال إن قوات الأمن فتحت النار خارج مبنى الأمم المتحدة وأن شرطة مكافحة الشغب ضربت المعترضين بالعصي وألقت بقنبلتين مولوتوف في الهواء كما أن ثلاثة أعضاء من مجموعة أخرى تبلغ نحو ١٥٠ متظاهراً كانت تسير باتجاه مبنى البرلمان من الجانب الغربي من جاكرتا تعرضوا للضرب والركل من جانب قوات الأمن في نفس اليوم. ويقال إن ٧ معترضين ألقي القبض عليهم ومنهم جوناوان محمد وهو رئيس تحرير سابق في مجلة تمبو الأسبوعية.

٥٣٥- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٥٣٦- ديزمون ماهيسا، رئيس مجموعة محلية للمعاونة القضائية باسم LBH Nusantra وعضو في الاتحاد الشعبي من أجل الديمقراطية، تعرض لهجوم في الشارع من فردين مسلحين في جاكرتا يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ وأنه اقتيد بقوة إلى إحدى السيارات ووضعت على رأسه حقيبة واقتيد إلى موقع غير معلوم حيث تعرض للتعذيب أثناء استجوابه عن نشاطه السياسي. ويبدو أن عينيه عصبتا ويديه قيدتا إلى كرسي مع توجيه صدمات كهربائية إلى قدميه ورأسه وضربه وركله. ويبدو أنه أفرج عنه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مطار جاكرتا وأنه أدلى ببيان عام عن معاملته بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩٩.

٥٣٧- بايو لوستريلانانغ، رئيس الاتحاد الشعبي من أجل الديمقراطية، يقال إن رجلاً مسلحاً اختطفه ووضعه في سيارة في جاكرتا يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨. وبعد عصب عينيه وتقييد يديه اقتيد إلى مكان غير معروف حيث تعرض للتعذيب بما في ذلك صدمات كهربائية، أثناء استجوابه عن نشاط عدد من شخصيات المعارضة. ويقال إن رأسه قد غطس في الماء حتى أنه لم يعد يستطيع التنفس وأنه تعرض للضرب والركل. ويبدو أن الاستجواب والتعذيب دام ثلاثة أيام وأنه ظل محتجزاً حتى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقال إنه قدم وصفاً بهذا التعذيب إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٥٣٨- محمد أدريانسياه، وهو طفل عمره سبعة شهور يقال إنه كان محجوزاً مع أمه من جانب قوات الأمن في مورونغ في آتشيه في شباط/فبراير ١٩٩٨. ويقال إن قوات الأمن علقته من ساقيه في الشمس لمدة ساعات لإرغام أمه على الكشف عن مكان زوجها المشتبه في أنه يقوم بنشاط انفصالي. وقد أفرج عن الأم والطفل فيما بعد.

٥٣٩- راهارجو واليو دجاتي، وهو عضو في اللجنة القومية للكفاح الديمقراطي، يقال إنه اختطف يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨ واقتيد إلى مكان غير معروف حيث استجوب وتعرض للضرب ولصدمات كهربائية لمدة ثلاثة أيام كما أرغم على الرقاد على لوح من الثلج ويقال إنه نقل إلى الشرطة يوم ١٧ نيسان/أبريل وأفرج عنه بعد ذلك. وقد أدلى بشهادة علنية عن تعذيبه بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥٤٠- وفيما يتعلق بإقليم تيمور الشرقية يقال بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك التعذيب وذلك في الفترة التي سبقت تصويت تيمور الشرقية على الاستقلال وبعد التصويت. وكانت معظم حالات الانتهاك التي قدمت إلى المقرر الخاص تقع من جانب مجموعات ميليشيا منضمة إلى إندونيسيا ويقال إنها كانت تحصل على دعم من الجيش الإندونيسي بوسائل منها التعبئة والتدريب. وقيل أيضاً إن الجيش الإندونيسي كان ينسق الجهود مع مجموعات الميليشيا المحلية وأنه كان مشتركاً بصفة مباشرة في كثير من الانتهاكات.

٥٤١- وزعم أيضاً بحدوث انتهاكات خطيرة ضد لاجئي تيمور الشرقية الذين هربوا إلى تيمور الغربية بعد اندلاع أعمال العنف عقب الاستفتاء وأن هذه الانتهاكات كانت أيضاً تستهدف عمليات المساعدة الإنسانية ويقال إن اثنين من أعضاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعرضا لهجوم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مركز اللاجئين في نولباكي وأن أحدهما كان رجلاً فتعرض لقطع رقبته بسكين وللضرب على الوجه، في حين أن الأخرى كانت امرأة فتعرضت لطعنة في أحد أضلاعها اليسرى.

٥٤٢- وأحال المقرر الخاص الحالات الفردية التالية.

٥٤٣- روزيتا غوميز بيريز يقال إنها تعرضت للاغتصاب من جنود من المركز العسكري لروليما ديكولياتي هاتوليا في مركز ارميرا وذلك في منزلها في قرية دارمي التابعة لقرية كوتيت في مركز ارميرا بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٩٨ ويقال إنها كانت تقف وفي ذراعيها طفلها البالغ من العمر شهرين حين اقتربت منها مجموعة من الجنود عمد أحدهم إلى إمساكها من الخلف وعمد الآخر إلى رفع ثوبها واغتصابها وأنها حاولت دون جدوى الهرب من طفلها.

٥٤٤- أنطونيو داكوستا وشقيقه موريسيو دا كوستا يقال إنه ألقي القبض عليهما بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ في وانيكي باوسو. ويقال إن السيارة المملوكة للعسكريين ذات لون داكن توقفت فجأة أمام الشقيقين اللذين يبيعان الخبز في الطريق وأن أربعة من السيارة هددوهما بالمدي وأرغموهما على دخول السيارة وأُخذا إلى رئاسة قيادة القوات الخاصة في بوساو. وأثناء احتجازهما تعرضا لصدمات كهربائية ولحروق في اليدين. وبعد إطلاق سراحهما في يوم ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨ يبدو أن أنطونيو داكوستاوجد صعوبة في الحركة وكان مصاباً بصدمة نتيجة سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥٤٥- زيليا كوريا ولويز كوريا يقال إنهما اقتيدا يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨ للتحقيق بواسطة أعضاء فرقة عسكرية مشتركة بقيادة القوات الخاصة ورجوالي وتمساكو يبحثون عن مجموعة من تيمور الشرقية يشتبه في أنها تخفي عتاد عسكري للفدائيين. ويقال إن الثلاثة تعرضوا للضرب مع تهديدهم بالبنادق لاقتيادهم إلى مكتب قائد القطاع ألف. وفي نفس اليوم يقال إن اثنين آخرين من تيمور الشرقية هما أدلسون داكوستا كوريا ودومينيكوس موريرا وهما من قرية موليا، تعرضا للضرب من نفس الفريق العسكري المشترك واقتيدا إلى الاحتجاز في مقر قيادة القوات الخاصة في بوسو ويقال إن هذا الضرب أدى إلى نزيف من الأنف والفم.

٥٤٦- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن حادثة في سجن ديكورا في في جيلي يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ شملت نحو ٨٣ سجيناً أصيبوا بتسمم. ويقال إن هؤلاء السجناء طلبوا المساعدة ولكن سلطات السجن تجاهلتهم ويقال إن أحدهم وهو دومينيكوس دا سيلفا كان يتقيأ دماً ويبدو أن ٣٢ من السجناء اقتيدوا إلى المستشفى العام المحلي للعلاج في تلك الليلة وأن السلطات الأندونيسية أمر بإعادتهم إلى السجن رغم عدم شفائهم واحتياجهم إلى مزيد من العلاج الطبي. وأما بعض السجناء الذين رفضوا العودة إلى السجن فقد هددهم أفراد عسكريون بالبنادق. وتفيد المعلومات الواردة أن بعضهم تعرض للضرب والركل ودفعوا إلى السيارات المنتظرة من أجل إعادتهم إلى السجن وأن بعض العسكريين نزع أقنعة الأوكسجين من المرضى أثناء نومهم مع إرغامهم على العودة إلى السجن. ويبدو أن عدداً من السجناء عاد بعد ذلك إلى المستشفى وأنهم كانوا يعانون من القيء وأن بعضهم عاد إلى المستشفى في حالة غيبوبة. ويقال إن اثنين على الأقل ماتا بسبب التسمم.

٥٤٧- أوجليو سوسا، وماريتو(اللقب غير معروف)، وسيرافي دي خسوس ريبيرو، وأوغستو بينتو، وغساياس (اللقب غير معروف) يقال إنهم ألقي القبض عليهم بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ عندما كانوا يحرسون قرية بيتو في كومورو في ديلي. وتفيد المعلومات الواردة أن نحو عشرين عضواً من القوات المسلحة اقتربوا من الرجال الخمس وسألوهم لماذا يقفون هنا فأجاب الشباب بأنهم يتحوطون ضد نينياس فأجاب الجنود قائلين "نحن نينياس" ثم ضربوهم وعذبوهم ويقال إنهم ركلوهم وضربوهم بالبنادق للحصول على معلومات منهم وأن السيرافين بخصوص روبير وأوغستو بنتو عريا من ملابسهما من ضربهما على الوجه والرأس والصدر والمعدة. وتفيد المعلومات الواردة بأنه أمكن الحصول على بعض معلومات بسبب هذا التعذيب مما أدى إلى الإفراج عن الخمسة.

٥٤٨- أنستاسيا دو أسونساو، وهي امرأة من قرية أساليموفي لوسبالوس وابنة أخ أحد قادة فالنتيل Falintil اختطفت يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ثم اغتصبت وقتلها افراد من فريق ALPA وهي منظمة شبه عسكرية تدربها قيادة القوات الخاصة ويقال إنها شوهدت لآخر مرة حين كان يقتادها أفراد هذا الفريق على دراجة نارية بعد خروجها من المدرسة في لوسبالوس وأنها ضربت بالحجارة مما أحدث إصابات مميتة منها كسر في الجمجمة وكسر بالعنق. ويقال إن أسرتها طلبت القبض على هذا الفريق والبدء في تحقيق جنائي دون أن يبدأ اتخاذ أي إجراء.

٥٤٩- أرليندا دو خيسوس يقال إنها اغتصبت أمام ابنة أختها من جانب أعضاء من الكتيبة ٦٤٢ الموقع الرابع في بوبوتلو بقرية فوات ايليومار يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويبدو أن جندياً مسلحاً اقترب منها عندما كانت هي وابنة شقيقتها في نقطة المياه في لوانييرا وأنه أمسك بها وأرغمها على الدخول إلى الأحراج بدون كلمة واحدة. وأنه اغتصبها رغم اعتراضاتها الكثيرة وهددها بسلاحه حتى لا تصرخ. ويقال إنه هدد بأن يطلق النار على ابنة شقيقتها إذا حاولت الهرب. وبعد أن شاعت الحادثة في المجتمع المحلي يبدو أن ضابطاً من كودين ١١٩٢٩ لوتيم هددها هي وأسرتها وطلب وقف الحديث

عن هذا الموضوع. ويقال إنه أخرج فأساً صغيرة كانت مربوطة في خصره وهدد زوجها بها وأنه بعد ذلك ضـــرب بـــهذه الفأس بعض الأشجار والأحجار القريبة وقال إنه سيقتلهم جميعاً وسيطلب إحدى الشاحنات لنقل جثثهم وإخفائـــها. ويقـــال إن التحقيق بدأ في هذه الحادثة.

٥٥٠- ايتيلفينا ماريا دياس وفيسنتيا فيرناندس يقال إنهما اعتقلتا يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في بـــاريك التابعـــة لقرية فاهنهان بتهمة الاشتراك في هجوم على موقع عسكري في ألاس يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ويقال إن المرأتين هربتـــا إلى باريك طلباً للحماية ولكن جنود الفرق رقم ٧٤٤ و٧٤٥ و٣١٥ الذين كانوا في الخدمة في ساهي ليكيماو تعرفـــوا علـــى موقعيهما وألقوا القبض عليهما وأنهما قيدتا بالأسلاك وضربتا وركلتا بالبنادق مع إهانات شفوية جنســـية وتفيـــد المعلومـــات الواردة أنهما أخذتا إلى قرية داراماتا حيث احتجزتا طوال الليل وفي الصباح التالي أخذتا إلى موقع الكتيبة ٣١٥ فـــي فـــالي كيماو حيث ضربتا مرة أخرى ومزق الجنود ملابسهما وكانوا يمسكون بالمواضع الحساسة في جسميهما على أساس أنـــهما تخفيان خطابات في ملابسهما الداخلية ويقال إن شعر المرأتين أحرق بعيدان الثقاب. وفي اليوم التالي اقتيدت المرأتـــان إلـــى كوديم ١٦٣٤ سيم ، حيث ضربهما الجنود وزوجات الجنود وبعد ذلك أخذتا إلى موقع أولرس مانيفاهي لاستجوابهما حيـــث أرغمتا على الادلاء باعترافات غير صحيحة وبعد ذلك أفرج عنهما ولكن بقيتا في الحبس المنزلي.

٥٥١- روي كياك ودومينيغوس دا كوستا، وهما طالبان يزعم أنهما ألقي القبض عليهما فـــي ١٣ تشـــرين الأول/أكتوبـــر ١٩٩٨ في أحد شوارع ديلي وأنهما ضربا بقضبان حديدية وبمقابض البنادق من جانب فرقة البوليس المتنقلة في ديلي واقتيدا إلى بورستيلي وما زالا ينتظران المحاكمة. وتفيد المعلومات الواردة بأن حبسهما كان للانتقام من اعتداء بدني من جانبهما في اليوم السابق على أحد أفراد الشرطة المتنقلة.

٥٥٢- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن ادعاء جميع ٢٦ سجيناً في سجن بكورافيديلـــي وضربـــهم يـــوم ٣٠ تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتفيد المعلومات الواردة أن سجناء (وقد حصل المقرر الخاص على قائمة بأسمائهم) جمعـــهم أفـــراد عسكريون اندونيسيون وضربهم ضرباً شديداً بأيدي البنادق قبل وضعهم في سيارات عسكرية ونقلهم إلى السجن الحربي فـــي باليد ويقال إن السبب يرجع إلى آرائهم السياسية.

٥٥٣- أرماندو بوافيدا، ودولينو كاستيلاو فيمهبي، وليدي سيماو، وسالفادور سواريز، وجوزيه دا سيلفا، ونيكولاو أمارال، ليوناردو سامبايو، وتوماس دا سيلفا، لويس دا سيلفا، وأنطونيو كاسترو، ودومينيغوس مانيك جاما وموبس دا سيلفا ســـواريس وجميعهم موظفون في شركة خاصة PT Akam، وقال إنهم تعرضوا للضرب بأيدي البنادق من جانب أفراد عســـكريين فـــي منطقة مانوفاهي يوم ٢٢ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لأن العسكريين اشتبهوا في أن يكونوا فدائيين بسبب أن شعرهم طويل.

٥٥٤- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن حبس واحتجاز مدنيين من منطقة ألاس الفرعية في سجن بولدا فيديلـــي أثنـــاء شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. فيقال إن ١١ شخصاً على الأقل وجهت إليهم فيما بعد تهم بموجب المـــادتين ١٠٦ و١١٠ من قانون العقوبات الاندونيسي ومن قانون الطوارئ رقم ١٢ ومن قانون الطوارئ رقم ٥٥. وتلقى المقرر الخاص الحـــالات الفردية التالية بوجه خاص.

٥٥٥- مارسيل أبيل يقال إن أفراداً من الكتيبة ٧٤٤ ألقوا القبض عليه بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأثناء ذلك تعرض للضرب على وجهه وصدره بالبنادق وأنه فقد الوعي وعندما عاد إلى وعيه استمر الضرب. ويبدو أن ذلك تكرر عدة مرات قبل تسليمه إلى أعضاء الكتيبة ٣١٥ الذين احتجزوه لمدة ثلاثة أيام ويقال إن صحته كانت سيئة وأنه يعاني من صعوبات في الأكل والشرب ومن نزيف من الفم والأنف بسبب الضرب.

٥٥٦- اليكسو دياس يقال إن افراداً من الكتيبة ٧٤٤ ألقوا القبض عليه في قرية باريك التابعة لقرية باهيليان بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وضربوه ولكموه بالبنادق وبالعصي والحجارة ويقال إنه عانى من جروح عديدة في الرأس والذراعين بسبب هذا الضرب. وقد اقتيد إلى قرية داراماتا حيث احتجز لمدة يومين وضرب وأحرق بلفافات التبغ حتى فقد الوعي. وقد اقتيد إلى موقع عسكري للكتيبة ٣١٥ يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ثم إلى كودين مانوفاهي رسخسام. وفي هذين الموقعين تعرض للتعذيب وكان التعذيب في كودين مانوفاهي يقع أيضاً من جانب زوجات الجنود المعسكرين هناك.

٥٥٧- مارسيلينو ألفيز يقال إنه ألقي القبض يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من أفراد من الكتيبة ٧٤٤ في باريكا التابعة لقرية فاهينيان وأنه اقتيد إلى الموقع العسكري للكتيبة ٣١٥ حيث ضرب بأيدي البنادق وتعرض للعض في أذنيه. ثم قيد ووضعت في القاذورات في فمه وأرغم على ابتلاعها. وتفيد المعلومات الواردة أنه تعرض لضرب شديد بعد ذلك أيضاً.

٥٥٨- فيليب فرناندیس يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من جانب وحدة المخابرات آلاس كوديم وإنه احتجز في كوديم حيث تعرض للكم والضرب بعصي خشبية حتى أغمي عليه. وعند عودته إلى الوعي ضرب ضرباً شديداً مما أدى إلى نزف الدماء من وجهه ورأسه وجسمه ثم قيد وعلق في حبل لمدة أربع ساعات تقريباً وأنه يعاني من كسور في الضلوع والذراعين بسبب هذه المعاملة.

٥٥٩- لونغوينهوس كسافيير، يقال إن رئيس قسم مباحث كورميل اقتاده إلى النقطة العسكرية في كورميل بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. حيث وضع في غرفة صغيرة مغلقة بجوار مقر القيادة وعري من ملابسه وطرح على الأرض وقطع شعره مع لكمه وركله في الوجه حتى انتفخ وجهه ونزف دماً.

٥٦٠- خوليو دا كوستا رئيس كفر ويبريك التابع لقرية دوتيك، يقال إنه ألقي القبض عليه بواسطة أعضاء في بول وكوديم مانوفاهي للاشتباه في اشتراكه في قتل ثلاثة من أعضاء الكتيبة رقم ٣١٥ يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقال إنه تعرض للركل والضرب والإلقاء على الأرض مما أنتج جروحاً في الذقن والرأس وبعد ذلك احتجز في بولسيك سام نحو ٢٤ ساعة حيث تعرض للضرب مرة أخرى.

٥٦١- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن عملية عسكرية كثيفة نظمها أعضاء من فريق المخابرات المسمى كاليكاو كورميل هاليلنتار وقوات من الكتيبة ٧٤٥ في مركزي كاليكاو وعاتبي وفي مركز بوبونارو وذلك من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويقال إن العملية وقعت بعد مصرع اثنين من القوات المسلحة في كاليكاو يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأنها شملت ضرب مدنيين من تيمور الشرقية بأيدي البنادق وبلكمهم وركلهم وأن كثيراً

من الناس ألقي القبض عليهم واحتجزوا. وتشير المعلومات الواردة أن كثيراً منهم ربما تعرض أثناء الاحتجاز للتعذيب من أجل انتزاع معلومات.

٥٦٢- ويقال إن هذه الأحداث أدت إلى لجوء عدد كبير من المدنيين إلى منزل كاهن الأبرشية في ماليانا بين ٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وفي يوم ٤ يقال إن القائد العسكري في تيمور الشرقية وقائد حامية ماليانا قدما تأكيدات بالسلامة لكل من يريد العودة إلى كاليكاو ولكن ثلاثة على الأقل من طاقم الحافلة الصغيرة التي كانت تعود بالناس إلى كاليكاو ماليانا، وهم إيفانجيلين أبل وسلفادور سواريش وأوزوريو سواريش، تعرضوا لضرب شديد من جانب أفراد مركز كاليكاو كوراميل في كفر بليامو في قرية كاليكاو عندما أوقف أفراد كوراميل هذه الحافلات. وقد وردت معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٥٦٣- ويقال إن كريسبين كوريا وأنانياس سواريش ألقي القبض عليهما في المنزل في قرية ميليجو مركز كاليكاو يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ من جانب أفراد الكتيبة ١٤٤، هاليلنتار كوديم وغيرهما. ويقال إن ماريانو فرنانديز وأوغستينو بيريريا دا سيلفا ولورينتينو مارتينز وبازيليو سوزا دا سيلفا وسيرجيو سواريس وتوماس تافاريس ألقي القبض عليهم أيضاً في قرية عيدابالييتين بمنطقة أتابي وأن هؤلاء الثمانية كانوا محتجزين في بورليس بوبونارو وتعرضوا للتعذيب.

٥٦٤- ويقال إن فاسكو دي سانتس كان مريضا في فراشه عندما أطلقت قوات الأمن داخل المنزل حوالي يوم ٢٧ كانون الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ وأن الطلقات لم تصبه ولكنه ضرب حتى أصيب بكدمات وانتفاخات في جسده.

٥٦٥- ويقال إن غوستافو (اللقب غير معروف) وفرانشيسكو تعرضا للهجوم والضرب في منزليهما من جانب أفراد عسكريين. ويقال إن فرانشيسكو ترك طريحا في المنزل وهو مصاب باصابات كبيرة في حين أن غوستافو اختفى بعد هذا الاعتداء.

٥٦٦- خوسيه باوليلو يقال إنه يعاني من كدمات كبيرة في الوجه والرأس ومن كسر أسنانه بعد ضربه بقطعة خشب وبمقدمة البنادق وأنه تعرض أيضاً لحرق ظهره بأعواد الثقاب.

٥٦٧- يقال إن سيميديو تافاريس ضرب ضرباً شديداً في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأن يديه قيدتا معاً واقتيد إلى أحد التلال حيث استمر الضرب عليه.

٥٦٨- روزاريو لاي وتوبياس دا سيلفا وبنديتو مارينغس ومانويل بوفيدا وفرانشيسكو دوس شانتوس يقال إنهم ألقي القبض عليهم وعذبوا من جانب أفراد كوراميل ٠٣ موبورا بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأثناء الاحتفال بعيد الميلاد في قاعة كوراميل موبورا اشتبك رئيس هذا المكتب الفرعي في عراك مع مارتينيو (اللقب غير معروف) وأن أعضاء كوراميل ساعدوه على ضرب مارتيليو. وعندما شكا أصدقاء مارتيليو إلى كوراميل من أن هذه المعاملة غير منصفة القي القبض على الرجال الخمسة وعذبوا لمدة ساعة ثم أطلق سراحهم ويقال إنهم أصيبوا بجراح وكدمات في الوجه والمعدة.

٥٦٩- كانسيو دا كوستا وألبيرتو نورنها كيلو ولوليتو ماريا لابس وسليستينيو ماغنو وأوسكار دا كوستا بيرام دي اروخو وماريانو ميندس كورتي ريل ولوشيانو داس نيفس وكلهم طلاب في جامعة تيمور الشرقية يقال إنهم اعتقلوا في قرية كاسا في المنطقة الفرعية إنارو يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بواسطة أفراد من ميليشيا ماهيدين وأعضاء في كوراميل وإنهم احتجزوا مع قص شعورهم واستجوابهم ويقال إن ألبيرتو نهونيا كيلو ضرب بشدة وركل مما أدى إلى إصابته بكدمات بالغة.

٥٧٠- كارليتو دي أروخو يقال إنه احتجز في قرية كاسا في المركز الفرعي إنارو كوتا يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لمدة أسبوع من جانب أفراد ماهندين وهي ميليشيا موالية لإندونيسيا تولت ضربه على الرأس والصدر والمعدة وعصبت عينيه وأخذته في إحدى الشاحنات إلى نهر سراي لتعذيبه مرة أخرى في كوخ قريب من النهر. وفي اليوم التالي أي في ٣ كانون الثاني/يناير فقد الوعي ويقال إن ماهندين ضغطوا عليه لينضم إلى الميليشيا وعرضوا عليه ٢٥٠٠٠ روبية في الشهر مقابل ذلك فلما رفض حبسه رئيس القرية وأعضاء الميليشيا لمدة أسبوع واستمروا في إرهابه وتخويفه. ويقال إن زوجته طلبت من قوات الأمن الإندونيسية التدخل ولكنهم لم يقدموا لها أي مساعدة.

٥٧١- غويدو رايس راموس وكريسانتو دوس سانتوس وساتورنينو دوس سانتوس وفلافيانو دوس سانتوس وليبرتين دوس سانتوس وأبراو (اللقيب غير معروف) وخوسيه سارمينتو يقال إنهم حبسوا وعذبوا في حي ريلافا في قرية غوغلور في المركز الفرعي مبارا يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في منازلهم. ويقال إن نحو ٧٠ عضواً من الميليشيا المحلية غادابكسي، يعاونهم أعضاء من الكتيبة ١٤٣، هاجموا هؤلاء الرجال وأحدثوا بهم إصابات من العصي والأسلحة الحادة إلى جانب ضربهم وركلهم ويقال إن غويدو رايس راموس تعرض للضرب والركل من جانب أحد أفراد الميليشيا ثم اقتيد إلى مركز كيكاسا العسكري حيث ضربه أفراد هذا المركز بأنبوبة معدنية طويلة وبمقابض البنادق فحدث به إصابات بالغة في الرأس واليدين والقدمين احتاجت إلى علاج ثلاثة أيام في المستشفى بعد إطلاق سراحه. ويقال أيضاً إنه لم يستطع استخدام إحدى الساقين بسبب هذا الضرب. ويقال إن خوسيه سرمنتو ضرب بالسهم حينما حاول أن يهرب أثناء هذا الهجوم ثم ضرب واقتيد إلى نقطة بيكاسا العسكرية حيث تعرض لمزيد من التعذيب قبل إطلاق سراحه. كما أفيد بأن فلافيانو دوس سانتوس تعرض للضرب بسلسلة على الظهر والرأس من جانب أعضاء الميليشيا ثم اقتيد إلى نقطة راجاوالي العسكرية في بيكاسا حيث تعرض لمزيد من الضرب والتعذيب. كما أفيد بأن ليبرتين دوس سانتوس طعن في مؤخرة الرأس من أحد أفراد الميليشيا وأن كريستانو دوس سانتوس تعرض للضرب والركل في الوجه وللطعن في إحدى الأذنين من جانب أفراد الميليشيا.

٥٧٢- رويس لويس يقال إن أفراد من ميليشيا ماهيدين وراغوالي هجموا عليه أثناء عملية قرية غوغلار بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر أعلاه) وأنه جرح بسكين في مؤخرة الرأس وأن الميليشيا كانت تتعقب أيضاً والده فرناندو وشقيق رئيس قرية غويكو.

٥٧٣- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن ادعاء سوء معاملة سكان قرية غوغلار في المركز الفرعي موبارا في مركز ليكيكا من جانب أعضاء غادابكسي من الكتيب ة١٤٣ يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. فقد تعرض أشخاص كثيرون للضرب بالعصي والهراوات والحراب إلى جانب الركل وقيل إن السبب هو استجواب هؤلاء الرجال الذين اتهموا بتأييد منظمة فيرتيلين. ولما اعترض أحد المدرسين على هذه المعاملة ضرب بسلسلة. وأدى سوء المعاملة هذا إلى هروب نحو ٣٠ شخصاً من مركز موبارا إلى ديلي. وتفيد المعلومات الواردة أن بعض سكان القرية كان قد سعى قبل ذلك إلى اللجوء في

نقطتي كورمالي وكوديم ولكن الأفراد العسكريين أبلغوهم بأن الإصابات التي بهم هي الإصابات التي ستقع عليهم إذا عارضوا مؤيدي الاندماج مع إندونيسيا.

٥٧٤- ارمينيلدو نينوس واجيدو مارتينس وأبيل أفونسو وخيرو سيراو يقال إنهم اعتقلوا في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من جانب قوات راجاوالي في قرية ليزافيلا بمركز دارو ليما الفرعي وأنهم أصيبوا بجروح وكدمات أثناء احتجازهم.

٥٧٥- توماس سامباي نونس وفيليب تادي يقال أنهم اعتقلا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أثناء السفر على الطريق السريع أمام مكتب كوراميل ٠٣ في موبارا وأنهما تعرضا للضرب من أفراد كوراميل ٠٣ وجردابكسي وأفرج عنهما في نفس اليوم بعد أن أصيبا بكدمات في الوجه والصدر.

٥٧٦- يوانيسو تيلمانس سوارس قال إنه قد تعرض للضرب من أفراد ميليشيا بيسي ميراح بوتيح في يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ بالقرب من نهر لويس مركز موبارا الفرعي التابع لمركز ليكيكا وأنه كان يستقل الحافلة في لويس بمركز مليانا كما أوقفت الحافلة في نقطة تفتيش بيسي بوتيح لتفتيش المسافرين وفي نقطة التفتيش الثالثة أخرج من الحافلة وتعرض للركل والصفع نحو ثلاثين عضوا من أعضاء الميليشيا المذكورة بالضرب بالعصي والقضبان الحديدية والطعن بحربة في أعلى عينه اليمنى مما أحدث جرحا بالغا في الرأس. وبعد الحادثة شكا إلى كودين فيليكيكا عندما وصل إلى القرية ولكن لم يتخذ أي إجراء في شكواه.

٥٧٧- أمونسيو بنتو وخوسي شوارش ودومينغو دوس شانتوس ومانيو شوارش وخوا شوايس وأندريه سيراو ودانييل كريسنو فيلات وساتورمينو دي أوليفيرا وخوانيكو دي أوليفيرا وكلودينو شوارش وأرميندو دا كوستا ومانويل دي أوليفيرا وإدواردو شانتوس وأمبيرتو أفونسو وخوا دا سيلفا وخوزيه ميندس وفلوريندو دا سيلفا نونيس يقال إنهم اعتقلوا دون أمر قبض بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بواسطة أفراد من قوى الأمن في قرية فاتوفو بمركز ليكيكا واقتيدوا سيراً على الأقدام إلى مخفر الشرطة في مابورو (١٥ كيلومتراً). وأثناء السير كانت أيديهم مقيدة الواحد إلى الآخر مع طعن أجسادهم باستمرار من جانب أفراد عسكريين وأفراد الميليشيا ويقال إنهم عذبوا في مخفر الشرطة أثناء الاحتجاز وأن فلوريندو دا سيلفا تعوض للضرب على الوجه واليدين. ويقال إن سبعة من هؤلاء الشبان المعتقلين أفرج عنهم بعد فترة قصيرة للعلاج الطبي في حين أفرج عن ١٠ آخرين في أوائل آذار/مارس ١٩٩٩. ولكن يقال إن تهمة القتل ألقيت إلى أرمين دو لا كوستا وأن خوزيه منديس أعيد القبض عليه في ٢٠ شباط/فبراير وعذبه أفراد الميليشيا في حضور الكامات أي الضابط الثاني في موبارا وفي حضور القائد العسكري للمركز الفرعي ورئيس شرطة موبارا.

٥٧٨- باريتو كريستاو يقال إن الشرطة ضربته ضرباً شديداً في قرية فويلورو شمال لوس بالوس وذلك بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩. إذ إن رجال الشرطة دخلوا القرية في صباح ذلك اليوم واستجوبوه هو ومجموعة من أصدقائه. وأنهم ضربوه بأيدي البنادق والمسدسات دون أي سبب أو إنذار فأحدثوا به كدمات بالغة بالصدر والجبهة والكتفين كما طعن في الجنب الأيسر بسكين ويقال إنه دخل المستشفى بعد ذلك.

٥٧٩- مانويل فلورس وتوماس دي خيسوس وفرانشيسكو كسافيير وخايميتو دوس سانتوس وخوزيه سيرليو دوس سانتون، وعمره ١٧ سنة، ومانويل كالديرا وخاو سيلفا أليكسيو وفاولينا دي خوسيس أصيبوا جميعاً أثناء هجوم ميليشيا BMP بدعم من أفراد عسكريين في كفر باتوبيليتي التابع لقرية فاتوفو على الحدود بين مابورا وليكيكا يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقال إن مانويل فلوريس تعرض لإصابات في ركبتيه بما في ذلك تمزق الأعصاب وأن توماس دي خيسوس أصيب في أسفل البطن وفي المرارة. كما يقال إن فرانشيسكو كسافيير أصيب في المعدة والأمعاء بسبب إصابات من سيف طويل. ويقال إن خايميتو دوس سانتوس أصيب في الساق اليسرى وفي اليد اليمنى وإن خوزيه سيرليو دوس سانتوس أطلق عليه الرصاص وأصيب في الساق اليسرى وإن مانويل كالفييرا أطلق عليه الرصاص من ناحية اليد اليسرى وإن خواس دا سيلفا أليكسيو أصيب بكسر في اليد اليسرى وإن باولينا دي خيسوس التي كانت تحمل طفلاً عمره ثلاثة شهور تعرضت للضرب على الظهر والحاجبين.

٥٨٠- أليبيو مايا مونيس وأفونسو كاردوسو مونيس وأنسيلمو بيري وليشيا مايا سو وهي ابنة أليسيو مونيس وعمرها ٤ سنوات، يقال إنهم احتجزوا وعذبوا يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ من جانب أعضاء كوراميل تيلومار وميليشيا لاكساور ميراح بوتيح في ديسا ماوديمو في المركز الفرعي بتيلومار التابع لمركز كوفاليما. ويقال إن أليبيو مايا مونيس اعتقل دون أمر قبض في كفر تابلو في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واقتيد إلى كوراميل ٠٢ في تيلومار حيث احتجز لمدة يومين وليلتين ثم أفرج عنه بعد تعذيبه أثناء الاحتجاز من جانب أعضاء الميليشيا وأعضاء كوراميل فأصيب بكدمات بما في ذلك نزيف دم غزير من الفم والأنف.

٥٨١- ناتالينو دي خيسوس وكوسمي فريتاس وفيكتور غوميز ومارسيل (دوني) (اللقب غير معروف) وأبراو دو ماسيمنتو وكلهم طلاب في جامعة تيمور الشرقية يقال إنهم تعرضوا لهجوم وضرب شديد باليد وبقطع من الخشب وبمؤخرة البنادق من جانب أفراد لاكساور ميراح بوتيح وميليشيا ماهدين المؤيدة للاستقلال بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في مركز سواي وأن الطلاب كانوا يشتركون في مشروع عمل اجتماعي إلزامي كجزء من تدريبهم حين كانت الميليشيات تنفذ عملية في مركز زومالاي الفرعي إلى قرية بيكو في مركز سواي وأن هؤلاء الطلاب جميعاً، باستثناء مارسيل، تعرضوا للهجوم لأنهم كانوا أعضاء في مجلس تضامن طلاب جامعة تيمور الشرقية.

٥٨٢- مانويل ماغالياس عضو المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وخوسيه دي أندراد وستة أشخاص غير معروفي الهوية يقال إنهم اعتقلوا في المركز الفرعي ماليلاما، في بوبونارو بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ من جانب أعضاء الجيش الوطني الإندونيسي وهاليلنتار وهي وحدة شبه عسكرية ثم أفرج عنهم فيما بعد باستثناء اثنين. ويقال إن خوسيه دي أندراد تعرض للضرب حتى وعيه أثناء الاحتجاز واحتاج إلى دخول المستشفى بعد إطلاق سراحه.

٥٨٣- سيزار كسافيير بنتو يقال إنه اعتقل بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وعذب بواسطة أفراد من ميليشيا ٧٥/٥٩ في لاكلوتا دي لور وإن الاعتقال حدث في منزله ثم اقتيد إلى نقطة الميليشيا في مقر قيادتها في فيكيكي حيث تعرض للتعذيب مما أدى إلى كسر أطرافه الأربعة.

٥٨٤- خووا فيلومينو فاز وأدريانو غوسماو فاز وإفنجلينو شوارش وسانتياغو خيمينيس فاز وباولينو غاما ولويز دياز وخووا (اللقب غير معروف)، ورميكسيو (اللقيب غير معروف) وأنطونيو (اللقيب غير معروف) ويقال إنهم احتجزوا وعذبوا

من جانب أفراد عسكريين وأفراد الشرطة والميليشيا في قرية هيرا بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأنهم ضربوا أثناء اعتقالهم واقتيدوا إلى مخفر الشرطة المحلي أو إلى نقطة عسكرية قبل نقلهم إلى مقر قيادة الشرطة في هيرا. وأثناء الاحتجاز ضربوا بأيدي البنادق وبعد ضربهم في مخفر الشرطة اقتيدوا إلى سجن بيكورا ثم إلى مخفر شرطة ديلي وإلى مقر رئاسة الشرطة المركزية في تيمور الشرقية قبل الإفراج عنهم بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٥٨٥- روبيرتو دا كارمو وغاسبار لوبيز، وكلاهما يقال إنه عضو في فالينتيل، وخانيوواريو أندراد، اعتقلوا بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ بواسطة الشرطة في إيليو واحتجزوا في POLDA في ديلي حيث ضربوا وأصيبوا بكدمات بالغة في الوجه. ثم أفرج عن خانيوواريو أندراد بعد ذلك.

٥٨٦- وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة عام ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٥٨٧- بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم سوركي وفضلي اللذين قيل إنهما كانا محتجزين في سجن لانغسا العسكري، وباسم علي يوسف الذي قيل أيضاً إنه كان محجوز عسكرياً. وكان الرجال الثلاثة، والرابع لم يعرف اسمه وكان تحت الحراسة العسكرية في مستشفى مالاحياتي في مداني، قد احتجزوا بدون الاتصال بالعالم الخارجي بعد اجتماع عقد في قرية ماتانغ أوليم في إيست آشيه يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويقال إن جنوداً من القاعدة العسكرية كورميل في إيدي كات أطلقوا النار على الأشخاص الذين كانوا يغادرون الاجتماع الذي تقول السلطات العسكرية إنه كان اجتماعاً لحركة انفصالية هي حركة آتشيه المستقلة.

٥٨٨- وبتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وذلك باسم ١١ رجلاً يقال إنهم اعتقلوا يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ في قرية فاتوفو مركز موبارا الفرعي في مركز ليكيكا من جانب فرقة مشتركة من جنود من القوات المسلحة الإندونيسية ومجموعة شبه عسكرية مسلحة موالية لإندونيسيا تسمى بيسي ميراح بتيح. ويقال إنهم اقتيدوا مع سبعة رجال آخرين إلى رئاسة الشرطة ليكيكا ولم يحصل الرجال الثمانية عشر على غذاء في الأيام الأولى من حبسهم وعومل ٧ منهم معاملة سيئة ثم أفرج عنهم للحصول على العلاج الطبي بعد تدخل القانونيين المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٨٩- وبتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء مشتركاً مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم أليبيو مايا مونيز الذي يقال إنه اشترك في تقديم معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في سواو إلى راصدي حقوق الإنسان وأن الذي ألقى عليه القبض هو حركة ميليشيا مدنية تسمى رتيح وذلك بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في الجزء الجنوبي الغربي من تيمور الشرقية. ويقال إن رتيح هذه تتخذ مقرها في القيادة العسكرية لمركز تيلومار الفرعي (كوراميل في مركز) في مركز كوفاليما. وقيل فيما يتعلق باحتجازه أن مؤيدي استقلال إقليم تيمور الشرقية اشتبكوا يوم ٤ نيسان/أبريل مع أعضاء من الوحدة شبه العسكرية بيسي ميرا بتيح في داتو في ليكيكا بعد أن حاول

هؤلاء الأخيرون القبض على فيلسبيرتو دو سانتوس. وفي اليوم التالي اغتال أعضاء هذه الحركة هم والقوات المسلحة الإندونيسية ١٧ شخصاً على الأقل بعد اشتباك آخر بين أعضاء الحركة والمجموعات المؤيدة للاستقلال.

٥٩٠- وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم مانويل مغالياس وهو عضو في المجلس الوطني للحكومة التيمورية وكان رئيساً للأشغال العامة في مركز بوبونارو، وبالنيابة عن رافاييل (اللقب غير معروف) اللذين يقال إنهما اعتقلا بواقعتين منفصلتين يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩. فقد اعتقل مانويل ماغلياس مع سبعة رجال آخرين أثناء عملية مشتركة من بين القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة شبه عسكرية تسمى هاليلنتار في مركز ماليانا الفرعي في بوبونارو. وقد أفرج عن السبعة الآخرين فيما بعد وقيل إن أحدهم وهو خوسيه دي أندراد ضرب حتى فقد الوعي أثناء الاحتجاز واحتاج إلى علاج في المستشفى بعد إطلاق سراحه. وأما رافاييل وهو من قرية ماليليت في مركز بوبونارو الفرعي في مركز بوبونارو فقد اعتقل كما يقال عند موقف الحافلات تونو بيبي ماليانا بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ أيضاً. وقيل إن جنوداً من القوات الإندونيسية المسلحة من القيادة العسكرية في بوبونارو كانوا مشتركين في القبض عليه وأن مكانه لم يكن معروفاً.

٥٩١- وبتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم عدد من الأشخاص المقيمين في تيمور الشرقية الذين قيل إنهم تعرضوا للتهديد بالقتل والتعذيب منذ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقيل بوجه خاص إن قوات شبه عسكرية وأفراد من القوات المسلحة الإندونيسية هددوا نحو ١٠٠٠ أسرة من المشردين داخلياص في أسومانو وإيرميرا الذين فروا من منازلهم في ليكيكا. وقد أفرج فيما بعد عن أنطونيو باربوسا والفريدو دا سيلفا ألفا وهو منسق لجنة العدل والسلام اليو، وعن دومينغوس دياس دوس سانتوس وخواكيم دوس ريس وجيدو راموس ريبييرو وجورجيو دا سيلفا وأنطونيو دا سيلفا غوتيرس وبيدرو دا كوستا ألفيس ومانويل فريتاس.

٥٩٢- وبتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم إيدي روهادي وتوفيق إيدي سابورتا وأربعة رجال آخرين يعرفون بأسماء نايمان وصلاح الدين وسامسودين وجاهيد ويقال إن الستة ألقي القبض عليهم بدون أمر قبض وأن منازلهم فتشت دون إذن أيضاً وذلك بسبب انفجار قنبلتين والسطو على أحد المصارف في جاكرتا في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وكان الستة معتقلين فيما يبدو في رئاسة الشرطة الإقليمية في جاكرتا (Polda).

٥٩٣- وبتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم روبيرتو دا كارمو قائد المنطقة الثانية في الجيش الوطني لتحرير تيمور، فالنتيل وغاسبار لوبيز وهو عضو في هذا الجيش اللذين يقال إنهما اعتقلا بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ من جانب الشرطة في أيلو ثم نقلا إلى الرئاسة الإقليمية في ديلي (Polda) حيث كانا محتجزين. والمعروف عنهما أنهما يؤيدان استقلال إقليم تيمور الشرقية، وقيل إنهما ضربا في الحجز في أيلو وديلي وأصيبا بكدمات وانتفاخ في الوجه.

٥٩٤- وفي نفس النداء العاجل تدخل المقرر الخاص باسم لويس أفارسيدو لوبيز وهو شخص مشرد داخلياً وهرب إلى ديلي وقيل إنه اعتقل في ميتيوت بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩ من جانب أحد "القادة المحليين" الجزء الشرقي من ديلي. وبعد اعتقاله سلم فيما يبدو إلى وحدة المخابرات العسكرية.

٥٩٥- وأخيراً تدخل المقرر الخاص أيضاً باسم جاكوب مارتين رايس فيرناندیس رئيس مركز هاتيولا الفرعي في مركز إيرميرا في إقليم تيمور الشرقية الذي يقال إنه اعتقل واقتيد إلى نقطة عسكرية، ربما في إيرميرا، بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ وقيل إنه اتهم بتأييد Falintil بعد أن أدلى ببيانات عامة لانتقاد مقتل مجموعة من المشردين قبل عدة شهور. ويقال إنه تلقى تهديدات علنية من جانب قائد ميليشيا إيتاراك (أي الشوكة) ومن جانب نائب قائد جميع الوحدات شبه العسكرية في إقليم تيمور الشرقية.

٥٩٦- وبتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وذلك باسم ٢٠ شخصاً قيل إنهم اعتقلوا من جانب الجيش الوطني الإندونيسي بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ في مركز تينوم الفرعي في مقاطعة آتشيه وهم: عبد الله، عدنان عبد الله، أنصاري جنيد، بحري انسيا، بختيار رازالي، عمره ١٧ سنة، وحلمي ذو الكفل، وجنادي إسماعيل، وأمين، ومرزوقي شمس الدين، وحسين، وموسليدار صابرين، عمره ١٧ سنة، ومصطفى هاشم، ونظير م ضيا، ونور الدين إبراهيم، ورامیل أمين، ورشدان يوسف المسمى سي يم، ورزالي، وسي بت ألف راني، وسي يان ليم باداي، وزين الدين سيافلي، عمره ١٧ سنة. ويقال إنهم اعتقلوا على أساس ادعاءات بأن مجموعة المعارضة المسلحة Gerakan Aceh Merdeka كانت تستخدم المنطقة المجاورة للمزرعة التي اعتقلوا فيها. ويقال إن العشرين كانوا محتجزين كلهم في القيادة العسكرية للمنطقة (كوديم في آتشيه الغربية) دون أن يكون لهم حق الاتصال بمحامين.

٥٩٧- وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو التعسفي باسم شخصين لم يكن مكانهما معروفاً. ويقال إن جمال الدين عمر من قرية نوريا بالو اعتقل في نقطة هارون نجل بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩بواسطة فريق مشترك من جنود الجيش الوطني الإندونيسي وأعضاء شرطة مكافحة الشغب بيتوغاس بينينداك روسو ماساي (PPRM)، وبالنيابة عن إزوار بوتيح وهو من العاملين في المعونة الإنسانية في معسكر النازحين في ميرودو الذي اعتقل بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ من جانب أعضاء نفس فرقة مكافحة الشغب.

٥٩٨- وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أيوب حسن الذي يقال إنه كان ضمن مجموعة من ٧ يقودون سيارة إلى معسكر النازحين في مورودو لحضور اجتماع بشأن الأحوال الصحية في المعسكر. وقد اعتقلهم أفراد من وحدة مكافحة الشغب في ترينغادينغ في مركز بيدي في إقليم آشيه بسومطرة يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وكانوا محتجزين في معسكر تابع لفرقة مكافحة الشغب ثم نقلوا إلى مركز الاحتجاز التابع للجيش الوطني الإندونيسي. ويقال إن خمسة منهم أطلق سراحهم يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه وأن أيوب حسن بقي في رئاسة المنطقة العسكرية في بيدي حيث تعرض للضرب وأصيب بإصابات في رأسه.

٥٩٩- وبتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي بالنيابة عن موذاكير بن أوستاد ونور الدين بن أستاد أحمد ويوسف حاريا ورضوان الذين يقال إنهم اعتقلوا بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩ من جانب أفراد من الجيش الإندونيسي في قريتي لوك سوتي وتاناه هامبو آي في آشيه الشمالية للاشتباه في عضويتهم في حركة آتشيه الحرة وأنهم احتجزوا دون الحق بالاتصال بالخارج في القيادة العسكرية في مركز باكتايا الفرعي في آلو لو بتيح.

٦٠٠- وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم روبيرتو دا كارمو، وهو قائد في المنطقة الثانية للمقاومة المسلحة التيمورية Falintil وجسبار لوبيز عضو المقاومة نفسها اللذين يقال إنهما اعتقلا بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ وكانا محتجزين في آيليو وفي رئاسة البوليس المحلي (Polda) في ديلي حيث تعرضا لسوء معاملة وإصابات وانتفاخات في الوجه. ويقال إن جسبار لوبيز كان مصاباً بسعال دموي نتيجة سوء معاملته أثناء الاحتجاز.

٦٠١- وبتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي، وممثل الأمين العام بشأن المشردين داخلياً، والمقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وذلك بخصوص الانتهاكات الكبيرة في تيمور الشرقية. فقد قيل إن هجمات العناصر المسلحة النظامية وغير النظامية أدت إلى مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وإلى تعذيب واسع النطاق وغيره من أشكال سوء المعاملة وإلى الاختفاء القسري أو الجبري الذي شمل آلافاً من الناس ونزوح نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص. بل قيل إن الناس كانت ممنوعة من الهرب.

٦٠٢- وبتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بالنيابة عن ماو هودو الذي قيل إنه كان عضواً في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وفي اللجنة المركزية لحزب فرتلين السياسي والذي قبض عليه فيما يبدو في ديلي يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بواسطة فريق مشترك بين الجيش الوطني الإندونيسي وإحدى المليشيات وإن مكانه كان غير معروف.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٦٠٣- برسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ باسم ٢٦ سجيناً في إقليم تيمور الشرقية (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣٥٢). وأكدت الحكومة أنه بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نقل السجناء الستة والعشرون المذكورين في النداء العاجل من المؤسسة الإصلاحية بكورا إلى سجن باليد العسكري وأوضحت الحكومة أن النقل حدث بسبب تهدم المرافق في مظاهرة عنيفة يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وبسبب ما نتج عن ذلك من اكتظاظ المكان اضطرت سلطات السجن إلى إيجاد مؤسسة أخرى لإيواء السجناء تجنباً لحدوث قلاقل أخرى. وشرحت الحكومة أن النقل يرجع أيضاً إلى طلبات قدمها بعض السجناء وعائلاتهم. وقد اختير سجن باليد الحربي لأنه أقرب ما يكون إلى ديلي وأنكرت الحكومة حدوث النقل بطريقة قسرية أو ضرب السجناء بالبنادق أو بإلقائهم في سيارات عسكرية أثناء النقل. كما ذكرت أن السجناء سيبقون تحت مسؤولية مؤسسة بيكورا العقابية أثناء احتجازهم في سجن باليد الحربي وسيكون لهم الحق في الاتصال مع عائلاتهم ومحاميهم وبقية الحقوق وفقاً للقانون. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستزور السجن في آذار/مارس ١٩٩٩.

٦٠٤- وبرسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣٥٠). وأنكرت الحكومة أن ماركوس بيلو قبض عليه واحتجز بواسطة وحدة القوات الجوية في مطار بوكو العسكري لأن القوات الجوية ليس لها سلطة القبض أو الاحتجاز. كذلك أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه لا يوجد مرفق احتجاز في مطار بوكو الحربي وأبلغت المقرر الخاص أن ماركوس بيلو استدعي هو وثلاثة آخرون من جانب سلطات الأمن إلى مطار بوكو

الحربي بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بخصوص سرقة المطار وعدد من أفراد الأمن في المطار. وأنكرت الحكومة أن يكون الأربعة محتجزين في المطار. وردت الحكومة أيضاً أنه بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ توجه أحد أفراد وحدة القوات الجوية في مطار بوكو الحربي إلى منزل ماركوس بيلو للحصول على الأشياء التي سرقها واحد من الرجال الثلاثة الآخرين وأن هذه الأشياء أعيدت طوعاً. وأثناء وجوده في المنزل تبين وجود بعض الملابس العسكرية وبندقية M-16 ومعها ١٦ طلقة وذلك بدون سبب شرعي فصودرت. وقالت الحكومة إن أي إجراء قانوني لم يتخذ ضده أو ضد الرجل الذي سوق هذه الأشياء لأن الأشياء أعيدت طوعاً. وأنكرت الحكومة أيضاً وقوع أي تعذيب أو سوء معاملة من جانب السلطات في مطار بوكو الحربي على أي واحد من الرجال، بمن فيهم ماركوس بيلو.

ملاحظات

٦٠٥- اشترك المقرر الخاص في بعثة مشتركة إلى تيمور الشرقية مع المقررين الخاصين المعنيين بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وبالعنف ضد النساء وأسبابه وعواقبه وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويرد تقرير البعثة في الوثيقة E/CN.4/2000/115. ويعترف المقرر الخاص بأن النظام السياسي في إندونيسيا مر بتحول عميق. وهو يأمل في أن تستطيع حكومتها الجديدة أن تنظر نظرة إيجابية إلى طلبه القديم بزيارة البلد.

جمهورية إيران الإسلامية

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٠٦- بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أمير فرشد إبراهيمي وكيانوش موافري وبابيك شهرستاني الذين قيل إن المحكمة حكمت عليهم بالجلد بسبب الاعتداء في آب/أغسطس ١٩٩٨ على اثنين من كبار أعضاء مكتب رئيس الجمهورية. ويقال إن أمير فرشد إبراهيمي حكم عليه بأربعين جلدة و١٨ شهراً في السجن في حين حكم على الاثنين الآخرين بعشرين جلدة وستة شهور في السجن.

٦٠٧- وبرسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أشارت الحكومة إلى أن عقوبة الجلد أوقفت لمدة ثلاثة سنوات وفقاً للمواد ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ من مدونة العقوبات الإسلامية.

٦٠٨- وبتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الممثل الخاص لحالة حقوق الإنسان في إيران والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم حكمت الله طبرزادي وحسين كاشاني وكلاهما صحافي في المطبوعة الأسبوعية هوفيزات أوكيش التي يقال إنها عطلت منذ ذلك الحين. ويقال إن هذين الصحافيين ألقي القبض عليهما يومي ١٦ و١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ على التوالي واحتجزا في سجن إيفين. وقالت السلطات إنهما حبسا لنشر معلومات "تضر بالأمن العام والمصلحة العامة" و "لنشر بيان معاد للنظام" ويبدو أنهما استجوبا في وزارة المخابرات التي كان الناس يتعرضون فيها للتعذيب كما يقال. وبعد أسبوع من إلقاء القبض عليهما يقال إنهما نقلا إلى مركز احتجاز غير معروف. وبتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ كان هناك عدد من الطلاب وغيرهم

يحتجون على احتجاز الشخصين المذكورين أعلاه وذلك في مكتب الأمم المتحدة في طهران فألقي القبض عليهم أيضاً. ويقال إن الحكومة عطلت نشر صحيفة كبرى معتدلة هي صحيفة سلام في نفس اليوم الذي أقر فيه المجلس قانوناً جديداً يقيد حرية الصحافة من حيث المبدأ. كما يقال إن المحرر المسائي في جريدة سلام وهو مراد رئيسي (فيسي) احتجز بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٦٠٩- وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم عدد كبير من الطلاب الذين اعتقلوا بعد مظاهرات ضد القوانين الجديدة التي يقال إنها تقيد حرية الصحافة، وكانت المظاهرات في كل من طهران وشيراز ورست وأصفهان ومشهد وتبريز. وقد وقعت مناوشات كبيرة بين الطلاب المتظاهرين وقوات الأمن ومجموعات الحراسة غير الرسمية عقب تلك المظاهرات وقيل إن عدداً من الطلاب قتل أو جرح جروحاً بالغة. وبالإضافة إلى ذلك قيل إن عدداً كبيراً من الطلاب الناشطين وكذلك الصحافيين وأعضاء أحزاب المعارضة اعتقلوا بسبب المظاهرات وأنهم محتجزون بدون الاتصال بالعالم الخارجي، وبعضهم في سجن إيفين وإن كان مكان معظمهم غير معروف. ومن بين المعتقلين محمد مسعود سلاماتي وسيد جواد إيماني وبراويز سفاري وغيرهم من أعضاء مجموعة تبرزادي. كما أن خسرو سيف، البالغ من العمر ٧٠ عاماً، وهو المتحدث باسم حزب أمة إيران وهو حزب معارض محظور، وكذلك بهزات نامازي ومهران عبد الباقي وسفاريتار، ومير عبد الباقي كاشاني ومهران غوركاني وفرزين مخبر وإسماعيل مفتي زاده، وكلهم أعضاء في نفس الحزب، قيل إن إقامتهم حددت في منازلهم بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. ولا يعلم مكان وجودهم الآن. كما يقال إن مريم شانسي وهي من زعيمات الطلاب وعضو في الحركة الديمقراطية الوطنية في إيران Jonbesh-e Demokratik-e Meli-ye Iran تعرضت للتهجم عليها وضربها في منزلها واعتقلت بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ ولا يعرف مكانها الآن. وتفيد التقارير بأن مانوشهر محمد وغلام رضا مهجري نيزهاد وهما من الطلاب الناشطين أعضاء اتحاد الطلاب والخريجين اعتقلا في طهران يوم ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ ويقال إن ليس لهما حق الاتصال بالخارج.

٦١٠- وبتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الممثل الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وذلك باسم غلام رضا قبة وهو نائب عمدة طهران سابقاً، الذي قيل إنه اعتقل في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بتهم الاختلاس وتحويل الأموال العامة وحكم عليه بالجلد ٥٠ جلدة وبست سنوات سجن. ويقال إن محكمة الاستئناف أيدت الحكم.

العراق

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦١١- بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً نداء عاجلاً باسم مجموعة من الأشخاص اعتقلت منذ فترة قريبة بصدد قتل آية الله محمد صادق الصدر وولديه ليلة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ ويقال إن الاحتجازات انتشرت على نطاق واسع عند معرفة نبأ القتل وخصوصاً في منطقة الهوارة ذات الأغلبية الشيعية في بغداد وأيضاً في المدن الجنوبية كربلاء والناصرية وأليلا والنجف وأن قوات الأمن فتحت النار فقتلت عشرات من المحتجين ويقال إن مئات من الناس قد ألقي القبض عليهم.

٦١٢- وبرسالتين مؤرختين في ٨ و ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل. فهناك تحقيق جارٍ في مسألة قتل الأشخاص المذكورين واشارت الحكومة إلى إلقاء القبض على أربعة أشخاص للاشتباه في أنهم نفذوا فتوى صدرت ضد السيد المرحوم بطريقة لا تتفق مع القيم والتقاليد الإسلامية. وفيما يتعلق بالقول عن انتشار الاحتجازات بعد ذلك أنكرت الحكومة وقوع هذا. وفيما يتعلق بإلقاء القبض على المشبوهين ردت الحكومة بأن الادعاء بوقوع معاملة سيئة ادعاء متحيز.

٦١٣- وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم جوتيار يحيى لطيف الصالحي وزوجته راوية وولديهما شيمن وعمره ٣ سنوات ولطيف وعمره سنة الذين حاولوا الهرب من الاضطهاد في العراق فانتقلوا إلى الأردن قبل نحو خمسة شهور وطلبوا اللجوء في مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمان. ويقال إن العائلة خرجت للتسوق بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ ولم تعد إلى المنزل. ويقال إن المخابرات العراقية اختطفتهم بسبب أن لطيف، شقيق جوتيار يحيى لطيف الصالحي، وهو مقيم الآن في أوروبا يشترك في أنشطة المعارضة العراقية.

٦١٤- برسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بأن عائلة جوتيار يحيى لطيف الصالحي انتقلت من الأردن إلى سوريا لأن إذن الإقامة في الأردن انتهى وليس لدى العائلة ترخيص رسمي بطلب التجديد.

٦١٥- بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أحلام خدوم رماحي وهي بريطانية الجنسية يقال إنه ألقي القبض عليها في بغداد يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩. وكانت قد سافرت يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ من لندن حيث تقيم منذ عام ١٩٨٢، لزيارة والدتها المريضة في العراق. وبتاريخ ٥ آب/أغسطس توجه اثنان من رجال الأمن الحكومي إلى منزل والدتها في النجف لاعتقالها. ولكنها كانت قد غادرت بغداد لزيارة أقارب آخرين ويقال إن رجال الأمن ألقوا القبض على شقيقها واقتادوه إلى بغداد ليدلهم على منزل الأقارب. وألقى رجال الأمن القبض على أحلام خدوم رماحي وأطلقوا عندئذ سراح شقيقها. ولم يذكر سبب اعتقالها وما زال مكان وجودها غير معروف حتى الآن.

٦١٦- وبرسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بأن أحلام خدوم رماحي استفادت من العفو الذي قرره مجلس قيادة الثورة للعراقيين الذين غادروا البلد بطريقة غير مشروعة وعلى ذلك فقد أطلق سراحها بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

إسرائيل

البلاغات العادية والردود الواردة

٦١٧- برسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ابلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٦١٨- نضال يعقوب دياب وإياد يعقوب دياب، وهما شقيقان، يقال إنهما كانا يقودان سيارتين خارج معسكر القلندية للاجئين في الضفة الغربية وهما عائدان إلى منزلهما يوم ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأثناء مغادرة المعسكر قيل إن الجنود شدوهما من خارج السيارة وضربوهما بشدة بأيدي البنادق. وقيل إنهما ألقي القبض عليهما. وعندما تولى المستشار القانوني في القيادة المركزية في قوة الدفاع الإسرائيلي التحقيق في ادعاءاتهما يقال إنه لم يستجوب إلا فردين من أفراد قوة الدفاع المذكورة، قالا إنهما "اضطرا إلى استعمال القوة بدرجة معقولة" لتفتيش الشقيقين. وعلى أساس هذا التحقيق غير المستوفى يبدو أن المستشار القانوني للقيادة المركزية انتهى إلى أن "الجنود تصرفوا بطريقة مناسبة" وأقفل التحقيق.

٦١٩- نضال أبو سرور يقال إنه توفي أثناء التحقيق نتيجة التعذيب وذلك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في مركز الاستجواب في المسكوبيه في القدس.

٦٢٠- معاذ ومحمود طقطقا، وهما شقيقان من بيت فجار بالقرب من بيت لحم، يقال إنهما ألقي القبض عليهما بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من جانب قوات الأمن الاسرائيلية واقتيدا إلى مجمع الاحتجاز الروسي (مسكوبية) وقيل إن معاذ وضع في حبس انفرادي وينام على كيس قذر ويداه مربوطتان في كرسي صغير ومقيدتان خلق ظهره. ويقال إن شقيقه محمود محبوس انفرادياً في زنزانة صغيرة وينام على كيس قذر وإنه يتعرض لصدمات عنيفة ولموسيقى مرتفعة إلى درجة لا تحتمل وأنه محروم من الطعام والنوم مع تهديده باغتصاب أمه وأخته أمامه.

٦٢١- أحمد يوسف بايد يقال إنه أدخل إلى الاحتجاز الإداري بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وبتاريخ ١٥ نيسان/أبريل يقال إنه نقل إلى وحدة الاستجواب في إدارة الأمن العام في بتاح تكوا ويقال إنه أرغم على الجلوس في وضع الشبح كل يوم أي جلوس على كرسي منخفض ويداه خلف ظهره وعلى رأسه كيس مبلل له رائحة عفنة مما يجعل من الصعب التنفس، هذا إلى جانب موسيقى صارخة طوال الوقت، وأنه محروم من النوم أيضاً.

٦٢٢- علي أبو راس يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٩ وأنه محتجز في وحدة الاستجواب التابعة لإدارة الأمن العام في مركز الاحتجاز الروسي في القدس. ويقال إنه ارغم على الجلوس في وضع ثابت نهاراً وليلاً وأن رسغيه مقيدان قيداً شديداً خلف جسمه.

٦٢٣- بسام وحسن العرابيد، وهما شقيقان يقال إنه ألقي القبض عليهما بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في نقطة عبور إيرتز أثناء مغادرتهما قطاع غزة للعمل في إسرائيل. ويقال إن الاعتقال يرجع إلى قضية شقيقهما سعد العرابيد الذي تبحث عنه قوات الأمن الإسرائيلية للاشتباه في انضمامه إلى كتائب عز الدين القسام وهي الجناح المسلح في حركة المقاومة الإسلامية. ويقال إن الشقيقين تعرضا للتعذيب أثناء التحقيق بما في ذلك وضع الشبح. ويقال إنهما تعرضا أيضاً للموسيقى الصاخبة وأنهما معزولان في زنازين فردية.

٦٢٤- أحمد راشد حسين خالد يقال إنه القي القبض عليه بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٩ وأنه محتجز بوحدة التحقيق التابعة لإدارة الأمن في مركز كيسون للاحتجاز. وبتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ جددت المحكمة العسكرية حبسه لمدة ١٥ يوماً. ويقال إنه سلم لمحاميه بياناً بأن المحققين عذبوه.

٦٢٥- خالد سليمان أبو حسن يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٥ آذار/ارس ١٩٩٩ واحتجز في وحدة الاستجواب التابعة لإدارة الأمن العام في مركز الاحتجاز في كيسون . وأثناء جلسة تجديد الحبس بتاريخ ٥ نيسان/أبريل يقال إنه أبلغ محاميه أنه ممنوع من النوم وأن المحققين يرغمونه على الجلوس في وضع الشبح طوال الوقت تقريباً .

٦٢٦- عبد الرازق حسيب وشقيقه محمد سيد رزق حسيب وكلاهما من رام الله يقال إنهما اعتقلا على التوالي يومي ٢٠ و٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأنهما أودعا في الحبس بدون الاتصال بالخارج لمدة أسبوعين في المجمع الروسي التابع لإدارة الأمن العام في القدس. ويقال إنهما تعرضا للضرب أثناء التحقيق. كما أنهما حرما من النوم لمدة ١٢ يوماً.

٦٢٧- وفيما يتعلق بمركز احتجاز الخيام تلقى المقرر الخاص معلومات عن الأفراد التالية أسماؤهم.

٦٢٨- سليمان رمضان يقال إنه تعرض للضرب والركل بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ عندما قال لضباط أسرائيليين أن الإضراب عن الطعام سيستمر في مركز الاحتجاز. ويقال إن جميع المحتجزين اقتيدوا وهم معصوبو العينين وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم إلى فناء السجن. وهناك هددهم الضباط الاسرائيليون بالضرب إذا استمروا في الإضراب عن الطعام وذلك بتاريخ ١٤ تموز/يوليه وهو يوم المحتجزين اللبنانيين. وبتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩ يقال إن الضباط هددوا سليمان رمضان تهديداً مباشراً "ببتر" ساقه الأخرى ونقله إلى سجن نفحه بقية حياته بسبب محاولته الهرب. وعندما تقدم محتجزون آخرون لمساعدته يقال إن الضباط بدأوا في ضربهم وركلهم وأن الجنود الإسرائيليين استخدموا السياط وغازالدموع لتفريق المحتجزين. ونتيجة للضرب أدخل المحتجزون التالية اسماؤهم إلى المستشفى: سليمان رمضان، مصطفى توبه، رياض قلاقش، حسين عقيل، كرم مصطفى، خنجر شويب، سمير قاسم، محمد كاتبي، عبد ملكاني، ابراهيم قريب، مصطفى عربيه، غاندي أيوب، عزت ياسين، تيسير شعبان، مجيب ترمس، عادل قلاقش، ياسر حلوي، علي غازي الصغير.

٦٢٩- سمير حجازي الذي يقال إنه قبض عليه يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩ أفيد بأنه تعرض للتعذيب إثر محاولة الهرب في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقال إنه تعرض لصدمات كهربائية وللضرب. ونتيجة للضرب يبدو أنه عانى من كسر اليد وكدمات في كل جسمه.

٦٣٠- علي مصطفى توبه، وكان عمره ١٤ عاماً وقت القبض عليه، يقال إن المخابرات السرية الإسرائيلية ألقت القبض عليه في عرنون بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأثناء الستة شهور الأولى من احتجاز كان يضرب كثيراً وخصوصاً على الرأس، ويتلقى صدمات كهربائية أثناء احتجازه في مركز الخيام. ويقال إنه أرغم أيضاً على الجلوس في صهريج مليء بالماء متصل بأسلاك كهربائية.

٦٣١- جمال نجيب شراره يقال إنه أخذ من منزله في بيت كليل يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وأفرج عنه يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٦ بعد أكثر من ١١ سنة من الحبس دون توجيه تهمة له ودون محاكمة. ويقال إنه عذب تعذيباً شديداً فور اعتقاله في مركز المخيم ١٧ في بنت جبيل. ويبدو أنه أغمي عليه في اليوم الأول واقتيد إلى مستشفى مرجعيون حيث عولج من كسور متعددة في ساقه اليسرى. ويقال إنه نقل بعد ذلك إلى مركز الاعتقال في الخيام على نقالة وأن ضباط جيش لبنان

الجنوبي ضربوه رغم حالته الصحية. ويقال إنه وضع في برميل من الماء وتلقى صدمات كهربائية وضرب بالسياط بعد صب الماء على جسده مع جره خلف سيارة.

٦٣٢- علي أحمد خشيش يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وظل لمدة ١٠ سنوات تقريباً في مركز الخيام دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته ثم أفرج عنه في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦ ويقال إنه تعرض للتعذيب بصدمات كهربائية وعلق في سارية وضرب. وبسبب هذا التعذيب المزعوم يبدو أن حاسة السمع تأثرت لديه وأن ظهره لا يزال يحمل علامات التعذيب.

٦٣٣- محمود محمد رمضان يقال إنه اعتقل بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٠. ويقال إن إحدى يديه بترت عام ١٩٩٣ وأنه فقد عينه اليمنى بعد تعذيب تضمن صدمات كهربائية والتعليق. ويقال أيضاً إنه ظل في الحبس مدة ثلاث سنوات. ولدى الإفراج عنه قيل إنه أخذ إلى مستشفى بيروت حيث لم يستطع التعرف على أفراد أسرته.

٦٣٤- وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن الاثنى عشر شخصاً المسنين التالية أسماؤهم محتجزون في مركز الخيام وأن حالتهم الصحية سيئة وتتدهور باستمرار بسبب نقص العلاج الطبي. ويقال إنهم نقلوا مع ذلك عدة مرات إلى مستشفى مرجعيون الذي يقال إنه يفتقر إلى المرافق الطبية الأساسية. فيقال إن علي أحمد غناوي الذي قبض عليه عام ١٩٩٦ يعاني من القلب وآلام في المعدة؛ وأن محمد سليم قتباي من عرنون، الذي اعتقل بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ يعاني من أزمات قلبية وأنه نقل ١٥ مرة إلى مستشفى مرجعيون؛ العبدا قاسم ملكاني من قصير يقال إنه قبض عليه بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأنه يعاني من انهيار عصبي أثناء وجوده في مركز الاحتجاز؛ فريد حارس كرم من القلعة يقال إنه احتجز بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ويعاني من التهاب معوي؛ عبد الله محمد عبيد من أم توت يقال إنه احتجز بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ويعاني من انزلاق غضروفي ولا يستطيع المشي. حسين عودة من الخيام يقال إنه احتجز بتاريخ ٣٠ جزيران/يونيه ١٩٩٩ ويعاني من مرض قلبي ويعاني صعوبة في المشي؛ خليل ابراهيم يونس من شبين يقال إنه احتجز بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩ ويعاني من آلام في المعدة وانزلاق غضروفي؛ حسين صالح أبو سعدمن شوبه يقال إنه احتجز بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ويعاني من التواء العمود الفقري؛ كمال وهبه منذر من ساقي يقال إنه يعاني من أزمات قلبية وآلام في المعدة؛ مصطفى طوبه من عرنون يقال إنه احتجز بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأنه يعاني من عدم انتظام دقات القلب؛ حسن محمد سويد من القصير وزوجته العبده قاسم ملكاني يقال إنهما اعتقلا بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأنهما يعانيان على التوالي من ارتفاع ضغط الدم ومن آلام مزمنة في المعدة والتهاب مفاصل روماتيزمي.

٦٣٥- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن عدد من المواطنين اللبنانيين الذين يقال إن قوة الدفاع الإسرائيلية أو جيش لبنان الجنوبي قبض عليهم. ومعظم هؤلاء يقال إنهم نقلوا إلى سجون إسرائيلية وأنهم محتجزون رهائن لمبادلتهم مقابل أسرى الحرب الإسرائيليين. وتفيد المعلومات الواردة أنهم محتجزون دون توجيه أي تهمة إليهم أو بعد انقضاء مدة العقوبة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ يقال إن ١٨ نقلوا إلى السجن سجن عيالون في الرملة وتلقى المقرر الخاص أخيراً معلومات بوقائع تعذيب بعد القبض على الأشخاص التالية أسماؤهم.

٦٣٦- بلال عبد الحسين دكروب يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ في كهف كان يختبئ به بالقرب من قرية تبنين في جنوب لبنان من جانب أفراد من جيش لبنان الجنوبي ومن قوة الدفاع الإسرائيلية. ويقال إن أحد ضباط قوة الدفاع الإسرائيلية استجوبه في معسكر براشيت وأن جنود جيش لبنان الجنوبي ضربوه وركلوه. وأنه بعد ذلك قضى ١٠ أيام في مخيم المركز ١٧ بالقرب من بنت جبيل الذي يديره جيش لبنان الجنوبي وإدارات الأمن الإسرائيلية. ويقال إنه تلقى صدمات كهربائية من خدمة الأمن في جيش لبنان الجنوبي وذلك بحضور إسرائيليين الذين أصدروا لهم الأوامر. وبعد ذلك نقل إلى مركز احتجاز في صرفند في إسرائيل حيث قضى ثلاثة شهور قيد الاستجواب في حبس انفرادي. وكان يمنع من النوم لفترات طويلة ويرغم على الوقوف أثناء الليل. وبعد ذلك إلى سجن قيشون. ويقال إن المحكمة العسكرية في اللد حكمته لعضويته في منظمة غير قانونية وحكمت عليه بالسجن سنتين ونصف. وقد انقضت مدة العقوبة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ولكنه لا يزال محتجزاً.

٦٣٧- علي حسي علي عمار وأحمد محسن محمد عمار وكمال محمد رزق وحسن صدر الدين حجازي، يقال إنهم اعتقلوا في مايس الجبل بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وكان كمال رزق وحسن حجازي في عمر ١٦ سنة فقط في ذلك الوقت. ويقال إن الأربعة اقتيدوا إلى مركز الخيام للاحتجاز وبعد خمسة أشهر نقلوا إلى مركز الاحتجاز في صرفند. ويبدو أنهم تعرضوا للضرب في كلا الموقعين. وكانت ساق حسن حجازي مكسورة وفي الجبيرة وقت إلقاء القبض عليه فأرغم على الوقوف ٤ ساعات وضرب على الساق المكسورة أثناء احتجازه في الخيام. وخلال الأسابيع الستة الأولى من الاحتجاز كان في حبس انفاردي ويداه مقيدتان وكان مربوطاً طوال الوقت. ويقال إن الثلاثة الآخرين تعرضوا للضرب مراراً وللتعذيب بصدمات كهربائية مع إبقائهم في وقع الشبح. ويقال إنهم لا زالوا محتجزين.

٦٣٨- عبد الحسن حسن عبد الحسن سرور، وعباس حسن عبد الحسين سرور، وأحمد حسن عبد الحسين سرور، ويوسف يعقوب سرور، وحسين فهد دقدوق، يقال إنه ألقي القبض عليهم في عيطة الشعب من جانب قوات جيش لبنان الجنوبي خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٧، ويقال إنهم اقتيدوا إلى معسكر المركز ١٧ ثم إلى مركز احتجاز الخيام حيث تعرضوا للتعذيب بأساليب تشمل الصدمات الكهربائية في الأصابع أو في أعضاء التناسل. ويقال إن الذين استجوبوهم هم إسرائيليون. وبعد ذلك نقلوا إلى صرفند في إسرائيل حيث استجوبهم أفراد من خدمة الأمن الإسرائيلية وتعرضوا للضرب الشديد وأرغموا على البقاء في وضع الشبح. وبعد ذلك نقلوا إلى سجن قيشون وحوكموا أمام محكمة عسكرية في اللد حكمت عليهم بمدد تصل إلى ثلاث سنوات سجن لجرائم مثل الاشتراك في عضوية منظمة غير قانونية والتدريب العسكري في هذه المنظمة. وكان المفروض إخلاء سبيل حسين فهد دقدوق عام ١٩٨٨ والباقين عام ١٩٩٠. ولكن يقال إنهم لا زالوا محتجزين.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٣٩- بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم تيسير محمد عودة الذي يقال إنه اعتقل بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وكان لا يزال محتجزاً في وحدة الاستجواب التابعة للأمن العام في المجمع الروسي في القدس ويقال إنه يعاني من مرض مزمن ومنع من تناول الأدوية التي أحضرها معه إلى المجمع

الروسي. وبتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بدأت إجراءات عسكرية خاصة بحقه ويقال إن المحكمة جددت حبسه ١٥ يوماً. ويقال أيضاً إن المحكمة أمرت بفحصه من جانب طبيب السجن.

٦٤٠- وبتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وذلك باسم علي مصطفى طوبه الذي يقال إنه ألقي القبض عليه في مدرسته الابتدائية في عرنون من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ واقتيد إلى مركز احتجاز الخيام في جنوب لبنان. ويقال إن القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان تدعي أن إلقاء القبض عليه كان بسبب أنه "يخطط لعملية عسكرية ضدهم". وأثناء الستة الشهور الأولى من الحبس بدون الاتصال بالخارج يقال إنه تعرض للتعذيب وكان محبوساً إنفرادياً.

٦٤١- وردت الحكومة بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ بأن علي مصطفى طوبه اعتقل من جانب قوات جيش لبنان الجنوبي لا من القوات الإسرائيلية، وكان ذلك في منزله وليس في مدرسته. وذكرت الحكومة أن اعتقاله يرجع إلى الاشتباه في أنه اشترك اشتراكاً نشيطاً في أعمال تخل بأمن المنطقة. وقد نقل لاستجوابه إلى مركز اعتقال الخيام في جنوب لبنان وذكرت الحكومة أنه كان تحت رقابة جيش لبنان الجنوبي وليس تحت مسؤوليتها. وذكرت الحكومة أنها في اتصالاتها مع جيش لبنان الجنوبي فيما يتعلق بمركز الخيام كانت تشجع على توفير شروط مناسبة وتحسين المستويات بما يتفق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان. وذكرت لهذا الغرض أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعائلات المحتجزين تزور مركز الاحتجاز. وردت الحكومة أيضاً أن علي مصطفى طوبه أثناء استجوابه من جانب جيش لبنان الجنوبي أدلى بعدة اعترافات كان من بينها على سبيل المثال لا الحصر: أنه قام بأعمال تجسس وأعمال إرهابية وتشجيع على العنف ضد الإقليم وضد السكان وأنه جمع معلومات ضد الإسرائيليين وقوات جيش لبنان الجنوبي، وأنه نقل هذه المعلومات إلى ما يسمى "حزب الله" وأنه اتصل بقادة ما يسمى "حزب الله" للتعبير عن استعداده ليكون قنبلة انتحارية ضد أهداف إسرائيلية في جنوب لبنان.

٦٤٢- في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم جهاد حسني محمد شحادة الذي قال إنه ألقي القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩٧ بموجب أمر احتجاز إداري بسبب صلاته المزعومة مع حماس. ومنذ ذلك الوقت يقال إنه محتجز دون توجيه تهمة إليه ودون محاكمته. وقد استجوبه أفراد من إدارة الأمن العام الإسرائيلية منذ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ حين نقل من السجن إلى مركز الاستجواب في هاشارون. ويقال إنه بقي ملقى على الأرض وأن يديه وساقيه مربوطة في كرسي في وضع غير مريح وأن الموسيقى الصاخبة دائرة منذ فترة بعد الظهر يوم ٧ شباط/فبراير إلى صباح اليوم التالي حين اقتيد لمقابلة محاميه.

٦٤٣- وبتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء باسم عيسى علي بطاط وهو فلسطيني من ضهرايا جنوب غرب الخليل ويقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب قوات الأمن العام وأنه الآن محتجز دون الاتصال بالخارج في سجن شيكما في عسقلان. ولم ينجح محاميه في الحصول من مكتب المدعي العام على تأكيدات بعدم استخدام القوة البدنية ضده أثناء الاحتجاز كما أن الاستئناف أمام المحكمة الإسرائيلية العليا لإصدار أمر مؤقت بمنع استخدام القوة البدنية رُفض أيضاً. ويقال إن عيسى علي بطاط اعتقل لمحاولة العثور منه على مكان شقيقه الذي يبدو أن إدارة الأمن العام الإسرائيلية تبحث عنه.

٦٤٤- وردت الحكومة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ بأن عيسى علي بطاط ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ من قوات الأمن العام الإسرائيلية للاشتباه باشتراكه في نشاط إرهابي يمثل خطراً حقيقياً على السلامة العامة والأمن الإقليمي. وذكرت الحكومة أنه بعد التحقيق من جانب إدارة الأمن العام وجهت إليه عدة تهم خطيرة تشمل شراء وتوريد أسلحة وذخائر لاستخدامها في نشاط إرهابي، وإيواء إرهابيين نفذوا عملية قصف أهداف مدنية، وتقديم أموال لغرض القيام بنشاط إرهابي. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن المحكمة العليا المنعقدة بهيئة محكمة العدل العليا استمعت، بجلسة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى التماس من عيسى علي بطاط يدعي فيه سوء المعاملة من جانب قوات الأمن العام الإسرائيلية. وبعد الاستماع إلى محاميه والاطلاع على الأدلة، بما في ذلك الأدلة السرية، رفضت المحكمة التماسه ولكنها ذكرت أنها ستنظر في بعض النقاط القانونية التي أثارها بما في ذلك مسألة استخدام العنف البدني في التحقيقات، في حالات أخرى مماثلة. وذكرت الحكومة أن هذه الحالات لا تزال معلقة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أحيلت إلى المقرر الخاص مع الرد ورقة معلومات عن "حماس".

٦٤٥- وبتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه وذلك باسم منى حسن عوض بارحسين، وهي فلسطينية يقال إنها اعتقلت بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وكانت محتجزة في وحدة الاستجواب التابعة لإدارة الأمن العام في مركز احتجاز قيشون حيث أرغمت على الجلوس في وضع شبح لفترات طويلة. ويقال إنها أضربت عن الطعام. وفي جلسة أمام المحكمة العسكرية بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ جدد حبسها لمدة ١٥ يوماً. ويقال إنه بسبب عدم وجود أماكن مخصصة للنساء المحتجزات لدى قوات الأمن فإنها مرغمة على الاشتراك في زنزانة مع مجرمين اسرائيليين محتجزين.

٦٤٦- وردت الحكومة بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ بأن منى حسن عوض بارحسين أطلق سراحها من مركز الاحتجاز في قيشون بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩. ولم يقدم الرد أي معلومات عن ادعاءات سوء معاملتها أثناء الاحتجاز.

٦٤٧- بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي وذلك باسم حسين عقل وهو مواطن لبناني عمره ١٧ سنة يقال إنه محتجز في مركز الخيام منذ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ دون توجيه تهمة إليه. ويقال إنه يفقد البصر تدريجياً وأن العلاج الطبي ممنوع عليه.

٦٤٨- في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم أمين محمد غازي أغبر، وهو فلسطيني يقال إنه قبض عليه بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩ عند جسر اللنبي واقتيد إلى سجن جليما المعرف أيضاً باسم سجن قيشون. وقيل إنه كان محبوساً دون حق الاتصال بالخارج منذ ٣٠ آذار/مارس في وحدة الاحتجاز العسكري في سجن مجيدو. ويقال إنه متهم بالاتصال مع "حماس" وهي حركة إسلامية تعارض الحكم الإسرائيلي.

٦٤٩- وردت الحكومة بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ بأن التحقيق انتهى في الأنشطة المنسوبة إلى أمين محمد غازي الأغبر مع "حماس". وذكرت أن التحقيق كشف عن أنه عضو نشيط في "حماس" وكانت النتيجة توجيه ١٢ تهمة خطيرة إليه تشمل الاشتراك في عضوية منظمة إرهابية، والعمل في منظمة إرهابية، وتشجيع الاتصالات مع منظمة إرهابية أجنبية (سورية)، وحشد الأموال وإيواء الهاربين ممن ينتمون إلى منظمة سرية، والحصول على أسلحة بطريقة غير شرعية

لاستخدامها من قبل منظمات إرهابية وتجنيد أفراد جدد لمنظمة إرهابية.وردت الحكومة أيضاً بأنه، نظراً لسجله الطبي، تلقى الإشراف الطبي المستمر والدقيق طوال مدة احتجازه. ولم يكن هناك تعليق على الزعم بأنه كان محتجزاً دون الاتصال بالخارج. وفيما يتعلق بحصوله على التمثيل القانوني ردت الحكومة بأنه يمثل تمثيلاً صحيحاً من جانب محامٍ من اختياره. وأشارت الحكومة إلى أنه منع من الاتصال بمحاميه في عدد قليل من المناسبات عند كان ذلك ضرورياً لمقتضيات الأمن الوطني وفقاً للقانون الإسرائيلي. وإلى جانب رد الحكومة كانت هناك ورقة معلومات بتاريخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن "حماس".

٦٥٠- بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي وذلك باسم محمد محمد حسن أبو طير الذي قيل إنه قبض عليه في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالقرب من القدس. ومن وقت القبض عليه حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قيل إنه محتجز دون الاتصال بالخارج دون المجمع الروسي في القدس. وبتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يقال إن المحكمة جددت حبسه لمدة ٣٠ يوماً إلى حين توجيه الاتهام إليه. ومنذ ذلك الوقت قيل إنه نقل إلى مركز شيكما للاحتجاز ثم إلى وحدة الاستجواب التابعة لإدارة الأمن العام في المجمع الروسي في القدس يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقيل إنه لم يكن يسمح له بالنوم إلا ثلاث ساعات كل مرة. ويقال إنه أرغم على الجلوس على مقعد مرتفع ورسغاه مقيدان إلى الخلف بطريقة محكمة إلى درجة الانتفاخ.

٦٥١- وبتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم كل من علي خليل سرور وسميح سرور وحسن موسى رضا، عمر ١٥ سنة، ومحمد موسى رضا ومحمد نعيم رضا، سن ١٥ سنة، ويقال إنهم قبض عليهم أثناء القبض على آخرين بين ٢٠ و٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ في قرية عيطة الشعب من جانب أفراد جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي الذين كانوا يفتشون المنازل. ويقال إن الجنود استجوبوا نحو ٢٥ شخصاً بمن فيهم الأطفال. والأشخاص السالفة أسماؤهم محتجزون الآن في مركز الخيام.

٦٥٢- وبتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم حسين علي حارس ومحمد محمود حارس وهيثم بهجت أسعد ونادر محمد خضر الذين يقال إن قوات الدفاع الإسرائيلية اعتقلتهم في قرية عيطه الشعب وبلاط يومي ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويقال إنهم محتجزون في مركز الخيام دون حق الاتصال بالعالم الخارجي.

٦٥٣- وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم كل من ماريا سبيطي (امرأة) وابراهيم فضل الله وعلي خليل خنافر وبلال محمود جعفر، عمر ١٧ سنة، وغنوة محمود جعفر (امرأة) وحسين محمد سمحت وحسين أحمد سمحت ونجوى أحمد سمحت (امرأة) وأحمد حسين سمحت، سن ١٥ سنة، الذين يقال إنهم ألقي القبض عليهم بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في قريتهم المسماة عيناتا في جنوب لبنان. ويقال إنهم محتجزون في مركز الخيام.

٦٥٤- بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء خاصاً باسم كل من حسين علي حارس ومحمد محمود حارس وهيثم بهجت أسعد ونادر محمد خضر الذين يقال إنه ألقي القبض عليهم في قرية عيطه الشعب في جنوب لبنان من جانب أفراد من جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي يوم ٩ أو يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ألقي القبض على أشخاص آخرين من القرية هم علي حسن قاسم وفهد الصالح وفضيلة محمد طحيني

(امرأة). ويقال إن علي حسن قاسم اعتقل لأن ابنه رفض التجنيد في جيش لبنان الجنوبي. ويقال إن فهد الصالح اعتقل لانتقاده الاحتلال الإسرائيلي. ويبدو أن جميعهم كانوا محتجزين في مركز الخيام.

٦٥٥- وفيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين في مركز الخيام أشارت الحكومة في عدة رسائل إلى البلاغات السابقة التي أنكرت فيها مسؤوليتها عن مركز الخيام (انظر E/CN.4/1999، الفقرة ٣٩٣).

٦٥٦- وبتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية (سلطات التحقيق وأساليب التحقيق الخاصة في جرائم الأمن) الذي قيل إنه معروض على الكنيست في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وهذا المشروع يخول محققي إدارة الأمن العام الحق في استخدام "أساليب تحقيق خاصة بما في ذلك الضغط البدني" إذا كان هناك شك يقوم على أسباب معقولة بأن الشخص لديه معلومات إذا أمكن الكشف عنها فوراً يمكن أن تمنع وقوع خطر على حياة الإنسان أو أمن الدولة. وقد ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنه انتهى في تقريره إلى الدورة السابقة للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999?61 ، الفقرة ٣٩٤) إلى أن "استخدام الضغط البدني للمعتدل" كأداة مساعدة للاستجواب يعتبر انتهاكاً لحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأنه في بعض الأحوال المركبة أو بعد فترة زمنية معينة يكون انتهاكاً لحظر التعذيب. وذكّر الحكومة أيضاً بأن استنتاجات لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان تتفق مع ملاحظات المقرر الخاص. كما أنه ذكّر الحكومة بحكم المحكمة العليا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بأن استخدام عدة أساليب استجواب بصفة منتظمة من جانب محققي إدارة الأمن العام هو أمر غير قانوني. وأخيراً أعرب عن ترحيبه بتقديم مشروع المدونة الجنائية (تعديل حظر التعذيب) إلى الكنيست في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مما سيجعل إيقاع العذاب، بالتعريف الذي جاء في اتفاقية مناهضة التعذيب، جريمة.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٦٥٧- برسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ردت الحكومة على عدد من الحالات التي أحالها المقرر الخاص بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1)، و١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر CN.4/1998/38/Add.1) و٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61).

٦٥٨- ففيما يتعلق بمأمون اسماعيل فسفس (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٣٧٣) أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه حكم عليه بستة أشهر حبس لنشاطه الإجرامي في المنظمة الإرهابية المسماة "حماس". وقد أعيد القبض عليه بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نتيجة لارتباطه بالمنظمة المذكورة وللاشتباه في تنظيمه هجوماً إرهابياً. وردت الحكومة أنه بسبب خطورة الادعاءات فإنه استجوب استجواباً مكثفاً وأثناء هذا الاستجواب تقدم بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن ظروف استجوابه (٩٨/٣٢٥٠) وأنه سحب التماسه فيما بعد. وردت الحكومة أيضاً بأنه تقدم بشكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة وأن تحقيقاً أجري بواسطة المسؤولين المرخص لهم بذلك من وزارة العدل وأن مأمون فسفس والمحققين معه استجوبوا في هذا التحقيق الذي انتهى إلى أن المحققين لم يرتكبوا أي خطأ. ومع ذلك أشارت الحكومة إلى أن المحقق أوصى النائب العام بضرورة تجنب تقييد الأيدي لمدة طويلة في المستقبل لأنه قد يؤدي إلى إصابات.

٦٥٩- وفيما يتعلق بعلي سالم علي بلوط (انظر المرجع السابق، الفقرة ٣٧٤)، ردت الحكومة بأنه كان عضواً في "حماس" وألقي القبض عليه وحبس عدة مرات منذ عام ١٩٨٩ وكان آخرها في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ حين كان يقيم في إسرائيل بطريقة غير شرعة. وبعد القبض عليه استجوب للاشتباه في المساعدة على تجنيد أعضاء "حماس" وللاشتباه في اشتراكه في أعمال عنف لهذه المنظمة، وذكرت الحكومة أنه تقدم أثناء استجوابه بالتماس إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل بشأن ظروف الاستجواب (٩٨/٣٢٥٠)، وأن هذا الالتماس لم يقبل. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه مقدم الآن للمحاكمة عن جرائمه. ولاحظت الحكومة أنه لم يقدم أي شكوى إلى إدارة التحقيقات الإسرائيلية في الشرطة بشأن استجوابه ولهذا رأت الحكومة أنه من المستحيل عليها أن تجيب على ادعاءاته بسوء المعاملة. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن أي شكوى تقدم يجري التحقيق فيها من جانب المسؤولين المرخص لهم في ذلك من وزارة العدل.

٦٦٠- وفيما يتعلق بعصام صادق حلمان (نفس المرجع، الفقرة ٣٧٥)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ لاشتباهه في مساعدة أفراد مطلوبين من "حماس". وأثناء استجوابه قدم أيضاً التماساً إلى المحكمة بشأن هذا الاستجواب (٩٧/٤٦٩٩)، ثم سحبه فيما بعد. وردت الحكومة بأنه لم يقدم أي شكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة بشأن هذا الاستجواب ولذلك فإنها لا تستطيع أن تجيب على ادعاءاته. وذكرت الحكومة ، كما في حالة علي سالم بلوط، أنه في حالة تقديم أي شكوى يحقق فيها المسؤولون المرخص لهم بذلك من وزارة العدل.

٦٦١- وفيما يتعلق بفادي عبد الله سعيد صافي (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٢٤٩)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ لاشتباهه في القيام بأعمال إرهابية لحساب "حماس". وتنفيذ هجوم على حافلة إسرائيلية، ولواقعتين أخريين باستعمال كوكتيل مولوتوف. وأفادت الحكومة بأنه حوكم وأدين وحكم عليه بخمس سنوات وشهرين. وردت الحكومة أيضاً بأنه لم يتقدم أبداً بشكوى تتعلق باستجوابه وأن أي شكوى تقدم يحقق فيها المسؤولون المرخص لهم بذلك من وزارة العدل.

٦٦٢- وفيما يتعلق بمهدي محمد حسين سليمان شكور (نفس المرجع، الفقرة ٢٥٠)، ردت الحكومة بأنه أفرج عنه بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ من جانب الشرطة الإسرائيلية بعد سجنه لإلقاء حجارة. وردت الحكومة أيضاً بأنه سبق القبض عليه واستجوابه من جانب محققي الشرطة وقدم بعد ذلك إلى المحاكمة وأدين وحكم عليه بثمانية عشر شهراً من الحبس، منها عشرة شهور مع إيقاف التنفيذ. وأفادت الحكومة المقرر الخاص بأن مبلغ علمها أنه لم يقدم أي شكوى تتعلق باستجوابه من جانب الشرطة.

٦٦٣- وفيما يتعلق بعبد الرحمن عابد أحمر (نفس المرجع، الفقرة ٢٥٤)، ردت الحكومة بأنه كان من الناشطين فيما يسمى منظمة "جورج حبش" الإرهابية. وأفادت الحكومة بأنه سجن عدة مرات لأنشطة في تلك المنظمة. وردت الحكومة بأنه استجوب بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ للاشتباه في اشتراكه في تخطيط هجمات إرهابية بالعنف وتنفيذ إحدى الهجمات. وقد تقدم بشكوى في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن استجوابه وحققت فيها وزارة العدل وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن عبد الرحمن عابد أحمر سئل أثناء التحقيق وقرر أنه لم يلحق به أي ضرر أثناء الاستجواب. وكانت النتيجة النهائية للتحقيق هي عدم وجود دليل على ارتكاب أي خطأ من جانب من استجوبوه.

٦٦٤- وفيما يتعلق بباسم محمد عبد الله نيروش (نفس المرجع، ٢٥٥)، ردت الحكومة بأنه سجن عام ١٩٩٢ لنشاطه كعضو في "حماس" ثم أعيد القبض عليه بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ للاشتباه في القيام بأنشطة عسكرية مع نفس المنظمة وتنفيذ هجمات إرهابية. وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات (منها أربعة مع وقف التنفيذ) في آذار/مارس ١٩٩٧. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه بعد شكاواه إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أجري تحقيق من جانب المسؤولين المرخص لهم من وزارة العدل. وذكرت الحكومة أيضاً عدم التوصل إلى أي أساس لادعاءاته بتعرضه للضرب أثناء الاستجواب. وذكرت الحكومة أنه بعد الحديث معه وبعد جمع المستندات كلها، بما في ذلك التقارير الطبية، انتهى المحقق إلى عدم الاطمئنان إلى أقواله وإلى أن شكواه غير صحيحة.

٦٦٥- وفيما يتعلق بعدنان يونس أبو مجيد طبانه (نفس المرجع، الفقرة ٢٥٦)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤ وأخيراً في آذار/مارس ١٩٩٦، للاشتباه في قيامه بأعمال عسكرية لحركة "حماس" وردت الحكومة أيضاً بأنه تقدم بالتماس إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل (٩٦/١٩٩٦) وأن محاميه قدم شكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة وكلاهما يتعلق باستجوابه. وبخصوص الشكوى الأخيرة ردت الحكومة بأن التحقيق أجري وتبين أن المحققين تصرفوا في حدود القانون.

٦٦٦- وفيما يتعلق بوليد علي محمود كراجي (المرجع السابق، الفقرة ٢٥٧)، ردت الحكومة بأنه من كبار الناشطين في "حماس" وأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وحوكم وأدين. وردت الحكومة أيضاً بأنه أثناء فترة الحبس قدم التماساً إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل بشأن استجوابه (٩٦/٣٥٠٨). كما أن محاميه قدم شكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة. وبخصوص الشكوى الأخيرة ردت الحكومة بأن التحقيق أجري وأنه تضمن فحص التقارير الطبية وغيرها من المستندات وانتهى إلى أن المستجوبين تصرفوا في حدود القانون.

٦٦٧- وفيما يتعلق برعد شعيب فتشا سنوقرت (المرجع السابق، ٢٥٨)، ردت الحكومة بأنه القي القبض عليه واستجوب بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ للاشتباه في مساعدته أعضاء مطلوبين في حركة "حماس" وتخطيط هجمات إرهابية. وردت الحكوم أيضاً بأنه أدلى بعدة اعترافات أثناء استجوابه وأنه حكم عليه بالحبس سنتين وافرج عنه في آب/أغسطس ١٩٩٨. وأثناء استجوابه قدم محاميه شكوى إلى محكمة العدل في إسرائيل بشأن استجوابه (٩٦/٢٧٠٨) كما أنه قدم بعد ذلك شكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة. وبالنسبة لهذه الأخيرة ردت الحكومة بأن التحقيق أجري، وتضمن فحص التقارير الطبية وغيرها من المستندات، وانتهى إلى أن المستجوبين لم يتصرفوا بطريقة عنيفة.

٦٦٨- وفيما يتعلق بمحمد زكري شكري مجاهد (نفس المرجع، الفقرة ٢٥٩) ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ للاشتباه في عضويته في الجناح العسكري بحركة "حماس". وردت الحكومة أيضاً بأنه أدلى بعدد من الاعترافات أثناء الاستجواب وأنه حوكم وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. وأثناء استجوابه قدم محاميه شكوى إلى محكمة العدل الإسرائيلية بشأن استجوابه (٩٦/٢٨٣٧) ثم قدم شكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة. وفيما يتعلق بهذه الشكوى الأخيرة ردت الحكومة بأن التحقيق أجري وانتهى إلى أن المستجوبين لم يتصرفوا بطريقة عنيفة.

٦٦٩- وفيما يتعلق بموسى فريد موسى مشارقه (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢١٢)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٥ للاشتباه في اتصاله بناشط عسكري مطلوب في الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين. وأفادت الحكومة أيضاً بأن الفحص الطبي قرر أنه يعاني من الربو ولهذا وضع تحت مراقبة دقيقة طوال استجوابه. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه كان قدم شكوى بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأن الشكوى حقق فيها من جانب المسؤولين المرخص لهم بذلك من وزارة العدل الذين تحدثوا معه. وأفادت الحكومة بأنه يعطي الانطباع بعدم الاطمئنان إليه وأفادت بعدم العثور على دليل يؤيد ادعاءاته بوقوع أفعال غير شرعية أثناء استجوابه.

٦٧٠- وفيما يتعلق بضاهر أحمد صلاح أبو مياله (نفس المرجع، الفقرة ٢١٣)، ردت الحكومة بأنه قبض عليه للمرة الأولى في أيار/مايو ١٩٩٤ وحوكم وحكم عليه بالسجن ثم أفرج عنه في تموز/يوليه ١٩٩٥، ثم أعيد القبض عليه في ١٥ تشباط/فبراير ١٩٩٦ للاشتباه في أنشطة "حماس" الإرهابية. وقد حوكم وحكم عليه ثم أفرج عنه في شباط/فبراير ١٩٩٧. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه قال أمام المحكمة، أثناء طلب تجديد حبسه، أنه فقد الوعي لمدة خمس ساعات بسبب رجرجة شديدة من المحققين. وذكرت الحكومة أيضاً أن المحكمة نظرت في هذا الادعاء وطلبت شهادة من طبيب ثم رفضت هذا الادعاء. وبعد ذلك تقدم بشكوى إلى إدارة التحقيقات الداخلية في الشرطة بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وردت الحكومة بأن التحقيق أجري وانتهى إلى رفض الشكوى.

٦٧١- وفيما يتعلق ببشار نازيا محمد طرابيه (نفس المرجع، الفقرة ٢١٤)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ للاشتباه في القيام بعمليتي حريق. وردت الحكومة بأنه أفرج عنه على أساس عدم كفاية الأدلة وأنه لم يتقدم بشكوى خاصة بطريقة استجوابه. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنه في حالة تقديم أي شكوى فإنها تكون موضع تحقيق على النحو الواجب من جانب المسؤولين المرخص لهم بذلك من وزارة العدل.

٦٧٢- وفيما يتعلق بعزام إسماعيل صيام عربه (نفس المرجع، الفقرة ٢١٥)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ للاشتباه في اشتراكه في هجمة إرهابية من جانب "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وردت الحكومة أيضاً بأنه استجوب لمدة أسبوعين ثم أخلي سبيله بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على أساس عدم كفاية الأدلة وأنه لم يتقدم بأي شكوى خاصة بطريقة استجوابه. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنه في حالة تقديم شكوى فإنها تكون موضع تحقيق من المسؤولين المرخص لهم بذلك من وزارة العدل.

٦٧٣- وفيما يتعلق بإياد أبو حمديه (نفس المرجع، الفقرة ٢١٦)، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه في نقطة تفتيش عسكرية بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مع شقيقه بسبب اشتراكهما في هجمات إرهابية أدت إلى مقتل مدنيين إسرائيليين. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه أثناء فترة حبسه شكا من صعوبات طبية كان يعاني منها نتيجة لحادثة سابقة من حوادث السير ولكن تبين أنه كاذب. وقد أخلي سبيله بعد ذلك يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ دون تقديم تهمة إليه وردت الحكومة بأنه لم يتقدم بأي شكوى بخصوص طريقة استجوابه. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنه في حالة تقديم شكوى فإنها تكون موضع تحقيق من المسؤولين المرخص لهم في ذلك من وزارة العدل.

٦٧٤- وفيما يتعلق بأيمن محمد فياض كفيشة (نفس المرجع، الفقرة ٢١٧)، ردت الحكومة بأنه بعد إطلاق سراحه من السجن في آب/أغسطس ١٩٩٥ استمر في نشاطه مع "حماس". وذكرت الحكومة أنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٥ نيسان/أبريل

١٩٩٧ للاشتباه في اشتراكه في عملية انتحارية بإلقاء قنابل في مطعم Apropos في تل أبيب التي قتل فيها ثلاثة مدنيين أبرياء. وبعد الاستجواب الذي أدلى فيه بعدد من الاعترافات حكم عليه بالسجن ٣٥ عاماً. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه أثناء الاستجواب قدم ثلاثة التماسات إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن طريقة استجوابه (٩٧/٢٣١٧ و ٩٧/٢٤٩٩ و ٩٧/٢٦٧). وقد رفضت الحكومة الالتماس الأول وأنه سحب الالتماسين الثانيين. وردت الحكومة أيضاً بأنه لم يقدم أي شكوى بشأن طريقة استجوابه. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنه في حالة تقديم أي شكوى فإنها تكون موضع تحقيق على النحو الواجب من جانب المسؤولين المرخص لهم بذلك من وزارة العدل.

ملاحظات

٦٧٥- يرحب المقرر الخاص بقرار محكمة العدل العليا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي أعلن عدم شرعية أساليب الاستجواب التي تنطوي على "ضغط بدني معتدل" والذي اعترف بأنها تعتبر تعذيباً أو معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، وبالتالي فهي محظورة تماماً في القانون الدولي. ومع ذلك فإنه يأسف لأن المحكمة رأت أن الدفع بحالة الضرورة بموجب القانون الإسرائيلي (وهو دفع غير موجود في القانون الدولي ضد التعذيب أو المعاملة السيئة) يبرر أن تكون هذه الأساليب من موانع المسؤولية الجنائية في بعض الحالات الخطيرة. ولكنه مسرور على كل حال إذ لم يصل إلى علمه أي حالات استجواب لجأت فيها إدارات الأمن إلى هذه الأساليب منذ صدور الحكم المذكور. وهو يأمل بإخلاص أن تعارض الحكومة بشدة مشروع التشريع المقدم إلى الكنيست بالترخيص رسمياً بأساليب القمع في الاستجواب ويأمل في ألا يصبح قانوناً. كما أنه لا يزال يشعر بالقلق من استمرار التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين في جنوب لبنان الذي تسيطر عليه إسرائيل بحكم الواقع.

اليابان

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٧٦- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٦٧٧- يقال إن أشوياما كازو كان محبوساً في سجن شيبا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ وأنه اقتيد إلى غرفة الاستجواب في ٣٠ آب/أغسطس لتلقينه درساً تأديبياً بعد أن أغضب أحد الحراس باقترابه منه بطريقة غير مقبولة. وفي تلك الحجرة أرغم على الوقوف في وضع الانتباه وأن الحراس تولوا تأديبه. ويقال إن أحدهم فتح بالقوة اثنين من أصابعه لم يكن يستطيع فتحهما بسبب إصابته بالسكر مما أدى بالرجلين إلى فقد التوازن والسقوط. وبعد ذلك وصل عشرة حراس آخرون بدأوا في ركله ولطمه ولي ذراعيه خلف ظهره. ثم أخذ بعد ذلك بالقوة إلى زنزانة الوقاية حيث نزعت ملابسه وألبس اللباس الداخلي mataware الذي به فتحة للتبرز. وقيل إنه أرغم في الزنزانة على النوم على الأرض مع قيده بحزام جلدي وبقيود حديدية لليدين وركله مراراً حتى سقط على الأرض. وقيل أنه بدأ الإجراءات القانونية بشأن هذه المعاملة في السجن أمام محكمة شيبا وأن المحكمة حكمت بأن وضع السجناء في "زنزانة الوقاية" أمر غير مقبول عندما نظرت الدعوى بعد اعتراض الحكومة.

٦٧٨- هيورا يوشيتاكا يقال إنه كان في سجن يوكوهاما عام ١٩٩١ وأنه وضع في زنزانة منفردة بعد ذلك بسنة نظراً لمخالفة بسيطة وبقي هناك حتى شباط/فبراير ١٩٩٤. وعندما حاول التقدم بشكوى رسمية من هذه المعاملة قيل إنه تعرض لهجمة عنيفة من حراس السجن ثم وضع في "زنزانة وقاية" حيث أرغم على الرقاد على الأرض على بطنه وربط بقيود جلدية في اليدين وأن أحد أفراد السجن وقف على جسمه فاضطر إلى عض لسانه مما أدمى فمه. ويقال إن الحارس قيد يديه بزوج آخر من قيود اليدين وتركه في هذا الوضع في "زنزانة الوقاية" أربعة أيام. وتفيد المعلومات الواردة بأنه تقدم بشكوى ضد سلطات السجن إلى محكمة طوكيو الجزئية.

٦٧٩- زوغو بي زوغو، وهي امرأة صينية كانت حاملاً، يقال إنها قبض عليها يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ وسجنت في مركز الاحتجاز في طوكيو يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبعد ثلاثة أيام من وصولها إلى السجن يقال إنها شكت إلى أحد الحراس من ألم شديد في البطن وبشعور يشبه الشلل في نصف جسمها. ويقال إن الحارس أجاب بأن اليوم يوم الأحد وليس هناك أطباء وأن عليها أن تنتظر حتى اليوم التالي لرؤية الطبيب. ويقال إنها لم تر طبيباً حتى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وعندئذ كان الجنين قد توفي.

٦٨٠- يحيى رضوان علام، وهو مصري يقال إنه أصيب بمرض جلدي في مركز احتجاز طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بسبب وضعه في زنزانة غير صحية بها حشرات وفضلات إنسانية وأثناء فترة احتجازه الثانية في آذار/مارس ١٩٩٤ يقال إن ١٥ من الحراس ضربوه وأحدثوا به إصابات بالغة حتى أصيب بما يشبه الصمم في أذنه اليمنى. ويقال إنه بدأ الإجراءات القانونية للشكوى من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

الأردن

النداء العاجلة والردود الواردة

٦٨١- بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو اللاإرادي باسم جوتيار يحيى لطيف الصالحي وزوجته راوية وابنتهما شيمين وابنهما لطيف، وجميعهم عراقيون يقال إنهم اختطفوا بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ في الأردن من جانب المخابرات العراقية (انظر أعلاه تحت عنوان العراق) ويقال إنهم لا زالوا في الحبس في مكان غير معروف في الأردن وليس لهم حق الاتصال بالخارج.

٦٨٢- وفي نفس النداء العاجل تدخل أيضاً لصالح روبار يحيى لطيف الصالحي وشقيقه عميد وشقيقته جوان ووالدته جولبهار الذين يقال إنهم مهددون بالإعادة جبراً إلى العراق حيث قد يتعرضون للتعذيب. ويقال إن ضباط الأمن أبلغوهم أن إقامتهم في الأردن انتهت وذلك في اليوم التالي لنشر مقابلة مع روبار في إحدى الصحف العربية في لندن عن احتمال اختطاف عائلته وشقيقه.

كازاخستان

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٦٨٣- برسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ردت الحكومة على جميع الحالات التي أحالها المقرر الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرات ٤١٣-٤٢٤).

٦٨٤- ففيما يتعلق بمديل اسماعيلوف أشارت الحكومة إلى أن الإجراءات الجنائية بدأت ضده في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ بسبب تنظيم أنشطة تخل بالأمن العام. وقد أودع في الاحتجاز في مركز حبس احتياطي من ١٨ حزيران/يونيه إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وأكدت الحكومة أنه كان في زنزانة عقاب أثناء تلك الفترة بعد أن أضرب عن الطعام ولكنها أنكرت سوء معاملته في أي وقت أثناء الاحتجاز. كما أشارت إلى أنه لم يقدم أي شكوى عن سوء المعاملة، وخصوصاً إلى محاميه ولا أثناء جلسات المحكمة. وبتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حكمت عليه محكمة ألمالين الجزئية في ألماتي بسنة من العمل الإصلاحي. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنه بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ حكمت محكمة أوزوف الجزئية في الماتي عليه بالحرمان من الحرية لمدة سنة لإهانته علناً شرف رئيس الجمهورية وكرامته. ولاحظت الحكومة أنه أفرج عنه الآن من الإصلاحية في بترو بابلوسك بعد أن قضى مدة العقوبة وأنه لم يقدم أي شكوى بشأن سوء المعاملة أثناء تلك الفترة.

٦٨٥- وفيما يتعلق بفاليري توكونوغوف أشارت الحكومة إلى أن أدخل المستشفى الإقليمي بعد ثلاثة أيام من القبض عليه في آذار/مارس ١٩٩٦ وتبين من الفحص الطبي أنه تعرض لأذى بدني بسيط. وأضافت الحكومة أن والدته تقدمت بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بشكوى إلى مكتب النائب العام في منطقة أندوستريانلي في بافلودار وأن الإجراءات بدأت ضد المسؤولين في مكتب بافلودار التابع للجنة التحقيق الحكومية لإحداثهم أذى بدني بسيط عن عمد. وتبين من التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية والمكتب الإقليمي للجنة الأمن القومي في كازاخستان وذلك بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عدم وقوع أي مخالفة.

٦٨٦- وفيما يتعلق بيفغيني تاراسوف، أكدت الحكومة أنه شكا من سوء المعاملة من جانب ثلاثة ضباط من وزارة الداخلية وأشارت إلى أن هؤلاء الثلاثة ماتوا أثناء الخدمة في بافلودار في تموز/يوليه ١٩٩٦. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن التحقيقات العديدة التي أجريت بينت أن ادعاءاته لا أساس لها.

٦٨٧- وفيما يتعلق بنتاليا زابولو تينايا وصديقها ف. ب. أفديوك أكدت الحكومة أن الكشف الطبي أثبت وقوع أذى بدني عليهما. وبتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بدأ النائب العام في منطقة إيليتشيف في بافلودار الإجراءات الجنائية ضد مسؤولي لجنة التحقيق التابعة للدولة. وانتهت الإجراءات بعدما تبين من شهادة الشهود أن الأذى البدني يرجع إلى فعل سجناء آخرين. ولاحظت الحكومة أن هذين الشخصين لم يقدما شكوى عن الاستخدام أساليب غير شرعية في التحقيق معهما إلى النائب العام الذي كان يقوم بفحص منتظم على مركز الاحتجاز المؤقت.

٦٨٨- وفيما يتعلق بفيكتور روكافيشينكوف، أكدت الحكومة أنه أبلغ عن ادعائه بسوء المعاملة إلى قاضي المحكمة وأن الفحص الطبي أكد وجود إصابات بدنية بسيطة ولكن القاضي وجد أنها كانت ترجع إلى مدة طويلة قبل إلقاء القبض عليه.

٦٨٩- وفيما يتعلق بثابت كاشكيمبابييف، أشارت الحكومة إلى عدم وجود دليل على سوء معاملته أثناء احتجازه قبل المحاكمة. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، أرسل إلى طشقند في أوزبكستان لمحاكمته نظراً لضم قضيته إلى القضية التي كانت منظورة هناك.

٦٩٠- وفيما يتعلق ببوريس ديركاتشيف، أكدت الحكومة ظروف القبض عليه وأنه تعرض لأذى بدني بسيط تطلب علاجاً في المستشفى. وبعد التحقيقات الأولية التي أجرتها إدارة التحقيقات في إقليم أستانا وأكمولا أوقفت هذه التحقيقات لأن أفعال مسؤولي لجنة تحقيقات الدولة لم تكن تعتبر جرائم. وأشارت الحكومة أخيراً إلى أن مكتب النائب العام في أستانا أوصى اللجنة المذكور بإجراء تحقيقات إضافية.

٦٩١- وفيما يتعلق بأندريه سورغوتسكوف، أشارت الحكومة إلى أنه اعترف في حضور محاميه بالاعتداء على الضحية وأن الفحص الطبي لم يكشف عن وقوع أي أذى بدني عليه. وبتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ أي يوم توجيه الاتهام إليه شكا من سوء المعاملة أثناء استجوابه ومن أن اعترافه السابق بالتهمة وقع تحت إكراه. وبتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قدم شكوى إلى النائب العام في أستانا. وبتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قرر المحقق عدم الاستمرار في القضية ضد أفراد المليشيا لأن الأفعال التي قاموا بها لا تعتبر جريمة. كما أنه شكا من سوء المعاملة أثناء محاكمته في محكمة أكمولا التي طلبت إجراء تحقيق. وبتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تقرر مرة أخرى عدم اتخاذ إجراءات جنائية. وأخيراً أشارت الحكومة إلى أنه حكم عليه بالحرمان الحرية ١٠ سنوات بسبب التشرد وبسبب إحداث إصابات عمدية أدت إلى وفاة الضحية.

٦٩٢- وفيما يتعلق بأندريه شتلتس، أكدت الحكومة أنه شكا من سوء المعاملة اثناء محاكمته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأكدت التحقيقات أنه تلقى إسعافات أولية بسبب إصابة في ركبته اليمنى في وحدة العوارض في مكتب وزارة الداخلية في مدينة ززكاسكان وفي ذلك الوقت لم يقدم أي شكوى عن تعرضه للضرب. وبتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ قرر المحقق في إدارة لجنة تحقيقات الدولة السابقة في ززكاسكان عدم البدء في إجراءات جنائية لأن سلوك المسؤولين المتهمين من وزارة الداخلية لا يشكل في نظره أي جريمة. وأخيراً أشارت الحكومة إلى أن أندريه شتلتس حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة خمس سنوات.

٦٩٣- وفيما يتعلق بأندريه كولفاخ أشارت الحكومة إلى أنه اعترف عدة مرات بحضور محاميه بإحداث أذى بدني بسيط واحتجاز الضحية بدون وجه حق وأنه لم يقدم، أثناء محاكمته، أي شكوى من استخدام أساليب غير شرعية معه أثناء التحقيق. وبتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ حكمت عليه محكمة مدينة أورالسك بالحرمان من الحرية لمدة ثلاث سنوات. وبعد ذلك نظرت محكمة كازاخستان الغربية أثناء الاستئناف في ادعائه بسوء المعاملة وانتهت إلى أن ادعاءه لا أساس له.

٦٩٤- وفيما يتعلق ببيوتر بريفالوف، أشارت الحكومة أنه اعترف طوعاً بالسرقة فور إلقاء القبض عليه. وقد تبين أن ادعاءه باستخدام أساليب غير مشروعة في التحقيق لا يقوم على اساس.

٦٩٥- وفيما يتعلق بجنادي ياكوينكو أشارت الحكومة أنه ليس على قائمة الأشخاص الذين قبض عليهم أو احتجزوا عام ١٩٩٧.

كينيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٩٦- بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداءا عاجلا باسم أربعة أشخاص يقال انهم كانوا في سفارة اليونان في نيوربي: وهما امرأتان، ميلسا (اللقب غير معروف) التي يقال قال انها تحمل جواز سفر المانيا، ونوج (اللقب غير معروف) ورجلان ابراهيم اياس، يقال انه يحمل جواز سفر سويديا وبيلان (اللقب غير معروف) الذي يقال انه يحمل جواز سفرفرنسي. ويقال انهم كانوا يصاحبون عبدالله أوجلان. وهناك تخوف من أن يتعرضوا للترحيل فورا وبالقوة إلى تركيا حيث قد يتعرضون لخطر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

ملاحظات

٦٩٧- يرد تقرير المقرر الخاص عن زيارته لكينيا في الضميمة ٤ بالتقرير الحالي.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٩٨- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بأن الظروف في مواقع احتجاز السجناء السياسيين صعبة جدا. فيقال إن السجناء يؤمرون في كثير من الحالات بتنفيذ أشقال شاقة قد تسغرق ١٨ ساعة في اليوم. ويقال إنهم يجبرون على هذا العمل وفي أرجلهم قيود حديدية ويلبسون ياقات معدنية وغير ذلك من القيود. كما يقال إن عدم كفاية إمدادات الغذاء إلى جانب الحرمان من النوم يؤديان إلى إغماء كثير من السكان وإعيائهم أثناء الأشغال الشاقة. كما يقال إن زنازين العقاب منخفضة جدا بحيث لا يستطيع الشخص الوقوف فيها وصغيرة جدا بحيث لا يستطيع السجين أن ينام بكامل طوله ويقضي فيها السجناء أسابيع عديدة بسبب خرق قواعد السجن ويقال بممارسة الإجهاض جبرا وعدم تقديم أية رعاية طبية.

٦٩٩- كذلك أحال المقرر الخاص معلومات عن سجن كيشون التي يقال إن الظروف فيه سيئة جدا. فيقال إن السجناء يستخدمون دورة المياه بواقع واحدة لكل ٣٠٠ شخص وفي نوبات وفي ثلاثة أوقات محددة في اليوم. ويقال بأنهم لا يستطيعون الاستحمام إلا مرتين أو ثلاث مرات في السنة. ويقال إن غرف النوم مكتظة اكتظاظا شديدا ومليئة بالبراغيث وأنها قذرة ويبدو أن سلطات السجون تطبق نظاما صارما للرقابة والعقاب الشديد على مخالفة القواعد. فليس مسموحاً للسجناء أن يتكلموا فيما بينهم ولا أن يضحكوا أو يغنوا. وعند خرق هذه القواعد يقال لهم بأنهم سيتعرضون لعقوبة شديدة. ويبدو أن الأوامر هي أن تظل رؤوس السجناء مطأطأة دائما مما يؤدي إلى ثقل في الأكتاف والرأس. ويقال إن هناك سجناء كثيرين قد أصيبوا بانحناء الظهر والكساح بسبب ذلك ويقال أيضا أن السجناء يتعرضون كثيرا للضرب بالسياط والركل والضرب واللكم.

٧٠٠- وأخيرا أحال المقرر الخاص معلومات عن صون كوك لي التي قيل إنها حبست مدة ١٤ شهرا في نقطة التجميع في نوغبو وذلك لمدة ست سنوات في سجن كيشون السياسي من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢. ويقال إنها عندما كانت في نقطة التجميع ضربت بسوط ثلاثي من المطاط وهي عارية وهي مربوطة مما أحدث تورما في الرسغ وكدمات في الجسم بأكمله. كما أنها أبقيت مستقيظة ثلاثة أو أربعة أيام مستمرة وكما أنها أدخلت في قمينة من الطوب وصب الجنود الماء عليها ففقدت الوعي ويقال إنها ربطت إلي سرير وأرغمت على ابتلاع كميات من المياه المتساقطة من السقف ولما فقدت الوعي نتيجة لذلك وضعوا لوحة خشبية على جسدها وداس عليها الضباط حتى تقيأت. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ عندما أدخلت إلى سجن كيشون السياسي يقال إن واحدة من حارسات السجن رفستها بالحذاء. وبعد أكثر من ست سنوات من الأشغال الشاقة كانت صحتها متدهورة جدا بما في ذلك الإصابة في المهبل وشلل في الوجه وإصابات في الظهر والساق اليسرى فأطلق سراحها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وأرسلت إلى معسكر كونسونغ قبل أن تغادر البلد عام ١٩٩٤.

٧٠١- وبرسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذه الادعاءات ولكنها تساءلت عن مصادر معلومات المقرر الخاص. وأنكرت الحكومة الادعاءات وخصوصا وجود "معسكرات للسجناء السياسيين". وأشارت إلى أن هناك ثلاث من " مؤسسات الإصلاح بفضل الشغل" في كل من مدنية ساروون وكيونغينغ ومقاطعة شوماي. وأشارت إلى دستورها الاشتراكي الذي ينص أن ساعات العمل اليومية هي ثماني ساعات. ووفقا لقانون الإجراءات الجنائية لا يجوز حبس النساء الحاملات ولا تشغيلهن قبل ثلاثة أشهر من الوضع ولمدة سبعة أشهر بعد الوضع. والرعاية الطبية متاحة بالمجان لكل فرد.

٧٠٢- وفيما يتعلق بسون كوك لي، أشارت الحكومة أنها لم تحتجز إطلاقا كما أنكرت وجود مؤسسة كيشون للإصلاح.

جمهورية كوريا

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٠٣- برسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن سوء الأحوال في سجون كثيرة فيبدو أن الرعاية الطبية غير كافية في كثير من هذه السجون وخصوصا الرعاية المطلوبة للنساء. ويقال بأن السجناء مسجونون كثيرا في الحبس الانفرادي لفترات طويلة قد تصل أحيانا إلى سنوات وأنهم يحرمون من النوم لأيام عديدة ويستجوبون أثناء الليل مع تهديدهم وضربهم.

٧٠٤- وأحال المقرر الخاص المعلومات عن الحالات الفردية التالية.

٧٠٥- بارك نو هاي يقال إنه اعتقل في آذار/ مارس ١٩٩١ من جانب أفراد وكالة تخطيط الأمن القومي واستجوب لمدة ٣٠ يوما وضرب ضربا شديدا في الأيام العشرة الأولى من الاستجواب ولم يسمح له بالنوم إلا ساعات قليلة كل ليلة. وردت الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٦٥٩ أدناه).

٧٠٦- بيك تاي أونغ وهو من قادة عصبة العمال الاشتراكيين سانومانغ، يقال بأنه اعتقل في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ من جانب أفرادوكالة تخطيط الأمن القومي. وبعد القبض عليه استجوب لمدة ٢٢ يوما كان أثناءها محروما من النوم لفترات

طويلة مع ضربه وحقنه بعقاقير في محاولة لانتزاع اعتراف. وردت الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٦٥٩ أدناه)

٧٠٧- كيم ناك يونغ وهو الرئيس المشارك لحزب مينيونغ سابقا يقال إن أفراد الوكالة سالفة الذكر احتجزوه من ٢٥ أب/ أغسطس إلى ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ واتهموه بالالتقاء مع عملاء من كوريا الشمالية بين ١٩٩٠ و١٩٩٢. ويقال بأن مجموعة من هذه الوكالة ضربوه باستخدام الهراوات وخصوصا على الأصابع مما أدى إلى ندوب وكدمات في الوجه والذراعين. ويقال أيضا إنه حرم من النوم لفترات طويلة مما كان يسبب له الإغماء أثناء الاستجواب. وردت الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٦٥٩ أدناه).

٧٠٨- يانغ هونغ كوان، يقال إن رجال وكالة تخطيط الأمن القومي عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وفي ذلك الوقت خلعوا ملابسه وضربوه وأرغموه على أداء تدريبات بدنية متكررة مع حرمانه من النوم. وبسبب هذه المعاملة السيئة يقال إنه اعترف. وقد ردت الحكومة على الحالات الأربع سالفة الذكر رداً واحداً بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فأشارت إلى أن الرجال الأربعة أفرج عنهم بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ بموجب العفو العام وذكرت أن أياً منهم لم يقدم شكوى أو دعوى للحصول على تعويض من الدولة عن التعذيب المدعى به. وأفادت الحكومة أن بارك نو هاي عمل في عدة أنشطة أدبية منذ إطلاق سراحه وأن بيك تاي أونغ انتقل إلى الولايات المتحدة لأداء دراسات جامعية عليا.

٧٠٩- أوه يونغ أون وهان سونغ كي ويانغ سوك يونغ يقال إن أربعة من أفراد وكالة تخطيط الأمن القومي احتجزوهم في مكتب الادعاء في سيول من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ للاشتباه في أنهم تآمروا للقيام بهجوم مسلح أثناء حملة الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويقال إن أوه يونغ أون تعرض للخنق وضرب على صدره ووجهه وشفتيه فأصيب بعدة إصابات وخصوصاً في الشفة والفم ولما ظهر في المحكمة كانت تبدو عليه مظاهر اضطراب شديد. ويقال إن هانغ سونغ كي ضرب أيضاً ضرباً شديداً لانتزاع اعتراف وإنه أصيب في الصدر وبندوب على الركبتين والخصر إلى جانب نزيف شديد. كما يقال إن يانغ سوك يونغ ضرب على المعدة والساقين والقدمين والوجه باستعمال زجاجة وأن قدميه تهشمتا ويقال إنه يعاني من كدمات شديدة في الوجه والجسم وخصوصاً الساقين. ويقال إن الثلاثة قدموا إلى قاضي محكمة جزئية في سيول يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بالمعاملة التي تعرضوا لها في مكتب الادعاء في سيول. وردت الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن الثلاثة حوكموا وأفرج عنهم بعد ذلك بكفالة لاتهامهم بتحريض كوريا الشمالية على القيام باحتكاك مسلح أثناء حملة الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وأشارت الحكومة إلى أنهم قدموا شكوى يدعون فيها أن محققي إدارة المخابرات عذبوهم أثناء الاستجواب، وهذه الشكوى موضع تحقيق الآن في النيابة العامة.

ملاحظات عامة

٧١٠- يعرب المخصص الخاص عن تقديره لردود الحكومة. وهو يوجه انتباه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ويشاركها في قلقها الظاهر في ملاحظاتها الختامية بعد استعراض التقرير الدوري من البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبوجه خاص لاحظت اللجنة إجراءات رصد أحوال مراكز الاحتجاز شهرياً من جانب النيابة العامة ولكنها تشعر

بالقلق لأن هذه الآليات وغيرها ليست كافية لمنع حوادث التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للسجناء. ونسبة الحالات التي أدت فيها شكاوى التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى اتخاذ إجراءات ضد موظفين هي نسبة ضئيلة مما يثير التساؤل عن مصداقية إجراءات التحقيق القائمة (CCPR/C/79/Add.114، الفقرة ١٤).

قيرغيزستان

البلاغات العادية والردود الواردة

٧١١- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد أن الأحوال (وبوجه خاص الأحوال الصحية) في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة هي أحوال سيئة جداً. ويقال بأن هناك نقصاً في الأغذية والأدوية وأن السجناء ينامون في نوبات بسبب شدة الاكتظاظ. كما أفيد بأن الأحوال سيئة في اثنين من إصلاحيات الأحداث هما إصلاحية بيلوفودسكوي وإصلاحية فوسينوفسكي حيث إن المحتجزين في هاتين الإصلاحيتين لا يحصلون كما يقال على طعام كافٍ ولا على ملابس أو أحذية وأن كثيراً منهم مرضى.

٧١٢- وأحال المقرر الخاص أيضاً الحالات التالية.

٧١٣- أ. أ. سكروخودوف، وهو روسي يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨ من قوات الميليشيا في تشووي توموك. واقتيد إلى منزل قريب حيث تعرض للركل من الضباط لمدة ٣٠ دقيقة وخصوصاً في منطقة الكبد والكلى مع ضرب رأسه مما أفقده الوعي. ويقال إنه أخذ إلى مركز الميليشيا رقم ٤ حيث ضربه أحد الضباط وقائد الميليشيا على الرأس وأخبره بأن يغادر قيرغيزستان إذا ظل حياً بعد هذه المعاملة. ويقال إنه فقد الوعي عدة مرات عند ربط حبل على عنقه بطريقة محكمة وأن الضابطين هدداه بالقتل ولكنهما لم يفعلا ذلك لأن كثيراً من الناس كانوا قد شاهدوا عملية القبض عليه. ويقال إنه اقتيد إلى مركز شرطة المليشيا في تشود دوك موك واحتجز منفرداً وأن الضباط استمروا في ضربه لمدة ٣٠ دقيقة تقريباً وبعد ذلك أُخذ إلى محكمة دوك موك في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨ حيث شكا للقاضي من سوء المعاملة وأن القاضي اعتذر له وقال إنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً. وبتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ يقال إنه فقد الوعي وأدخل المستشفى لمدة أكثر من شهر بسبب كسور وتهتكات وسحجات كثيرة في الجسد وعلامات اختناق وشق على الشفة. ويقال إنه قدم شكوى إلى إدارة المدينة وإلى مكتب النيابة العامة وإلى المليشيا. وقد أعيد القبض عليه بسبب التشرد يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ويقال إن ذلك يرجع إلى تقديمه شكوى إلى المليشيا، وقد أودع بمرفق العزل في دوك موك مع حرمانه من العلاج الطبي والطعام. ويقال إنه حكم عليه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بقضاء ست سنوات في مرفق إصلاحي يبدو أنه يقضي فيه هذه المدة الآن.

٧١٤- أولبولسن م. يقال إنها احتجزت بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ من جانب محقق منطقة برفومايسكي التابع لوزارة الداخلية واقتيدت إلى نيابة برفومايسكي حيث قوبلت بالتهديد والتخويف قبل إيداعها في زنزانة ومحاولة تصويرها. فلما رفضت التصوير جذبها أحد الحراس من شعرها وبدأ في ضربها وركلها ففقدت الوعي. ويقال إنها فقدت الوعي في اليوم التالي أيضاً بسبب ضربها بواسطة الحراس. ويبدو أنها أخذت إلى مستشفى المدينة رقم ٤.

٧١٥- ويقال إن رافيل بالس اقتيد من منزله بواسطة رجال وزارة الداخلية في أوكتيابرسكي يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأخذ إلى مكاتبهم وهو يرتدي ملابسه الداخلية فقط. وهناك يبدو أنه تعرض لضرب شديد أدى إلى كسر في ضلوعه وإصابات في العنق ويقال إن جراحة أجريت له في العنق فيما بعد بسبب الجروح التي أحدثها الضرب.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧١٦- برسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على نداء عاجل وجهه المقرر الخاص بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٣٩) باسم ١٢ شخصاً محتجزين في مركز الاحتجاز المؤقت في جلال أباد. وأشارت الحكومة إلى أن لجنة مؤلفة من ضباط من مكتب المتابعة من وزارة الداخلية أرسلت إلى منطقة جلال أباد لفحص حالة الأشخاص المذكورين في النداء العاجل وتبين أنهم محبوسون بصورة قانونية. وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز اعترفت الحكومة أن الادعاءات، وخصوصاً ما يتعلق بالاكتظاظ، كانت قائمة على أساس وأشارت إلى أن الاجراءات الملائمة اتخذت فوراً لتحسين هذه الأحوال. ولكنها أشارت مع ذلك إلى أن المحتجزين يحصلون على الطعام ثلاث مرات في اليوم وأن لديهم أسرّة بحشيات وأغطية وأنهم يمارسون التريض في الخارج مرتين في اليوم. وأخيراً أشارت الحكومة إلى أن رئيس الجمهورية أصدر أمراً بوقف تنفيذ أحكام الإعدام لمدة سنتين وذلك بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ للاحتفال بالذكرى الخامسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هناك مشروع قانون للعفو ينظر فيه البرلمان.

ملاحظات

٧١٧- يوجه المقرر الخاص انتباه اللجنة، ويشاركها في قلقها من التعذيب كما ظهر في استنتاجاتها وتوصياتها عند استعراض التقرير الدوري الثاني لهذا البلد بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وخصوصاً ما يتعلق بتعدد التقارير واستمرارها عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (وقد تشمل الأطفال في بعض الحالات) من جانب موظفي إنفاذ القوانين (CAT/C/23/6، الفقرة ٥).

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

البلاغات العادية والردود الواردة

٧١٨- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية:

٧١٩- خامتان فوسي، وهو نقيب في الجيش، يقال إنه احتجز في عدد من السجون منذ آذار/مارس ١٩٩٦ وخصوصاً في السجن ج-١٥٦ في كسينغ خونغ في سام نيوا في إقليم هوا فانه، وفي سجن المعسكر رقم ٧ في بان سوفاو، حيث قال الحراس لبقية السجناء بعدم الحديث معه. ويقال إن ساقيه ربطتا بالسلاسل وأنه أدخل في صندوق خشبي لمدة ٢٠ يوماً حيث لم يكن يستطيع أن يقف ولا أن يمشي أو يستحم أو يأكل أو يستخدم دورة المياه. ويقال إنه أفرج عنه عندما حطم السجناء سلاسله وبعد محاولة الهرب ربطت ساقاه بالسلاسل ويقال إنه موضوع في صندوق حديدي.

لبنان

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٢٠- بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم محمود أحمد جلول وهو مصور في محطة التلفزة الرسمية Tele-Liban. ويقال إنه احتجز بدون الاتصال بالعالم الخارجي منذ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ وقت إلقاء القبض عليه. وعند إلقاء القبض عليه يقال إنه ضرب واقتيد بالقوة إلى سيارة بواسطة خمسة أشخاص غير معروفين يرتدون الملابس المدنية دون أن يبرزوا أمر القبض. ويقال إن المصادر الحكومية أيدت أنه محتجز لدى السلطات اللبنانية بتهم "التعاون مع إسرائيل" والتجسس للموساد أي المخابرات الإسرائيلية. ويقال أيضاً إنه يعاني من ارتفاع الكولسترول ويحتاج إلى أدوية بانتظام.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧٢١- برسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على بلاغ أرسله المقرر الخاص بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرات ٤٤١-٤٤٤). وأشارت إلى أن المحاكم تحترم حقوق الإنسان وأنها ترغب رغبة مطلقة في ضمان عدم انتهاك أي حق منها.

٧٢٢- وفيما يتعلق بأنطوانيت يوسف شاهين أشارت الحكومة إلى أن الضباط الذين يقال إنهم عذبوها أثناء الاستجواب أنكروا في المحكمة، بعد حلف اليمين، أنها تعرضت لأي شكل من أشكال التعذيب. ولم يكن في نتيجة التحليل الطبي الذي أمر به قاضي التحقيق الأول ما يدل على وجود أي شيء غير عادي يرجع إلى تعذيب.

٧٢٣- وفيما يتعلق بوفاة منير مطانيوس، أشارت الحكومة إلى أن التقارير الطبية بينت بوضوح أنه توفى من أزمة قلبية حادة ولم يكن على جسمه أي أثر للعنف أو الاعتداء.

٧٢٤- وفيما يتعلق بوفاة طارق الحسنية أشارت الحكومة إلى أنه أثناء احتجازه في مخفر شرطة بيت الدين ضرب رأسه في الحائط وفي باب الزنزانة الحديدي بعد أن تبين لارتكابه عدد من السرقات. وتقول الحكومة إن ذلك سبب له نزيفاً في الرأس كانت نتيجته الوفاة بسرعة قبل أن يستطيع أفراد المخفر نقله إلى المستشفى. وأيد التحقيق أن الوفاة لم تحدث نتيجة تعذيب.

ماليزيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٢٥- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالتين التاليتين.

٧٢٦- الدكتور منور أنيس يقال إنه قبض عليه يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بموجب قانون الأمن الداخلي وتعرض لضغط شديد بدني ونفساني أثناء احتجازه دون الاتصال بالعالم الخارجي للاعتراف بأفعال جنسية مع أنور إبراهيم الذي كان المقور الخاص قد تدخل من أجله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٥٨). وبتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، يقال إنه حكم عليه لارتكاب "أفعال غير طبيعية" بموجب القسم ٣٧٧ دال من المدونة الجنائية بعد أن أقر بالجرم. ويقال إنه بعد ذلك استأنف الحكم على أساس أن اعترافه صدر تحت إكراه. وأثناء استجوابه لفترة طويلة حلق شعر رأسه وتعرض لإهانات شفهية وتهديدات وخلعت ملابسه وأرغم على محاكاة أفعال الشذوذ الجنسي. ويقال إنه يحتجز في زنزانة ضيقة بدون نوافذ مع حرمانه من النوم.

٧٢٧- سوكما دارموان، وهو ابن بالتبني لوالد أنور إبراهيم، ويقال إن قبض عليه بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ واحتجز دون الاتصال بالعالم الخارجي لمدة ١٥ يوماً. وبتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أدين بعد اعترافه بأنه "سمح باللواط لأنوار إبراهيم". ويقال إنه بعد ذلك نقل إلى رئاسة الشرطة الاتحادية في بوكيت أمان حيث احتجز بدون الاتصال بالعالم الخارجي. وأثناء استجوابه لفترات طويلة من جانب الشرطة لإرغامه على الاعتراف يقال إنه تعرض لضغط شديد نفساني وبدني بما في ذلك تعريته من ملابسه في غرفة باردة وإهانته وضربه وتهديده بالحبس اللانهائي بموجب قانون الأمن الداخلي. ويقال إن الشرطة شوهته بإيقافه عارياً وإيذائه في أعضائه الجنسية مع إهانته بألفاظ جارحة. ويقال إنه وضع في زنزانة صغيرة رطبة وباردة. وفي أيار/مايو ١٩٩٩ يقال إن المحكمة العليا رفضت استئنافه ضد حكم الإدانة لعدم وجود عيب في الحكم ما دام قد اعترف بالوقائع. ويقال إنه استأنف الحكم.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٢٨- بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً من أجل شهر الدين عبد القادر الذي يقال إنه احتجز دون الاتصال بالعالم الخارجي في منزله في الساعات الأولى من ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ وذلك بموجب قانون الأمن الداخلي. ويقال إن ذلك يرجع إلى الاشتباه في ارتباطه بحركة ريفورمارسي للإصلاح الاجتماعي والسياسي في ماليزيا. وبرسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ ردت الحكومة بأنه اعتقل للاشتباه في اشتراكه مع جماعة تزود تراخيص عمل مؤقت وهي وثيقة رسمية من وثائق مصلحة الهجرة يستطيع بموجبها الأجانب في البلد والعمل والتنقل بحرية. كما ردت الحكومة بأن اشتراكه مع هذه الجماعة هو جريمة خطيرة تمس الأمن القومي. وذكرت الحكومة أن احتجازه كان على ذلك الأساس متفقاً مع القانون وردت بأن المعلومات المحالة التي تفيد بأن احتجازه يرجع إلى ارتباطه بحركة ريفورمارسي هي معلومات غير دقيقة. وفيما يتعلق بالخوف من التعذيب ذكرت الحكومة أيضاً أنه لا يقوم على أساس.

٧٢٩- بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً من أجل تيان شوا وهو رئيس تحالف شعوب ماليزيا، وغلى جانب عدة أشخاص آخرين منهم عبد الملك حسين. ويقال إنهم تعرضوا للهجوم أثناء عملية احتجاج سلمي بالقرب من المسجد الكبير في كوالا لامبور احتجاجاً على الحكم بالسجن ست سنوات على نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم. ويقال إنه أصيب بإصابات خطيرة في الجسد والأطراف وأن وجهه كان منتفخاً ينزف دماً. ويقال إنه منع من الحصول على الرعاية الطبية. وكان المقرر الخاص قد أرسل قبل ذلك معلومات عن تيان شوا خاصة بادعاءات سابقة

بالتعذيب بعد اعتقاله يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٥٩). وأما عبد الملك حسين فقد قدم أخيراً شكوى من التعذيب أثناء احتجازه بواسطة الشرطة.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧٣٠- برسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من أجل داتو أنور إبراهيم (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٥٨). وأشارت الحكومة إلى أن المدعي الأول أبلغ المحكمة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أن أنور إبراهيم ادعى أنه تعرض للضرب أثناء احتجازه بواسطة الشرطة. وعلى ذلك تولى التحقيق في ادعاءاته فريق مستقل من الشرطة لم يكن له دخل في القضية. ويبدو أن الفريق قدم استنتاجاته بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى المدعي العام الذي كان ينظر فيها وقت وصول الرد. وأرفقت الحكومة قائمة بجميع الأسماء المعتقلين بموجب قانون الأمن الداخلي. وقد أفرج عنهم جميعاً بين نهاية أيلول/سبتمبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر باستثناء س. نالاكاروبان الذي وجهت إليه تهمة بموجب القسم ٧٥ (أ) (ب) من قانون الأمن الداخلي بسبب حيازته لأسلحة وذخائر بصورة غير مشروعة. ويقال إن جلسة محاكمته أجلت إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

مالي

البلاغات العادية والردود الوارد

٧٣١- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٧٣٢- فالأشخاص المحتجزون بواسطة أمن الدولة أو الدرك يبدو أنهم مقيدون من الأرجل والأذرع وأن بعضهم، ومنهم روجيه ألفريد داو، محتجزون في هذه الأحوال لمدة ستة شهور. ويبدو أن هذا الأخير ليس له اتصال بالعالم الخارجي طوال مدة احتجازه وأنه لا يرى ضوء النهار وأنه يقضي حاجته الطبيعية في أكياس بلاستيكية تجمع مرة واحدة في الأسبوع.

٧٣٣- مادي كاماكوي ديالو وهو وزير سابق في حكومة الرئيس موسى تراوري، وستة جنود هم موريبا دايلا ويعقوب تراوري وروجيه ألفريد داو وعبده كاميناني وعمارا برتيه محتجزون منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، ومعهم يعقوب كيتا المحتجز منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ويقال إن جميعهم متهمون بمحاولة قلب الحكومة وتهديد أمن الدولة وأن محكمة جنايات باماكو حكمت عليهم بالسجن لمدد من ١٥ إلى ١٨ سنة. وأثناء القبض عليهم استجوبتهم إدارة أمن الدولة لمدة أكثر من خمسة أيام واحتجزوا في مكان سري لمدة أكثر من ١٥ يوما. ويبدو أن فترة الاحتجاز السري بالنسبة لمادي كماكوي ديالو بلغت أربعة أيام، في حين أن عمارا برتيه قدم للقاضي بعد ٤٥ يوما من القبض عليه. وأثناء المحاكمة في آذار/ مارس ١٩٩٨ يبدو أنهم شهدوا بوقوع التعذيب عليهم أثناء احتجازهم وأن الجنود الستة كشفوا آثار التعذيب الذي تعرضوا له طوال شهور قبل ذلك أثناء احتجازهم قيد التحقيق. ويقال إنهم تعرضوا للضرب وقيد أيديهم وأذرعهم بسلاسل ورشهم بالماء وإرغامهم على الركوع في فناء مبنى أمن الدولة فيما يشبه وضع الإعدام وأنهم حرموا من الماء والطعام لمدة ثلاثة أيام ومنعهم من النوم. ويبدو أن مادي كماكوي ديالو لم يتعرض لتعذيب بدني ولكنه حرم من النوم إلى جانب تهديد عائلته. ويقال

إن أحد القضاة سمع أقوالهم في حضور الأشخاص الذين تولوا تعذيبهم وأن محكمة الجنايات اعتمدت الأقوال الواردة في المحاضر رغم الشهادات التي أدلوا بها.

المكسيك

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٣٤- برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية. وبرسالتين مؤرختين في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر و١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على مختلف الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته السالفة الذكر.

٧٣٥- ألفونسو مارتين ديل كامبو دود، وجنسيته أمريكية، يقال إنه تعرض للتعذيب بواسطة ١٠ رجال شرطة على الأقل في مكتب رئيس مخفر شرطة بينيتو خواريس يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢. ويقال إنه محتجز الآن في مركز باشوكا هيدالغو للتأهيل الاجتماعي. ويقال إنه أرغم على التوقيع على إقرار بمسؤوليته عن مقتل أخته خوانا باتريسيا مارتين ديل كامبو دود ومقتل زوجها. ويبدو أنه لم يحصل على المساعدة القضائية وقت التوقيع على هذا الإقرار. وتبين أن ضابط الشرطة القضائية سوتير جالفان غوتييرز مسؤول بموجب إجراءات النظام الإداري لأنه ألقى القبض تعسفاً على ألفونسو وضربه. ويقال إن هذا الضابط أوقف عن العمل لمدة ثلاث سنوات. ومن ناحية أخرى تبين عدم مسؤولية ثلاثة مسؤولين آخرين من مكتب النيابة العامة. ويقال إن ألفونسو مارتين ديل كامبو تبين أنه مذنب عن جريمتي القتل وحكم عليه بالسجن خمسين سنة. ويبدو أن الدائرة الجنائية الرابعة في المنطقة الاتحادية لم تقبل دعوى الأمبارو المرفوعة من جانبه. كما أن طلبه المقدم إلى محكمة العدل العليا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بطلب الحكم ببراءته يبدو أنه لم يقبل. ورغم أنه قدم لشكوى جنائية من التعذيب واتهم فيها السلطة القضائية فلم يتخذ أي إجراء ضد رجال هذه الشرطة.

٧٣٦- وبرسالة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتحت خمسة ملفات بشأن شكاوى ألفونسو مارتين ديل كامبو دود؛ وكان الملف الأول بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ومنه يتبين أن الشاكي ألقي القبض عليه تعسفاً مع تعذيبه بواسطة موظفي مكتب النيابة في المنطقة الاتحادية. ويبدو أن اللجنة المذكورة حفظت الملف بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وذلك لأن النيابة العامة كانت قد بدأت إجراءات المساءلة الرسمية ضد كل من خوان ماركوس بوديليو سارابيا وخافيير زامورا كورتييس وسوتيرو جالفان غوتييريز، باعتبارهم موظفين عموميين، ولم يثبت عليهم تهمة القبض تعسفاً أو تعذيب. كذلك ذكرت الحكومة أن اللجنة المذكورة فتحت الملف الثاني بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ باتهام سلطات السجن الاحتياطي أورينتي بانتهاكات حقوق الإنسان على شخص مارتين ديل كامبو. وتفيد المعلومات الواردة أن هذا الملف أغلق بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لأن المسألة سويت أثناء المحاكمة. ويقال إن مارتين ديل كامبو طلب من اللجنة السعي إلى نقله إلى سجن آخر. ويبدو أن إدارة الاحتجاز قبل المحاكمة والتأهيل الاجتماعي رفضت ذلك لأن اللجنة ليس لها اختصاص بتقديم هذا الطلب. ويقال إن هذا الملف أقفل في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأما الملف الثالث فكان فتحه استجابة لالتماس بالإفراج عن الشخص المعني وقد أقفل بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لنفس الأسباب سالفة الذكر. ولاحظت الحكومة أن اللجنة المذكورة فتحت ملفاً آخر بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤

بسبب الادعاء بسوء معاملة مارتين ديل كامبو أثناء نقله إلى مركز باشوكا هيدالغو للتأهيل الاجتماعي بإذن من وزارة الداخلية. وتفيد المعلومات الواردة أن المركز المذكور أصدر توصية يبدو أنها نفذت وأن الشاكي قد نقل إلى سيريزو تولا دي أليندي بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأفادت التقارير بفتح تحقيق في تهمة القتل المنسوبة إلى مارتين ديل كامبو. وأما عن الموظفين الذين سبق ذكرهم فيقال إن سوتيرو جالفان جوتييريز اعترف بأنه ضرب مارتين ديل كامبو دود، ويقال إنه فصل ولم يعد صالحاً لشغل وظيفة عامة؛ وخوان ماركوس بوديليو سارابيا وديلفينوا خافيير زامورا كورتيس تبين عدم مسؤوليتهما رسمياً عن الانتهاكات المزعومة.

٧٣٧- ألما ديليا لاوريل بينيتيز، وهي طالبة، وخوستينو بولانيوس رودريغيز، وهو مزارع، وكلاهما عمره ٢٠ عاماً ويعيش في زاكوالبان التابعة لبلدية أتوياك دي ألفاريز، يقال إنه ألقي القبض عليهما بطريقة عنيفة يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ من جانب اثنين من الشرطة القضائية في الحكومة كانا يرتديان الملابس المدنية ويحملان أسلحة ذات عيار ثقيل. ويقال إن الشرطيين اقتاداهما إلى مخفر تكبان دي غالييينا حيث تعرضا لتعذيب بدني ونفساني مع إرغامهما فيما يبدو على توقيع إقرار تحت التعذيب.

٧٣٨- وأفادت الحكومة بأن ألما ديليا لاوريل بينيتيز وخوستينو بولانيوس رودريغيز ألقي القبض عليهما بتهمة الاختطاف على أساس وقائع ثبتت في تحقيق ابتدائي رقم GALE/ATOY/115/04/99 في مكتب النيابة العامة بناء على جرائم غير اتحادية في المنطقة القضائية جالييينا غويريرو. وعلى ذلك فإن إلقاء القبض عليهما يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كان قانونياص، وقد اعترفا باشتراكهما في عملية الاختطاف.

٧٣٩- وبتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ يقال إن نحو ١٥٠ من رجال الشرطة القضائية الحكومية ومن رجال الشرطة البلدية وشرطة مكافحة الشغب هجموا على أكثر من ٣٠٠ من السكان الأصليين ناهوا وأوتومي وضربوهم وألقوا القبض عليهم. ويقال إن طائرتين عموديتين ألقت بغاز مسيل للدموع على الرجال والنساء والأطفال والمسنين. والنتيجة أن عدداً من السكان يعاني من كسور في الأذرع والضلوع وأن ١٠ على الأقل بهم إصابات خطيرة اقتضت نقلهم إلى المستشفى في تامبيكو وباشوكا. وتفيد المعلومات الواردة إلى المقرر الخاص بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩ بأن جميع المحتجزين أطلق سراحهم وإن كانت التهم ما زالت موجهة إلى بعض منهم، ومن بينهم روزا هيرنانديز، رئيس الاتحاد النسائي، وخوان باوتيستا هيرنانديز ونيكولاس فلوريس هيرنانديز ونيكولاس مارتينز، وجميعهم أطلق سراحهم بكفالة.

٧٤٠- إيسبيرانزا بارا باتيس، وغوادالوبي هيرنانديز، وروبين باريوس منديس، وهيراكليو بلانكو سانشيز، وفيكتور إليخاندرو نافارو دي ليرا، عمر سنة وخمسة شهور، مع عشرين آخرين من النساء والأطفال، يقال إنهم تعرضوا للإخلاء بالقوة من مكاتب وزارة التربية والثقافة بواسطة مجموعة من نحو ٦٠ من رجال الشرطة المسلحين تسليحاً ثقيلاً في فريزنيلو، زاكاتيكاس، يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويقال إنه رغم سلمية هذا الإجلاء من جانب المتظاهرين فإن الشرطة بدأت بالتهجم عليهم والتعسف معهم عندما طلبوا الإذن بجمع ممتلكاتهم التي تركوها خلفهم، وبدأت الشرطة في ضربهم وخصوصاً على المعدة والظهر فكانت النتيجة هي إصابة إيسبيرانزا بارا باتيس، وغوادالوبي هايرنانديز، وروبين باريوس ميندين، وهيراكليو بلانكو سانشيز، وفيكتور أليخاندرو نافارو دي ليرا.

٧٤١- خوان شيفارس دي لا كروس وميخيل هيرنانديز دي لا كروس وإيزيدورو لوبيز دياس، يقال إنهم تعرضوا للتعذيب من جانب أفراد الجيش المكسيكي بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. فبعد اكتشاف جثة فيليب ترو، وهو صحافي من الولايات المتحدة مات مخنوقاً، يبدو أن أفراداً من الجيش المكسيكي عذبوا إيزودورو لوبيز دياس في ضيعة سان سيباستيان، تيبوناهوكسيتلان، للكشف عن مكان وجود خوان شيفارس ديلا كروس وميخيل هيرنانديز دي لا كروس. وبعد ذلك يقال إنهم ألقوا القبض على هذين الأخيرين وانتزع منهما إقرارات تحت التعذيب إذ اعترفا بأنهما خنقا فيليب ترو وإن كانت نتائج التشريح الثاني، الذي أجراه خبير شرعي من الولايات المتحدة، بينت أنه لم يمت من الخنق بل مات من الضرب.

٧٤٢- وبرسالة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تلقى المقرر الخاص معلومات من الحكومة بشأن حالة خوان شيافرس دي لا كروس وميخيل هيرنانديز دي لا كروس وإيزيدورو لوبيز دياس. وتفيد هذه المعلومات أن لجنة حقوق الإنسان في ولاية خاليسكو أرسلت إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ملفاً يتبين منه أن وحدات من القوات المسلحة وصلت بين يومي ١٥ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى قرية ألمولتيتا للتحقيق في وفاة الصحافي الأمريكي فيليب ترو وللبحث عن المشتبه فيهم خوان شيفارس دي لا كروس وميخيل هيرنانديز دي لا كروس اللذين ألقي القبض عليهما بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديمسبر ١٩٩٨ ثم سلما إلى مكتب نيابة ولاية خاليسكو. وقد وصل مفتشوا اللجنة الوطنية إلى سان سيباستيان تيبوناهوكسيتلان لجمع المعلومات والحصول على تقرير من السلطات. ويجري إعداد ملف اتهام خوان سيفارس دي لا كروس وميخيل هيرنانديز دي لا كروس بشأن القتل العمد في حالة فيليب ترو.

٧٤٣- أرتورو ريوس موراليس، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ من جانب أربعة من أعضاء الشرطة القضائية في طريق كواثوموك في مدينة أكوبولكو، غويريرو. ويقال إنه اقتيد وعلى رأسه غطاء وأن يديه وساقيه ربطتا إلى مكتب رئيس الشرطة القضائية حيث ظل لمدة ثلاث أو أربع ساعات. وبعد فك قيوده اقتيد إلى سيارة وترك راقداً على المقعد لنحو أربع ساعات. وبعد ذلك دخل إلى السيارة ثلاثة أو أربعة أشخاص وجلس ثلاثة منهم على جسم أرتورو ريوس موراليس وصبوا الماء في أنفه ووضعوا قطعة قماش في فمه وذلك لنحو ساعتين حتى يعترف بعملية الاختطاف والقتل التي وقعت في قرية إلكيمادو. ويقال إنه اقتيد في اليوم التالي إلى ألكيمادو مع اصطحابه سيراً على الأقدام على الطريق إلى كسوياميكال. وعند بلوغ أحد الأنهار وضع في الماء عدة مرات حتى يعترف بالأفعال سالفة الذكر. ثم اتجهت المجموعة إلى كسوياميكال حيث ذكر لهم أرتورو ديوس موراليس أنه كان يحتجز أحد الأشخاص المختطفين. وبعد أن تبين أن ذلك غير صحيح يبدو أن أفراد الشرطة ضربوه وأن اثنين منهما وجها إليه فوهة مسدس وبندقية. ولما لم يحصلوا على رد منه قرروا اقتياده إلى مكتب قائد الشرطة القضائية في قطاع خاردين حيث ظل محتجزاً دون الاتصال بالعالم الخارجي من ٢٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ولم يحصل على طعام إلا ٤ مرات. وفي اليوم التالي سلّم إلى مكتب نيابة الجرائم غير الاتحادية في أتوياك بألفاريس لأخذ أقواله. ويقال إن وكيل النيابة ألانيس سانتوس قال، عندما رأى أرتورو موراليس لأول مرة، "إنه حتى لم يتعرض للضرب". ويقال إن أرتورو ذكر بعد ذلك أن الذين عذبوه هم القائد خافيير فيلالوبوس ورجال تحت إمرته. ويبدو أنه شكا من ذلك أيضاً إلى لجنة حقوق الإنسان في الولاية التي أثبتت الإصابات التالية: سجحات في الأنف، والتهاب في الجزء الأيمن الخلفي من الرأس بسبب آلة غير حادة، وسجحات في الرسغ الأيمن بسبب آلة غير حادة كذلك.

٧٤٤- وفيما يتعلق بحالة أرتورو ريوس موراليس، لاحظت الحكومة أن لجنة حقوق الإنسان قررت فتح ملف وأن هذه العملية لا تزال جارية.

٧٤٥- إلفيا غارسيا كوينيونيز، وعمرها ١٨ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليها بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من اثنين من الشرطة القضائية في أتوياك دي ألفاريس، في ولاية غويريرو. ويقال إنها ربطت في سيارة الدورية بطريقة عنيفة مع تهديدها واقتيدت إلى أكابولكو ثم نقلت من السيارة إلى سيارة أخرى حيث تعرضت للضرب والتهديد. ويقال إنها اقتيدت إلى مكتب القائد حيث قيدت يداها خلف ظهرها، مع عصب عينيها وضربها لانتزاع أسرار في قضية اختطاف. ومن هذه النقطة اقتيدت إلى شيلبالانسينغو وأن الأوامر صدرت لها بالتعاون مع دفع بعض المال لها إذا اتهمت آخرين. ويقال إن أحد الضباط قال لها إنه آتٍ من مدينة المكسيك ومع أوامر بقتلها. ويقال إن رأسها غطست في صهريج ماء وضربت على الضلوع وأنها اقتيدت إلى فندق في ضواحي شيلبالانسينغو حيث قيدت يداها وعصبت عيناها حتى اليوم التالي ثم اقتيدت بعد ذلك إلى المدينة حيث عذبت وهددت بالموت. وعندما ذكرت للضابط المناوب أن اثنين من أعمامها هما من الجنرالات أمر رجاله بأن يتركوها وأن يتوقفوا عن ضربها. ويقال إنه أفرج عنها يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٧٤٦- لورينزو تيليز غونزاليس يقال إنه ألقي على الأرض وضربه أربعة رجال من مكتب النائب العام في شارع الاستقلال في مدينة أتوياك دي ألفاريس في ولاية غويريرو يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وبعد ذلك عصبت عيناه واقتيد إلى أكابولكو حيث تعرض للضرب مرة أخرى ولصدمات كهربائية ويقال إنه تلقى تهديدات بالموت إذا قدم شكوى رسمية. وبعد ذلك شاع أن ١٢ شخصاً آخرين من منطقة أتوياك ألقي القبض عليهم، ومنهم مارجريتو أريولا مع تهديدها بقتل ابنها البالغ من العمر ١٤ سنة إذا لم تعترف بعضويتها في الجيش الشعبي الثوري.

٧٤٧- بناء على المعلومات الواردة من الحكومة لم يبدأ مكتب النائب العام بالتحقيق الابتدائي ولا في وضع تقرير تفصيلي عن حالة لورينسو تيليس غونزاليز. وقد أرسلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ملفاً للحكومة يجري النظر فيه بصورة عاجلة.

٧٤٨- لويس دافيد فيلافيسينسيو ماريس، ألقي القبض عليه في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ من اثنين من رجال الشرطة القضائية بسبب الاشتباه في اشتراكه في سرقة. ويبدو أنهما أركباه سيارة ثم نقلاه إلى سيارة أخرى كان فيها اثنان من أفراد الشرطة أيضاً، اشتركا مع الاثنين السابقين، في استجوابه وضربه. وبعد ذلك سلّم إلى مكتب التحقيقات رقم ٥٠ في أركوس دي بلين ٢٣ حيث وضع في غرفة بها ثمانية ضباط آخرون من مكتب نيابة المنطقة الاتحادية، ووضعت كيسة بلاستيكية على رأسه مع ضربه على جميع أجزاء الجسم وركله ولكمه على الصدر والضلوع والفخذين والظهر. ويقال إن التعذيب استمر إلى حين صدور الاعتراف. وبعد عدة ساعات أخبره أربعة أشخاص أخرون أنه عليه أن يكتب إقراراً وأن يقول للطبيب الذي فحصه أنه سقط أثناء العمل وأصيب بجروح. ويبدو أن هذه الأقوال هي التي أدلى بها دافيد فيلافيسينسيو ماريس أمام النيابة ثم أنكرها بعد ذلك قائلاً إن أقواله الأولى انتزعت منه بسبب خوفه من التهديد. وفي أقواله الثانية قدم معلومات عن أفراد الشرطة الذين ألقوا القبض عليه وعذبوه. ويبدو أن الشهادات الطبية تؤيد أقواله الثانية. وبتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ يقال إنه شكا إلى لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الاتحادية. وقد انتهى تحقيق لجنة حقوق الإنسان باعتماد توصية رقم ٩٩/٣ بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٩ تدعو، من بين جملة أمور، إلى بدء الإجراءات التأديبية للتعرف على المسؤولية الرسمية والجنائية للموظفين المتهمين. وبتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩، قبل المكتب الفرعي للشؤون القانونية وشؤون حقوق الإنسان في النيابة العامة التوصية رقم ٩٩/٣، مع بعض التحفظات.

٧٤٩- وبرسالة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدمت الحكومة معلومات عن حالة لويس دافيد فيلافيسينسيو ماريس. تفيد أن توصية لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالقبض عليه وتعذيبه بدون وجه حق، مع تسمية أفراد متكتب نيابة المنطقة الاتحادية، أرسلت إلى المكتب المذكور بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٨، وأنها طبقت جزئياً وبدأت الإجراءات الإدارية للتحقيق مع موظفين في المكتب المذكور هم خوسيه كوتلاهواك ساليناس مارتينيز وجبرييل زرمينيو روزا وأورليانو ديلاغادو نافاس وخورخي خيمينس فيغا.

النداء العاجلة والردود الواردة

٧٥٠- بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم كل من أبل فيغا كوتيس وفيليب لوسيو ميندوزا أنجيل، وخوان مانويل توفار فوينتيز، وأليخاندرو سانتيس كوردوفا، وأنجيل ريميغيو فيجويرا بوستوس، وسيرجيو سهاغون موراليس، ولورنزو راميريس هيرنانديز، وغوستافو رامبلاس راميرس، وخوسيه ليون راموس، وخوان غاليغوس كوينتانيلا، وإيفرين مارموليخو لوبيز، وإيلي أوشوا غوميز، وأنتونيو كاردیناس شاكون، وإيليزار فوستينو خويسوس، وأنجيل يوبيهوا فيلاجران، وسلفادور أوسورونو بنيتس، وخوسيه لويس لوزادا لوياليزا، وميليتيون سانشيز سالازار، وشيرو روبيليدو هيرنانديز، وريكاردو فوينتس غارسيا، وأبيل غويليرمو هيرنانديز روزاليس، وفيكتور مانويل فالديس كروز وهيلديغاردو باشيليو غوميز، وكلهم جنود فيما يسمى "القيادة الوطنية لضمير الشعب" التي تهدف إلى توعية الجمهور بكيفية معاملة الجنود من مختلف الرتب. ويقال إن الأشخاص المذكورين ألقي القبض عليهم بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩ وأرسلوا إلى منشآت المنطقة العسكرية الأولى في مدينة المكسيك وأن إلقاء القبض عليهم يرجع إلى مظاهرة نظمها نحو ٥٠ جندياً من الجيش المكسيكي، ومنهم المقبوض عليهم، بتاريخ ١٨ آذار/مارس في مدينة المكسيك احتجاجاً على انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم وبشأن أجورهم، والقانون العسكري الذي يحاكمون بموجبه. ويبدو أن المقبوض عليهم نقلوا بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩ إلى السجن الحربي في المنطقة العسكرية الخامسة عشرة والمنطقة العسكرية الخامسة التي مقرها في غوادالاخارا، خاليسكو، وإلى المنطقة العسكرية الثالثة التي مقرها في مازاتلان، سينالوا.

٧٥١- وبتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وذلك بشأن الوضع التالي: ففي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، يقال إن إيفاريستو ألبينو تيليس المزارع البالغ من العمر ٢٧ سنة، وأنطونيو مندوزا أوليفيرو وهو طفل عمره ١٢ سنة، غادرا قرية باريو نويفو سان خوسيه، وهي جزء من بلدية رانشو نويفو ديموكراثيا في ولاية غويريرو، لبدء عمليات الحصاد. ولما لم يعودا في اليوم التالي خرجت شقيقة زوجة إيفاريستو، وهي فرانشيسكا سانتوس بابلو، وعمرها ٣٣ سنة، وجدة الطفل وهي فيكتوريانا فاسكيس سانشيز، وعمرها ٥٠ عاماً، للبحث عنهما وعندما بلغتا قطعة الأرض وجدتا عدداً كبيراً من الجنود كانوا قد اقتحموا منطقة ميكسيتك المخصصة للسكان الأصليين في بلدية تلاكوشيستلاهواكا يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وحاولت المرأتان الهروب عند رؤية الجنود ولكنهم أمسكوا بهما واغتصبوهما. وأفلحت المرأتان في العودة وأبلغتا قادة المجتمع المحلي بما حدث. وتفيد المعلومات الواردة أن الجنود ظلوا في دوريات أمام قطعة الأرض لعدة أيام حيث لم يجرؤ أحد من المجتمع المحلي على الاقتراب منها خوفاً من التعرض لهجمات جديدة. وبتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ترك الجنود المنطقة فأمكن العثور على آثار دماء وعلى صندل الطفل وعلى أعيرة نارية فارغة، وعلى قفازات مطاطية ملطخة بالدماء وقناع . وعندما كان الجنود في الموقع يقال إن ضربوا أيضاً روفينو راميريس سانتوس وعروه من ملابسه كما ضربوا صبية عمرها

١٠ سنوات كانت معه. وقد أبلغت هذه الوقائع إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإلى لجنة حقوق الإنسان في الولاية. كما يقال إنها أبلغت إلى مكتب النيابة في أومتيبيك وإلى قاضي المحكمة الجزئية في نفس الموقع، الذين رفضوا لمدة يومين إصدار أمر بالإحضار ما دام أنطونيو ميندوزا وإيفاريستو ألبينو لم يتقدما إلى السلطات. وبتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، يقال إن لجنة حقوق الإنسان في الولاية أبلغت أقارب أنطونيو ميندوزا وإيفاريستو ألبينو أن الجنود قتلوهما بزعم أن إيفاريستو وأنطونيو أطلقوا النار عليهم. وتفيد المعلومات الواردة أن مكتب نيابة أومتيبيك وهو مكان اكتشاف الجثتين، كان يعلم بوفاة إيفاريستو وأنطونيو قبل إبلاغ العائلة بوقت طويل. وعندما راجع الأقارب مكتب الطبيب الشرعي في أكابولكو في غويريرو، علموا أن أنطونيو ميندوزا نزف حتى الموت من طلقة بندقية واحدة في الساق.

٧٥٢- وردت الحكومة على هذا النداء العاجل برسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩. فذكرت أنه فيما يتعلق بإيفاريستو ألبينو تينيز وأنطونيو ميندوزا أوليفيرو وفرانشيسكا سانتوس بابلو وفيكتوريانا فاسكيس سانشيز، تبين من التحقيقات الجارية أن أعمال الأفراد العسكريين كانت دائماً صحيحة تماماً وتتفق مع الدستور والقانون المطبق؛ وأن الادعاء بأن أفراداً عسكريين كانوا موجودين بالقرب من قرية باريو نويفو سان خوسيه يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ادعاء كاذب لأنهم كانوا في قاعدة عمليات رومانو شمال قرية سان ميغيل تيخالبان، في بلية تلاكواشيستلاهواكا، غويريرو؛ وقالت إنه ليس من الصحيح أن أفراداً عسكريين اعتدوا على إيفاريستو ألبيرو تيليس والطفل أنطونيو أوليفيرو بدون سبب، ولا تعرض فرانشيسكا سانتوس بابلو وفيكتوريانا فاسكيس سانشيز بالاغتصاب من الجنود. وأشارت الحكومة إلى أن أي معلومات ستتبين من تحقيق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سيعلن عنها في حينه.

٧٥٣- وبتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم الإيكولوجي رودولفو مونتيل فلوريس والإيكولوجي تيودورو كابريرا غارسيا. وتفيد المعلومات الواردة أنه ألقي القبض عليهما من جنود بتاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٩٩ في بيزوتا في ولاية غويريرو وأنهما محتجزان في سجن إغوالا في الولاية المذكورة. وأفادت المصادر بأنهما تعرضا لضرب من الجنود وأن حالة منتوييل فلوريس سيئة جداً بعد تعذيبه بصدمات كهربائية في الأجزاء التناسلية أثناء حبسه. وأفادت المعلومات بأن خصيتيه ملتهبتان ويحتاج إلى علاج طبي عاجل، وهو علاج قد لا تستطيع الإدارة الطبية في السجن تقديمه. ويقال إنهما أرغما على الاعتراف بأنهما أعضاء في مجموعة معارضة مسلحة وأنهما يتجران في المخدرات. ويقال إنهما أرغما على الوقوف لالتقاط صور لهما وهما يحملان أسلحة ويرتديان ملابس جنود.

٧٥٤- وبتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، أرسل المقرر الخاص بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي نداء عاجلاً باسم ناتيفيداد وفيكتوريانو بارا فلوريس، اللتين يقال إنهما ألقي القبض عليهما، مع شقيقيهما خيسوس وعمره ١٨ ومانويل وعمره ١٦، يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ في المنزل في ميكسكالتيبيك، في بلدية أتوياك بألفاريس من جانب أفراد الشرطة القضائية (وأما الشقيق الخامس أندريس فقد القي القبض عليه ذلك). وقد اقتيدوا في البداية إلى مقر الشرطة القضائية في أتوياك بألفاريس ثم إلى سجن تيكبان في بلدية غالانيا في ولاية غويريرو حيث ما زالوا محتجزين. ويقال إن ناتفيفيداد وفيكتوريانو بارا فلوريس عذبا أثناء نقلهما إلى الشرطة القضائية والنتيجة أن الأول يعاني من وجود دم في البول وأن الثاني مصاب بكدمات في الوجه والجسم بأكمله.

٧٥٥- وبتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم غلوريا أريناس أخيس، وفليسيتاس باديا نافا، وفرناندو غاتيكا شينو وجاكوبو سيلفا نوغاليس الذين يقال إنه ألقي القبض عليهم بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩٩ للاشتباه في عضويتهم في مجموعة معارضة مسلحة هي الجيش الثوري لتورد الشعب. ويقال إنهم محتجزون منذ ذلك الوقت دون الاتصال بالعالم الخارجي في سجن شديد الحراسة في ألمولويا في ولاية المكسيك. كما يقال إنه بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أفادت المحكمة الجزئية الأولى في تولوكا في ولاية المكسيك، إفادة رسمية بأن جاكوبو سيلفا نوغاليس به إصابات في أجزاء عديدة من الجسم وأن الأربعة المحتجزين تعرضوا لتعذيب بدني ونفساني. ويقال إن المحققين هددوا فليسيتاس باديا نافا بقتل أبنهائها ما لم تقدم لهم المعلومات المطلوبة.

٧٥٦- وبتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم بنيتو غارسيا وسيليرينو غارسيا اللذين يقال إنهما ضربا أثناء الاحتجاز وأنهما يتعرضان للضرب مرة أخرى وخصوصاً لعدم السماع لمحاميهما بمقابلتهما. وقد تعرض بنيتو غارسيا لضرب شديد من الشرطة القضائية لمدة ثلاثة أيام وأصيب بكسور. وأما حالة سيليرينو غارسيا فغير معروفة. ويقال إن كليهما كان محتجزاً في مكتب نيابة فالي دي سان كوينتين في ولاية كاليفورنيا الدنيا بعد القبض عليهما يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧٥٧- برسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، قدمت الحكومة معلومات عن الحالات التي أحالها المقرر الخاص بالنداء العاجل المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ باسم كل من: نيكولاس سانتياغو خوسيه، وسيكستو سانتياغو أنتونيو، وبيدرو أنتونيو خوسيه ورافائيل خوسيه ميغيل الذين يقال إن أشخاصاً ملثمين احتجزوهم في سان خوان نومي في ولاية أوكساكا يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٤٦). وأفادت الحكومة بأن هؤلاء الأشخاص محتجزون بموجب أمر قبض رسمي بإذن من النيابة بسبب تحقيق جنائي في حقهم للاشتباه في اشتراكهم في جرائم حبس دون وجه حق وقتل ودفن جثة بطريقة غير شرعية. ولم يحدث على الإطلاق أن أفراداً ملثمين اشتركوا في القبض عليهم كما أنهم لم يتعرضوا لأي عنف.

٧٥٨- وبتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص للحكومة معلومات تفيد بتنفيذ عدة عمليات بالاشتراك بين الجيش والشرطة القضائية في منطقة سان أوغستين لوكسيشا، في أوكساكا، بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٧. وكانت نتيجة هذه العمليات أن عدداً من الأشخاص، الذين كان من المظنون أنهم اختفوا، تبين أنهم موجودون في مراكز احتجاز وادعوا بتعرضهم للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو الإنسانية (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٦٢).

٧٥٩- وبرسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قدمت الحكومة معلومات عن الحالات التالية: خوانواريو كريسبن ألماراس سيلفا وإيلوي هوغو ألماراس سيلفا اللذين يقال إنهم قبض عليهما وعذبا بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧. ففيما يتعلق بخوانواريو كريسين ألماراس سيلفا، أفادت الحكومة أنه اقتيد بعد القبض عليه إلى مركز التأهيل الاجتماعي في المولويا دي خواريس في ولاية المكسيك وبقي في الاحتجاز تحت تصرف المحكمة الجنائية في المنطقة الأولى وقد فحصه أطباء مكتب النيابة ووجدوا سحجات خطية على ساقه اليمنى وكان قد شكا إلى لجنة حقوق الإنسان في ولاية أواكساكا وكانت المحكمة الجزئية الأولى في ولاية المكسيك قد أمرت بالإفراج عنه لعدم كفاية الأدلة. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة

أن مقابلة أجرتها صحيفة إل إمبارسيال الصادرة أواكساكا مع هذا الشخص تضمنت صوراً فوتوغرافية ويستفاد منها أن المسألة مسألة عدم تنفيذ أمر المحكمة دون الحديث عن معاملة سيئة في أي وقت من الأوقات أثناء الاحتجاز. وفيما يتعلق بإيلوي هوغو ألماريس سيلفا، أشارت الحكومة إلى عدم تقديم أي شكوى في حالته.

٧٦٠- بونسيانو غارسيا بيدرو وسيلزو غارسيا لونا وألفريدو غارسيا لونا يقال إنهم ألقي القبض عليهم وعذبوا بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧. وقدمت الحكومة معلومات عن أسباب القبض عليهم واحتجازهم. وقد اشترك أفراد من شرطة الوقاية ومن الشرطة القضائية في القبض عليهم.

٧٦١- ماريو كروس لوبيز يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ وعذب إلى أن أفرج عنه بعد عدة أيام. وذكرت الحكومة أن المعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفيد أن الشكوى كان أساسها اختفاؤه وليس تعذيبه. ولم تقدم أية ادعاءات بهذا المعنى بعد ذلك لا من الشاكي الأصلي ولا من صاحب الشأن، ولكن التحقيق بدأ. ولما كان صاحب الشأن لم يتقدم لأول مقابلة فقد عملت ترتيبات لزيارة ثانية لجمع معلومات إضافية. كما أن مكتب نيابة ولاية أواكساكا تلقى شكوى بادعاء إساءة معاملة ماريو كروس لوبيز وأنه بدأ التحقيق فيها.

٧٦٢- وفي نفس الرسالة أبلغ المقرر الخاص الحكومة عن بلاغات أخرى وردت بشأن حالات تعذيب في المكسيك. وفي الرسالة سالفة الذكر المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قدمت الحكومة أيضاً معلومات عن الحالات التالية.

٧٦٣- بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، في لوكسيكاس، أواكساكا، يقال إن سيلفيانو غارسيا هيرنانديز وهيرمينيو غارسيا هيرنانديز ألقي القبض عليهما وعذبا من جانب أفراد الشرطة القضائية بالاشتراك مع أفراد قوات شبه مسلحة (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٦٤). وأفادت الحكومة بأنه لا توجد شكوى مقدمة بخصوص هذين الشخصين.

٧٦٤- دانييل كولن إنسيزو وخوان كارلوس روميرو بيرالتا وأوسكار إيفان مارينو ورومان مورواليس أسيفيدو وكارلوس ألبيرتو لوبيس إينس وأنخيل ليال أوليناريس، يقال إنه ألقي القبض عليهم وعذبوا من جانب أفراد الشرطة في منطقة بوينس أيرس في مدينة المكسيك يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وبعد ذلك بوقت قصير عثر على جثثهم (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٦٦). وتفيد المعلومات المقدمة من الحكومة أن لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الاتحادية حققت في الموضوع وأصدرت توصية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى مكتب النيابة في المنطقة الاتحادية وتدعو النيابة إلى البدء في التحقيق بأسرع ما يمكن لإثبات الوقائع ومسؤولية المشتركين فيها. وأفادت الحكومة بوجه خاص فيما يتعلق بالثلاثة أشخاص السالفة أسماؤهم أن شكاوى قدمت إلى مكتب التنسيق العام التابع للبرنامج الخاص بحالات الاختفاء في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أصدرت الدائرة التاسعة في محكمة العدل العليا في المنطقة الاتحادية أمر حبس ضد ثلاثة أشخاص يشتبه في أنهم مسؤولون عن حالات القتل السابق وصفها. وأيدت هذه الدائرة أمر الحبس في حالة واحد من المشتبه في أنهم قتلوا خوان كارلوس روميرو بيرالتا ودانييل كولن إنسيزو وإيفان مورا ليسيا وأمرت بالإفراج عنه بسبب عدم كفاية الأدلة فيما يتعلق ببقية حالات القتل. ولنفس السبب أمرت بالإفراج عن الشخصين الآخرين. ومن الممكن توجيه اتهامات أخرى عن جرائم مثل شهادة زور أو إخفاء الأدلة. وبعد أن نظرت لجنة حقوق الإنسان في المنطقة المركزية في القضية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أصدرت قراراً بضرورة إعادة النظر في حالات التضارب التي ظهرت أثناء الجلسات وفي تقييم شهادة الشهود والنظر في إمكان توجيه اتهامات أخرى في الشخصين اللذين أفرج عنهما.

٧٦٥- خورخي نافا أفيليس، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في خيوتيبيك، موريلوس، من أفراد الشرطة الوقائية في ولاية موريلوس ثم سلم إلى الشرطة القضائية في نفس الولاية. وقد عثر على جثته بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٦٩). وأفادت الحكومة بأن التحقيق بدأ من جانب نيابة الجمهورية وأن الإجراءات الجنائية بدأت في حق المنسق السابق ورئيس مجموعة مكافحة الاختطاف في الشرطة القضائية في ولاية موريلوس وثلاثة من الضباط وواحد من أفراد نفس الوحدة. كما بدأ التحقيق أيضاً في جرائم التعذيب والقتل، باستثناء حالة واحد من الضباط المذكورين. ونظراً لخطورة هذه الاتهامات فلا يمكن الإفراج عن المتهمين بكفالة. وعلى أساس نفس الواقعة أصدر القاضي الاتحادي تسعة أوامر قبض أخرى ضد موظفين عموميين في ولاية موريلوس.

٧٦٦- فريدي نافا ريوس، وعمره ١٦ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من جانب جنود الثكنات العسكرية في أتوياك، في ولاية غويريرو، يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ وأنه اختفى بعد ذلك (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٧٧). وأفادت الحكومة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، استعانت بالصور التي قدمتها الأسرة وأرسلت استفسارات عن مكان وجوده إلى عدة مؤسسات يوم ٢١ آب/أغسطس و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وكانت النتائج سلبية في بعض الحالات، وما زالت هناك ردود لم ترد بعد. وبتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قراراً موجهاً إلى المدعي العام العسكري أشارت فيه إلى أنه رغم عدم وجود أدلة قاطعة عن مسؤولية أفراد الجيش المكسيكي فإن الدلائل تكفي للقطع بادعاء الشخص. وكان مكتب نيابة ولاية غويريرو يحاول الحصول على معلومات عن هذه المسألة يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ من رؤساء الشرطة القضائية في شيبانكيغو، وفي أكابولكو، وفي ريناسيمنتو، ووييهوانيخو، وتاكسو دي ألارسيون، وهوموا كستيتلان وتيكبان دي غالييبنا، في ولاية غويريرو، بعد القول في نفس اليوم بعدم معرفة الوقائع. وقد أبلغ مكتب النيابة بعدم وجود أي شيء في السجلات يشير إلى وقوع أفعال جنائية ضد الشخص المذكور وعلى ذلك كانت النتيجة هي أن فريدي نافا ريوس لم يقبض عليه من جانب الشرطة القضائية.

٧٦٧- أوريو ميندوزا روزاليس يقال إنه اختطف بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من جانب أعضاء مجموعة مكافحة الاختطاف الذين عذبوه في منطقة لوس ناردوس في بلدية ياتيبيك، موريلوس، قبل أن يقتلوه (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٧٠). وذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعلم أن جثة السيد ميندوزا وجدت في ولاية موريلوس وأنها ستجمع المعلومات وتقدم استنتاجاتها إلى مكتب التنسيق العام التابع لبرنامجها الخاص بحالات الاختفاء.

٧٦٨- إيستانيسلاو غوتييريس غونزاليس وكوستوديو غوميز سلفادور، يقال إنهما تعرضا للتعذيب من أفراد كتيبة المشاة ٤٠ في منطقة مونت غراندي، التابعة لبلدتي غويين دي كاتالان غرو، في ولاية غويريرو. وذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتحت ملفاً بهذا الموضوع ويجري إعداد من جانب المفتشية العامة الأولى التي طلبت معلومات من السلطات التي يفترض أنها مسؤولة عن ذلك.

٧٦٩- كذلك قدمت الحكومة معلومات عن حالة سلفادور ميخيا كالديرون. تفيد بأن فحص شكواه المقدمة بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ انتهى إلى أنها لا تدعي بمسؤولية السلطات العامة وعلى ذلك أقفل الملف.

٧٧٠- وبرسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدمت الحكومة معلومات عن رودريغو كواتيموك ديلغادو كورديرو، الذي ورد ذكر حالته في تقرير المقرر الخاص عن زيارته للمكسيك (انظر E/CN.4/1998/38/Add.2، المرفق). ويقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ في تولا، في ولاية هيدانغو، من أفراد الشرطة القضائية في الولاية. وأفادت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه للاشتباه في سرقة بإكراه وإن الذي قبض عليه هم أفراد الأمن العام في أتيلالاكيا هيغالدو وسلموه إلى نيابة منطقة تولا دي ألينتي هيدالغو. وقد أدين في التهمة وتأيد الحكم في الاستئناف وفي إجراءات الأمبارو. وعلى ذلك فإن الشرطة القضائية في ولاية هيدالغو لم تكن مشتركة في القبض عليه وأن ضحية السرقة بإكراه هو الذي تعرف مباشرة على رودريغو كواتيموك بوصفه المسؤول وذلك أمام النيابة العامة. وقد أكدت الحكومة هذه المعلومات برسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩.

٧٧١- وبرسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على الحالات التي أحالها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٧٧٢- ففيما يتعلق بهرمينيو سيكستو سانشيز (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٧٩)، أكدت الحكومة بأنه بعد احتجازه في مؤسسة إكسوتيل العقابية حكمت الدائرة الثانية في محكمة أواكساكا بحبسه سنة بسبب جرائم متعلقة بالصحة العامة ترجع إلى حصاد نبات الخشخاش، ثم تغيرت العقوبة إلى غرامة ٣٠٠٠ بيزو مكسيكي. وفيما يتعلق سينوبيو سيكستو سانتوس (نفس المرجع) أفادت الحكومة بأن الجرح الراجع إلى الضرب بالرصاص كان نتيجة محاولته إطلاق النار على الشرطة للهرب. وبعد إدخاله إلى المستشفى سلم إلى مجلس حماية الأحداث الذي تبين له بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وجود أدلة على ارتكاب جريمة حمل أسلحة غير مرخصة وحيازة الأفيون. وبتاريخ ٢٥ حزيرانن/يونيه ١٩٩٨، أفرج عنه المجلس بدون شروط مع تسليمه إلى والده هيرمينيو سيكستو سانشيز.

٧٧٣- وفيما يتعلق بحالة فيليب سانشيز روخاس (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٧٥)، أشارت الحكومة إلى أن لجنة حقوق الإنسان في ولاية أواكساكا أمرت في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بإقفال الملف نظراً لعدم اهتمام الشاكي بالموضوع.

٧٧٤- وبرسالة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٩، أرسلت الحكومة المعلومات عن الحالات التالية.

٧٧٥- ففي حالة أوديلون أمبروسيو أنطونيو (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٦٢)، أفادت الحكومة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتحت ملفاً على أساس شكاوى مقدمة من عدة منظمات غير حكومية تسترعي الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان لسكان منطقة لوكسيسكاس في أواكساكا. وأفادت هذه المعلومات بأن مفتشي اللجنة حققوا المسألة من ٢ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وأنهم تقابلوا، بواسطة أحد موظفي بلدية أواكساكا، مع كاتلينا أنطونيا رودريغس التي قالت يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، بحسب المعلومات الواردة، إن ابنها أوديلون أمبروسيو أنطونيو، وعمره ١٦ سنة، احتجز لمدة ١٥ يوماً من جانب أفراد الشرطة القضائية في الولاية، وأنه الآن طليق السراح. وأفادت الحكومة بأن لجنة حقوق الإنسان في ولاية أواكساكا كانت قد فتحت ملفاً يتضمن تقرير من مدير الشرطة القضائية في الولاية أشار فيه، بحسب المعلومات الواردة، إلى أن الضباط التابعين له لم يشتركوا في الواقعة محل البحث.

٧٧٦- وفيما يتعلق بحالة سانتياغو أنطونيو سيزنيروس وماركوس أنطونيو خواريس (نفس المرجع)، فتحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ملفاً بناء على شكوى مقدمة من مركز فري فرانسيسكو دي فيكتوريا لحقوق الإنسان بادعاء انتهاك حقوق الإنسان لسكان منطقة لوكسيكا في أواكساكا، والادعاء أيضاً في هذه الحالة بالقبض على الشخص المذكور دون وجه حق وتعذيبه. وأفادت الحكومة بأن أعضاء الشرطة القضائية في الولاية يبدو أنهم مشتبه فيهم. وتفيد المعلومات الواردة أن هذه القضية سجلت في الملف CNDH/122/OAX/4247، بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨؛ ويقال إن السلطات المختصة ذكرت أن الأشخاص المذكورة أسماؤهم لم يقبض عليهم ولم يتعرضوا لتهديد أو تعذيب من جانب أعضاء الشرطة القضائية بالولاية.

٧٧٧- وأرسلت الحكومة معلومات عن حالة مكسيمينيو سيباستيان خواريس (نفس المرجع) تفيد بأن تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أشارت إلى أن أفراد الشرطة القضائية في الولاية ألقوا القبض عليه بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ بناء على أمر قبض صادر من المحكمة المختلطة الابتدائية في منطقة سان بيدرو بوشوتلا في أوكساكا، للاشتباه في أن يكون مسؤولاً عن جريمة "التحريض على الثورة والتآمر" دون ضربه أو تعذيبه، وأنهم اقتادوه بعد ذلك إلى الحجز.

٧٧٨- وبنفس الرسالة، قدمت الحكومة معلومات عن حالة أنخيل وناتنيال هيرنانديز فيلا، تفيد بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتحت ملفاً بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ على أساس شكوى من عدم سلامة إجراءات الشرطة القضائية في ولاية موريلوس ولعدم سلامة إجراءات مجموعة مكافحة الاختطاف التي يقال إنها تستخدم غرفاً سرية للتعذيب والاختطاف وللإعدام بإجراءات موجزة ضد الأشخاص المذكورة أسماؤهم. وتفيد المعلومات الواردة أن هذا الملف قد أغلق بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ بعد فتح الملفات التي أدت إلى إصدار التوصية ٩٨/٢٣ التي يقال إنها نفذت تنفيذاً جزئياً.

٧٧٩- وفيما يتعلق بحالات بيدرو أنايا، ولويس هيرنانديز، وسيلفانو لوبيز، وهيكتور كروز، وخوان أوليس غارسيا، ورايموندوا أرماس، وغوادالوبي سيغورا، وماريو بيريز، وهوميرو لوبيز وأدان شاغويان (نفس المرجع، الفقرة ٤٧٢)، أفادت الحكومة أنه بسبب الاعتقالات في ألميدا سنترال في مدينة المكسيك يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلبت لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الاتحادية من إدارة الأمن العام الإفراج عن الأشخاص المذكورين أو تقديمهم إلى النيابة العامة. وتفيد المعلومات الواردة أنه كان المطلوب من موظفي إدارة الأمن العام في المنطقة الاتحادية أن يمتنعوا عن التهجم على أطفال الشوارع في المنطقة سالفة الذكر، أو تهديدهم أو القبض عليهم أو إساءة معاملتهم بأي شكل. وكان المفروض أيضاً عند القبض عليهم، ضرورة مراعاة حقوق الإنسان مراعاة كاملة. وبتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ يقال إن اللجنة المذكورة تلقت معلومات بصدور تعليمات بعدم التهجم على أطفال الشوارع أو إساءة معاملتهم؛ كما أن إجراءات المسؤولية الرسمية بدأت ضد أفراد الشرطة الذين يدعى بأنهم تهجموا على الأحداث. ويقال إن هذا الملف ما زال تحت الإعداد عند اللجنة المذكورة.

٧٨٠- وفيما يتعلق بخوزيه لويس بلانكو فلوريس (نفس المرجع، الفقرة ٤٧٣)، ذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتحت ملفاً نتيجة لشكاوى وردت بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ تفيد بأن أعضاء الشرطة القضائية الاتحادية والشرطة القضائية في ولاية غويريرو ألقوا القبض بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ على خوزيه لويس بلانكو فلوريس وعذبوه وأودعوه في السجن. وتفيد المعلومات أن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في ولاية غويريرو فتحت ملفاً وعثرت على مكان هذا الشخص. ونظراً لسوء حالته الصحية يقال إن اللجنة طلبت من القاضي الذي ينظر القضية نقله إلى مستشفى للحصول على العلاج الطبي. ويقال إن هناك أمر احتجاز صدر بحق بلانكو فلوريس يوم ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بسبب

اختطاف بابلو جيراردو موراليس رومان، كما أفادت المعلومات بصدور أمر إفراج في جريمة الاتفاق الجنائي ضد المصلحة العامة وذلك لعدم كفاية الأدلة.

٧٨١- وفيما يتعلق بفيليب دي خيسوس بارون شافيس (نفس المرجع، الفقرة ٤٨٠)، يبدو أن لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الاتحادية تلقت شكاوى بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٨ بأن هذا الشخص يدعي فيها بأن رجال الأمن العام ضربوه وألقوا القبض عليه بدون سبب. وقد بدأ التحقيق الإداري للتعرف على حقائق الواقعة.

ملاحظات

٧٨٢- يعرب المقرر الخاص عن شكره للردود على الحالات الفردية العديدة التي أشار إليها في تقريره زيارته (E/CN.4/1998/38/Add.2، والضميمة ١ بالتقرير الحالي). وهو يلاحظ أن الردود تقتصر أساساً على الحالات التي حققتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، وأن ردوداً عديدة أخرى اقتصرت على الإشارة على عدم وجود معلومات عند أي من هاتين اللجنتين. وكما لوحظ في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من الضميمة ١ بالتقرير الحالي، فإن اتباع أسلوب حالة بحالة لا يكفي لحل المشكلة. وكان المقرر الخاص قد وضع في تقريره عن زيارته عدداً من التوصيات القانونية والمؤسسية التي سيكون العمل بها ضرورياً لإحداث تأثير جدي في مشكلة التعذيب وما يماثلها من أنواع سوء المعاملة في المكسيك. وهو يأسف لغياب أي معلومات من الحكومة عن متابعة توصياته كما أنه يلاحظ المعلومات الواردة من مصادر غير حكومية التي تفيد بعدم وجود هذه المتابعة. وهو يوصي بأن تكون تلك التوصيات موضع اهتمام عاجل من حكومة المكسيك أملاً في اتخاذ عمل جدي في السنة المقبلة يدل على وجود الإرادة السياسية لتحسين الموقف تحسيناً ملموساً.

المغرب

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٨٣- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٧٨٤- محمود بومهدي، وهو مؤيد سابق لجبهة البوليساريو يقال إنه اعتقل بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واقتيد إلى كتيبة الدرك الملكي المسماه الكتيبة "ت" في الخبر حيث تعرض للتعذيب من المشرف على القيادة. ويقال إنه مصاب بشلل في الجانب الأيسر وبنزيف شديد من الأنف مع خرق طبلة الأذن اليسرى. ويبدو أن هناك تقارير طبية تؤيد أقواله، ولدى المقرر الخاص نسخ منها. فهي تؤيد وجود شلل نصفي في الجانب الأيسر بسبب صدمة. ويقال إن رجال الدرك اقتادوه في اليوم التالي إلى مستشفى الحسن الثاني في الدخلة ثم نقلوه بعد خمسة أيام إلى قسم الأمراض العصبية والنفسية في مستشفى ابن سينا في الرباط. ويقال إنه تقدم بشكوى للسلطات المحلية في الدخلة وإلى الجنرال قائد الدرك الملكي.

٧٨٥- وبرسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ذكر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحالها إليها عام ١٩٩٩ والتي لم يرد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٨٦- بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم ليلي بشير البويحي وسودا محمد شيخ ومنت أبداتي ولد بابيب ومنت فضلي ولد بابيت وأخته وولد مصطفى ولد رامي ومنت بوطابع. ويقال إنهم أعضاء في جماعة من نحو ٢٠ طالباً في مدارس بير عنزران والخنساء، وكلهم أحداث، وقد قبض عليهم بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في العيون في الصحراء الغربية بسبب الوشم الذي كان عليهم والذي يمثل رموزاً استقلالية لجبهة البوليساريو. ويقال إنهم تعرضوا لسوء معاملة أثناء القبض عليهم وأنهم اقتيدوا منذ ذلك الوقت إلى مكان غير معروف.

٧٨٧- وبتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم المتظاهرين، وأغلبهم طلاب من أصل صحراوي، الذين يقال إنهم يعتقلون في العيون في الصحراء الغربية. ويبدو أنه بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، فرقت قوات الأمن بالعنف الاعتصام الذي نظمه الطلاب الصحراويون لمطالبة الحكومة بمساعدات مالية تمكنهم من الدراسة. ويبدو أن عشرات من الطلاب تعرضوا للضرب وأن بعضا منهم، ومنهم ثلاث نساء، دخلوا المستشفى لكسور في الضلوع وجراح في الرأس. ويقال إن عشرات آخرين ألقي القبض عليهم. وبتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، ألقي القبض أيضا على مئات من المتظاهرين الذين كانوا يحتجون على طريقة تفريق الطلاب يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ويطالبون بمحاكمة المسؤولين عن ذلك. وبعد وقوع مظاهرات جديدة يقال إن كثيرا من الأشخاص أفرج عنهم.

٧٨٨- وبرسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بالقول بأن الشرطة القضائية في العيون حررت عدة محاضر ضد أحداث جانحين انتهزوا فرصة تنظيم الاعتصام الطلابي في الطريق العام لتدبير اضطرابات أدت إلى خسائر مادية. وقد أحيل هؤلاء الأشخاص الذين كانوا في حالة جرم مشهود إلى محكمة استئناف العيون بتهمة السرقة وإتلاف ممتلكات ومستندات. وأشارت الحكومة إلى أن الدائرة الجنائية رأت أنهم مذنبون وحكمت عليهم بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، بعقوبات تتراوح بين ١٠ و١٥ سنة سجن، وأن هناك طعنا في هذا الحكم أمام المحكمة العليا. وأن هناك أشخاصا آخرين أدينوا بتهمة السرقة وإهانة موظفين عموميين واستخدام العنف وحكم عليهم بعقوبة تتراوح بين شهر وسنة مع وقف التنفيذ. وأن هناك ثلاثة أحداث أمر قاضي الأحداث بإيداعهم في مراكز حماية الطفولة في أغادير وبور سليمان.

ملاحظات

٧٨٩- يسترعي المقرر الخاص انتباه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ويشاركها في قلقها الذي أعربت عنه في استنتاجاتها وتوصياتها عند استعراض التقرير الدوري لهذا البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بسبب عدد ادعاءات وقوع تعذيب وسوء معاملة على السجناء من جانب أفراد الشرطة وأن هذه الشكاوى عولجت بإجراءات تأديبية لا بفرض عقوبات جنائية على المسؤولين عن هذه الأفعال (CCPR/C/79/Add.113,para.16). كما أن لجنة مناهضة التعذيب أعربت عن قلق مماثل (A/54/44, para.195).

ميانمار

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٩٠- بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم كل من ثانت وينا خن عمره ثلاث سنوات، وما خن خن لي وأو أي سوي وداو تن تن وكواي كواي أو وأو زاو من وداو تنت تنت وكو زاو زاو لات وأو با شت وأو ي تنت وأو وين من والدكتور شوي بو، وما هيدا هاتواي، وكو لوين مو موين وكو مينت وو وكو أه تاي لاي وكو هلو وين وطبيبتين غير معروف اسمهما، وكلهم يقال إنهم حبسوا بين ١٩ و٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٩ في بيكو، في ميانمار الوسطى. ويقال إن حبسهم يرجع إلى اشتراكهم في مسيرة كانت مقررة يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٩، وهو العيد الثاني والخمسين لاغتيال الجنرال أونغ سان. ويقال إن المخابرات العسكرية كانت تبحث عن كيا ويننا، وهو من الناشطين في تنظيم المسيرة، فلما لم تجده اعتقلت ابنته البالغة ثلاث سنوات سنت ويلا خل وزوجته الدكتورة ما خين خين له بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٩. ويقال إن ستة أعضاء آخرين من عائلة كياو وينا قبض عليهم بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٩. وأما الأحد عشر شخصا الآخرون، ويقال إنهم كانوا يوزعون منشورات، فقد قبض عليهم بين ١٩ و٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٩.

٧٩١- وبرسالة مؤرخة في ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٩، ردت الحكومة بأن هذه الادعاءات غير صحيحة وتساءلت عن مصدر المعلومات. كما أنها ردت بأن بعض الأفراد استدعتهم السلطات لسؤالهم في باغو يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩ فيما يتعلق باكتشاف منشورات مطبوعة من مجموعة إرهابية مسلحة محظورة بموجب القانون هي الجبهة الديمقراطية لجميع طلاب بورما، وهي منشورات تدعو إلى إحداث شغب مدني، وذلك في مسكن كياو وينا وفي أماكن أخرى، هذا بالإضافة إلى اشتراكهم في الجبهة الديمقراطية المذكورة. وقالت الحكومة إن الاشتراك في مجموعات إرهابية مسلحة مخالفة للقانون.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٧٩٢- برسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على عدد من الحالات التي كان المقرر الخاص قد أرسلها بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٤٩٠ وما بعدها).

٧٩٣- وفيما يتعلق بجيمس ليندر نيكولز (المرجع السابق، الفقرة ٤٩١)، أشارت الحكومة إنه يلقى الرعاية الكافية والعلاج الطبي الكامل والسليم أثناء احتجازه في سجن إنسين وأنه توفى بأسباب طبيعية في مستشفى يانغون العام بتاريخ ٢٢ حزيران/ يوليو ١٩٩٦. وذكرت الحكومة أن سجل مرضه طويل، ويتضمن ضغط الدم ومرض القلب والغلوكوما في العين اليمنى ومرض السكر. وبتاريخ ٢٢ حزيران/ يوليو ١٩٩٦، انهار فجأة وفقد الوعي فنقل إلى المستشفى. وتبين من التشريح أن سبب الوفاة مرض قلبي.

٧٩٤- وفيما يتعلق بزاي نيونت (المرجع السابق، الفقرة ٤٩٤) وكل من زاراي وان نا، ومو لنغ وبو زان دا وآر لاو كا وآي لونغ وزاي ساو (المرجع السابق، الفقرة ٤٩٨) ولونغ آونغ لا وبا لينغ ونانغ نو هارن (نفس المرجع، الفقرة ٥٠٠) أشارت الحكومة إلى أن الادعاءات لا أساس لها.

٧٩٥- وبتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، أرسلت الحكومة مذكرة معلومات بخصوص أو أوهن مينت. أشارت فيها إلى صدور عفو عنه بالنظر إلى سنه واحتراماً لعائلته، وقد أطلق سراحه من السجن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأشارت الحكومة بأنه كان عضواً في العصبة الوطنية للديمقراطية وحكم عليه بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بسبع سنوات سجن بعد ثبوت عمله مع منظمات سرية ومحاولة إثارة الشقاق بين الحكومة ومجموعات عرقية.

٧٩٦- وبتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩، أرسلت الحكومة صحيفة معلومات خاصة بالدكتورة ثيدا ما ثيدا التي صدر عفو عنها وأطلق سراحها من السجن بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه حكم عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بما مجموعه ٢٠ سنة من السجن بعد أن تبين اشتراكها في عمل غير مشروع هو توزيع مواد نشرتها مجموعات إرهابية مسلحة ومنظمات غير شرعية.

ناميبيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٩٧- بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم جوزيف موتشالي وجبرييل موليما وجودفري موليما وألن ساميجا وألبيرت سيبيا ومارتن شيشيموا موتامبا وبولن موليما وستيفن نتيلامو وكاسيوس موالا موتامي ونيكي سيماسيكي موتاما ونحو ٥٠٠ شخص آخر من منطقة كبريفي يقال إنهم اعتقلوا بعد إعلان حالة الطوارئ في مضيق كابريفي إثر هجمة مسلحة في مدينة كاتيمو موليلو الرئيسية من جانب مجموعة مرتبطة بالحركة الانفصالية التي يقودها المنفي ميشاكي ميونغو. ويقال إن جبرييل موليما وجوزيف ميتشالي، وهما مراقبا حقوق الإنسان بالنيابة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في ناميبيا، ألقي القبض عليهم بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ من جانب أفراد قوات الأمن الناميبي. ويقال إن موليما تعرض أثناء القبض عليه بالضرب بمقابض البنادق من مجموعة من قوة الدفاع الناميبي. كما يقال إن جودفري موليما وهو برلماني من المعارضة القي القبض عليه بتاريخ ٤ آب/أغسطس وتعرض للضرب بأيدي البنادق من جانب أفراد قوة الدفاع الناميبية. ويقال إن فكه كسر. كما يقال إن آلان ساميجا الذي كان عضواً في مكتب الحاكم الإقليمي في كبريفي ألقي القبض عليه في كاتيما موليلو يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ ثم أدخل المستشفى الحكومي لإصابته إصابات بالغة منها كسر في الظهر. ويقال إن ألبرت سيبيا ومرتين شيشيموا موتامبا، وكلاهما مدرس في كاتيما موليلو، ألقي القبض عليهما بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ في أونغويديفا. وإن بولن موليما وهو مدرس في كاتيما موليلو ألقي القبض عليه بتاريخ ٢ آب/أغسطس مع أربعة شبان آخرين. ويقال إن ستيفن نتيلامو، وهو مدرس في مدرسة ماسيدا، ألقي القبض عليه بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ وأن كاسيوس موالا موتامي وشقيقه الأصغر، نيكي سيماسيك موتاما، وكلاهما طلب، ألقي القبض عليهما في مدرسة كبريفي الثانوية العليا بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩. وليس معروفاً مكان وجود جميع الأشخاص السالفة أسماؤهم. ويقال إن ٥٠٠ على الأقل من منطقة كبريفي ألقي القبض عليهم بعد إعلان حالة الطوارئ. ويبدو أن أغلبية المقبوض عليهم من الناشطين في مجال حقوق الإنسان من المدرسين والموظفين المدنيين وتلاميذ المدارس وساسة المعارضة. وليس معروفاً مكان وجود هؤلاء المحبوسين الآن.

نيبال

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٩٨- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد أنه منذ البدء في عملية "التعبئة الأمنية المكثفة" في مناطق مختلفة من إقليم الوسط الغربي والإقليم الغربي والأوسط في أيار/مايو ١٩٩٨ تعرض المسؤولون السياسيون، وخصوصاً الأعضاء "المسلحون" في الحزب الشيوعي النيبالي (الاتجاه الماوي) للتعذيب الذي يستخدم على نطاق واسع أثناء الاحتجاز بواسطة الشرطة دون حق الاتصال بالعالم الخارجي لتخويف المحبوسين السياسيين ومعاقبتهم ولانتزاع اعترافات. ويقال إن طرق التعذيب تتضمن الضرب الشديد بعصي من الخيزران (فالانغا) ودحو أفخاذ السجناء بعصي خيزران ثقيلة (بيلانا) ولكم الأذنين معاً (تيليفون). ويقال إن النساء يتعرضن للاغتصاب.

٧٩٩- ويستطيع ضحايا التعذيب وأقاربهم أن يطلبوا تعويضاً بموجب قانون التعويض عن التعذيب الذي سنه البرلمان في تشوين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويقال إن اثني عشر شخصاً قدموا طلبات أثناء عام ١٩٩٨. وإن ستة منهم سحبوا هذه الطلبات فيما يبدو بسبب الخوف على سلامتهم. وفي بداية آذار/مارس ١٩٩٩ لم يكن أي شخص قد حصل على تعويض بموجب القانون المذكور.

٨٠٠- وكان المقرر الخاص قد أحال معلومات تفيد بأن مجموعة من ٢٠ شرطياً مسلحاً أغارت بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ على منزل في منطقة لاليتبور في الإقليم الأوسط كان يقيم به ١١ شخصاً من أتباع مذهب ماو. ويقال إن رجلاً وامرأتين قتلوا أثناء تدخل الشرطة وأن الثمانية المتبقين خمسة رجال وثلاث شابات عمر ١٩ و١٦ و ١٥ سنة استبقوا في المنزل لمدة يومين وهم مقيدون بالحبال. وفي واقعتين عرّيت النساء من ملابسهن مع اقتيادهن إلى خارج المنزل وضربهن من جانب الشرطة بأيادي البنادق على الظهر وعلى باطن القدم. ويقال إن أفراد الشرطة هددوهن بإطلاق الرصاص إذا لم يقبلن المعاشرة الجنسية معهم. ويقال إن واحدة منهن تعرضت للاغتصاب مراراً. وبتاريخ ١٧ تموز/يوليه نقلت النساء الثلاثة إلى مخفر شرطة لاليتبور في جاوالاخيل. وبتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، قيل إنهن نقلن إلى سجن في كاتماندو في انتظار المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم وحيازة أسلحة بطريقة غير شرعية.

٨٠١- وأحال المقرر الخاص أيضاً الحالات الفردية التالية.

٨٠٢- سوك بهادور لاما وهاري بهادور لاما ودينش ثابا يقال إن شرطة منطقة دومكيباس إلاكا ألقت القبض عليهم بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ للاشتباه في سرقة أموال، وأنهم تعرضوا لضرب شديد واقتيدوا إلى مخفر شرطة كاواسوتي إلاكا بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ حيث تعرض سوك بهادور لاما للضرب بعصا خيزران دون الحصول على طعام لمدة الأيام الستة التالية. وبعد ذلك يقال إنه نقل إلى مستشفى كاليجانداكي بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ وكانت به جروح في باطن القدم يبدو أنها نتجت من الحرق والضرب. وبعد أربعة أيام تدهورت حالته إلى درجة إدخاله إلى مستشفى بير حيث تلقى العلاج الطبي لآلام المعدة ونزف وجروح في الساقين والقدمين ثم من نزيف داخلي فيما بعد. ويقال إنه توفي بتاريخ ١٥ آب/أغسطس. وأفاد تقرير الفحص بعد الوفاة يوم ١٦ آب/أغسطس أنه كان مصاباً بعدة إصابات مضاعفة من حروق على القدمين وبتسلخ في أعلى الظهر وبجروح تحت الجلد وجروح في العضل في الظهر بأكمله وعلى جانبي الجذع. كما يقال إن هاري بهادور لاما ودنيش تابا تعرضوا أيضاً لضرب شديد لمدة سبعة أيام وأدخلوا مستشفى جاليكانداكي للعلاج وأنهما

ما زالا محبوسين ووجهت إليهما تهمة التزوير. وبعد وفاة سوك بهادور لاما أوقف عن العمل ثمانية من أفراد الشرطة وشكلت وزارة الداخلية لجنة للتحقيق في المسألة ووضعت تقريراً يقال إن استنتاجاته لم تنشر. بالإضافة إلى ذلك يقال إن وزارة الداخلية بدأت إجراءات التحقيق في جريمة قتل ضد ثمانية من أفراد الشرطة يقال إنهم مسؤولون، كما أنها اتخذت قراراً بدفع تعويض للعائلة. ويقال إن هؤلاء الأفراد قد أطلق سراحهم بكفالة لحين الجلسة المقبلة.

٨٠٣- وردت الحكومة بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن دينيش ثابا وهاري بهادور لاما وسوك بهادور آيل (بدلاً من سوك بهادور لاما) أحضروا إلى مخفر الشرطة في دومكيباس بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ بسبب سرقة في اليوم السابق ثم استجوبوا وأودعوا في الاحتجاز من جانب ضابط الشرطة المحلي في ناوالبور. وبعد ذلك ردت الحكومة بأن سوك بهادور لاما مرض وأرسل إلى مستشفى كالي غانداكي في أول الأمر في منطقة كاواسوتي ثم إلى مستشفى بير في كاتمندو حيث توفى يوم ١٥ آب/أغسطس أثناء علاجه. وأثناء التحقيق الأولي تبين أنه عومل بطريقة قاسية أثناء الاحتجاز ولهذا أوقف بعض الضباط، ومنهم مفتش شرطة. وبدأ تحقيق آخر يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بتنسيق من الأمين العام للوزارة الداخلية وأن أعضاء الفريق الثلاثة قدموا تقريراً بعد التحقيق التفصيلي أدى إلى اتخاذ إجراء ضد أفراد الشرطة المشتركين في سوء المعاملة. كذلك أشارت الحكومة توقيع الفحص الطبي بعد الوفاة وثبوت أن الوفاة ترجع إلى عدة إصابات. وذكرت الحكومة أن عائلة المتوفى حصلت على ٥٠٠٠٠ روبية من الحكومة وأن هناك قضية لا تزال منظورة في المحكمة المحلية تتعلق بوفاته.

٨٠٤- أوم براكاش داهال يقال إن الشرطة ألقت القبض عليه في إيتاهاري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأنه ظل في الحجز لمدة شهر وتعرض للضرب والركل وخصوصاً على باطن القدم مع تعليقه من السقف بحبال مربوطة إلى الرسغ لمدة ثلاث أو أربعة ساعات يومين متتاليين مع تهديده بالقتل وإهانته بعبارات جنسية. ويقال إن التهمة الموجهة إليه هي حيازة أسلحة نارية بطريقة غير شرعية كانت في منزله وقت إلقاء القبض عليه.

٨٠٥- دامارو ياداف، عمره ٩ سنوات، ورام ديف يادار، وعمره ١٢ سنة، يقال إنهما ضربا بالعصي وخصوصاً على باطن القدم وعلى الساقين والفخذ من أفراد الأمن في حديقة سربور حيث كانا يستحمان ويرعيان أبقارهما بتاريخ ٢٤ آيار/مايو ١٩٩٩. ويقال إن كلاهما يعاني من مشاكل نفسانية بسبب هذا الضرب.

٨٠٦- ديفي خادكا يقال إنه ألقي القبض عليها بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ واقتيدت إلى مخفر شرطة ديلاخا حيث تعرضت لضرب شديد بعصي من الخيزران وللركل. وبعد ثمان ليالي اغتصبها المفتش المناوب في مخفر الشرطة وغيره من أفراد الشرطة وعندما شاع أن مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان ستزور مخفر شرطة ديلاخا نقلت إلى مخفر شرطة دوليخيل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ حيث تعرضت للاغتصاب مرة أخرى وعندما رفضت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن توقع على إقرار بأنها مستعدة لتسلم جثة أخيها المتوفى اقتادها رقيب الشرطة وزملاؤه إلى الغابة واغتصبوها. وبتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما سمع السلطات بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يحاولون زيارتها مرة أخرى نقلت إلى سجن شيركوت ويبدو أن الإفراج عنها يرجع إلى أمر من المحكمة بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. ويقال إن القبض عليها يرجع إلى أن واحداً من إخوتها مشتبه في عضويته في الحزب الشيوعي في نيبال.

٨٠٧- ساريتا دونغ لاما وسانيومايا ويبا، عمرها ١٥، ودولما لاما، وعمره ١٦ سنة، يقال إنهن كن ضمن مجموعة من سبعة أشخاص ألقت الشرطة القبض عليها أثناء الإغارة على لجنة التنمية في قرية ثولو دورلنغ بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ للاشتباه في عضويتهم جميعاً في الحزب الشيوعي. ويقال إن ثلاثة أشخاص قتلوا بالرصاص وقت إلقاء القبض. ويبدو أن السبعة ظلوا محتجزين في أحد المنازل لمدة يومين مع ربطهم بالحبال. ويقال إن النساء الثلاث المذكورة أسماؤهن عرين من ملابسهن وأخرجن إلى خارج المنزل مرتين مع ضربهن بمقابض البنادق على الظهر وعلى باطن القدم. كما أنهن تعرضن للاغتصاب. وبتاريخ ١٦ تموز/يوليه نقل الجميع إلى مخفر شرطة جوديخيل. ويقال إن النساء الثلاث تعرضن للضرب بحزام أثناء سؤالهن عن مكان بعض الأشخاص الآخرين. وبتاريخ ١٧ تموز/يوليه نقلن إلى مخفر شرطة لاليتبور في جاوالاخيل وبقين فيه حتى ١٥ آب/أغسطس ثم نقلن إلى سجن ديليبازار جيل في كاتمندو. ويقال إن التهمة الموجهة إليهن هي حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة والنشاط الهدام.

٨٠٨- وقد أحال المقرر الخاص معلومات تفيد بأن ٢٥ شخصاً ألقي القبض عليهم في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بسبب مقتل أوجوال كومار شريسثا وهو صاحب متجر في قرية بوكالي. ويقال إن تسعة من هؤلاء الأشخاص أفرج عنهم ولكن ١٦ آخرين متهمون بجريمة القتل هذه. وقد أفرج عن ١١ منهم بكفالة ولكن الخمسة التالية أسماؤهم جدد حبسهم في سجن المنطقة بانتظار المحاكمة. ويقال إن الخمسة تعرضوا جميعاً للتعذيب أثناء حبسهم دون الاتصال بالعالم الخارجي في مخفر شرطة أوخالدونغا لمدة تتراوح بين ٣٠ و ٤٢ يوماً وهم متهمون جميعاً بعضوية الحزب الشيوعي في نيبال- الجبهة اللينينية المتحدة، ويبدو أن هذا من أسباب تعذيبهم. ويقال إنهم أرغموا بالتوقيع على بياض على بعض الأوراق وأن الشرطة زورت مستندات قدمتها إلى المحكمة تثبت أن القبض عليهم كان بناء على أمر قبض وتثبت تقديمهم إلى المحكمة خلال ٢٤ ساعة من القبض عليهم حسبما يشترط الدستور.

٨٠٩- ثالا بهادور بوديل، وهو عضو منتخب في لجنة تنمية قرية تار كيراباري ويمثل الحزب الشيوعي الجبهة اللينينية المتحدة ويقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٩ تموز/يوليو ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة بيراتناغار وبعد ذلك نقل إلى مخفر شرطة بيراتناغار. وبعد ذلك نقل إلى مخفر شرطة اوخاندونغا حيث تعرض لضرب شديد وخصوصاً على القديمين. ويقال إنه أرغم على الوقوف مستنداً إلى حائط وعلى فتح ساقيه في حين كان أفراد الشرطة يضربونه على الصدر والرأس ويقال إنه ربط في مقبض الباب بملابسه الداخلية فقط وظل على هذا الوضع لمدة خمسة أيام وليالٍ.

٨١٠- باربات راج باتهاتاري، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز في مخافر الشرطة في ثلاث قرى قبل نقله نهائياً إلى مخفر شرطة أوخالادونغا حيث ظل لمدة ٤٠ يوماً. وقيل إنه أرغم على الرقاد على الأرض ووجهه إلى أسفل وحين كان أفراد الشرطة يضربونه على القدمين والظهر واليدين بأنابيب بلاستيك ثقيلة. ويقال أيضاً أنه أرغم على البقاء في وضع "الدجاجة" أي أن يجلس القرفصاء ويكون ذراعاه مربوطين خلف الظهر بعصا من الخيزران فوق الفخذين وأن اثنين من أفراد الشرطة كانا يتناوبان الضغط على طرفي العصا. كما أنه ضرب بالقراص لمدة يوم وربط في مقبض الباب وظل على هذا الوضع خمسة أيام وليالٍ. ويقال إنه نقل إلى السجن بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بأمر من المحكمة.

٨١١- رام باهادور شريستا، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة أوخالادونغا للاشتباه في جريمة قتل وإنه أرغم على القتل بعد ضربه على بطن القدم بأنابيب بلاستيكية ثقيلة. كما أنه أخضع لوضع التلفون ووضع "الدجاجة" مع تهديده بالقتل.

٨١٢- ثير باهادور بويثل ختري، وعو عضو في الحزب الشيوعي، يقال إنه قبض عليه يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة أوخالادونغا حيث تعرض للضرب الشديد على القدمين بخراطيم بلاستيك جامدة وأرغم على الرقود ورأسه إلى أسفل مع ضربه على الصدر والرأس وإرغامه على المباعدة بين ساقيه ثم ضربه على الرأس والمؤخرة ويبدو أنه ضرب بشباك مبللة لمدة يوم وأرغم على السير في وضع "الدجاجة" مع تهديده بالقتل ثم نقل إلى السجن يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٨١٣- دور بهادور بوديل، وهو عضو منتخب في مجلس تنمية قرية تار كيرباري عن الحزب الشيوعي والحركة اللينينية الماركسية المتحدة يقال إنه قبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٩٨ واقتيد إلى مخفر شرطة أوخالدونغا حيث استبقي لمدة ٤٢ يوماً وكان في أغلبها معصوب العينين. ويقال إنه أخضع لطريقة الفالنغا لمدة ساعتين كل يوم ولطريقة التليفون كما أنه أخضع أيضاً لطريقة شيبوا وهي ضم الفخذين أو الساقين بطريقة محكمة جداً بعصيان من الخيزران أو ما يماثلها مما يسبب آلاماً شديدة. وعندما فقد الوعي ترك على الأرض مع صب ماء على فمه وأنفه.

٨١٤- وفي نفس الرسالة ذكر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحالها في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ والتي لم يرد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨١٥- بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم بانو شارما وهو عضو في لجنة محفل حماية حقوق الإنسان في مقاطعة دانغ وعضو حركة الاهتمام بحقوق الشعب الذي قيل إنه كان محتجزاً دون الاتصال بالخارج في مركز تدريب الشرطة في ماهاجغونج في كاتمندو منذ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويقال بأن أمراً بإحضاره قدم إلى المحكمة العليا بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير. وكان هناك نداء عاجل آخر لمصلحته بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء الجبري أو غير الإرادي وذلك بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. وردت الحكومة بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ أنه كان يعمل في أنشطة حركة تدين بمبادئ ماو كعضو في الجبهة الشعبية المتحدة في منطقة دانغ وهي فصيلة من فصائل الحزب الشيوعي النيبالي (الاتجاه الماوي) وأنه انتقل إلى العمل السري بمحض اختياره. وذكرت الحكومة أن الشرطة لم تقبض عليه بل إنه سلم نفسه إلى مكتب إدارة المنطقة بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بعد أن استقال من المنظمة سالفة الذكر لخلافات معها. وأحالت الحكومة نص رسالة كتبها إلى مكتب إدارة المنطقة في يوم تسليم نفسه وهي تتضمن معلومات عن اشتراكه مع المنظمة المذكورة.

٨١٦- بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء غير الطوعي وذلك باسم راجندرا دهاكال رئيس نقابة المحامين في جوركا وعضو محفل حماية حقوق الإنسان الذي

يقال إنه حبس بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في جامدي في منطقة تنمية قرية خارينيتار وأنه شوهد لآخر مرة في مخفر بوليس منطقة بيل شوتارا. وبتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير أودعت عريضة في المحكمة العليا لطلب تقديمه إلى المحكمة.

٨١٧- بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم شاهديف جونغ شاه رئيس نقابة المحامين في منطقة جاجركوت ورئيس حركة الاهتمام بحقوق الشعب في نفس المدينة، وباسم شيفا براساد شارما وهو صاحب مكتبة في بهيري غنايودايا جاجركوت اللذين يقال إنهما قبض عليهما بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وظلا محتجزين دون الاتصال بالعالم الخارجي في سجن منطقة جاجركوت. ويقال إنهما تعرضا للتعذيب أثناء الاحتجاز عند الشرطة في مرحلة الاستجواب وأن القبض عليهما يرجع إلى اشتراكهما في الحرب الشعبية التي يديرها الحزب الشيوعي النيبالي (الاتجاه الماوي). ويقال إن أوامر إحضارهما أودعت من جانب ممثليهما القانونيين في المحكمة العليا. وردت الحكومة بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ أن الرجلين محجوزان في مكتب الإدارة العامة في جاجركوت بموجب قانون الأمن العام بسبب اشتراكهما في أنشطة تعكر صفو السلام والأمن، ولمنعهما من القيام بأنشطة أخرى. وردت الحكومة بأنهما لم يتعرضا أثناء احتجازهما بأي نوع من المعاملة السيئة من جانب موظفي السجن.

٨١٨- بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم هاري براساد شولاجين التي ألقت الشرطة القبض عليه بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ دون إذن قبض للاشتباه في اشتراكه في هجوم بعض أعضاء الحزب الشيوعي على مجموعة من رجال الشرطة في منطقة كافري في كاتمندو. ويقال إنه أخذ في أول الأمر إلى مخفر شرطة دولاخا ثم إلى نادي الشرطة في مهاندرا في كاتمندو حيث تعرض للضرب ثم نقل بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه إلى أكاديمية الشرطة في مهارراجونغ حيث تعرض للتعذيب ووضع في مكان مغلق لساعات عديدة ويقال إنه أعيد إلى نادي شرطة ماهندرا حيث احتجز حتى ٢ آب/أغسطس ثم نقل مرة أخرى إلى مخفر الشرطة في منطقة كافري حيث ظل في الاحتجاز دون الاتصال بالعالم الخارجي.

٨١٩- بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم السيدة كالبانا سوبيدي وكل من إندرا براساد دونغل وبودهاسنغ كوار الذين أعادت الشرطة القبض عليهم بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في مقر المحكمة التي كانت قد أمرت للتو بالإفراج عنهم. وهم محتجزون منذ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩ في سجن بيرجونج آيل في مقاطعة بارسا بموجب قانون الأمن العام. ويقال إن الثلاثة نقلوا إلى مخفر الشرطة في سيندهولي ولكن الشرطة هناك أنكرت وجودهم لديها.

٨٢٠- وردت الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن كالبانا سوبيدي وإندرا براساد دونغيل احتجزا في سجن بيرغانجي في حين أن يودهاسنغ كوار محجوز في سجن سيندوري، وكلهم محجوزون بموجب قانون الأمن العام. وأنكرت الحكومة أن يكون أي واحد منهما قد تعرض للتعذيب.

٨٢١- بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم بيزنو بوكار شريستا وهو مدرس ثانوي ومحامٍ مؤهل وعضو في نقابة المحامين في نيبال وفي حركة الاهتمام بحقوق الإنسان وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان ويقال إنه اشترك في بعثات تقصي الحقائق للتعرف على ما جاء في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في سياق ما يسمى بحرب الشعب ذات الاتجاه التابع لماو تسي تونغ. ويقال إن ستة من أفراد الشرطة ذوي الملابس المدنية ألقوا القبض عليه بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في ساتومنجال في كاتمندو وأنه أدخل إلى الاحتجاز في أكاديمية الشرطة في مهاراجونغي في كاتمندو، وهي مكان غير رسمي للاحتجاز. وفي جلسة المحكمة العليا رداً على طلب إحضار السجين الذي قدمه أقاربه يقال إن السلطات أنكرت أنه محتجز.

النيجر

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٢٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بمجموعة الحالات التي أحالها عام ١٩٩٧ ولا تزال لم يرد بشأنها أية ردود.

باكستان

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٢٣- برسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه لا زال يتلقى تقارير عديدة عن أن التعذيب منتشر ومعتاد وأن الشرطة تستخدم القوة بصفة معتادة لانتزاع الاعترافات. ومن أساليب التعذيب الشائعة التي أفادت بها التقارير: الضرب، الإحراق بلفات التبغ، الضرب بالسياط على الأقدام، الاعتداء الجنسي، الحبس الانفرادي لفترات طويلة، الصدمات الكهربائية، منع الطعام أو النوم، التعليق من الأرجل، الإرغام على فتح الساقين بواسطة قضيب، والإهانة أمام الناس. ويقال إن نحو ٨٠ شخصاً توفوا في الاحتجاز لدى الشرطة عام ١٩٩٨. كذلك تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة بأن النساء والأطفال يتعرض للاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، أثناء الاحتجاز. ويقال إن المسؤولين في قيادة الشرطة والسجون يلجأون إلى التهديد لابتزاز الأموال من السجناء وعائلاتهم. ويقال إن أحكام الجلد لا تزال مفروضة على الجرائم التي يحكم عليها بموجب القانون الإسلامي. ورغم تأكيدات أعضاء وفد باكستان إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن استخدام قضبان فتح الساقين في السجون قد أبطل، ووفقاً لتوصيات المقرر الخاص في تقريره عن بعثته إلى باكستان (E/CN.4/1997/7/Add.2) فقد تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن استخدامه لا يزال مسموحاً بموجب القانون وأنه مستمر.

٨٢٤- وأحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٨٢٥- يقال إن جول خان قبض عليه بتهمة السرقة بتاريخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مولتان وأنه عذب وحرم من الطعام لمدة ١٠ أيام. وبتاريخ ١١ نيسان/أبريل يقال إنه أخذ إلى مركز رعاية طبية شهد بأنه في صحة جيدة ويقال إن ذلك كان بضغط من الشرطة. وعند إدخاله إلى المستشفى في نفس اليوم كان يتقيأ دماً وبتاريخ ١٢ نيسان/أبريل أمر أحد القضاة الإفراج عنه دون أن يعلم شيئاً عن حالته الحرجة ويقال إنه توفي بنفس اليوم.

٨٢٦- غلام جيلاني، وعمره ١٤ سنة، يقال إن الشرطة ألقت القبض عليه في مانسيهرا بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ بتهمة السرقة. وقد أعلن عن وفاة هذا الصبي بعد عدة ساعات في مستشفى مانسيهرا. وادعت الشرطة أنه حاول أن يشنق نفسه ولكن تقرير التشريح أوضح أنه توفي من إصابات في الرأس وأن جسمه كان يحمل علامات التعذيب. ويقال أيضاً إنه تعرض لاغتصاب جنسي.

٨٢٧- عويس أكرم وهو صراف في أحد المصارف يقال إنه تعرض للتعذيب الشديد وألقي من سقف مخفر شرطة الخطوط المدنية في لاهور بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨.

٨٢٨- أرباب يوسا وهو ابن أحد مرشحي حزب شعب باكستان في انتخابات الحكومة المحلية في البنجاب. يقال إن عذب حتى الموت يوم ١١ آيار/مايو ١٩٩٨ بواسطة ثلاثة من ضباط الشرطة ويقال إنه كان قد ألقي القبض عليه يوم ٤ أيار/مايو بتهمة السرقة التي اتهمه بها مرشح العصبة الإسلامية الحاكمة في باكستان.

٨٢٩- راضية بيبي يقال إنها تعرضت للاغتصاب من مجموعة كبيرة في مخفر شرطة المدينة النموذجية في غوجرانوالا وأنها بعد ذلك اتهمت بممارسة الدعارة وفقاً لمرسوم الحدود.

٨٣٠- ستار بالوش يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لاتهامه بالاتجار في المخدرات وسرقة أحد المصارف والقيام بنشاط إرهابي. وأفادت التقارير بأنه قتل في اليوم التالي في مواجهة مع الشرطة. وبيّن التشريح وجود علامات تعذيب على جسمه وكسور في اليدين والساقين.

٨٣١- جول محمد يقال إن أفراد القسم ألف في مخفر شرطة لطيف أباد في حيدر أباد ألقوا القبض عليه يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بسبب مقتل أحد الخفراء ولما لم يستطع أن يدفع رشوة لأحد رجال الشرطة يقال بأنه ضرب حتى الموت. وتفيد التقارير أنه توفي أثناء الاحتجاز لدى الشرطة يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٨٣٢- جميل أحمد يقال إنه قبض عليه بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ في كراتشي من جانب أفراد من مخفر شرطة عزيز أباد بالملابس الرسمية والمدنية وأنه تعرض للضرب والركل أثناء إلقاء القبض عليه. وأثناء الاحتجاز يقال إنه حقن بالنفط وعلق بالقدمين ساعات عديدة ثم أخذ إلى المستشفى المدني في كراتشي بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ حيث توفي بسبب الفشل الكلوي. ويقال إن الأطباء لاحظوا علامات الحقن واضحة على ذراعيه.

٨٣٣- عرمان دانش، قال إن ضباط الشرطة من مخفر شرطة جوهر أباد في كراتشي ألقوا القبض عليه بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهددوا عائلته بأنه سيتعرض لتعذيب شديد إذا لم يدفعوا رشوة للإفراج عنه. ويقال إنه علق من قدميه لساعات عديدة وبعد ذلك عانى من الفشل الكلوي ومن إصابات في الرئتين ومع بداية تدهور حالته سلم إلى عائلته وهو في حالة حرجة جداً ويقال إنه أخذ إلى مستشفى ضياء الدين في العناية المكثفة وتوفي بسبب إصابته في يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٨٣٤- شعيب بخاري وهو نائب زعيم حركة قوامي المتحدة في برلمان السند يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أثناء إغارة على المكتب الرئيسي لهذه الحركة في كراتشي، ومعه وكيل أحمد جمالي وهو عضو برلماني عن الحركة المذكورة. وأثناء احتجازه لدى الشرطة يقال إنه علق من رجليه لفترة تصل إلى ٣١ ساعة لإرغامه على الاعتراف وأنه قدم إلى المحكمة العسكرية لمحاكمته على الشروع في ارتكاب أفعال إرهابية.

٨٣٥- رضوان قرشي وسعيد قرشي وكلاهما أبناء عم ألطاف حسين مؤسس حركة قوامي المتحدة وزعيمها، يقال إنهما ألقي القبض عليهما من وكالة المباحث الجنائية وشرطة خواجا أمجير نغري بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأثناء احتجازهما عريا من ملابسهما وعلقا من القدمين وضربا على الظهر بحزام من الجلد كما ضربا على القدمين بقضبان معدنية وسياط جلدية مما سبب انتفاخاً شديداً. وبعد اثنتي عشرة ساعة افرج عنهما وأدخلا إلى المستشفى وعليهما علامات تعذيب.

٨٣٦- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ والتي لم يرد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨٣٧- بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وذلك باسم كل من رشيد حسين وعابد حسين وخالد حسين وشاهيد حسين وآصف حسين. ويقال أن راشد حسين، وهو من رجال حركة قوامي المتحدة احتجز بدون إذن بمنزله يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩ من جانب ضباط شرطة مخفر كراتشي الجديدة. ويقال إنهم احتجزوا أشقاءه الأربعة بعد ذلك ويبدو أنهم في مخفر شرطة كراتشي الجديدة.

ملاحظات

٨٣٨- يأسف المقرر الخاص من أن الحكومة لم تقدم حتى الآن أي معلومات عن متابعة تقرير بعثته عام ١٩٩٦ والتوصيات التي جاءت فيه.

بيرو

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٣٩- برسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن أحوال السجون تفيد بوجود نقص كبير في رعاية السجناء. ويقال إن الأحوال أصبحت قاسية بعد اعتماد الحكومة قانون الأمن الوطني في أيار/مايو ١٩٩٨ بالمفهومين الاشتراعيين ٨٩٥ و ٨٩٧ اللذين ألغيا جميع المزايا التي كانت مقررة للسجون في المدونة الجنائية وفي مدونة تنفيذ العقوبات لمن كانوا ينتظرون المحاكمة ولمن حكم عليهم في الإرهاب مع ظروف مشددة، ولمرتكبي الجرائم المشددة والمشتركين فيها (القتل مع ظروف مشددة، والاختطاف، واغتصاب حدث، والسرقة، والسرقة المشددة، وابتزاز الأموال). وتفيد المعلومات الواردة عن هذا التشريع أن الأحكام في هذه الجرائم يدب قضاء مدتها في مراكز الأمن المشدد، وفي حالة جرائم الإرهاب مع ظروف مشددة يظل السجين في حبس انفرادي أثناء السنة الأولى من العقوبة. ويقال إن المرسوم رقم ٠٠٧-٩٨-JUS بتعديل نظام السجون وتصاعد معاملة السجناء قبل المحاكمة أو السجناء

الذين يقضون مدة العقوبة قد نشر وأن معنى ذلك إدخال مرحلة جديدة في النظام المطبق على السجناء. وفي هذه المرحلة يخضعون لحظر مطلق على الاتصالات الاجتماعية.

٨٤٠- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن وجود قلق فيما يتعلق ببعض مراكز السجون. فيقال إن مؤسسة شالابالكا العقابية التي تقع في مقاطعتي تكنا وبونو على ارتفاع نحو ٤٦٠٠ متر فوق البحر تستخدم كمركز لعقاب السجناء المشاغبين. ويقال إن السجناء في هذا المركز ليس مسموحاً لهم بأداء أي عمل ولا مثلاً بقراءة مجلات أو كتب أو الاطلاع على وسائل الإعلام الأخرى. وتزداد شدة العزل بسبب صعوبة وصول العائلات إلى المركز لا لمجرد أنه في منطقة نائية ولكن أيضاً لارتفاع موقعه وما ينشأ عن ذلك من مشاكل صحية. وكانت هناك شكاوى من أن السجناء يعاملون معاملة سيئة من واحد من مسؤولي السجن. وفي الوقت نفسه يقال إن القاعدة البحرية في كالاو تأوي القادة الرئيسيين في الحركتين الثوريتين توباك أمارو وحركة الطريق المضيء، وهم محبوسون في ظروف لا إنسانية. فيقال إنهم معزولون عملياً في زنازين لشخص واحد بها فتحة صغيرة في الباب لا تفتح إلا لتقديم الطعام. والمفهوم أن الزيارات غير مسموح بها إلا مرة في الشهر وأنها محصورة على الأقارب الأقربين وليس هناك اتصال بوسائل الإعلام. كما أن الوضع في السجون الأخرى استرعى انتباه المقرر الخاص وذلك أساساً بسبب النقص الواضح في النواحي الصحية والغذائية، وعدم سلامة الظروف الصحية وعدم توافر المساعدة القضائية للسجناء، وشدة الاكتظاظ، وتقييم السجناء بطريقة شخصية وصعوبة نظام الزيارات. وهناك أيضاً تقارير عن حالات تعسف ورشوة من جانب مؤسسة السجون. وتلقى المقرر الخاص معلومات بأن هذه الأوضاع موجودة في المراكز التالية: سجن كاسترو، سجن شوريللوس للنساء، سجن لويغانشو، سجن كوينكورو (كوسكو)، مركز احتجاز سانتا باربارا (كالاو) وسجن بيورا وتومبوس.

٨٤١- وفيما يتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية، تلقى المقرر الخاص شكاوى عديدة من سوء المعاملة وتعذيب الشبان إما أثناء فترة التجنيد الإجباري أو أثناء فترة الخدمة العسكرية، رغم أن سوء المعاملة والتعذيب تعتبران جرائم عسكرية. وتفيد المعلومات الواردة بأن وزارة الدفاع كانت تتستر على المسؤولين وأن الكونغرس لم يؤد دوره الإشرافي على النحو الواجب. ويقال إن تحقيقات النيابة فشلت في التعرف على المسؤولين وإن المحاكم العسكرية لا تحقق في هذه المسائل تحقيقاً محايداً.

٨٤٢- وأحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٨٤٣- لوكاس هيومان كروز وزوزيمو لوناسكو تايبه يقال إنهما أخذا إلى مخفر شرطة بيرو دي سان فرانسيسكو (لا مار أياكوشو) بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وهناك يقال إن صف الضابط من الدرجة الثالثة أوغستو رايموندو غويتريس ريفيرو هو الذي تولى المسألة. ويبدو أن هذين الشخصين اقتيدا إلى الفناء الداخلي في مخفر الشرطة حيث استجوبا وضربا ضرباً شديداً من الشرطة ليعترفا بمسؤوليتهما عن السرقة المنسوبة إليهما. ويقال إنه أفرج عنهما في نفس الليلة وإن لوكاس هيومان توفى في اليوم التالي بعد آلام شديدة. وتبين من التشريح الذي أجراه مركز بيكاري الطبي وجود علامات عن إصابات واضحة. وبتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أصدرت محكمة سان ميغيل أمر قبض على أوغستو غويتييرس ريفيرو وأمرت بتسليم تقارير إصابات زوزيمو لوناسكو إلى النيابة العامة لإبداء الرأي.

٨٤٤- كارلوس أوريلانا مالكي، يقال إنه خرج من منزله يوم ١١ كانو الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ولما لم يعد في اليوم التالي ذهب شريكه ليبحث عنه. وأخبره ضابط شرطة في مخفر الشرطة بأن عليه أن يتوجه إلى المستشفى بسبب حوادث إطلاق

نار أثناء الليل. وعند وصوله إلى المستشفى وجد شريكه في العناية المشددة وفي حالة غيبوبة وأفاد الاختصاصيون والممرضات بأن كارلوس أوريلانا، وهو مدرس، كان يشكو عند دخوله المستشفى في الصباح الباكر، من الشرطة التي رافقته وكان يقول "إنهم يضربونني الآن". ويقال إنه أصيب برصاصة في الرأس وتوفي يوم ١٣ كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بهذه الواقعة يقال إن صف الضابط الفني من الدرجة الثالثة خويل سانشيز باتريشيو قد فصل بقرار إداري. كما يبدو أن الإجراءات البدائية بدأت ضده بإحداث إصابة أدت إلى القتل.

٨٤٥- فيلمير سانشيز سيلفا، يقال إنه ألقي القبض عليه من جانب الشرطة يوم ٢١ شباط/فبراير في باغوا غراندي في منطقة أوتوكومبامبا في مقاطعة أمازونا. ويقال إنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه. وبعد شكاوى من أقاربه فتح ملف بالموضوع ويقال إن المركز الصحي في باغوا جراندي شخص وجود إصابات شديدة وسحجات متعددة. وفي التحقيق الإداري الذي أجري في منطقة الشرطة رقم ١٣ قيل إن فيلمر سانشيز سيلفا لم يتعرض لتعذيب بدني أو نفساني أثناء عملية التحقيق وأن "الإصابات في وجهه وأجزاء من جسمه وفي الرسغين ترجع إلى سقوطه عدة مرات أثناء محاولة الهرب يوم إلقاء القبض عليه". ولا يبدو أن هناك تحقيقاً قضائياً بدأ في هذه الواقعة.

٨٤٦- لويس أومار كروس فانو، يقال إنه القي القبض عليه يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وبعد ذلك اقتيد إلى غرفة خالية في الطابق الثاني من مخفر شرطة أوكاياكو من جانب ضابطي الشرطة رودولفو شيشون ريكرا وفريدي رينكون غاراي. ويقال إنه ضرب لمدة نصف ساعة على المعدة مع إلقائه بعنف على الأرض أثناء استجوابه عن سلاح ناري يقال إنه يحوزه. وبتاريخ ١٩ أيار/مايو، يقال إن رودولفو شيشون ريكرا اقتاده إلى دورة المياه في الطابق الثاني حيث كان في انتظاره الضابطان أبللاردو تيبيسمانا إسبينو وفريدي رينكون غاراي ومعهم أربعة أشخاص آخرين غير معروفين فعصبوا عينيه وألقوه على حشية وقيدوه بها ثم وضعوا رأسه في مغطس وضربوه على مؤخرة العنق. وأفادت الشهادة الطبية بأن لويس أومار كروس يعاني من عدة إصابات وكان التشخيص النهائي أنه يعاني من صدمة بسيطة مع التوصية براحة لمدة يوم وعلاج لمدة يومين.

٨٤٧- أرماندو أليكس بيدون هوامانكودور وصديقه ماكس، يقال إنهما استوقفا من اثنين من أفراد شرطة الطرق في منطقة جنوب تكنا وهما صف الضابط من الدرجة الثالثة فريدي ديلغادو بيريوس وصف الضابط من الدرجة الثالثة أنطونيو بانويرا دياس، وذلك في منطقة يارادا خارج تكنا. ويبدو أن سائق السيارة لم يتعرض للقبض عليه بعد أن دفع مبلغاً من المال لأفراد الشرطة. ويقال إن أرماندو اليكس بيدون وصديقه ماكس اقتيدا إلى مبانٍ زراعية حيث حاول أفراد الشرطة نزع ملابسهما ثم ضربوهما بالمسدسات مع الركل واللكم. وبعد أن فقدا الوعي اقتيدا إلى مستشفى هيبوليتو أونانوي في تكنا وأن الشرطة تركت أرماندو أليكس بدون بعد ذلك في ضواحي المدينة. ويبدو أن الشهادة الطبية الرسمية أكدت وجود إصابات عديدة في جسم أرماندو، ويقال إن شكوى قدمت وإن التحقيق بدأ من جانب النيابة المختلطة في تكنا بتهمة التعذيب وإحداث إصابات بدنية بالغة.

٨٤٨- راول تيوبالدو ميغيل أنداهوا، يقال إن رجلاً استوقفهما دون أن يفصح عن شخصيته وذلك بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في مدينة أغواتيا، في منطقة بدري أباد، في مقاطعة أوكايالي، وأن هذا الرجل أرغمهما على الصعود إلى سيارة واقتادهما إلى القاعدة البحرية في أغواتيا. ويبدو أن شخصاً غير معروف كان قد اتهم راول بأنه هدام. وفي

القاعدة المذكورة تعرض لضرب قاسٍ من ثمانية أفراد على الأقل ركلوه على الساقين والذراعين والمعدة والظهر والرأس مع لكمه في الوجه. ويقال إنه تعرض لتعذيب نفساني إذ أطلقت أعيرة نارية بالقرب من أذنه مما أثر في حاسة السمع لديه. وبعد ذلك يقال إن ضابطاً برتبة ملازم من الشرطة يدعة الملازم دانييل شده من خصيتيه ووضع عصا بطول ٣٠ سنتمتراً في مؤخرته. وبعد ذلك يقال إنهم وضعوا رأسه تحت الماء لمدة ساعات في مغطس حتى أغمي عليه. وفي اليوم التالي يقال إن أحد البحارة أجرى تياراً كهربائياً في ظهرهحتى يعترف بأنه يمارس نشاطاً هداماً. ويقال إن واحداً من البحارة الذين تعرف عليهم راول من بين الذين حاولوا أن يحصلوا منه على إقرار هو الضابط الجزئي خوليو إيسبنسر غويدو دافالوس. وبتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨، اقتيد إلى مخفر شرطة أغواتيا وسلم إلى قسم مكافحة الإرهاب في تينغو ماريا حيث أطلق سراحه بعد ثبوت براءته. ويقال إن الشهادة الطبية الصادرة من قسم الطب الشرعي تينغو ماريا أثبتت أن المريض "مصاب مع تشخيص عدة إصابات بدنية في جسمه بأكمله ووجود إصابات خطيرة والتهاب في الخصيتين وضعف في الإبصار وإصابات ترجع إلى صدمة بأداة غير حادة وإلى سوء والمعاملة" كما يقال إن الشهادة الطبية الثانية التي صدرت بعد فحص آخر أثبتت وجود علامات قد ترجع إلى فعل جنسي وبالتالي أثبتت وجود متلازمة قلق واكتئاب بسبب ظروف حديثة. ويبدو أن راول تيوبالدو قدم شكوى إلى مكتب النيابة.

٨٤٩- هنري سوكولا، يقال إنه تعرض لضرب قاسٍ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من جانب نائب مدير سجن ريو سيكو مما أدى إلى ضرورة إجراء جراحة له.

٨٥٠- خوسيه أنطونيو روخو سانشيز، يقال إنه كان يؤدي الخدمة العسكرية الإجبارية في ثكنات غراو دي بيورا التابعة للجيش وأنه أدخل بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى مستشفى كيتانو هيريديا بواسطة النقيب سيلار كارينيو كويتشي والممرض إليزاندرو ميرسيدوس. وتبين للأطباء أنه يعاني من إصابات ومن صدمة في المخ مما يحتاج إلى جراحة. وقد اتهم خوسيه أنطونيو روخو اثنين من الرقباء اللا١ين يعيدان الخدمة العسكرية أحدهما يعرف باسم وايري والثاني باسم سيفالوس. ويقال إن نيابة القسم الجنائي الأول في بيورا أحالت القضية إلى التفتيش العسكري في الإقليم بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٨٥١- حذقيال أغورتو نول، يقال إنه تقدم باختياره لأداء الخدمة في القوات الجوية في بيرو عام ١٩٩٦ وألحق بالمجموعة الجوية رقم ١١ في تالارا ثم اختفى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويقال إن أقاربه بعد أن لم يحصلوا على إجابة شافية على أسئلتهم علموا من القائد الجوي بلاسينسيا أن حذقيال قد غادر الخدمة العسكرية. وقيل إن حذقيال أوغورتو أعيد إلى منزله في نهاية عام ١٩٩٨ بواسطة السيدة سانتوس وزوجها اللذين وجداه في حالة سيئة للغاية وفاقد الوعي تقريباً. ويبدو أنه أبلغ أقاربه بأنه كان يعامل معاملة سيئة باستمرار من جانب القائد بلاسينسيا وأنه وقت اختفائه تعرض لاعتداء جنسي. ويبدو أنه قال إنه حصل على عناية طبية وإن رائداً يسمى أوبريغون سمح له بالعودة إلى المنزل. وأثناء المغادرة يبدو أن القائد بلاسينسيا اعترضه وتركه في مكان ناء غير معروف حيث عثرت السيدة سانتوس وزوجها.

٨٥٢- كريستيان بريسيادو نوي، يقال إنه تقدم باختياره للخدمة العسكرية في ثكنات ميغيل كورتيس التابعة للجيش في نيسان/أبريل عام ١٩٩٨ وألحق بالقاعدة الجوية في سويو إن سولانا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ سمع أقاربه بأنه أدخل إلى مستشفى ليما العسكري. وبتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر نقل إلى ثكنات ميغيل كورتيس وقيل لأقاربه في بداية

الأمر أن يأخذوه لأنه يعاني من إجهاد. وبعد ذلك سرح من الخدمة لمرض اكتئابي نفساني. وقال كريستيان بريسيادو إنه تعرض لمعاملة سيئة ولا يتذكر من بين من كانوا يهاجمونه إلا رقيباً باسم بيرالتا.

٨٥٣- هنري فرانسيسكو هورتادو دياس، يقال إنه جنّد تجنيداً إجبارياً في شيمبوتو بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وبتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر أخذ إلى ثكنات ميغيل كورتيس في سولانا حيث تعرض لضرب شديد واصيب في السمع والبصر. ويبدو أنه اتهم الرائد بيزارا من كتيبة الفرسان الأولى في سولاناوأنه والده طلب تسريحه بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بسبب سوء صحته وأن المسألة أحيلت إلى لجنة العدل الاجتماعي في شيمبوتي.

٨٥٤- إدغارد روساس بلاتيرو، وإيدوينغ لوباكا لوباكا ورودولفو ساليناس هورتادو، عمره ١٦ سنة، يقال إنهم حاولوا الانتحار بسم الفئران نتيجة سوء المعاملة والتعسف الذي كانوا يتعرضون له باستمرار وبسبب الظروف اللاإنسانية في السجن الحربي حيث كانوا يقضون عقوبة حكمة بها رؤساؤهم. وأفادت فصيلة تاكنا في الجيش ورئيس لجنة الكونغرس لإساءة استخدام السلطة، السيد دانييل إسبيشان، أن سبب محاولة الانتحار يرجع إلى مشاكل عائلية وعدم الانضباط وأن اتهامات سوء المعاملة غير صحيحة. ويقال إن ممثل أمين المظالم بدأ التحقيق في الموضوع.

٨٥٥- فرانسيسكو بيركا كارباخال، يقال إنه توفى في ثكنات جورجيو ألباراكي في تكنا يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بعد إطلاق الرصاص عليه. ويقال إنه كثيراً ما أخبر أقاربه بأنه يتعرض لضرب باستمرار داخل الثكنات وذكر اسم جنديين هما هواياتا وكباليرو كاباليرو اللذين يبدو أنهما هدداه بالقتل أيضاً. وأفاد التحقيق الذي أجراه مكتب قائد ثكنات تكنا بأن فرانسيسكو بريكا أطلق النار على نفسه. ويقال إن مكتب المدعي العسكري في تكنا بدأ التحقيق في المسألة مع مكتب النيابة المختلطة الثاني في تكنا.

٨٥٦- خوليو سيزار بينيدو فاسكيز، يقال إنه تقدم بإرادته لأداء الخدمة العسكرية مع الجيش في شينبوتي بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأنه عاد إلى المنزل يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقال إنه تعرض لمعاملة سيئة داخل الثكنات حيث سلط تيار كهربائي على رأسه. وبتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ فحصه طبيب نفساني وأمر له بمهدئات. ويقال إن مكتب أمين المظالم اتخذ خطوات لفحص خوليو لبنيدو فحصاً طبياً في مدينة روخيلو ويبدو أن نيابة روخيلو ستتولى التحقيق في ادعاءات سوء المعاملة.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٨٥٧- برسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من حالات التعذيب التي سبق إحالتها برسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧. وردت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقدمت معلومات عن الحالات التالية.

٨٥٨- ليونور لا روزا بوستمانتي الذي يقال إنه تعرض للتعذيب في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧ من جانب مخابرات الجيش. وفي المحاكمة في أول درجة أدين أربعة ضباط ولكن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ برّئ اثنان منهما

أمام محكمة الاستئناف العسكرية (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧٢ و E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٣١١). وأكدت الحكومة إدانة عميد وعقيد ورائدين في أول درجة ثم حصول الاستئناف الذي أيد إدانة العقيد فقط ومعه رائد المخابرات وذلك بسبب مخالفة الأوامر وإساءة استخدام السلطة. وتقرر اتخاذ الإجراءات ضد عميد من المشاة لنفس التهم وتبرئة الاثنين الاخرين المتهمين معه. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ قررت حكومة بيرو، بواسطة وزير تقدم المرأة والتنمية الإنسانية، أن تعرض على الضحية، لأسباب إنسانية، معالجة للتأهيل تشمل دفع تكاليف العلاج الطبي والعصبي وتذاكر السفر جواً وتكاليف السفر. وقد قوبل هذا العرض بالقبول في تموز/يوليه ١٩٩٧.

٨٥٩- كارلوس بولانكو راميرز، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ في قاعدة بيشاناكي العسكرية من جانب أفراد من هذه القاعدة. ويقال إنه تعرض للتعذيب مرة أخرى بعد تسليمه إلى وحدة الفدائيين الخاصة في باشاكوتيك (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧٥ و E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٣١٥). وردت الحكومة بأن سجلات فرقة المشاة ٣١ تفيد أن هذا الشخص خدم في فيلا ريكا وفي هوينكايو بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ وأنه انضم إلى القوات المسلحة ثم سرح منها في حزيران/يونيه ١٩٩٧ من فصيلة الإشارة رقم ٣١ بموجب الإجراءات العادية لإدارة الأفراد. وليس في السجلات ما يشير إلى القبض عليه أو إلى تقديمه شكاوى بسوء المعاملة.

٨٦٠- وبرسالتين مؤرختي في ٣١ آب/أغسطس و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بالمعلومات الموجزة أدناه والخاصة بالأشخاص التالية أسماؤهم.

٨٦١- أوريليو ليفا باربوزا، يقال إنه قبض عليه بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ وعذب في القاعدة العسكرية بيشاناكي (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧٣). وأفادت الحكومة بأنه قبض عليه في فيلا ريكا لأنه كان يزمع قيادة هجوم على الفصيلة ٧٩ المضادة للحركات الهدامة في فيلا ريكا وأنه سلم إلى قسم مكافحة الإرهاب في أوكسبمبا بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٨٦٢- أرتورو فيلاسيان كونتريراس، يقال إنه قبض عليه في ١ آذار/مارس ١٩٩٧ مع ٣٦ من المزارعين في لا ميرسيد وعذب في القاعدة العسكرية باشاكوتيك رقم ٣١ في بيشاناكي من أفراد دوريات عسكرية من بيشاناكي (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧٤). وأفادت الحكومة بأن هذا الشخص ألقي القبض عليه للاشتباه في عضويته في منظمة إرهابية تدعى حركة توباك أمارو الثورية وأنه سلم إلى قسم مكافحة الإرهاب بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٧ ثم إلى إدارة مكافحة الإرهاب في ليما وأفرج عنه بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧ مع إبلاغ ذلك للجنة الكونغرس المعنية بحقوق الإنسان وإقرار السلام.

٨٦٣- ويليام تيودوريكو أوليفيرا إسبينوزا، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في قاعدة توكاشي العسكرية ثم أعيد القبض عليه بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في بويرتو بيزانا. ويقال إنه تعرض للتعذيب في الحالتي. وبعد القبض عليه للمرة الثانية وضع في الحجز (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٦٧). وأفادت الحكومة بأن وليم ت. أوليفيرا قبض عليه أولاً من جانب دورية تابعة لوحدة مكافحة الأعمال الهدامة في فيلابامبا ثم سلّم إلى قسم مكافحة الإرهاب في توكاشي في نفس اليوم للاشتباه في قيامه بأعمال إرهابية وحيازة قنبلة يدوية بدون سبب شرعي. وبعد ذلك أفرج عنه في انتظار المحاكمة ثم قبض عليه جنود من قاعدة مكافحة النشاط الهدام في تيزانا يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر لمحاولته شراء ذهيرة من أحد أفراد الجيش، وبعد ذلك سلّم إلى قسم مكافحة الإرهاب في توكاشي بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تبين من الفحص الطبي عليه وجود كدمات في باطن القدمين مع عجز بسيط في أداء الوظائف بسبب اضطراره للمشي مع دورية الجيش من نويفو هوريزنتي إلى توكاشي. وليس لدى مكتب النيابة ولا المحكمة الجنائية في توكاشي ما يدل على تقديم الشكوى ضد أفراد الجيش من المعاملة العسكرية أو المضايقة.

٨٦٤- العريف في الجيش أوسكار شوشو هينوستروزا في كتيبة المشاة المنقولة رقم ٦ "خوان هويل باراسيو" في منطقة اندبندسيا في هواراس، وجهت إليه تهمة السرقة في القاعدة العسكرية المذكورة التي كان يؤدي فيها الخدمة العسكرية ويقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد فصيلته نفسها (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٦٩). وأفادت الحكومة بأنه تعرض للاستجواب بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بطريقة تحظرها الأنظمة وتعتبر إساءة استخدام السلطة بموجب قانون القضاء العسكري. وأمر القائد العسكري بإدخال الرقيب إلى المستشفى وطلب تقريراً طبياً في تموز/يوليه ١٩٩٨ وبين التقرير أنه لا يعاني من أي نتائج بدنية من التهجم الذي تعرض له قبل ذلك بسنة. وأما عن التحقيق في الوقائع فقد بدأت إدارة التفتيش في الجيش التحقيقات الإدارية وحضر المشتبه فيهم أمام لجنة التحقيق. وكانت النتيجة إحالة ضابطين إلى التقاعد بإجراء تأديبي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي المحكمة العسكرية حكم عليهما بالحبس ثمانية شهور للنقيب وخمسة شهور لصف الضابط مع دفع تعويضات بدينة قدرها ١٠٠٠ سول جديد.

٨٦٥- طوني غوستابو أدوفير كونغوري وغيره من الشباب الذين يقال إنه قبض عليهم بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ من عسكريين في مدينة تاكنا. واقتيدوا إلى معسكرات الجيش في تراباكا وبعد ذلك وجدت جثة طوني غوستابو أدوفير بالقرب من الثكنات وعليها آثار ضرب (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧٠). وأفادت الحكومة بأنه قفز من النقالة التي كانت تقله هو وبقية الشباب إلى ثكنات تاراباكا لأنه تهرب من الخدمة العسكرية الإجبارية. وبعد ذلك أمكن التقاطه واقتيد إلى مستشفى الثكنات فتبين أنه مريض ويحتاج إلى رعاية طبية. وعندما علم التقني الذي كان مسؤولاً عن هذه الشاحنة التي تنقل الشباب بما حدث أمر بإخراجه من الثكنات، وبالفعل أخرج منها. وقد خضع الأفراد العسكريون المشتركون في هذه الواقعة للجزاء التأديبي فقدموا إلى القضاء العسكري لإساءة استعمال السلطة. ويجري النظر في القضية. وقد بدأت المحكمة الجنائية في تاكنا الإجراءات السابقة للمحاكمة ضد أحد الضباط برتبة عقيد، وضد التقني من الدرجة الثالثة الذي كان مسؤولاً عن السيارة، وضد اثنين من الرقباء وأربعة من العرفاء بتهمة التخلي عن شخص معرض للخطر، وهي تهمة مشددة بسبب حدوث الوفاة بعد ذلك. وأخيراً قررت الدائرة الجنائي في محكمة تاكنا الحكم على التقني من الدرجة الثالثة بأربع سنوات سجن مع وقف التنفيذ، وحكمت على أحد العرفاء بثلاث سنوات حبس مع وقف التنفيذ، وأمرت بدفع تعويضات مدنية قيمتها ١٥٠٠٠ سوز جديد، مع براءة بقية المتهمين.

٨٦٦- روزيندو لينياريس شافيز، يقال إنه تعرض للتعذيب يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من أحد ضباط الصف وملازم ثانٍ وملازم من الشرطة في مدينة هواماشوكو (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٦٦). وأفادت الحكومة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بأن هناك تقريراً أعد عن جريمة ضد حياة إنسان وأن المتهم موضوع في الاحتجاز تحت تصرف نيابة هواماشوكو. وإلى جانب ذلك اتخذت إجراءات تأديب إداري في آذار/مارس ١٩٩٨ ضد أفراد الشرطة المذكورين لعدم احترام النظام (الإهمال) وإساءة استخدام السلطة، وعوقبوا بالحبس ٢٠ و ١٥ و ١٢ يوماً مع تقديمهم للإدارة القضائية في الشرطة بسبب التهم المذكورة.

٨٦٧- وبنفس الرسالة أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن دينيس تامينشي سافيدرا الذي يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أثناء اقتياده من مقر الضمان الاجتماعي في بوكالبا إلى قاعدة بوكالبا البحرية (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٧١). وبرسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن أربعة من أفراد البحرية استدعوا للتحقيق أمام نيابة بوكالبا لإساءة استخدام السلطة في هذه الحالة. واستناداً إلى تحقيق النيابة قرر قاضي الدائرة الجنائية الأولى في كورونيل بورتيو في آب/أغسطس ١٩٩٧ رفض التهمة الموجهة إلى هؤلاء الأشخاص وذلك بسبب عدم كفاية الأدلة وعدم صحة الشكوى لأن دينيس تامينشي سافيدرا كان يحاول العودة إلى وظيفته في الضمان الاجتماعي، وهي مؤسسة يديرها واحد من المتهمين. وأخيراً فإن الشكوى قدمت بعد شهرين من حدوث الواقعة بدلاً من تقديمها فوراً. وبصفة عامة كانت الأدلة غير كافةي لإثبات وقوع جريمة أو لإثبات مسؤولية بقية المتهمين.

٨٦٨- وبنفس الرسالة حث المقرر الخاص الحكومة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتحقيق مع أي مسؤول عن التعذيب مهما تكن رتبته أو مركزه، ومحاكمته وتوقيع العقاب المناسب عليه. كما أنه حث الحكومة على اتخاذ إجراءات وقائية فعالة عند حدوث مثل هذه الوقائع، وترتيب دفع تعويض للضحايا أو لأقاربهم وفقاً لأحكام الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٨٦٩- وبرسالتين مؤرختين في ٢٥ شباط/فبراير و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات عن التقدم بمجال حقوق الإنسان، وفيما يلي موجز لهذه المعلومات بقدر ما تدخل ضمن ولاية المقرر الخاص.

٨٧٠- فقد ووفق على القانون ٢٦٩٢٦ بتعديل بعض مواد مدونة العقوبات وإدخال باب بعنوان الباب الرابع عشر ألف "الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية". وستكون المحاكم العادية هي المختصة بنظر جميع القضايا الواردة في هذا الباب. ويقال إن الفصل السادس من هذا الباب مخصص لمسألة التعذيب وأنه يقضي بأن المسؤول عن أعمال التعذيب، بما في ذلك الظروف أو الأساليب الفنية التي تحطم الشخصية أو تقلل القدرة العقلية، حتى إذا كانت لا تسبب إصابة بدنية أو مرضاً عقلياً، إذا كان الهدف منها الحصول على اعتراف أو معلومات من الضحية أو من شخص ثالث أو معاقبة الضحية على جريمة ما أو تخويف الضحية أو إرغامها، يكون المسؤول عن ذلك معرضاً للعقاب بالسجن من ٥ إلى ١٢ سنة. فإذا أدى التعذيب إلى الموت أو إلى جراح بالغة تكون العقوبة من ٨ إلى ١٠ سنوات في حالة الموت ومن ٦ إلى ١٢ في حالة الإصابة البالغة. وتنطبق نفس العقوبات على أي طبيب متخصص صحي يتعاون في هذه الأفعال. وهناك أحكام أخرى تعدل المواد ١٢٥ و ١٢٨ و ١٢٩ من مدونة العقوبات وتقرر العقاب لكل من يعرض للخطر السلامة البدنية لأحد الأحداث المحتجزين سواء كان ذلك بالترك أو الإهمال. وهناك عقوبات أيضاً على كل من يخضع السجناء الموضوعين تحت حراسته لظروف من شأنها أن تعرض حياتهم أو سلامتهم البدنية للخطر. ويتضمن التعديل أيضاً الحق في الحصول على المساعدة الطبية والحق في طلب توقيع الكشف الطبي فوراً من الطبيب الشرعي. وستكون المهمة التالية فيما يقال هي إدراج آراء أخرى مثل إلقاء القبض تعسفاً والإعدام خارج القضاء.

٨٧١- كذلك قدمت الحكومة تقريراً عن سير العمل في مكتب أمين المظالم في السنتين الأوليين. وذكر التقرير من بين الإنجازات الإيجابية أن الجمهور يقبل بصفة عامة أمين المظالم باعتباره حامياً للحقوق الأساسية، وأن هناك استعداداً أكبر من جانب الناس للمطالبة بحقوقهم نتيجة زيادة وعيهم بهذه الحقوق واقتناعهم بأنها يجب أن تكون موضع احترام؛ هذا إلى جانب انخفاض كبير في حالات الاختفاء القسري؛ وإنشاء لجنة وطنية مخصصة لحالات العفو؛ واستبعاد نظام القاضي المجهول؛

وإصدار القانون رقم ٢٦٩٢٦ بإدخال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ضمن المدونة العقابية؛ واعتماد تدابير خاصة لمصلحة المشردين والمجتمعات المتأثرة من العنف؛ والعمل على تأكيد حقوق النساء؛ وإدخال آليات تشغيلية لزيادة مشاركة المجتمع المدني باستمرار.

٨٧٢- وبرسالتين مؤرختين في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قدمت الحكومة أيضاً معلومات عن العفو عن ٣٦ شخصاً حكم عليهم في تهم الإرهاب أو الخيانة. وبرسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ قدمت الحكومة للمقرر الخاص نسخة من المرسوم العالي رقم 003-99-JUS بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ بتعديل نظام السجون وتدرج معاملة السجناء المحكوم عليهم أو الذين ينتظرون المحاكمة عن جرائم الإرهاب أو الخيانة. وبفضل هذه التعديلات سيكون للسجناء قضاء عدد كبير من الساعات في التريض في فناء السجن (بين ساعتين أو ثلاث ساعات مقابل ساعة واحدة في النظام السابق) في مجموعات فعلت النظام، وفقاً لما يقرره المجلس الفني في السجن.

٨٧٣- وبرسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على المقرر الخاص بتقديم معلومات عن حالات المواطنين: برناردو روك كاسترو وسيغوندو ألفا مارين وإديسون لويزا ألفيريز وأرماندو كومابا أونورتي (E/CN.4/1999/61، الفقرات ٥٧٦ إلى ٥٧٧).

٨٧٤- وأفادت الحكومة بأنه بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٨، أصر كل من برناردو روك كاسترو وسيغوندو ألفا مارين وإديسون لويزا ألفيريز وأرماندو كومايا أونورتي وأليخاندرو أستورغا فالديس، وهم أعضاء المجموعة الإرهابية توباك أمارو ومسجونون في سجن ياماناغو، على إعادته إلى الزنازين وعلى إنهاء ساعة التريض المخصصة لهم. وعلى ذلك طلب الرائد لويس سانشيز مورينو من ضباط السجن من السجين (المندوب) ميغيل رينكون رينكون تغيير مسلكه. ويقال إن السجناء توجهوا بعد ذلك إلى الطابق الثاني وأن مجموعة منهم فاجأت رائد الشرطة خورجي لويولا فيليبي ومساعديه بالضرب والركل وأن الضابط المذكور أصيب بقطع على الجانب الأيمن على الجبهة طوله ٤ سنتمترات بسبب الضرب من السجين أليخاندرو أستورغا فالديس. ويقال إن بقية السجناء ألقوا بالطعام على موظفي السجن الذين دافعوا ضد هذه الهجمة من أجل إعادة النظام؛ ويقال إن أفراد المجموعتين أصيبوا بجراح في هذه الظروف. ويقال إن مدير السجن وصل إلى المكان وحذر السجناء من إعادتهم إلى زنازنهم حتى يعود النظام. وبتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ قدم أحد أفراد الشرطة الوطنية من الدرجة الثالثة تقريراً عن وقائع عدم النظام التي ارتكبها السجين إيراديو سيغورا بلامينو والسجين سيغوندو سينا مونتالفان مما أدى إلى ضرر مادي وذلك لتسهيل الهرب. وأفادت الحكومة أن أعمال عدم الانضباط هذه والتهجم من جانب السجناء عرضت على نيابة مقاطعة بونو وأن الشرطة الوطنية ليست مسؤولة عن التهجم الذي حدث يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٨ لأن السجناء هم الذين بدأوا هذا الاضطراب. كما أن مدير السجن لم يأمر بإخراج السجين أليخاندرو أستورغا فالديس من زنزانته وضربه لأن السجناء كانوا قد عادوا إلى الزنازين بعد إنذارهم مما أنهى وقائع اختلال النظام.

ملاحظات

٨٧٥- يرحب المقرر الخاص بمختلف الإصلاحات القضائية التي أفادت عنها الحكومة، وخصوصاً الأحكام التي تجعل التعذيب، بحسب تعريفه الدولي، عقوبة خطيرة يجب العقاب عليها. كما أنه يعرب عن تقديره بالردود التفصيلية التي قدمتها

الحكومة والتي تدل على بعض النجاح في العمل ضد مرتكبي التعذيب. ويلاحظ التقييم الذي جاء في استنتاجات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب عند استعراضها التقرير الدوري للبلد (CAT/C/23/4) والذي جاء فيه أنه رغم تناقص شكاوى سوء المعاملة من الأشخاص المحتجزين في السنوات الأخيرة (الفقرة ٣) فإن اللجنة تشعر بالقلق "لاستمرار وجود مزاعم عديدة بالتعذيب" (الفقرة ٤) وهو ما يعتقد أنه أمر سهل بسبب الحجز لمدة ١٥ يوماً بدون اتصال بالعالم الخارجي في حالة الاشتباه في ارتكاب أعمال إجرامية.

الفلبين

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨٧٦- بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم بابليتو آندان، الذي يقال إنه حوكم وحكم عليه بالإعدام بسبب جريمة الاغتصاب والقتل في آب/أغسطس ١٩٩٤. ويقال إنه محبوس منذ شباط/فبراير ١٩٩٤ بواسطة رجال يعتقد بأنهم الحرس الخاص للعمدة المحلي الذين اقتادوه إلى غرفة في الفندق وعصبوا عينيه وأرغموه على أن يعترف بجريمة الاغتصاب والقتل العمد ثم اقتادوه إلى زنازين الاحتجاز عند الشرطة. ولإرغامه على الاعتراف يقال إنهم ضربوه وعلقوه من السقف وصبوا ماءً في منخاريه ووضعوا رأسه بالعنف عدة مرات في إناء لقضاء الحاجة، وحقنوا في العنق والمؤخرة مادة غير معروفة تجعله يشعر بفقدان الاتجاه. ويقال إنه اعترف بعد ذلك بالجرم ثم عدل عن اعترافه أمام المحكمة وذكر أنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق. ويقال إن المحكمة العليا سجلت ادعاءاته بالتعذيب ولكنها أخذت بالاعتراف وكان من المقرر إعدامه بحقنة مميتة يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩.

٨٧٧- وفي نفس النداء العاجل تدخل المقرران الخاصان باسم دانتي بياندیونغ، الذي يقال إنه ألقي القبض عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ واقتيد إلى الحجز عند الشرطة حيث تعرض للضرب ولصدمات كهربائية في الأجزاء التناسلية. وأثناء المحاكمة شهد عدة مرات بأن الشرطة عذبته ولكن قاضي المحاكمة لم يذكر هذه الاعترافات إلا بصورة عابرة عندما حكم بإدانة دانتي بياندیونغ والاثنين المتهمين معه وهما آرشي بولان وخوسوس مورالوس، وحكم عليهم بالإعدام. ويقال إن المحكمة العليا لم تتعرض للإدعاء بسوء المعاملة أو التعذيب عندما نظرت القضايا وأيدت الأحكام. ويقال إن ادعاءات التعذيب لم تكن موضع تحقيق كامل ونزيه. وكان من المقرر إعدام هؤلاء الثلاثة يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقال إن رئيس جمهورية الفلبين منحهم مهلة ٩٠ يوماً بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ حتى تنتهي إعادة النظر بصورة شاملة في القضية.

٨٧٨- وبتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً جديداً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم بابليتو آندان الذي ربما يكون قد أعدم في أي وقت بعد انقضاء مدة وقف تنفيذ العقوبة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بعد أن رفض الرئيس استرادا التماسه بالعفو (انظر أعلاه).

رومانيا

ملاحظات

٨٧٩- يوجد تقييم المقرر الخاص للوضع في البلد في تقرير زيارته لرومانيا، الذي صدر تحت رقم الضميمة ٣ بالتقرير الحالي.

الاتحاد الروسي

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٨٠- برسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تدعي بوقوع تعذيب في مخافر الشرطة وفي مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وذلك أثناء اللحظات الأولى من الاحتجاز من أجل الإرغام على الاعتراف أو الشهادة وأن هذا الأسلوب واسع الانتشار ويستخدم بصفة منتظمة. وتتضمن أساليب التعذيب البدني الضرب والركل لفترات طويلة (على الكعب والرأس والكلى) والصدمات الكهربائية، والخنق (باستخدام أكياس بلاستيكية أو أقنعة غاز) وتعليق الشخص بصورة مؤلمة من بعض أجزاء الجسم.

٨٨١- ولا زالت شدة الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة تهدد حياة المحتجزين ويمكن وصف هذه الأحوال بأنها أحوال تعذيب (E/CN.4/1995/34/Add.1).

٨٨٢- وأحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٨٨٣- ميخائيل ايروتشكو، يقال إنه احتجز في أواخر عام ١٩٩٣ في مدينته الأصلية للاشتباه في القتل وأنه اعترف بعد أن وضعته الشرطة في "غرفة الضغط" التي تعرض فيها لأذى بدني ونفساني، بما في ذلك الاغتصاب. وبعد ثلاثة أيام اعترف بجرائم القتل ويقال إن أحكام الإدانة عليه قد ألغيت كلها وأن نيابة أركانجيليسك أسقطت جميع التهم التي كانت موجهة ضده.

٨٨٤- إيغور أخريمنكو ، يقال إنه تعرض لصدمات كهربائية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أثناء ما كان محتجزاً لدى الشرطة وأنه اقتيد إلى حجرة وضرب على جانبيه وعلى جانبي الرأس ففقد الوعي ثم قيدت يداه في جهاز التدفئة مع توصيل سلكين كهربائيين إلى أذنيه. ويقال إن اثنين من أفراد الشرطة أمسكا بساقيه وبرأسه في ذلك الوقت لإلقاء الأسئلة عليه.

٨٨٥- زانّا سيتشيكفيا، يقال إنها تعرضت لضرب شديد في نيسان/أبريل ١٩٩٤ من جانب الشرطة في أوذول سيبيرسكوي بعد اقتيادها إلى مخفر الشرطة وأمرها بتوقيع مستندات خاصة بالتحقيق في جريمة قتل يشتبه في أن مرتكبها هو زوجها إيغور أخريمنكو (انظر أعلاه). ويقال إنها ألقيت على الأرض وضربت من جانب اثنين من أفراد الشرطة وأنها أخذت إلى الطوارئ في أحد المستشفيات عند إطلاق سراحها من مخفر الشرطة.

٨٨٦- سيرجي ميخايلوف، يقال إنه اعتقل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بتهم إدارية وأنه احتجز لمدة ١٠ أيام. ومنع من الاتصال بالمحامي مع ضربه عدة مرات من جانب الشرطة وتهديده بإلقائه في ما يسمى "كوخ الضغط" حيث يشجع حراس السجن بقية المحتجزين على استعمال العنف معه وتخويفه. ويقال إنه أثناء الاحتجاز اعترف، ربما نتيجة التعذيب، بجريمة قتل واغتصاب فتاة عمرها ١٠ سنوات. وبعد الاتصال بمحامٍ سحب اعترافه. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ حكمت محكمة أركانجيليسك بالإعدام على ميخايلوف ويقال إن المحكمة العليا أيدت الحكم في الاستئناف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اعترف المشتبه فيه بالجريمة التي حكم على ميخايلوف من أجلها وأنه اعترف وكانت تؤيده أدلة مادية وجدت مكان جريمة القتل الأولى. وقد رفض رئيس مكتب نيابة أركانجيليسك أن يرسل هذه المعلومات إلى النائب العام في موسكو. وأثناء ذلك كان ميخايلوف لا يزال محجوزاً في طابور الموت في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في أركانجيليسك. ومن ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، يقال إنه محروم من رؤية ضوء الشمس لأن السجناء في طابور الموت ليس لهم الحق في التريض.

٨٨٧- ميخائيل سوبوليف، يقال إنه ضرب ضرباً شديداً في منزله في إيكترينبورغ ليل ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، وأن رجال شرطة الملابس المدنية اقتحموا شقته وأخذوا في ضربه فوراً حتى فقد الوعي. ويقال إن الضرب كان شديداً لدرجة أنه احتاج إلى علاج لمدة شهر في المستشفى. ويقال إن أرسل شكوى إلى النيابة ولم يتلق رداً. ويبدو أن القضية وصلت إلى محكمة كيروف يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأنها تأخرت منذ ذلك التاريخ وأحيلت إلى محكمة في مقاطعة مجاورة.

٨٨٨- أندريه بوتانين، يقال إنه تعرض للضرب في منزله في إيكترينبورغ يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، من أفراد شرطة يرتدون الملابس المدنية وأن ضرب حتى فقد الوعي في حضور أفراد عائلته. وبعد ذلك اقتيد إلى مخفر الشرطة دون وجود إذن تفتيش أو إذن قبض.

٨٨٩- جيرمان إلين، يقال إنه عذب بتعليقه أثناء احتجازه لدى الشرطة في مقاطعة إيركوستك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويقال إنه علق من يديه في إحدى الأنابيب بحيث لا تمس قدماه الأرض مع ضربه وهو في هذا الوضع على الكلى والكبد لمدة ٣٠ دقيقة.

٨٩٠- ديمتري زهوكوف، وهو جندي في الجيش في جزيرة سيفيرني بيريزوفي في خليج فنلندا، ويقال إنه تعرض لإصابات متعددة في الرأس والظهر من فعل جندي آخر أقدم منه. وأثناء علاجه لمدة ثلاثة أسابيع بواسطة الأطباء في فيبورج، يقال إن جندياً آخر كان هو المسؤول الفعلي عن القاعدة منعه من الحصول على وجبات الطعام المقررة وذلك عقاباً له على "البطء" ويقال إنه أدخل إلى المستشفى بسبب إصابات بدنية وبسبب التهاب في الفم وإصابة بأول مراحل الفشل الكلوي. ويبدو أن تحقيقاً جنائياً بدأ في حق الضابط المسؤول بتهمتي التعذيب والعنف وإن كانت نتيجة هذا التحقيق غير معروفة.

٨٩١- دينيس أندرييف، وهو جندي في الجيش، يقال إنه أوقظ من نومه عندما هجم عليه اثنان من الضباط ليل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أثناء عودته من المستشفى حيث كان يعالج لكسر في الساق ويقال إن يديه قيدتا خلف ظهره وإن الضابطين ضرباه حتى فقد الوعي ثم أمرا بإيداعه في زنزانة لمدة ٣٥ يوماً كعقاب تأديبي. ويقال إن رئيس الوحدة الطبية العسكرية رفض تقديم العلاج الطبي له وأن ضابطاً آخر قال له أنه يجب أن يشنق نفسه حتى يضع حداً لمعاناته.

٨٩٢- فيكتور فيودوروفيتش أندرييف، يقال إنه حبس لمدة ثلاث سنوات في مركز الاحتجاز قبل المحاكمة في موسكو المسمى "ماتروسكافا تيشينا" مع حرمانه من العلاج الطبي رغم أنه مريض بالسل وفي حالة حرجة. ويقال إنه ألقي القبض عليه عام ١٩٩٥ أثناء الخدمة في الجيش الروسي في الشيشان وذلك بسبب قتل الضابط القائد الذي يقال إنه كثيراً ما كان يعذبه ويعذب بقية المجندين ويتعسف معهم. ويقال إنه حاول الهرب من الخدمة مرتين أثناء النزاع وتعرض للتعذيب عندما كان يعاد إلى الجيش. ويقال إنه أثناء احتجازه لم يكن له حق في تلقي زيارات من الأسرة أو الاتصال بمحامٍ يختاره.

٨٩٣- أليكسندر فولودكو، يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ من جانب شرطة أليكسين، أثناء التحقيق في محاولة قتل أحد ضباط الشرطة. ويقال إنه تعرض للضرب واقتيد إلى غابة وإن ضباطاً غطسوا رأسه في ماء أحد الجداول. ويقال إنه تعرض للضرب في اليوم التالي من رجال يلبسون أقنعت داكنة اللون وذلك لمدة عدة ساعات في مكان بالقرب من نهر أوكا وأنهم اصطنعوا تمثيل حكم إعدام. وفي اليوم الثالث حاول الانتحار بقطع رسغيه وأن الأطباء خاطوا الجروح حتى يمكن الاستمرار في تعذيبه. وفي اليوم الرابع عاد الرجال ذوو الأقنعة الداكنة وخنقوه بالماء وأدخلوا قطعة من الخشب في مؤخرته. وفي اليومين التاليين أدخل إلى "زنزانة الضغط" حيث ضربه اثنان من الشبان. وفي اليوم الرابع من احتجازه اعترف بالجرم. وبتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩، حكمت المحكمة عليه بسنتين وثمانية شهور حبس. ورغم أن ضباط الشرطة أنكروا تعذيبه فإن الاحتجاجات من منظمات حقوق الإنسان أدت بمكتب النائب العام إلى البدء في الإجراءات الجنائية ضد ضباط الشرطة.

٨٩٤- بوريس بوتفينيك، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من جانب شرطة مكافحة الشغب في موسكو للاشتباه في سرقة مكتب صرافة. ويقال إن الشرطة اقتحمت شقته وضربته وألقته على الأرض ووضعت قناع غاز على رأسه مع قطع الأكسجين من وقت إلى آخر ووجهوا إليه اتهامات بعدة جرائم. ثم بعد ذلك اقتادوه إلى مخفر شرطة موسكو الرئيسي في بيتروفكا ٣٨ وأرغموه على الاعتراف بسرقة محل صرافة في جامعة الدولة في موسكو. ويقال إنه أفرج عنه من مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في شباط/فبراير ١٩٩٧ لأسباب صحية وأنه فقد البصر تقريباً منذ الاحتجاز بسبب شدة الاكتظاظ ونقص الضوء الطبيعي في زنازين مركز الاحتجاز السابقة للمحاكمة وبسبب رفض طلباته بالحصول على الرعاية الطبية. وفي آذار/مارس ١٩٩٩ يقال إنه حكم عليه رغم عدم وجود أدلة مادية وأن القاضي رفض استبعاد الاعترافات من الأدلة في القضية رغم وجود شهادات طبية بالتعذيب. وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات مع إيقاف التنفيذ.

٨٩٥- ديمتري كوليغوف وميخائيل شيكالينكو، يقال إنه ألقي القبض عليهما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في موسكو لسرقة مكتب صرافة وأنهما كانا متهمين مع بوريس بوتفينيك (أنظر أعلاه). ويقال إنهما تعرضا لمعاملة تمثل ما لاقاه بوتفينيك وأرغما على التوقيع على اعترافات. ويبدو أنهما بقيا في مركز بوتريكا للاحتجاز قبل المحاكمة لمدة سنتين ونصف رهن التحقيق الجنائي وجلسات المحكمة. وفي عام ١٩٩٨ يقال إن التشخيص الطبي كشف عن إصابة شيكالينكو بالسل وأن ذلك يرجع إلى فترة احتجازه. وقد حكم عليهما على التوالي بثلاث سنوات وأربع سنوات سجن رغم عدم وجود أدلة مادية.

٨٩٦- تاتيانا بوبكوفا، يقال إنها اقتيدت بالقوة إلى مخفر شرطة مقاطعة إيركوتسك في خريف ١٩٩٦ مع توجيه الأمر إليها بالتوقيع على محضر تحقيق فلما رفضت التوقيع قبل قراءة المحضر يقال إن ضابط شرطة جذبها من شعرها وضرب رأسها في الحائط عدة مرات. ويقال إن ضباط الشرطة هددوها أيضاً بوضعها في "غرفة الضغط". ويقال إنه أفرج عنها بعد ذلك بوقت قصير.

٨٩٧- أندريه كولتسوف، يقال إنه اقتيد في سيارة إلى غابة تبعد نحو كيلومترين عن مركز الاحتجاز قبل المحاكمة المحلي وذلك عام ١٩٩٦، وأنه ترعض للضرب الشديد. ويقال إن الشرطة قيدت إحدى ساقيه في شجرة بحبل وقيدت الأخرى في السيارة. ثم أدارت السيارة وتمدد الحبل مما أرغمه على تفريق الساقين ولم تتوقف الشرطة إلا حين وافق كولتسوف على كتابة اعتراف. وأكدت المستندات الطبية من مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة والكشف الطبي أيضاً وجود إصابات في جسد كولتسوف وكان منها كدمات كبيرة على الصدر وكسر أحد الضلوع.

٨٩٨- أوليغ فيتيسوف، وعمره ١٥ سنة، يقال إن الشرطة تقدمت إليه عندما كان في فسحة الغداء في مدرسة إيكاتيرينبورغ يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وأن أفراد الشرطة طلبوا منه الذهاب إلى المخفر في فيرخ إسيتسكي لسؤاله عن سرقة معطف صبي آخر. ويقال إن أفراد الشرطة ضربوه وركلوه وجروه على الأرض عندما رفض الاعتراف بالجرم. ثم قيدت يداه وربط في كرسي مع وضع قناع غاز على رأسه وقطع الأكسجين عدة مرات لمدة دقيقة في كل مرة. وفي نهاية الأمر قال للشرطة إنه سيكتب الاعتراف ثم قفز من إحدى النوافذ وأخذ إلى المستشفى بعد ذلك بسبب كسر في الجمجمة وفي عظم الحوض والذراعين وبسبب كدمات على الركبة وكسر. وواصلت الشرطة متابعة القضية الجنائية ضد فيتيسوف واثنين متهمين معه قضيا نحو عام في الاحتجاز. وفي آذار/مارس ١٩٩٨ تبين أن الثلاثة مذنبون.

٨٩٩- أنطون شامبيروف وكيريل كومليف، وهما شقيقان، اتهما بقتل صديق رئيس الشرطة في نيزهني نوفغورود، وتعرضا لضغط نفساني مكتثف من جانب الشرطة في نيزهني نوفغورود عام ١٩٩٦. ويقال إن ضباط الشرطة هددوهما باقتيادهما إلى الغابة وقتلهما هناك.

٩٠٠- أليكسي أليكسييف، وعمره ١٤ سنة، يقال إنه احتجز في آذار/مارس ١٩٩٧ في إيكاتيرنبورغ بعد أن شكا مالك إحدى السيارات إلى الشرطة من أنه وصديق له ألقيا عليه كرات من الثلج وقد اقتيد الاثنان إلى مخفر الشرطة واحتجزا لمدة أربع ساعات دون الاتصال بعائلتيهما. ويقال إن الشرطة أرغمت أليكسي أليكسييف على الاعتراف بالجرم وذلك بعد ضربه على الرأس وجذب شعره وتهديده بمزيد من الضرب إذا لم يعترف. ويقال إن أحد الأطباء شخص حالته بعد إطلاق سراحه على احتمال وجود كسر وكدمات في الرأس.

٩٠١- إيغور أفون كين، يقال إنه احتجز في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مقاطعة إيركاستسك. ولدى وصوله إلى مخفر الشرطة تعرض هو وآخرون محبوسون معه لضرب الشرطة ورش غاز مسيل للدموع في عيونهم. ويقال إنه أفرج عنه في اليوم التالي ولكنه احتجز مرة أخرى في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وتعرض للضرب بالعصي على الظهر وموضع الكلى وأرغم على كتابة اعتراف. ويقال إنه بقي الاحتجاز لمدة ٤ شهور ثم أفرج عنه.

٩٠٢- ديمتري وإيفان وأليكسندر كورياغين، وهم ثلاثة إخوة، يقال إنهم عذبوا بالتعليق حتى فقدوا الوعي أثناء احتجازهم في شرطة بيريسلافل زاليسكي. ويقال إن الثلاثة احتجزوا وهم في حالة سكر يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٧. وتعرضوا للضرب بالعصي في مكان الشرطة مع رش غاز مسيل للدموع في عيونهم.

٩٠٣- فيتالي كوفاليف، يقال إن الشرطة احتجزته بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ في إحدى المدن غرب روسيا وأنه اقتيد إلى الطابق الثالث في مخفر الشرطة وطلب منه الاعتراف بسرقة جماعية من إحدى شركات الحاسوب وأن ضباط الشرطة

أبلغوه بأنهم سيلعبون معه "كرة القدم" حتى يتذكر وقائع الحادث. وبعد ذلك ضربه ضباط الشرطة وأحدثوا به صدمة كهربائية حتى إنه كان "يدور في الحجرة مثل كرة". ويقال إن الشرطة طلبت منه الاعتراف بسلسلة من الجرائم وأنه قفز من إحدى النوافذ في الطابق الثالث فتعرض لكسور في العمود الفقري وأنه الآن نصف مشلول. وعندما حاول والداه تقديم شكوى إلى مكتب النيابة كانت الإجابة هي تهديد مقنع بتغيير صفة كوفاليف من شاهد في القضية إلى متهم. وعلى ذلك قررت الأسرة عدم تقديم الشكوى.

٩٠٤- سيرغي سامسونوف، يقال إن اثنين من أفراد الشرطة طلبا منه أي يأتي معهما إلى مخفر الشرطة في سيرجييف بوساد يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٨. وأنه أستبقي الليلة في المخفر ثم أخرج إلى المحكمة في اليوم التالي وحكم عليه بعشرة أيام من الحبس الإداري لأعمال تشرد بسيطة. وبعد العشرة أيام، التي يقال إنه تعرض أثناءها للتعذيب، اقتيد إلى مركز احتجاز سابق على المحاكمة للاشتباه في جريمة قتل.

٩٠٥- أندريه جتسكو، يقال إنه ألقي القبض عليه في شقته في براتسك يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ للاشتباه في السرقة باستعمال السلاح. ويقال إن الشرطة قبضت عليه بضربه بالرصاص في القدم. وأنه تعرض للضرب من الشرطة في الطريق إلى المستشفى المركزي في براتسك حيث اقتيد للعلاج. ويقال إن الشرطة استمرت في ضربه في مصعد المستشفى. ويبدو أن عدة أطباء في المستشفى شاهدوا هذه الواقعة. وبعد ذلك أخذ من المستشفى فور انتهاء العملية في قدمه رغم تعليمات الطبيب ببقائه في المستشفى. وأثناء الانتظار خارج المستشفى ريثما تصل سيارة الشرطة يقال إن الشرطة ضربته على القدم المصابة. وعند الوصول مساء ذلك اليوم إلى مخفر الشرطة يبدو أن الشرطة استمرت في ضربه. ويبدو أنه كتب اعترافاً في نهاية الأمر خوفاً من قتله أو عجزه عن المشي. وبتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر أفرج عنه بكفالة وفي عام ١٩٩٩ حفظت جميع التهم ضده. ويبدو أن هنا تحقيقاً جنائياً بدأ ضد أفراد الشرطة بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، بعد أن شهد عدد من الأطباء في المحكمة بما رأوه في مصعد المستشفى. وقد حفظت النيابة الإجراءات الجنائية ضد أفراد الشرطة في أوائل عام ١٩٩٩ دون إبداء أسباب لذلك.

٩٠٦- فاسيلي راكوفيتش، وهو محامٍ معروف بالدفاع عن حقوق الإنسان ورئيس رابطة حقوق الإنسان الإقليمية في كرازنودور، يقال إنه تعرض للتهجم وضرب يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. إذ تعرض لهجوم في الشارع أثناء استراحة الغداء من قضية فاسيلي شايكين بجلسة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في ستانيتسا لينينغرادسكايا في إقليم كرازنودور، وذلك من جانب رجلين بالملابس المدنية كانا يحملان عصا بيسبول وقطع من الطوب. ويقال إن الضرب يرجع إلى أنه رفع دعوى ضد محقق جنائي في مكتب نيابة مقاطعة لينيغرادسكايا في إقليم كرازنودور وضد كبير المحققين في قضية فاسيلي شايكين. ونتيجة لهذا الضرب الذي وقع بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أدخل إلى المستشفى بإصابات شديدة في الرأس والجسم.

ملاحظات

٩٠٧- لا زال المقرر الخاص يأسف لعدم اتخاذ إجراء بشأن التوصيات التي ذكرها في تقريره عن الزيارة عام ١٩٩٤ والتي تهدف إلى إحداث تخفيف كبير في ظروف العذاب التي ترجع إلى شدة الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة.

رواندا

البلاغات العادية والردود الواردة

٩٠٨- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت عام ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٩٠٩- بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم إجناسي كانيابويغوي الذي يبدو أنه "اختفى" في كيغالي يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويقال إن جنوداً بالملابس الرسمية فتشوا منزله بعد ذلك بيومين وأنهم وجدوا فيه سلاحاً وأنهم اقتادوا زوجته إلى مخفر الدرك في نيامبرامبو لاستجوابها وخصوصاً بشأن الأنشطة السياسية لزوجها. وبعد "اختفائه" بقليل يبدو أن إدارة المخابرات العسكرية عثرت على سيارته مما قد يعني أنه كان محبوساً في هذه الإدارة. ورغم ذلك لم تنجح جهود أسرته في العثور على مكانه حتى أوائل شهر شباط/فبراير ١٩٩٩ حين علمت الأسرة بأنه محتجز في مؤسسة نفسانية في نديرا، في بلدية روبونغو التابعة لولاية كيغالي الريفية. ويبدو أنه كان يعاني من اكتئاب. ومع ذلك أنكرت السلطات المعنية وجوده هناك ومنعت عائلته من زيارته.

٩١٠- وبتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم إيبيفاني أويتاكي وسوزان بليز بارانكوريهو. فيقال إن المرأتين اعتقلتا بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ من مجموعة أشخاص حين حاولتا استرداد منزلهما في حي نيامبرامبو في كيغالي. وأنهما تعرضتا لضرب شديد أثناء القبض عليهما وأصيبتا بجروح ويبدو أنهما محتجزتان الآن في مخفر نيامبرامبو. ويقال إن الزوج إيبفاني وهو فيلسيان غاسانا، توفي بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ في مستشفى كيغالي بعد الضربات التي تعرض لها أثناء القبض عليه.

المملكة العربية السعودية

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٩١١- برسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجه بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وذلك بالنيابة عن فرزانة كاوزار وعائلتها. وبرسالتين مؤرختين في ٥ و ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن هاتين الرسالتين يقصد بهما أن تكونا أيضاً رداً على نواحي القلق التي أثارها المقرر الخاص. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص من جديد أن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم يعاملون معاملة حسنة.

السنغال

البلاغات العادية والردود الواردة

٩١٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالة التالية.

٩١٣- أنجينغ ديابون، وهو الممثل الإقليم في كازامانس، لمنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان اسمها الملتقى الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ألقي القبض عليه بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في نقطة مراقبة عسكرية على بعد ٤٠ كيلومتراً من زيغوينشور وأن الجنود احتجزوه لعدة ساعات وتعرض للضرب والنقد لنشاطه من أجل حقوق الإنسان في النزاع في كازامانس. وقيدت قدماه ورسغاه مع تعرضه للشمس وضربه بالأقدام لعدة ساعات مع تهديده أيضاً بالقتل بخنجر. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر يبدو أن زوجته واثنين من بناته وأحد أبناء إخوته تعرضوا أيضاً للتهديد في نفس المكان.

٩١٤- وبرسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ذكّر المقرر الخاص بعدد من الحالات التي أحالها إليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ التي لم ترد بشأنها أية ردود.

إسبانيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٩١٥- برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أرسل المقرر الخاص معلومات إلى الحكومة عن الحالات التالية.

٩١٦- غاريكويتز ميندوروز، يقال إن الشرطة الوطنية ألقت القبض عليه يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وظل محتجزاً بدون اتصال بالعالم الخارجي لمدة ثلاثة أيام. وأثناء احتجازه يقال بأنه تعرض للتعذيب فاحتاج إلى علاج طبي في مستشفى نافارو. ويقال إن أقاربه منعوا من الاطلاع على التقارير الطبية. وأثناء القبض عليه يقال إنه تلقى ضربة على الرأس بسبب اصطدامه بسيارة. وأثناء الانتقال إلى مخفر شرطة بامبلونا يقال إنه تعرض للتهديد وإنه لما وصل إلى هناك قيدت يداه مع صفعه عدة مرات على الرأس. وبعد ذلك هدد بإطلاق الرصاص عليه إذا لم يعترف بجريمة هذا مع محاولة خنقه بكيس بلاستيك. وأثناء الليل كان يتعرض للإيقاظ كلما استغرق في النوم. ويبدو أن الاستجواب والتهديدات والضربات بقبضة اليد وبأشياء صلبة، ووضع كيس بلاستيك على الرأس، استمرت كلها في اليوم التالي. ويقال إنه تعرض للتهديد بإلقائه من النافذة وبعد ذلك أخذ إلى المستشفى واقتيد إلى مدريد.

٩١٧- ميكيل أزوميندي بنياغاريكانو، يقال إنه قبض عليه في إشبيلية يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨ من جانب الحرس الوطني وأنه الآن في سجن رقم ٢ في مدريد (قلعة هيناريس). وقد زعم أنه تعرض لمعاملة قاسية وتعذيب أثناء احتجازه كان منها الضرب والركل على الضلوع والرأس والخصيتين ووضع أسلاك كهربائية على القضيب والمعدة والصدر وتمثيل

حالات الإعدام ومنعه من رؤية عائلته وتوجيه تهديدات إليه وإلى عائلته وشريكته مايتي بيدروزا التي ألقي القبض عليها أيضاً. ومنذ إدخاله السجن وهو يعاني من آلام في الكاحلين مما يمنعه من القيام بأي نشاط بدني.

٩١٨- نيكان تكسابارتيجي، ألقي القبض عليها في قرية غويبوزوكا في تولوزا يوم ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ أثناء عملية شرطة نفذها أفراد الحرس الوطني من القيادة رقم ٥١٣ في إنتكسوروندو. وأثناء اقتيادها إلى مدريد ضربت على الرأس واقتيدت إلى غابة مع تهديدها بمسدس موجه إلى رأسها وربطها من القدمين بشريط وحبل ثم أعيدت إلى السيارة التي واصلت طريقها. وفي عدة مرات كان رأسها يغطى بكيس لمنعها من التنفس. وعند الوصول إلى مدريد اقتيدت إلى مخفر الشرطة الذي ربما يكون مخفر تريس كانتوس. واثناء استجوابها تعرضت للتعذيب بواسطة الكيس مع استمرار الضربات وخصوصاً على الرأس. ويقال إنها عريت من ملابسها وربطت من اليدين والقدمين مع ضربها على جميع أجزاء الجسم. وفي مرة أخرى يقال إن الضباط هددوها بمسدس وأن أحدهم وضع إصبعه في عضوها التناسلي. وبتاريخ ١٣ آذار/مارس اقتيدت إلى المحكمة العليا حيث فحصها طبيب المحكمة ويقال إنها أدلت بعد ذلك بأقوالها أمام قاضي التحقيق في المحكمة المركزية رقم ٣ في المحكمة العليا وأنه أمر بحبسها مع عدم الاتصال بالعالم الخارجي. وهي الآن في المكتب العقابي سوتو ديل ريال في مقاطعة مدريد.

٩١٩- ميكيل إيخيبار ميتكسيلينا، يقال إن أفراداً من الحرس الوطني ألقوا القبض عليه بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ في ظروف تماثل ما جاء في حالة نيكاني تكسابارتيغي. وبعد اقتياده إلى الإدارة العامة للحرس الوطني في مدريد مر باستجوابات كان أثناءها يتلقى باستمرار ضربات وخصوصاً على الرأس والخصيتين. وبعد ثلاثة أيام يقال إنه أدخل إلى المستشفى بناء على اقتراح جراح الشرطة. وقد أجريت له عدة فحوص ولكنه لم يبق في المستشفى. وبتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قدم طلباً مكتوباً إلى محكمة سان سيباستيان رقم ١ يطلب فيه ضم التقارير الطبية التي وضعت أثناء احتجازه إلى ملف القضية المعروضة على الدائرة رقم ٥ في المحكمة العليا.

٩٢٠- إيكر بيا وأزبير أوريرستارازو وإسماعيل فخري وريكاردو بنيافيل، قدموا شكوى إلى قاضي من قضاة المحكمة العليا يزعمون تعرضهم لتعذيب وسوء معاملة أثناء احتجازهم دون الاتصال بالعالم الخارجي.

٩٢١- ويشكو إيكر بيا من تعذيبه من لحظة إلقاء القبض عليه بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويقال إنه تلقى ضربات على جميع أجزاء الجسم ثم اقتادته مجموعة من ضباط الشرطة "تنابوا عليه" بالركلات واللكمات مع تعريضه للتعذيب بأسلوب "الكيس". ويشكو من أن هذا التعذيب كان مصحوباً بتهديدات بالقتل، ويقال إن أحد رجال الشرطة وضع المسدس في فمه حتى يعترف. ويقال إنه وقّع إلى إقرار أمام الشرطة يعترف باشتراكه في جريمة ارتكبت يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ رغم أنه في ذلك اليوم كان محبوساً لسبب آخر (إذ يقال إنه كان في الحبس قبل المحاكمة من ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨).

٩٢٢- أزبير أوريرستارازو شكا من تعريضه لضغط نفساني لا نهاية له ومن التعسف معه. كما يقال إن اسماعيل فخري وريكاردو بنيافيل ضربوا ضرباً متعدداً على الخصيتين كما أن فخري يشكو من أن الضباط استفادوا من أن إحدى ساقيه ضعيفة وأنه يستعمل عكازاً فكانوا يعذبونه كما يقول إنه تلقى تهديداً بطرد والده، وهو مهاجر مغربي مقيم في تولوزا.

٩٢٣- وقد أدخل إيكر بيا وإسماعيل فخري إلى سجن القلعة ميكو. وأفرج عن أزبير أوريرستارازو وريكاردو بنيافيل بكفالة يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٩٢٤- خوزيه إيغناسيو أرميندارياس إزاغويري، يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله في بامبلونا يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ ثم أخذ إلى مدريد حيث مثل أمام قاضٍ بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ وكان محتجزاً أثناء المحاكمة. ويقال إنه تعرض في قيادة الحرس الوطني بامبلونا لأشكال مختلفة من التعذيب كالضرب على مؤخرة الرأس وكثرة استخدام أسلوب "الكيس". ويقال إن التعذيب كان مصحوباً بتهديدات. وفي مدريد يبدو أن جراح الشرطة كشف عليه وأنه لم يجرؤ على أن يذكر له العلاج الذي مر به، وبعد ذلك اقتيد، وهو مقيد اليدين ووجهه مغطى، إلى مستشفى حيث أجريت عليه عدة فحوص. وبعد إعادته إلى مركز الاحتجاز استمرت التهديدات إلى جانب الضربات ومحاولة الخنق. وفي إحدى المناسبات قبل إنه حاول عمداً إحداث إصابات بنفسه وكشف عليه طبيب السجن. ولكن يبدو أن الفاعلين هم نفس أعضاء الحرس الوطني من بامبلونا.

٩٢٥- بيو دي فيغا مارتين، يقال إنه ألقي القبض عليه في منزله في بورتوغاليتي في بيلباو بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من أفراد من الحرس الوطني. ويقال إنه أثناء الاستجوابات التي مر بها في الأيام القليلة التالية تعرض لضربات على مختلف أجزاء جسمه، وخصوصاً على الرأس والخصيتين، مع وضع "كيس" فوق رأسه وتهديده بإيذاء زوجته الحامل. ويقال إنه أدخل إلى سجن كاربانشيل (مدريد ١) يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ثم نقل إلى سجن سوتو ديل ريال يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولاحظت الإدارة الطبية في كاربانشيل أن به أوراماً دموية على الجبهة وقطع في طبلة الأذن إلى جانب آلام في الخصية اليمنى تحتاج إلى معالجة من متخصص.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٩٢٦- برسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن وقوع حالات تعذيب في إسبانيا. وبرسالتين مؤرختين في ٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على الحالات المحالة وفيما يلي موجز هذه الردود.

٩٢٧- إنديكا ليوناردو غونزاليس الذي يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وتعرض للتعذيب بعد ذلك من أفراد الحرس الوطني (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٦٥٦). وأفادت الحكومة بأن ادعاءات سوء المعاملة كانت موضع تحقيق أمام محكمة بلباو الدائرة ٨ وحكمت فيها المحكمة العليا في بيلباو في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وكان رد الحكومة مصحوباً بهذا الحكم الذي كان مؤسساً، من بين جملة أمور، على أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب. ويقول الحكم إن المحتجز حصل على الرعاية الطبية من أول إلقاء القبض عليه عندما تبين أنه شديد العصبية، ولكن ليست هناك دلائل على استعمال العنف. وفي اليوم التالي لإلقاء القبض عليه أعيد إلى الفحص الطبي، وكانت النتائج مماثلة. وفي اليوم الثالث من احتجازه شكا من سوء المعاملة وفحصه جراح الشرطة مرتين وشخّص حالة قلق واضطراب نفساني. وفي نفس اليوم أي في يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد الظهر، أدخل إلى سجن مدريد ١ ولم يتبين من الفحص الطبي وجود أي علامات إصابات. وفي ذلك اليوم أفرج عنه وعند وصوله إلى بيلباو ذهب إلى المستشفى

حيث لوحظت حالته العصبية مرة أخرى وكان التشخيص هو "وعكة عامة". وأثبت الحكم في القضية أنه لا شك في عدم وجود إصابات بدينة خارجية وأن المحتجز كان في حالة قلق كبير. وقد اتفق اثنان من الأطباء الشرعيين على أن الحالة العصبية ترجع إلى إجهاد بسبب قلق عام لا يرجع إلى أي صدمة بل يرجع إلى الاحتجاز والحبس الانفرادي. وعلى ذلك أبرئت ساحة المتهم وكان بوسعه أن يطلب إعادة النظر في الحكم ولكنه لم يفعل.

٩٢٨- أوتزي غارسيا مونتيريو، يقال إن واحداص من أفراد الباسك المستقلة هدده في محكمة سان سيباستيان العليا يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقال إنه تعرض للتعذيب في غويبوزكوا من أفراد هذه الشرطة (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٦٥٧). وردت الحكومة على هذه الحالة بإرفاق عدة مستندات مثل تقرير شرطة الباسك المستقلة، تقرير الشرطة الوطنية، وأحكام المحاكم في هذه المسألة، وسجلات تحقيقات الشرطة والإجراءات القضائية أمام المحكمة العليا الوطنية. وعلى أساس هذه المستندات أفادت الحكومة بأن الدائرة رقم ٥ في محكمة سان سيباستيان حكمت بحفظ القضية دون أن يطعن أوتزي غارسيا مونتيريو بالاستئناف في هذا الحكم. وفيما يتعلق بالادعاء بسوء المعاملة لاحظت أن الكشف الطبي قد أوقع عليه يوم القبض عليه. وقد ظل في الحبس بدون الاتصال بالعالم الخارجي لمدة يومين بأمر من المحكمة. وبتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ فحصه جراح الشرطة مرة أخرى فقال له إنه يعامل معاملة سليمة. ولم يتبين من الفحص وجود إصابة ترجع إلى سوء المعاملة. وفي نفس اليوم وفي فترة بعد الظهر شكا من سوء المعاملة أمام القاضي قائلاً إنه لم يذكرها لجراح الشرطة خوفاً من زيادة سوء المعاملة أثناء احتجازه في زنازين المحكمة الوطنية العليا. وفي نفس اليوم اختار غارسيا مونتيريو ١١ محامياً لا أقل للدفاع عنه، وقبل القاضي جميع هؤلاء المحامين. ولم يشك أي واحد من هؤلاء المحامين المختارين باختيار حر من سوء المعاملة ولا رفع استئنافاً أو اعترض أو انتقض قاضي الفحص المركزي لعدم التحقيق في ادعاءات سوء المعاملة.

سري لانكا

البلاغات العادية والردود الواردة

٩٢٩- برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه لا زال يتلقى معلومات عن ممارسة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، وخصوصاً في صدد النزاع المسلح الجاري بين قوات الأمن ونمور تحرير تاميل إيلام. وتلقى المقرر الخاص، كما في السنوات السابقة، معلومات بأن الأشخاص الذين يقبض عليهم للاشتباه في عضويتهم في تلك المنظمة أو التعاطف معها يتعرضون للتعذيب، وخصوصاً في شمال البلد وشرقه وفي كولومبو. ويستمر استخدام أماكن غير مرخص بها للاحتجاز، وخصوصاً في شبه جزيرة جافنا وفي فافونيا، وهو ما يعتقد أنه عامل يسهل التعذيب. ويقال إن منظمة تحرير شعب تاميل إيلام تدير مثل هذه المراكز للاحتجاز حيث يمارس التعذيب بصورة منتظمة بموافقة ضمنية من أعضاء الجيش والشرطة. ويقال إنهم يزورون هذه المعسكرات بانتظام. ويقال إن عناصر من قوات الأمن تساعد هذه المجموعات شبه العسكرية على حماية سر تلك المعسكرات والتعذيب الذي يجري فيها. ويقال إن السجناء هناك يتعرضون للضرب ولصدمات كهربائية ولصب النفط على ظهورهم ثم إشعاله وإن الكلاب تعضهم في الأجزاء الحساسة من الجسم.

٩٣٠- كما يقال بتعذيب المشتبهين في جرائم عادية وأن الأشخاص الذين يؤخذون إلى الاحتجاز بغير سبب سياسي يتعرضون للتعذيب على نطاق واسع لانتزاع الاعترافات من المشبوهين في جرائم السرقة وغيرها من الجرائم. ومع ذلك فإن مرسوم أدلة الإثبات يتضمن أحكاماً قوية تمنع انتزاع اعترافات تحت التعذيب وتجعلها غير مقبولة أمام المحاكم. ويقال إن المحكمة العليا حكمت بالتعويض لمن القي عليهم القبض للاشتباه في جرائم بسيطة ثم تعرضوا للتعذيب من الشرطة في عدة حالات. ويقال إن أفراد الجمهور كثيراً ما يتصلون بضباط الشرطة المحلية للتدخل في منازعات مع الجيران أو مع منافسيهم في التجارة، أو مع أفراد الأسرة أو المستأجرين. ويقال إن كثيراً من الذين احتجزوا في هذا الصدد تعرضوا للتعذيب فيما بعد.

٩٣١- وبالإضافة إلى ذلك تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد استمرار فرض عقوبات بدنية من جانب المحاكم، بما في ذلك على الأحداث. وتتضمن المادة ٥٢ من مدونة العقوبات الضرب بالسياط كعقوبة يمكن توقيعها على المخالفين. وهي منصوص عليها بصراحة كعقوبة إضافية في حالة سرقة الخضر والفواكه، من بين أشياء أخرى. كما أن المادة ٢٩-١ من مرسوم سجون الأطفال والأحداث عام ١٩٣٩ تسمح بالضرب بالسياط كعقوبة تفرضها المحكمة على الأحداث من الذكور، وكعقوبة إضافية في بعض المخالفات. وقد أفادت تقارير بحالات من هذا النوع.

٩٣٢- وأخيراً، تفيد المعلومات الواردة بأنه رغم وجود تشريع يعاقب على التعذيب منذ مدة طويلة، ورغم سن قانون التعذيب عام ١٩٩٥، فإنه لا يزال يمارس دون أي عقاب. ويقال إنه لم يحكم على أي أحد في جريمة تعذيب في سري لانكا. ومع ذلك يقال إن هناك سبعة اتهامات منظورة الآن أمام المحاكم العليا وأنها ترجع إلى ثمانية أحكام أصدرتها المحكمة العليا في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ حين تبين لها أن أفراد الشرطة مسؤولون عن التعذيب فأمرت بالتعويض وأوصت بإجراء تحقيقات جديدة. ولكن يقال إن المحكمة العليا أعربت عن خيبة الأمل لعدم متابعة السلطات لتوصياتها بإجراء مزيد من التحقيقات واتخاذ الإجراء المناسب ضد أفراد قوات الأمن المشتركين في التعذيب.

٩٣٣- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن الحالات الفردية التي يرد موجز لها فيما يلي.

٩٣٤- ويراج بودهيكا ويراسينغ يقال إنه اعتقل للاشتباه في سرقة في أيار/مايو ١٩٩٦ وتعرض للتعذيب في مخفر شرطة بنالا بتعليقه في آلة لتقشير الأرز وضربه بخراطيم مياه وإرغامه على الاعتراف. وأنكرت الشرطة أمام المحكمة حدوث تعذيب. ويقال إن المحكمة العليا حكمت بالتعويض له في حكم بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٩٣٥- سيناراسا أنثونيمالا، وهي فتاة عمرها ١٧ سنة من جفنا، يقال إن أفراداً من البحرية أطلقوا النار عليها في الفخذ أثناء سفرها في قارب إلى الهند يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥. ثم أنقذها رجال البحرية وأخذت إلى معسكر البحرية في كانكيسانثوراي حيث عرّيت من ملابسها وعذبت بالضرب على الرأس بقضيب حديدي، مما تطلب إجراء خياطة للجروح. ويقال أيضاً إن يديها قيدتا في القدمين وعلقت في النافذة مع ربط أسلاك كهربائية في جسمها وحرقها بلفافات التبغ وبقضبان حديدية محماة. وبتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، نقلت إلى قسم التحقيقات الجنائية حيث تعرضت لقطع في مؤخرة العنق والضرب على الفم وعلى الساق اليسرى بقطعة خشب. وبعد شهر أرغمت على توقيع سبعة اعترافات مكتوبة باللغة السينهالية على الآلة الكاتبة ثم نقلت إلى سجن ويليكادا. وبعد ثلاثة أشهر هناك أخرج مستشفى السجن رصاصة من فخذها.

وبتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مثلت أمام المحكمة. ويقال إن الموظف الطبي الذي فحصها وجد على جسمها عدداً من العلامات والندوب غير المألوفة التي تؤيد جميع ادعاءاتها بالتعذيب.

٩٣٦- أنورا سامباث، يقال إنه اقتيد بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديمسبر ١٩٩٨ إلى مخفر شرطة موراتوا حيث ضربه أفراد الشرطة. وفي اليوم التالي أبلغ الضابط المناوب أسرته بأنه توفي. ويقال إنهم وجدوا جثته في مستشفى كالوبوفيلا. ويقال إن فحص الجثة بعد الوفاة وجد أنه توفي من ٢٤ إصابة داخلية ربما ترجع إلى الاعتداء. ولكن الشرطة ذكرت أنه توفي بعد أن قفز من سيارة جيب تابعة للشرطة.

٩٣٧- ساثاسيفام سانجييفان، توفي أثناء احتجازه بواسطة الشرطة ويقال إن ذلك يرجع إلى التعذيب. ويبدو أنه ألقي القبض عليه أثناء عملية بحث قادتها الشرطة بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في باندیروبو وأنه احتجز في مخفر شرطة ألمونيا، حيث تعرض للتعذيب. وبتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، توجهت الأسرة إلى مخفر شرطة أمباراي ثم إلى المستشفى الحكومي حيث قيل لهم إن ابنهم قتل في مواجهة مسلحة مع أفراد نمور التحرير أثناء نقله إلى مخفر أمباراي. ويبدو أن جرحاً بطول الصدر قد أجريت له خياطة، وأن لسانه قد قطع ثم أجريت له خياطة، وكانت به إصابات في الرأس والورك. وأيد الفحص الطبي الثاني بعد الوفاة الذي أمر به القضاة وجود علامات الإصابة بأسلحة غير حادة قبل إطلاق الرصاص. ولا يزال التحقيق القضائي الثاني جارياً.

٩٣٨- جوبالاراتنام ثانانجييان، يقال إنه ألقي القبض عليه في كولومبو بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. واحتجز وعذب في الطابق الأول من مخفر شرطة بيلياغودا لمدة ٤ ساعات. وأنه تعرض للضرب أثناء الاحتجاز وقيدت يداه وقدماه مع تعليقه من الركبتين في أنبوبة. وأثناء استبقائه في هذا الوضع ضربته الشرطة على باطن القدم وعلى الساقين والظهر. ويقال إنه اقتيد إلى مساعد رئيس الشرطة حيث تقيأ فأمر المساعد بنقله إلى المستشفى وظل هناك حتى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨. حين اقتيد إلى مخفر شرطة بيلياغودا. ويقال إنه أفرج عنه بكفالة في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأنه ينتظر الآن توجيه الاتهام إليه.

٩٣٩- كومارو سيلفاراتنام، يقال إنه ألقي القبض عليه في أوائل آذار/مارس ١٩٩٧ للاشتباه في اشتراكه مع نمور التحرير. وأثناء الأيام الثمانية الأولى من الاحتجاز في مخفر شرطة جزيرة العبيد في كولومبو تعرض للضرب بعصا المقشة مع الركل والوطء إلى درجة أن احتاج الأمر إلى إجراء جراحة لإزالة الخصيتين. ويقال إن المحكمة العليا حكمت له بتعويض ١٠٠٠٠٠ روبية.

٩٤٠- سوبو أودایاكومار وبيشاموثو شاندران وأروناسلام يوغيسواران وسولاموثو لوغاناثان وبونايا سارافاناكومار وساميموثو بينيديكت ألقي القبض عليهم فيما يقال في الأسبوعين الأولين من حزيران/يونيه ١٩٩٨ للاشتباه في اشتراكهم في وضع قنبلة في مصنع شانون للشاي. ويقال إن القبض عليهم راجع إلى اشتراكهم مع حزب العدالة الاشتراكية. ويقال إن الاعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب وأنهم محجوزون جميعاً في سجن بوغامبارا في كاندي. وقد تلقى المقرر الخاص معلومات مفصلة عن كل حالة من هذه الحالات وأحالها إلى الحكومة.

٩٤١- ت. رانجاني، يقال إنه ألقي القبض عليها بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في كولومبو وعذبها أفراد الشرطة في مخفر حدائق القرفة ثم فحصها الطبيب الشرعي ووجد فيها سبع إصابات تتفق مع ادعائها بضربها بخرطوم بلاستيك وبعصي.

٩٤٢- موثوثامبي فانيثا، يقال إنها اعتقلت بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ من أفراد شرطة كوتاهينا في كولومبو. ويقال إنها حاولت الحصول على اللجوء في فرنسا وأنها رحلت من هناك إلى سري لانكا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر واحتجزت لمدة أسبوع تعرضت أثناءه للضرب بقضبان حديدية على المعدة ولم يسمح لها بالذهاب إلى دورة المياه. ثم فحصها طبيب شرعي يقال إنه وجد دلائل على وقوع تعذيب. وهي الآن في سجن النساء في ويليكاد وتحصل على العلاج الطبي ولكنها لا تزال تعاني من آثار التعذيب.

٩٤٣- بيرياثامبي سوبرامانيام، يقال إنه محتجز بواسطة "مجموعة رازيك"، وهي مجموعة توصف بأنها متفرعة من الجبهة الثورية لتحرير شعب إيلام، وكان ذلك بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويقال إنه تعرض لحروق وللضرب بقضيب خشبي مع حرق العضو التناسلي بلفاف التبغ، وأنه كاد يختنق بسبب كيس يحتوي على نفط ومسحوق شيلي، مع وخزه بإبر في الجسم، وطعنه بسكين في الكتف. ويقال إنه نقل إلى معسكر الجيش في باتبودي حيث تعرض لصب شمع بوليثين ذائب على ساقيه وإزالة أحد أظافر إصبعه بكماشة. كما يقال إنه عذب أيضاً بوحدة مكافحة العمليات الهدامة في شرطة باتيكالوا. وأفاد تقرير الطبيب الشرعي المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والمقدم إلى المحكمة العليا بوجود علامات تتفق مع ادعائه بالتعرض لتعذيب شديد. ويقال إن العريضة التي قدمها استناداً إلى الحقوق الأساسية لا زالت معلقة أمام المحكمة العليا وأنه مقدم للمحاكمة أمام محكمة باتيكالاو العليا بموجب قانون منع الإرهاب.

٩٤٤- ويقال إن ٣٥ من الشباب والشابات اقتيدوا إلى الحجز أثناء عملية كبس قام بها الجيش من مانيباي يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأنهم احتجزوا في معسكر ثفادي لسؤالهم عن هوياتهم. وفي ثالث يوم من الاحتجاز يقال إن ثلاثة جنود قتلوا في كمين نصبه نمور التحرير وأن جنود المعسكر بدأوا في ضرب المحتجزين بقضبان وعصيان الكريكيت واسلاك كهربائية. ويقال إن أسلاك بلاستيكية مليئة بالغازولين والنمل وضعت فوق رؤوسهم. وفي اليوم الرابع من الاحتجاز نقلوا إلى معسكر الجيش في مانيباي حيث شكا بعضهم لقائد المعسكر من التعذيب. وفيما بعد في نفس الليلة يقال إن جنوداً حضروا لضربهم وإن كثيراً من المحتجزين علقوا من أصابع القدمين مع إرغامهم على استنشاق أدخنة مادة الشيلي التي كانت تحرق تحت الحبال كما أنهم ضربوا بأنابيب بلاستيك وبأسلاك وتعرضوا لصدمات كهربائية مع غرس مسامير في أيديهم وأقدامهم.

٩٤٥- كاناباثيبيلاي سازيكومار، قبض عليه فيما يقال بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، واحتجز في برج خلف المندوبية السامية الهندية، يقال إنه "منزل مأمون" يستخدمه أفراد الجيش. ويقال إنه عري من ملابسه ووضع كيس على رأسه يحتوي على غازولين وبودرة الشيلي مع ربطه إلى عنقه، وربط جسمه إلى كرسي وقد تعرض على ما يبدو لضرب على جميع أجزاء الجسم بأرجل الموائد والكراسي وبأنابيب بلاستيك مملوءة بالإسمنت المسلح. ويقال إن يديه ربطتا خلف ظهره مع تعليقه في مروحة في السقف بحبل نايلون مربوط في الإبهامين. ويقال إنه تعرض لصدمات كهربائية. وبتاريخ ٥ نيسان/أبريل سلم إلى مكتب الكشف عن الجريمة. وقد أوصى الطبيب في مستشفى ناغورا الحكومي بإجراء جراحة في قضيبه ولكن سلطات سجن كالوتارا، مكان حبسه، لم تنفذ هذه التوصية حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٩٤٦- باثاثا جاياتونغا غامغا مالشا كوماري، وهي فتاة عمرها ١٤ سنة، يقال إنها تعرضت للتعذيب من الشرطة في هونغاما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إذ علقت من الرسغين في شجرة لإرغامها على الاعتراف بالسرقة. وأثناء بقائها في هذا الوضع ضربت بخراطيم من المطاط وبالعصي على الكعبين وعلى الجسم بأكمله بواسطة أربعة من أفراد الشرطة. ويقال إن المحكمة العليا حكمت لها بمبلغ كبير من المال للتعويض عن المعاملة السيئة. وبعد أن تقدم أحد المحامين بشكوى إلى المحكمة العليا نيابة عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يقال إن أفراد الشرطة المحلية حاولوا إقناع أسرتها بسحب القضية.

٩٤٧- ك. أ. سيزيرا كومارا، يقال إنه ألقي القبض عليه للاشتباه في سرقة راديو إحدى السيارات بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وإن أربعة أفراد من مخفر شرطة سابوغاسكاندا عذبوه بضربه على جميع أجزاء جسده. ويقال إن يديه ربطتا خلف ظهره مع ربط أصابعه في خيط، ثم ربطه في حبل وتعليقه من اليدين والأصابع. وأثناء هذا الوضع كان أفراد الشرطة يديرون جسده في جميع أنحاء الغرفة ويشدونه من الشعر ثم ضرب بعصا غليظة ذات لون أبيض وبعد ذلك أفرج عنه وأدخل مستشفى كولومبو العام واحتاج إلى علاج لمدة ١٤ يوماً.

٩٤٨- براديب كومار دهارماراتني، وهو محرر في صحيفة ديناميا، يقال إنه ألقي القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٩٨ بسبب كشفه عن تجارة المشروبات الروحية غير المشروعة في المنطقة ولانتقاد الشرطة على عدم اتخاذ أي إجراءات. ويقال إنه ضرب في المعدة والوجه من جانب الشرطة في أرانياك. وإن المحكمة العليا حكمت له بالتعويض عن سوء المعاملة قدره ٦٠٠٠٠ روبية.

٩٤٩- فيلوسامي باسكاران ونيليان يوغيسان وفاديفيل كاناغاراتنام وسوماسوندرام شانموغاراجه، وهم أربعة أعضاء في رابطة تجار تاميل في نوارا إيليا، يقال إنه ألقي القبض عليهم في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وتعذيبهم أثناء الاحتجاز ثم نقلهم من مخفر الشرطة إلى مكتب وحدة مكافحة العمليات الهدامة حيث تعرضوا لضرب شديد.

٩٥٠- ميكايلبيلاي روبرت ويلنغتون، يقال إنه توفي نتيجة التعذيب عندما كان محتجزاً في معسكر الجيش في بوينت بيدرو. ويقال إن القبض عليه يرجع إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ حيث تعرض للضرب والجر بواسطة خمسة جنود اقتادوه إلى معسكر الجيش حيث توفى صباح اليوم التالي. ويقال إن جسمه كانت تبدو عليه علامات الضرب الشديد وآثار طعن بالسكين في كل الجسم وأن يديه كانتا مكسورتين. ويقال إن جسمه كانت به علامات ست طلقات بندقية، أطلقت فيما يبدو بعد الوفاة.

٩٥١- فيثيلنغام ثيروشيليفام، يقال إن أعضاء القوات المسلحة في مفرق سودالايادي القوا القبض عليه بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويقال إن يديه ربطتا بحبل ثم اقتيد إلى إوروثيرابورام حيث أرغم على القفز إلى مرحاض دورة المياه. ويقال إنه أثناء ذلك تلقى طلقات من البنادق ويقال إن أحد أصدقائه وهو شانموغازونثارام مات بطلقات من الرصاص. ويقال إن المرحاض أقفل عليه بعد ذلك وإن فيثيلينغام ثيروشيلفام تمكن من الهرب بعد ذلك.

٩٥٢- كانثاسامي كالانيثي، وهي امرأة من التاميل، يبدو أنه قبض عليها بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من جانب قائد معسكر الجيش في ميروسوفيل، الذي كان يريد إرغامها على الزواج بأحد جنوده السينهاليين. ويبدو أنها أرغمت على

الوقوف أمام عشرة جنود ولكنها رفضت أن تختار واحداً منهم وأنها تعرضت للاغتصاب الجماعي ثم قتلت. ورفض الجنود تسليم جثتها للفحص ويبدو أنهم حاولوا تهديد أبويها للسكوت.

٩٥٣- فاليبورام سوغانثي، وهي امرأة من التاميل عمرها ١٥ سنة، يقال إنه قبض عليها بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ من ١٢ من أفراد الشرطة واقتيدت إلى مخفر شرطة ويلاواتي حيث تعرضت لضرب شديد مع تهديدها بالاغتصاب إذا لم توقع إقراراً باشتراكها مع نمور التحرير، وأنها وقعت في نهاية الأمر. وبتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ نقلت إلى مكتب مكافحة الجريمة حيث ضربت بعصا خشبية على الرأس ثلاث مرات مع تهديدها بالقتل. وبعد الإفراج عنها يقال إنها احتاجت إلى علاج طبي في مركز تأهيل الأسرة في كولومبو.

٩٥٤- ثامبيراجا كامالاثاسان، كان واحداً من ١٩٢ من سري لانكا يطلبون اللجوء قبض عليهم بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ واحتجزوا لعدة أسابيع بعد إعادتهم من السنغال إلى سري لانكا. ويقال إنه عذب عدة أيام في مخفر شرطة بتاح حيث ضرب بقضيب مع وضع مسحوق الشيلي في عينيه والضغط على أعضائه الذكرية. وبعد ذلك نقل إلى قسم تحقيقات الإرهاب بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، واحتجز في الدور السادس ولم يكن يسمح لأقاربه بمقابلته. وقد قدم للمحكمة في كولومبو بتاريخ ٦ آب/أغسطس وأودع في الحبس القضائي في سجن كولومبو الاحتياطي حيث استطاعت أسرته أن تراه في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن مندوبين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر زاروه وقدموا له العلاج الطبي. وليس من المعروف أن هناك تحقيقاً قد بدأ في ادعاءات التعذيب في مخفر شرطة بتاح.

٩٥٥- موثاثامبي فانيثا، يقال إنها أعيدت إلى البلد حوالي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد محاولة السفر إلى فرنسا. ويقال إنه أفرج عنها بعد أن دفعت غرامة. وبتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعيد القبض عليها من شرطة كوتاهينا دون بيان الاتهام الموجه إليها وأنها ضربت في أسفل المعدة وفي اليدين والساقين بقضبان حديدية. وقد أنكرت الشرطة وقوع أي شكل من أشكال المعاملة السيئة.

٩٥٦- كاناباثيبيلاي نافاراتام، يقال إنها اعتقلت وعذبت مع زوجها يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ أثناء صيد السمك في بحر ثالايادي. ويقال إنهما تعرضا للضرب بالعصي وبأسلاك كهربائية ثم نقلا إلى معسكر البحرية في ترينكومالي حيث تعرضا للضرب من عشرة أفراد على الأقل من البحرية. ولما فقدا الوعي بسبب الضرب سلما إلى الشرطة واستجوبا لمدة ١٧ يوماً في مقر رئاسة الشرطة. ويقال إنهما علقا من أعلى لأسفل وضربا بالعصي مع صب ماء مالح عليهما ورشهما بأدخنة الشيلي على الجروح. وبعد ذلك نقلا إلى معسكر الاحتجاز في بوز حيث بقيا لمدة ١٠ شهور تعرضا أثناءها للتعذيب المستمر. وعند مثولهما أمام المحكمة أفرج عنهما بموجب العفو العام بعد أن بقيا لمدى ٢١ يوماً في معسكر احتجاز كاغاسيان.

٩٥٧- ماهالينغام ماهينثيرين، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، حين أطلقت الرصاص عليه البحرية السري لانكية ثم أخذ إلى ترينكومالي للاحتجاز لمدة شهرين وعلق من الإبهامين بحبل، مع حقن الغازولين في أنفه وتغطية رأسه بكيس من البوليثين وضربه. وقد ظل في الاحتجاز لمدة ثلاثة شهور ثم أفرج عنه بأمر محكمة برينكومباليس. ويقال إن القبض عليه كان بموجب مكافحة الإرهاب وأنه كان يعاني من آلام في الصدر والظهر ولا يستطيع العمل.

٩٥٨- فيبرابوثيران ثيفي، هربت إلى بارانثان عندما دخلت قوات سري لانكا إلى منطقة فادامارادشي، ثم إلى مالاغي. وأثناء الطريق من فافونيا يقال إنها تعرضت للضرب من نساء الشرطة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على الجذع والفخذ والخدين بقضبان حديدية.

٩٥٩- كريشانثي كوماراسامي، وهي من التاميل، ويقال إنها تعرضت للاغتصاب من جانب مسؤولين من الجيش ومسؤولين عسكريين في نقطة المراقبة في شيماني. وإن أمها رازاما وأخيها بيرانامبان البالغ من العمر ١٦ سنة، وجارها كيروباهاران سيثشمبارام، توجهوا إلى نقطة المراقبة العسكرية كايثادي بعد الظهر في ذلك اليوم يسألون عنها فأنكر الجنود معرفة أي شيء عنها. وعندما رفضت الأم المغادرة دون ابنتها أدخل الثلاثة جميعهم إلى الاحتجاز لدى الجيش وتعرضوا جميعهم للشنق حتى الموت بالحبال. ويقال إن جثثهم دفنت في مقبرة ضحلة. وبتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أحضرت جثثهم المتحللة بالطائرة إلى كولومبو. ويقال إن عائلتها تلقت تهديدات بالموت عدة مرات من القوات المسلحة السريلانكية. ويقال إن سوماراثان راجاباكسي، وهو واحد من ٦ من أفراد قوات الأمن تبين أنه مذنب في جريمة الاغتصاب والاختطاف وقتل الأشخاص السابقة أسماؤهم حكم عليه بالإعدام من جانب محكمة كولومبو العليا في تموز/يوليه ١٩٩٨ وهجمت عليه قوات حراس سجن ويليكادي بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ حيث أوقعت به إصابات في الفم واسفل العين اليسرى وفي الصدر. وبعد ذلك زاره في المستشفى واحد ممن هاجموه وهدده بعدم الحديث عن هذه الواقعة. ويقال إنه أثناء المحاكمة كشف للمحكمة عن ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جثة أخرى مدفونة في شيماني في منطقة جافنا التي سبق اكتشاف جثة كريشانثي كوماراسامي فيها. والمعتقد أن الهجوم على سوماراتني راجاباكسي يرجع إلى رفضه توقيع إقرار، طلبه أحد الوزراء، بأنه كان تحت تأثير عاطفي عندما أدلى بالشهادة أمام المحكمة العليا عن المقابر الجماعية وأن شهادته لم تكن صحيحة.

٩٦٠- س. سيلفاراني، وهي فتاة صماء بكماء، يقال إنها اغتصبت بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ وأنها كانت تركب الدراجة لزيارة صديقة عندما أوقفت عند نقطة مراقبة ميزالال في شافاكاشيشري. وإنها تعرضت للتقييد ثم لاغتصاب جماعي من مجموعة من الجنود السينهاليين. وعند عودتها إلى المنزل حاولت قتل نفسها بصب الكيروسين وإشعال النار في جسدها. ويقال إن السلطات لم تتخذ أي إجراء في هذا الموضوع.

٩٦١- إهامبارام داماينثي، وهي فتاة عمرها ١٥ سنة، يقال إنها عذبت مع التهجم الجنسي من جانب جنود في معسكر الجيش في باتبودي في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧. وإنها تعرضت للركل والضرب بالهراوات مع صب الغازولين على وجهها وإغراقها بالماء. ويقال إن الجنود كانوا يعاملونها بقرص المؤخرة ولمس الثدي وإلقاء أسئلة مخلة بالشرف. وبتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حكمت المحكمة العليا بأكبر تعويض لفتاة عمرها ١٥ سنة ولاحظت أن الجنود لم ينكروا تهم التعذيب. ووجدت محكمة باتيكالاوا العليا أن الاعتراف صدر تحت التعذيب وأنه غير مقبول وعلى ذلك أفرج عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩٦٢- سيلفاراتنام رافينساجار، ألقي القبض عليه كما يقال في ترينكومالي في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ من جانب الشرطة لسؤاله عن فتاة متهمة بأنها عضو في نمور التحرير. ويقال إن يديه قيدتا وضربه ثلاثة من أفراد الشرطة على باطن القدم بقضيب حديدي وخرطوم من البلاستيك كما ضرب أسفل الذقن بكعب حذاء ووضع كيس مليء بالنفط على رأسه. ويقال إن استجوابه استمر بدون توقف بشأن الفتاة سالفة الذكر ولكنه أنكر معرفتها. ويقال إنه في النهاية اعترف بأنه يعلم أن الفتاة

جزء من نمور التحرير. وبعد أسبوع واحد يقال إن مفتشاً مساعداً من مكتب الكشف عن الجرائم في كولومبو استجوبه وطلب منه أن يوقع على إقرار. فلما رفض ضرب مرة أخرى بقضيب خشبي من جانب المفتش المساعد واثنين من الرقباء. ويقال إنه احتجز في مكتب الكشف عن الجريمة لمدة شهر وأنه كان أثناء هذه المدة مقيد اليدين بطريقة تمنعه من الرقاد ثم يقال إنه ظل محتجزاً في زنزانة لمدة ٤ شهور ونصف. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ اقتيد إلى المحكمة حيث نصحه محاميه بأن يعترف بجريمة إخفاء معلومات عن الشرطة نظراً لأنه كان قد وقع فعلاً على إقرار. ويبدو أنه حكم عليه بالحبس ١٧ شهراً ونقل فوراً إلى سجن نيو مغازين. ولكن نظراً لمشاكل مع السجناء التاميل نقل بعد ذلك إلى سجن كالوتارا. ويقال إنه أفرج عنه بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأنه يعالج طبياً ونفسانياً.

٩٦٣- كانداسامي سري رام، يقال إنه تعرض للتعذيب من الشرطة في مخفر ميريانا بعد القبض عليه ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩. ثم أفرج عنه بكفالة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر. ويقال إن ضباط الشرطة حرقوا جسدع ببقايا لفافات التبغ مع تعريضه لصدمات كهربائية. ويقال أيضاً إنه تعرض لوضع إير في أظافره ووضع قضيب حديدي في مؤخرته. وقد تقدم بشكاوى للجنة حقوق الإنسان في سري لانكا وإلى لجنة التحقيق في الإزعاج أو الحبس بدون سبب وأن نتائج تحقيقاتهما ليست معروفة حتى الآن. وهو الآن في العلاج الطبي من صدمات بدنية ونفسانية.

٩٦٤- سيلفاراجا ثينوكا، وهي فتاة من التاميل عمرها ١٠ سنوات، من قرية باثاميني، يقال إنها تعرضت لاغتصاب جماعي من الجنود في أتشوفيلي بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وإنها اقتيدت إلى معسكر جيش بوتور ٥ ج حيث تعرضت للاغتصاب.

٩٦٥- سريلال بريانثا، وهو صحفي يعمل لصحيفة لاكبيما، وهي صحيفة مستقلة تصدر باللغة السينهالية، يقال إنه اعتقل بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩. ووجهت إليه تهمة قتل خمسة أشخاص أثناء انتفاضة ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وتهمة إخفاء هويته. ويبدو أنه في الواقع كتب مقالات كشف فيها عن الفساد وإساءة استخدام السلطة من جانب قوات الأمن. وبعد القبض عليه يقال إنه تعرض للتعذيب من جانب أفراد وحدة التحقيق الجنائي. وأثناء استجوابه يقال إنه عري من ملابسه وتعرض لهجوم شديد من أفراد الشرطة. وبتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أدخل إلى المستشفى الوطني في كولومبو لعلاجه من إصابات ترجع فيما يقال إلى وقت احتجازه.

٩٦٦- باسوباثيبيلاي يوغيندران، يقال إن الجيش ألقى القبض عليه في فافونيا بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واقتيد إلى معسكر جوزيف واحتجز لمدة ثلاثة أيام. ويقال إنه علق بحبل من الكاحلين في شجرة مع ضربه بالعصي وبقبضة اليد وبالأسلاك. وتبين للطبيب الشرعي في كولومبو وجود دلائل على ضربه بأنبوب حديدي وبقضيب خشبي مربع الشكل. ويقال إن كيساً مليئاً بالغازولين وضع على رأسه حتى يصعب عليه التنفس. وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ نقل إلى فافونيا حيث تعرض للشرب بالعصي وقبضة اليد مع إحداث جروح بسكين والدوس على إصبع قدمه. وبتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مثل أمام المحكمة ثم نقل إلى سجن أنورهادابورا. وبتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، رحّل إلى سجن كالوتارا حيث وجد الضابط الذي فحصه عدداً من العلامات غير العادية على جسده وخصوصاً في أعلى الصدر والبطن والذراعين والساقين.

٩٦٧- كاليموثو سالفاراجا، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ من جانب ضباط مكتب الكشف عن الجريمة وأنه احتجز في قيادة هذا المكتب لمدة خمسة أيام حيث تهجم عليه ضباط المكتب وتعرض للطعن بسلاح وللخنق بكيس من الغازولين وضع فوق رأسه. ويقال إن أحد الأطباء الشرعيين أوقع الكشف عليه في كولومبو بتاريخ ١٧ كانون الأن/ديسمبر ١٩٩٧ وأنه وجد كثيراً من الندوب على الجسد مما يؤيد ادعاءاته. ويقال إنه لا زال يعاني من الصداع المزمن وصعوبة تحريك إبهامه الأيمن. ويقال إنه محبوس في السجن الاحتياطي في كالوتارا.

٩٦٨- لويس راما، يقال إن البحرية السريلانكية ألقت القبض عليها بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ لمدة شهرين وإنها نقلت إلى سجن مغازين حيث علقت من الكاحلين مع طعنها بسلاح وحرقها بلفافات التبغ ووضع كيس فوق رأسها. ويبدو أنه كانت بها ندوب خطية على الصدر والساقين يتراوح طولها بين بوصتين وسبع بوصات. ويبدو أنه كانت بها آثار حروق بلفافات التبغ على الثدي الأيسر وعلى الركبة والظهر والكوع وأن مكتب الطب الشرعي في كولومبو أوقع الكشف عليها بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧.

٩٦٩- سيفالينغام كاجينثيران، وهو أصم أبكم، يقال إنه عذب وقتل بواسطة الجنود الذين اعتقلوه للاشتباه في أنه جاسوس لنمور التحرير.

٩٧٠- راساناياكام أوثاياكومار، يقال إن جيش سري لانكا ألقى القبض عليه في نايانماركادو بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويبدو أنه استجوب في معسكر الجيش في فندق جنانامس في مدينة جافنا. وبتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قيل لزوجته إن زوجها توفى وذلك عند إحضار جثته إلى مستشفى جافنا بواسطة الجيش. ويبدو أن الجثة كانت عليها علامات إصابة بما في ذلك علامات على القدم اليسرى واليد اليمنى مما يدل على أنه كان مقيداً بسلاسل.

٩٧١- سيفام أشوكومار، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أثناء عمله بجانب الطريق واقتيد في سيارة حافلة صغيرة إلى معسكر فايرابوليانكولام في نفس اليوم ثم نقل إلى معسكر كوفيكولام. ويبدو أنه ظل مقيداً بالسلاسل لمدة ٢٠ يوماً مع ضربه على الصدر والساقين والأيدي بقضيب وبسلك كهربائي. ويقال إنه أفرج عنه بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩.

٩٧٢- أروموغام باكيري، الياس جيا، وكريستي هوايت يقال إنهما احتجزا بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب أفراد الشرطة وأنهما اقتيدا إلى معسكر نقطة كوفيكولام وظل هناك لمدة ١١ يوم. ويقال إن أروموغام باكيري تعرض لتعذيب شديد جداً أثناء الاحتجاز لدرجة أنه كان غير قادر على المشي وقت إطلاق سراحه. كما تعرض كريستي هوايت أيضاً للضرب. ويقال إنهما أفرج عنهما بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٩٧٣- رامالجي برنارد جوزيف سيلفا يقال إنه توفى في مخفر شرطة كندالا يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. وكان الشرطة ضباط هذا المخفر قد ألقوا القبض عليه ويقال إن جثته سلمت إلى مستشفى رجاما من جانب هؤلاء الضباط في صباح اليوم التالي. وأبلغت الشرطة عائلته أنه توفي من أزمة قلبية وأنه أخذ إلى المستشفى. وقد طُلب من نائب المفتش العام في المنطقة إجراء تحقيق سليم في الحادث. وقد انتهى التقرير الأولي على الفحص بعد الوفاة من جانب الطبيب الشرعي في مستشفى شمال كولومبو إلى أن المتوفى تعرض لإصابات بسبب ضربات متكررة ومنتظمة وانتقائية بأسلحة غير قاطعة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٩٧٤- بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الإرادي وذلك باسم سيلفام أشوكومار الذي اعتقل في منزله في غابونيا بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من جانب الشرطة، وباسم آروموغام باكيري، وشهرته إيليا، الذي اعتقل بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب أفراد الشرطة. ويقال إن الاثنين اعتقلا للاشتباه بانتمائهما إلى نمور التحرير وأنهما كانا في الاحتجاز في مكان غير معروف دون حق الاتصال بالعالم الخارجي.

السودان

البلاغات العادية والردود الواردة

٩٧٥- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٩٧٦- محجوب الزبير ويحيى علي عبد الله وناصر محمد ناصر وكامل عبد الوهاب والشيخ الإمام ومحمود خليل وجون ماكام، وجميعهم أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال السودانيين المحظور، يقال إنهم ألقي القبض عليهم بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ من جانب قوات الأمن الحكومية. وتعرض الجميع لمختلف أنواع التعذيب البدني بما في ذلك الضرب بخراطيم بلاستيك وغيرها من الأدوات. ويقال إنهم أرغموا على الوقوف في الشمس أثناء الظهيرة دون أي ظل أو دون الحصول على ماء، مع منعهم من الطعام ومن مرافق الاغتسال، وضربهم على الوجه واحتجازهم في زنازين صغيرة كما يقال إنهم تعرضوا أيضاً لكثير من أنواع القسر النفساني بما في ذلك التهديد بالقتل عدة مرات والتهديد بالتعذيب إلى جانب الإهانات الشخصية.

٩٧٧- داوود الداي وعثمان عدلان يقال إنهما ألقي القبض عليهما في منزلهما في أم بادا في أم درمان بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ للاشتباه في اشتراكهما مع وحدة المخابرات الإسرائيلية الموساد. وبعد يومين قبض على مصطفى زكي الحكيم في منزله في بري في الخرطوم لنفس السبب. ويقال إن الرجال الثلاثة محتجزون في مركز العمليات الخاصة التابع لقوات الأمن الحكومية في مواجهة البنك العربي في وسط مدينة الخرطوم. كما يقال إن صلاح وأحمد يوسف وألسير عطيه وأمين محمد علي ألقي القبض عليهم في واد مدني للاشتباه أيضاً في تعاونهما مع الموساد. ويقال إنهم نقلوا إلى مركز العمليات الخاصة في الخرطوم واحتجزوا مع الرجال الثلاثة الآخرين الذين اعتقلوا في الخرطوم. ويقال إن الرجال الستة كانوا محتجزين سوياً في ظروف اكتظاظ دون تهوية مع تعرضهم لمختلف أشكال التعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية. ويقال إنهم منعوا من النوم لمدة يومين مع ضربهم بخراطيم مياه وتوجيه الإهانة الشفهية إليهم وإرغامهم على النوم على الاسمنت المسلح. ويقال إن الستة أفرج عنهم يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بدون توجيه أي تهمة إليهم.

٩٧٨- آدم عيسى محمد وهو طالب في جامعة أم درمان الإسلامية وعضو في فرع طلاب جمعية الأنصار يقال إنه اختطف من المدينة الجامعية في جامعة أم درمان الإسلامية بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٩ من جانب ثمانية من أفراد قوات الأمن الحكومية ومليشيا الطلاب. ويقال إنه اقتيد إلى مبنى خلف بنك التسليف في أم درمان حيث تعرض للتعذيب. وقد عثر عليه فاقد الوعي في الشارع فيما بعد في نفس اليوم.

٩٧٩- أحمد عز الدين، وهو طالب في جامعة أم درمان الإسلامية وعضو في فرع الطلاب في جماعة الأنصار، يقال إنه اختطف أمام المدينة الجامعية بواسطة ١٨ من أفراد قوات الأمن الحكومية ومجموعة مليشيا الطلاب المسماة الجبهة الإسلامية الوطنية يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٩. ويقال إن عينيه قد عصبتا واقتيد إلى مكان غير معروف يبدو أنه في الصحراء غرب أم درمان حيث تعرض للتعذيب وسوء المعاملة. وقيل إنه تُرك فاقد الوعي بالقرب من أنبوب المجاري في منطقة كفوري بشمال الخرطوم.

٩٨٠- عبد الله عبد الرحمن وحنان سحال وأميمة نوري وسامي عبد الله وسحر ابراهيم خيري ورحاب حسن عبد المجيد ونهى عمر خليفة وأميمة محمد عثمان وغاندي غريس وعدلي أنور ومحمد عبد الجبار وكامل طاهر محمد نور وخضر حسين وياسر عثمان حسنين وصفوت جلال وسالم عثمان مختار ونزار عبد الله ابراهيم ومحمد عبد الكريم يوسف وصهيب مختار وهدى بخاري ونفيسة محمد ونادر أحمد راشد مرساس وعبد الناصر عز الدين، وجميعهم طلاب، يقال إنهم اتهموا وحكم عليهم بالجلد من محكمة النظام العام في الخرطوم يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لاشتراكهم في رحلة في حديقة مدينة بوري في الخرطوم. وكان الطلاب في هذه الرحلة التي نظمتها رابطة طلاب النوبة في الجامعة الأهلية للترحيب بالطلاب الجدد. ويقال إن المنظمين كانوا قد حصلوا على إذن من كل من إدارة الجامعة والمجلس المحلي لبوري. ويقال إن شرطة النظام العام ضربت المشتركين عندما حاولت تفريق الرحلة. ووجهت إلى الطلاب تهمة بموجب المادة ١٥٢ من قانون العقوبات وحكم عليهم بجريمة "ارتكاب أفعال شائنة أو منافية للأخلاق وارتداء ملابس تخدش الشعور العام". وقد ذكر المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في السودان هذه الواقعة في تقريره إلى الجمعية العامة (A/54/467، الفقرة ١٢٠).

٩٨١- وكان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان قد أثار الحالات التالية مع السلطات أثناء بعثته في شهر شباط/فبراير ١٩٩٩.

٩٨٢- محمد أحمد النور ومعاوية بشرى واسماعيل ابراهيم بابكر، وهم ثلاثة طلاب أعضاء في الجبهة الديمقراطية، يقال إن قوات الأمن اختطفتهم بعد ظهر يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من جامعة جوبا وأنهم اقتيدوا في سيارة وهم معصوبو العين إلى مبنى اتحاد طلاب السودان في المغران حيث تعرضوا للضرب بخراطيم مياه وقضبان حديدية وبمقابض البنادق AK 47. ويقال إن محمد أحمد النور تعرض للحرق في الجزء الأعلى من الظهر وفي الكتف الأيسر عدة مرات.

٩٨٣- خالد الطاهر مصطفى وهو طالب في جامعة أم درمان الأهلية وعضو في حركة القوى الجديدة، يقال إنه اقتيد بالقوة من جانب الجبهة الإسلامية الوطنية، وهي مجموعة مليشيا طلابية تعمل تحت حماية قوات الأمن الحكومية، وذلك في جامعة أم درمان يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويقال إنه اقتيد في سيارة إلى مقر في أبو كداك حيث تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب بما فيها الصدمات الكهربائية والركل. ويقال إنه تعرض لقلع عينيه بسلك وللإصابة بسلاح حاد في الوجه مع وشم ظهره بكلمة "الحركة الإسلامية". ويقال أيضاً إن شعر رأسه قد حلق.

٩٨٤- محمد نوريان ومحمد رستم وأسامة يقال إنهم ألقي القبض عليهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في عدريل في شرق السودان من جانب قوات المخابرات العسكرية وقوات الأمن القومي لاتهامهم بأنهم جُندوا للعمل في مخابرات المعارضة. ويقال إن محمد رستم وأسامة توفيا بسبب التعذيب في عدريل في حين أن محمد نوريان نقل إلى الخرطوم لمزيد من الاستجوابات. ويقال إنه نقل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى مستشفى شرطة بوري حيث توفي من الإصابات التي سببتها أنواع التعذيب المختلفة.

٩٨٥- علي ميرغني أحمد، وهو محام، يقال إن قوات الأمن الحكومية ألقت القبض عليه في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٨ وظل محتجزاً لمدة أسبوع وأثناء مدة احتجازه ضرب على الجسم والوجه بخراطيم مياه وأرغم على الوقوف في مكان خال من الظل تحت شمس الظهيرة مع تعرضه لتعسف نفساني وحرمانه من الطعام والماء والاتصال بأسرته.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٩٨٦- بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي ومع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي، وذلك باسم محمد محمود محمد علي وهو عضو قيادي في الحزب الشيوعي السوداني المحظور. ويقال إنه ألقي القبض عليه في الخرطوم بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وكان محتجزاً بدون اتصال بالعالم الخارجي. ويقال إنه ألقي القبض عليه قبل يوم من إرسال عريضة مفتوحة إلى الرئيس عمر حسن البشير موقعة من ٥٥ من الأعضاء القياديين في المعارضة السودانية.

٩٨٧- وبتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، ردت الحكومة بأنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لاتهامه بتجنيد وتحفيز أعضاء قوات الدفاع الشعبي لمهاجمة زملائهم أثناء إجراء عمليات عسكرية. وذكرت الحكومة أيضاً أن التحقيق والاحتجاز نفذا وفقاً للقانون وأن نتيجة القضية ستعلن عندما يحين الوقت.

٩٨٨- وبتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي، والمقررين الخاصين المعنيين باستقلال القضاة والمحامين وبحالة حقوق الإنسان في السودان وذلك باسم المحامين غالي سليمان ومحمد الزين الماحي ووجدي صالح والطيب إدريس ومحمد عبد الله النـاغو وناصر الدين ومأمون فاروق وستيا محمد الحاج. ويقال إن ٤٠ من المحامين احتجزوا بواسطة قوات الأمن يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في الخرطوم بعد تجمع أعضاء نقابة المحامين السودانية. وقد أصيب عدة أشخاص نتيجة الضرب من جانب قوات الأمن ودخل بعضهم إلى المستشفى. وقد ألقي على التسعة محامين سالفي الذكر بتهمة الإخلال بالأمن العام وكانوا محتجزين في مكان غير معروف.

٩٨٩- وردت الحكومة بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ أن التسعة محامين اتهموا جنائياً ليوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ باستعمال القوة لدخول مبنى نقابة المحامين. كما ردت بأن غالي سليمان حكم عليه بـ ١٥ يوماً من الحبس وبغرامة ٠٠٠ ٥٠

جنيه سوداني بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأشارت الحكومة إلى أن التهم الجنائية الموجهة للثمانية محامين الآخرين حفظت بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأفرج عنهم. كما قالت إن الحق في السلامة البدنية والعقلية كان مضموناً طوال تلك المدة.

٩٩٠- وبتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي ومع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وذلك باسم الأب هيلاري بوما آوول والأب لينو سيبيت وباتريك سليستينو موراشان وليبولدو أوديرار رحمة الله وجوزيف اشيانف لانغ لانغ وفوستينو آوول أدونغ وحسن عبد الله كينيا زينك ورزق أمبروز أنغولا وفاوستينوآوول أدونغ وتشارلز أولينغ دوميك وغابريل مارونغ دينغ وبي بكر فضل الله عبد الله وكوال بوي بيدا ولوال وال آسييك ومصطفى شمسون ادريس وكركون ناوت داوود وفرانسيس مبجور وعبد الله كورل وبيتر كونغ وحسن أبو عدهان ولويس أوجوري وجو آود دومينيك وخالديانغ وغارانغ مالك مالك باك، الذين يقال إنهم اعتقلوا بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه أو ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بسبب انفجارات قنابل في بعض المنشآت المدنية بالقرب من الخرطوم يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد وجهت إليهم جميعاً تهم مختلفة وقيل إنهم معرضون للحكم بالإعدام. وكانوا محتجزين دون اتصال بالعالم الخارجي منذ إلقاء القبض عليهم وتعرضوا للتعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة أثناء الاستجواب بهدف الحصول على اعترافات باشتراكهم في هذه التفجيرات.

٩٩١- وردت الحكومة بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٩٩ بأن الأب لينو سيبيت والأب هيلاري بوما ألقي القبض عليهما وفقاً للقانون وذكرت الحكومة أنهما يعاملان وفقاً للقانون الذي يضمن الحق في السلامة البدنية وعدم تعريض الأشخاص لأي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. كما ردت الحكومة بأن لهما الحق في الاتصال بمحامين من اختيارهما وأنهما يحصلان على الرعاية الطبية الكافية. وذكرت الحكومة أن المحكمة الدستورية أوقفت الإجراءات مؤخراً للنظر في اعتراض من جانب محامي الدفاع على محاكمة مدنيين أمام محكمة عسكرية. ولم يرد أي ذكر لبقية الأفراد الذين وردت أسماؤهم في النداء العاجل. وأرسلت الحكومة رداً آخر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تبلغ فيه المقرر الخاص بأن رئيس الجمهورية أصدر بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عفواً عن جميع المتهمين. وردت الحكومة أيضاً بأن وزارة العدل أمرت بعد ذلك بالإفراج عنهم فوراً وبوقف جميع الإجراءات القانونية في حقهم.

٩٩٢- وبتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم محمد عبد السيد وهو عضو في شبكة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومراسل جريدة الشرق الأوسط اليومية التي تصدر في لندن، الذي يقال إنه اعتقل بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في منطقة الكالاكلا في الخرطوم وباسم المعتصم محمود رئيس تحرير القسم السياسي في جريدة الرأي العام اليومية في الخرطوم الذي يقال إنه اعتقل بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وباسم مها حسن علي وهي صحافية في قسم الأخبار المحلية لوكالة أنباء السودان التي يقال إنها ألقي القبض عليها بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في منزلها في القلقلة وكان مكان وجودهم غير معروف.

٩٩٣- وبتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أحالت الحكومة رداً من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ففيما يتعلق بمحمد عبد السيد ومها حسن علي ردت الحكومة بأن القبض عليهما كان للتحقيق وفقاً للقانون لا بسبب المهنة التي يمارسانها ولكن لاتهامهما بإفشاء معلومات سرية لبعض دوائر أجنبية. كما ردت بأن محمد عبد السيد أفرج عنه بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩

وأن نتائج التحقيق معه حولت إلى وزارة العدل لتقرير ما إذا كانت تعتبر جرائم جنائية. وقد أفرج عن مها حسن علي يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وردت الحكومة بأن كليهما أبلغ فوراً بالتهم الموجهة إليه مع ضمان حقهما بالكامل في السلامة البدنية والعقلية. وفيما يتعلق بالمعتصم محمد ردت الحكومة بأنه استدعي إلى التحقيق دون إلقاء القبض عليه أبداً.

٩٩٤- وبتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم كل من آدم عبد الرحمن حسين ومحمد عيسى تياتو ومحمد حامد أحمد وفضل آدم عبد الرحمن وعبد الله رابح فضل وصديق سليمان بكار ومحمد ابراهيم عبد الله ومحمد بكار شقيفت وعلي عبد الرحمن إدريس الذين يقال إنه حكم عليهم بالقطع من خلاف أي قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى، والإعدام شنقاً ثم الصلب. ويقال إن هذا الحكم يتفق مع قانون العقوبات السوداني الذي يستند إلى تفسير الحكومة للشريعة. ويقال إن الحكم عليهم يرجع إلى السطو على أحد المصارف. ويقال إن الأحكام معروضة أمام المحكمة لتأييدها فإذا أيدتها ستنفذ سريعاً ويقال إن التسعة السالفة أسماءهم حرموا من الطعام والنوم وأرغموا على القيام بتدريبات شاقة تحت حرارة الشمس وصب ماء بارد عليهم في فصل الشتاء أثناء الاحتجاز.

٩٩٥- وبتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أحالت الحكومة معلومات من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رداً على هذا النداء العاجل. وردت الحكومة بأن التسعة رجال حكم عليهم بموجب القانون الجنائي لعام ١٩٩١ وبموجب قانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات ١٩٨٦ وأن جميعهم باستثناء واحد منهم حكم عليهم بالإعدام. وقد أطلق سراح واحد من المتهمين بعد أن ثبت من التحقيق عدم اتهامه في أي تهمة. وأفادت الحكومة بأن ثلاثة أشخاص آخرين حكم عليهم بالحبس لمدد مختلفة لا تتجاوز ثلاث سنوات. وأحالت الحكومة أيضاً معلومات عن حالة مماثلة حدثت في منطقة دارفور حيث تبين براءة ثلاثة أشخاص وأطلق سراحهم، في حين تبين أن ١٤ شخصاً آخرين مذنبون وحكم عليهم بالإعدام بموجب هذين القانونين. وردت الحكومة أيضاً بأن جميع المتهمين في المحاكمتين قدموا إلى محاكم حرة ومنصفة ومختصة وحكم عليهم وفقاً للقانون، كما أتيحت لهم فرصة الاتصال بالممثل القانوني لإعداد دفاعهم. وردت الحكومة أيضاً بأن أحكام الإعدام في المحاكمتين ليست نهائية وأنها معروضة على المحكمة العليا لتأييدها.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٩٩٦- برسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ردت الحكومة على عدد من الحالات الفردية التي سبق إحالتها إلى الحكومة من جانب المقرر الخاص بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرات ٦٧٢ و٦٧٥-٦٧٦). وفيما يتعلق بمحمد فضل محمد ردت الحكومة بأنه حبس بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ بسبب انفجارات في الخرطوم يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ثم أطلق سراحه في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ بعد أن ثبت من التحقيق عدم توجيه أي تهمة إليه. وفيما يتعلق بمحمد عبد السلام ردت الحكومة بأن قسم شرطة عمر المختار في الخرطوم بحري تلقى معلومات بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ بالعثور على جثة شخص ميت. وقد بدأ جمع المعلومات عن وفاة هذا الشخص وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية عام ١٩٩١. وذكرت الحكومة أيضاً أنه بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ أصدر النائب العام أمراً بتشكيل لجنة تحقيق يرأسها مستشار قانوني. وقد أجرت اللجنة التحقيق في جامعة الخرطوم واستمعت إلى أقوال نائب رئيس الجامعة وعميد الطلاب وبعض زملاء المتوفي في الجامعة. وردت الحكومة بأنه بعد تحقيق طويل وجهت اللجنة تهماً جنائية (رقم

٩٨/١٩٤٣) لمجهول بموجب قانون ١٩٩١ الخاص بجرائم القتل. وذكرت الحكومة أن القضية الآن في مكتب نيابة عمر المختار المختصة بالحالة. وفيما يتعلق بأمين بدوي مصطفى وعبد الله علي عبد الله ردت الحكومة بأنهما لم يحتجزا أبداً ولهذا فإنها لم تقدم أي معلومات عن الادعاء بأنهما تعرضا للضرب بخراطيم مطاطية في رئاسة قوات أمن الخرطوم بحري بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

ملاحظات

٩٩٧- يوجه المقرر الخاص الانتباه إلى استنتاجات المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في السودان وهو يأسف لأنه لا زال يتلقى في عام ١٩٩٩ تقارير عن كثرة اللجوء إلى التعذيب في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين، من بين جملة أشخاص.

سويسرا

البلاغات العادية والردود الواردة

٩٩٨- برسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات إضافية عن حالة كان المقرران قد أحالاها بصفة مبدئية عام ١٩٩٧ بشأن القبض بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على كليمان نوانكو، وبشأن المعاملة السيئة التي يقال إنه تعرض لها (انظر E/CN.4/1998/38?Add.1، الفقرة ٤١٣). وكانت الحكومة قد ردت على هذه الادعاءات برسالتين مؤرختين في ٢٧ حزيران/يونيه و٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ ذكرت فيهما أن التحقيق الإداري انتهى إلى أن معاملة كليمان نوانكو لم تكن متفقة مع قواعد السلوك المقررة لدى الشرطة وأن الإجراءات الداخلية للمعاقبة على هذه الأفعال تسير سيرها المعتاد وأنها ستنتهي بالضرورة إلى إجراءات تأديبية بحق رجال الشرطة المسؤولين. وتفيد معلومات وردت حديثاً للمقررين أن أفراد الشرطة المعنيين قدموا استئنافاً ضد قرار العقاب التأديبي وهو توجيه إنذارين ولوم من رئيس شرطة جنيف. وبعد تأييد هذا القرار من جانب وزارة العدل والشرطة طعن فيه بالاستئناف أمام لجنة خاصة ينص عليها قانون شرطة جنيف وهي تتألف من ثلاثة أشخاص يمثلون المحكمة الإدارية ومجلس الدولة وشرطة جنيف. ويبدو أن هذه اللجنة قررت في تاريخ غير معروف بإلغاء العقوبات بحق رجال الشرطة الثلاثة. ويقال إن كليمان نوانكو لم يعلم على الإطلاق بهذه التطورات الأخيرة ولم يحصل على أي تعويض.

٩٩٩- وبرسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أكدت الحكومة أن اللجنة المذكورة قبلت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الطعون المقدمة ورأت من حيث الموضوع أن الأضرار المدعى بها لا تقوم على أساس. وعلى ذلك ألغي الإنذار وعقوبتا اللوم لقرار ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وذكّرت الحكومة من ناحية أخرى أن الشكوى المقدمة من كليمان نوانكو ضد موظفي الشرطة الذين استجوبوه حفظت بقرار من النيابة بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

الجمهورية العربية السورية

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٠٠- بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء خاصاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم نزار نيوف رئيس تحرير جريدة صوت الديمقراطية الشهرية والأمين العام للجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية في سورية الذي يقال إنه ألقي القبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وبتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ حكمت محكمة عسكرية عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لعضويته في منظمة غير مسموح بها ولإشاعة معلومات كاذبة. ولمدة أكثر من عام كان يعاني من مرض هودجكن وهو نوع من سرطان الدم يمكن شفاؤه عند علاجه مبكراً بعلاج كيميائي. ويقال إن سلطات السجن رفضت تقديم العلاج الطبي له ما لم يتعهد بعدم القيام بأي نشاط سياسي ويوقع إقراراً يعترف فيه بأنه ذكر معلومات خاطئة عن حالة حقوق الإنسان في سورية ويقال إنه محجوز في زنزانة انفرادية صغيرة في سجن المزة العسكري في دمشق وأنه لم ير الشمس لمدة ٧ سنوات. ويقال إنه يعاني أيضاً من الإصابات التالية والأمراض التالية بسبب التعذيب من جانب سلطات السجن: الأطراف السفلى مشلولة مع كسر في الفقرات؛ وأنه في طريقه إلى فقد البصر بسبب إصابة في الجمجمة؛ وأن معدته تنزف بسبب كثرة إضرابه عن الطعام وبسبب تناوله طعام السجن الملوث ببول السجانين؛ وحروق من لفافات التبغ في الجلد لم تلتئم كما يجب ويقال إنها تسبب التهابات في الجلد.

١٠٠١- وبرسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ردت الحكومة بأن نزار نيوف ألقي القبض عليه للاشتراك مع مجموعة من المواطنين السوريين في تشكيل منظمة تعمل في أنشطة معارضة تضر بأمن الدولة وذلك بدعم من جهات خارج سورية. وذكرت أن المجموعة وزعت عن عمد معلومات كاذبة وسببت أضراراً للوطن بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان وردت الحكومة بأن الحكم عليه كان موافقاً للقانون وأنه يحصل على الرعاية الطبية المطلوبة شأنه شأن أي سجين آخر، بما في ذلك نقله إلى مستشفى تحت إشراف أطباء أخصائيين. كما ردت بأنه لا يعاني من مرض هودجكن بل إن ما يشكو منه هو فك العمود الفقري فحسب. ويقال إن الأطباء المشرفين على حالته قرروا أنه لا يحتاج إلى علاج جراحي بل إلى علاج دوائي. وقالت الحكومة بأن حالته الصحية تتحسن نتيجة العلاج.

١٠٠٢- وبتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي وذلك باسم فرج بيرقدار وهو صحفي وشاعر سوري يقال إنه ألقي القبض عليه في آذار/مارس ١٩٨٧ وظل محبوساً دون الاتصال بالعالم الخارجي لنحو ٧ سنوات قبل تقديمه إلى محكمة أمن الدولة عام ١٩٩٣. وبسبب اتهامه بالانتماء إلى حزب العمل الشيوعي المحظور فقد حكم عليه بـ ١٥ سنة سجناً بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهو الآن في سجن صيدنايا ويقال إنه محروم من العلاج الطبي اللازم لجروح خطيرة أصيب بها بسبب التعذيب الذي تعرض له أثناء الاحتجاز دون الاتصال بالعالم الخارجي قبل المحاكمة. ويقال إنه يعاني من جروح في الفقرات ومن كسر في الفقرات بسبب تكرار التعذيب.

تايلند

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٠٣- بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بشأن آلاف من العمال المهاجرين الذين يقال إن كثيراً منهم يتعرضون للترحيل فوراً وبالقوة إلى ميانمار حيث قد يتعرضون لخطر التعذيب. ومنذ بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قيل إن آلافاً من العمال المهاجرين من بورما أحيلوا إلى ميانمار. ويبدو أن كثيراً من العمال المهاجرين لديهم أسباب قوية للخوف والاضطهاد وأنهم قد يتعرضون للتعذيب دون فرصة على اللجوء في تايلند. ويقال إن الكثير من المرحلين حرموا من الدخول وأرغموا على العودة إلى تايلند حيث يواجهون خطر إعادة القبض عليهم. وعلى ذلك يقال إن كثيراً منهم مشتتون في جزر في نهر موي بالقرب من مايسوت في مقاطعة تاك، وفي الأدغال المجاورة في أراضي تايلند حيث لا يحصلون على طعام أو ماء أو مأوى ويتعرضون للإصابة بالدزنتاريا والملاريا. وأخيراً يقال إن آلافاً من العمال المهاجرين المحبوسين محتجزون في مراكز احتجاز المهاجرين الشديدة الاكتظاظ، بما في ذلك المركز الرئيسي في سوان فولو في بانكوك. ويقال إن ظروف احتجازهم سيئة وينقصهم الطعام الكافي والرعاية الطبية والظروف الصحية السليمة.

توغو

البلاغات العادية والردود الواردة

١٠٠٤- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن ظروف احتجاز وعن حالات تعذيب. وردت الحكومة على ذلك برسالة مؤرخة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

١٠٠٥- وتفيد تلك المعلومات أن ظروف الاحتجاز في السجون المدنية وفي مخفر الدرك المركز في لومي هي ظروف لا إنسانية ومهينة وتهدد صحة المحتجزين بل وتهدد حياتهم. ويبدو أن الحياة في داخل سجن لومي لا تخضع لأي رقابة من جانب سلطات السجن. وهناك عصابات منظمة من السجناء تتحكم في السجون وكل من يدخل إلى السجن يجب أن يدفع مبلغاً من المال حتى يحصل على حشية ويدخل إلى دورة المياه. ويبدو أن العقوبات البدنية شائعة للسجناء الذين لا ينصاعون للقواعد التي وضعها السجناء المسؤولين عن النظام. وأشارت الحكومة إلى أن عدد السجناء في سجن لومي المدني المخصص لعدد ٥٥٠ سجيناً يتراوح بين ٨٠٠ و٩٠٠ وذلك بسبب كثرة عدد المتهمين. وأنكرت الحكومة وجود أدوات مفروضة على السجناء الجدد أو وجود عقوبات بدنية.

١٠٠٦- وبصفة عامة يبدو أن السجون تنقصها الأدوية والأغذية وأن عشرات من السجناء توفوا لأسباب منها السل وأمراض جلدية ونقص العلاج.

١٠٠٧- دوسي تانكوه وكيماو أجبوجالو يقال إنهما توفيا في تموز/يوليه ١٩٩٧ في السجن المدني في لومي بعد شهر من حبسهما؛ وكوفي تينو يقال إنه توفي من سوء التغذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وكودجو أهادشو يقال إنه توفي بعد إسهال شديد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقال إن العلاج الوحيد المستخدم هو مرشة المياه الباردة لإحداث رد فعل لدى

السجين وهو في حالة احتضار. وفي المخفر المركزي للدرك في لومي يقال إن هناك ثلاث زنازين تسمى "البـــاب الكبـــير، و"الباب الصغير" و"القاع" وهذه الأخيرة ليس بها تهوية. ويقال إن بعض الأشخاص احتجزوا فيها لعدة شهور بـــل ســـنوات. ويقال إن هذه الظروف ترجع إلى الإهمال من السلطات المعنية أو إلى إرادة منها. وأشارت الحكومة أنه في حالـــة الادعـــاء بالمرض يقدم الممرض الإسعافات الأولية في السجن للمرضى قبل ترحيلهم إلى المستشفى الجامعي في لومي. وعلى ذلك فإن السجناء الأربعة المذكورة أسماؤهم أُرسلوا إلى المستشفى المذكور حيث انتهى الطبيب إلى أنهم توفوا وفاة طبيعيـــة. وفيمـــا يتعلق بقيادة الدرك الوطني أشارت الحكومة إلى أن الأماكن المذكورة يستخدمها رجال الحـــرس ويتقاســـمونها أحيانـــاً مـــع المحتجزين قيد التحقيق. وأن هذه الأماكن كلها صحية وبها تهوية وأن كبير أطباء مستشفى الحاميـــة يزورهـــا يوميـــاً وأن السجناء يتلقون الطعام من عائلاتهم.

١٠٠٨- وكذلك تلقى المقرر الخاص معلومات بأن التعذيب شائع أثناء إلقاء القبض وأنه كثيراً ما يحدث بصورة علنية. ويقال أيضاً إن التعذيب شائع أثناء النقل إلى مراكز الاحتجاز أو السجون خصوصاً لدى قـــوات الـــدرك وذلـــك بـــهدف انـــتزاع الاعترافات. ويقال إن ثلاثة أشخاص قد توفوا أثناء نقلهم إلى الدرك المركزي في لومي فـــي تمـــوز/يوليـــه ١٩٩٨. ومـــن الأساليب المستعملة في التعذيب والمعاملة السيئة: الضرب من جانب أفراد قوات النظام الموجودين في المحكمة قبل أن يصل الشخص إلى مكتب التحقيق؛ الضرب بالعصي أو ما يماثلها؛ قيد القدمين والرسغين في منضدة مع الضـــرب؛ قيـــد القدميـــن والرسغين مع وضع كرسي على الكتفين والظهر وإجلاس شخص آخر عليه لضربـــه؛ الصدمـــات الكهربائيـــة. ويقـــال إن المحتجزين يكونون حاضرين اثناء هذه الأفعال. وقد أشارت الحكومة أنها لا تعلم بوفاة ثلاثة أشخاص في تموز/يوليـــه وأن ادعاءات المعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها المحتجزون في الدرك غير صحيحة ولا أساس لها على الإطلاق.

١٠٠٩- وأحال المقرر الخاص معلومات إلى الحكومة عن الحالات التالية.

١٠١٠- أمين أيوديل، عضو منظمة العفو الدولية قسم نيجيريا، يقال إن قوات الأمن التوغولية احتجزته من ١٩ إلـــى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بسبب انتمائه إلى تلك المنظمة. وفي أحد مخافر الحدود قدم بطاقة عضويته في تلك المنظمة نظراً لأن بقيـــة وثائق هويته كانت قد سرقت منه، وعلى ذلك اتهم بأنه جاسوس لمنظمة العفو الدولية واحتجز عارياً وبدون طعام لمدة تســـعة أيام مع ضربه يومياً. ويبدو أنه هدد بالقتل مرتين مع إدخال سلاح إلى فمه.

١٠١١- كوفي اغبليلي وشخصان آخران من جنسية ليبيريا تعرضوا للضرب في سكودي في نهاية شباط/فـــبراير وأوائـــل آذار/مارس ١٩٩٨. ويقال إنهم ضربوا بحبل في مركز الدرك في لومي وأشارت الحكومة إلى أن قوات الدرك أحالت هؤلاء الأشخاص إلى السجن المدني في لومي بمحضر تشرد.

١٠١٢- ريشارد كوكو كودايا يقال إنه قبض عليه بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٤ بعد أن انتقد شخصاً قريبـــاً مـــن رئيـــس الجمهورية وأنه اقتيد إلى معسكر لانجا حيث ضربه ستة جنود لمدة أسبوع إلى أن قبل التوقيع على محضر يثبـــت اتهامـــه. وأشارت الحكومة إلى أن كتيبة الدرك في كارا احتجزته بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بسبب حيازته لأسلحة حربيـــة ونقلها وبسبب الاحتيال، وأنكرت أنه نقل إلى معسكر لانجا.

١٠١٣- ديلفين أمينيو يقال إنها توفيت بعد الضرب في يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤. ويقال إن قائد كتيبة الدرك في كارا هو الذي دفنها. وأشارت الحكومة إلى أنها لا تعلم شيئاً عن هذه الحالة.

١٠١٤- سام كوما، وهو تاجر، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وأنه تعرض للضرب في الدرك المركزي في لومي وتوفي متأثراً بجراحه بعد عدة أيام. وأثناء الاحتجاز يقال إن قدمه اليمنى قيدت بالسلسلة في يده اليمنى وأن قدمه اليسرى قيدت بسلسلة في يده اليسرى. وفي هذا الوضع تعرض للضرب ثم ربط في منضدة وضرب بسلسلة وبحزام وبعصي حتى فقد الوعي ويبدو أنه تقيأ دماً من الفم ونزف من الأنف. وأشارت الحكومة إلى أنه استجوب بتهمة تزوير واستخدام محررات مزورة، واحتجز بدون قيود على يديه فحاول الهرب. وهنا أوقف وتعرض لتحرشات كبيرة من السكان المدنيين في حي دولاسام قبل وصول رجال الدرك. وأفادت الحكومة بأنه اقتيد بعد ذلك إلى المستوصف وتوفي من أزمة قلبية.

١٠١٥- وأخيراً أشارت الحكومة إلى أن جزاءات توقع على المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان وأن هذه الجزاءات تتفاوت بين الوقف المؤقت لعدة أشهر أو الفصل النهائي.

١٠١٦- وأكدت الحكومة للمقرر الخاص تعاونها المستمر وأعربت عن سرورها باستقباله في أي وقت في توغو إذا رغب في ذلك.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠١٧- بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم تينغي نيستور وغيبور فرنسوا وهما عضوان تنفيذيان في الرابطة التوغولية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وقد ألقي القبض عليهما في ٣ أيار/مايو ١٩٩٩ من جانب الشرطة في لومي. ويبدو أنه ألقي القبض أيضا على سانت آنا برايس التي كانت تعمل بتعاون وثيق مع تلك المنظمة. ويقال إن الثلاثة احتجزوا في الأمن القومي في لومي بتهمة "المساس بسمعة الدولة وبأمنها، وإشاعة أخبار كاذبة، والتزوير واستخدام محررات مزورة" لأنهم نقلوا إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان معلومات خاطئة عن انتهاكات ارتكبتها الحكومة التوغولية، وأنهم ساروا على تعليمات أحزاب المعارضة وهي المؤتمر الديمقراطي للشعوب الأفريقية، واتحاد قوى التغيير.

١٠١٨- وبرسالة مؤرخة في ٢٧ تموز/يونيه ١٩٩٩ ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بالقول بأن التحقيق قد بدأ من جانب الإدارة المركزية للشرطة القضائية بشأن أنشطة الرابطة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وتبين أن بعضاً من أعضائها، ومنهم الثلاثة المذكورون أعلاه، كانوا ينوون التقاط صور لقتلى حوادث المرور بهدف نسبة وفاتهم إلى قوى الأمن ونقل تلك الصور إلى منظمة العفو الدولية. وبتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ قدموا إلى نيابة لومي بعد مد فترة حبسهم من جانب وكيل النيابة. وبدأ التحقيق معهم بتهمة الاشتراك في الإساءة إلى الشرف وإذاعة معلومات كاذبة والتحريض على التمرد. وعند توجيه الاتهام إليهم صدر أمر بحبسهم يومي ٧ و١٤ أيار/مايو ١٩٩٩. وبناء على طلب وكيل النيابة أطلق سراحهم يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والتحقيق ما زال مستمراً. وأكدت الحكومة أخيرا للمقررين أن توغو، وفقا لالتزاماتها

الدولية، حققت تقدماً في بارزاً في احترام حقوق الإنسان وخصوصا في المجال القضائي وضربت مثلاً بأن اللجنة الدولية لحقوق الإنسان كانت تتابع عن كثب تطوراتها للقضية.

١٠١٩- بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم نادزومبي انطوان كوفي عضو منظمة العفو الدولية غير الحكومية الذي يقال أنه حبس بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ في لومي. ويقال إنه محتجز الآن في الأمن القومي في لومي بسبب أنشطته للدفاع عن حقوق الإنسان ضمن منظمة العفو الدولية. وقد جاء القبض عليه بعد عدة أيام من نشر تقرير منظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في توغو أثناء انتخابات عام ١٩٩٨. وبرسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بالقول بأنه بعد نشر تقرير من منظمة العمل الدولية فيه تشهير بقوى النظام وبالسلطات التوغولية ألقي القبض على نادزومبي انطوان كوفي بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ وقدم إلى نيابة لومي بعد خمسة أيام. وقد وجهت إليه التهمة في نفس القضية التي جاء ذكرها في رد الحكومة الذي جاء مؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ (انظر أعلاه). ثم أخلي سبيله من السجن المدني في لومي يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بناء على طلب النيابة العامة. وأشارت الحكومة مع ذلك إلى أن التحقيق يسير في مجراه وقالت إنه لا أساس لمخاوف وقوع سوء معاملة. كما أنها كررت رغبة الحكومة في تأصيل ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان بين مختلف طبقات البلد.

تونس

البلاغات العادية والردود الواردة

١٠٢٠- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٠٢١- أحمد بن صلاح زامل تابوبي يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ من أفراد مخفر شرطة مدينة هلال. وأثناء القبض عليه في الطريق العام يبدو أنه عريّ من ملابسه وضرب. ويبدو أن مطرقة أدخلت في مؤخرته. وبناء على أوامر أفراد الشرطة أجبر عدد من الأشخاص الحاضرين على البصق عليه وضربه. واقتيد بعد ذلك وهو شبه فاقد الوعي في سيارة شرطة وألقي منها عدة مرات إلى الأرض.

١٠٢٢- محمد هادي ساسي، وهو محبوس في السجن المدني في مدينة تونس، يقال إن الحارس صفعه لأنه لم يؤد التحية له يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويبدو أنه تلقى بعد ذلك ضربات من حراس آخرين تلقوا أمراً "بإصلاحه". وبعد ذلك يبدو أنه قيد بالسلاسل في داخل زنزانة وهو شبه فاقد الوعي وفي حالة قيء. وفي اليوم التالي حكم عليه مجلس النظام في السجن بعقوبة عشرة أيام من الحبس الانفرادي. ويبدو أنه كان مقيداً بصفة مستمرة أثناء العشرة أيام ولا يتلقى إلا خبزاً. وبتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥، يبدو أنه تعرض مرة أخرى للضرب من الحراس، وأنه وضع في الحجز الانفرادي لمدة عشرة أيام. وعندما زاره محاموه بعد عدة أيام كانت تبدو عليه آثار المعاملة السيئة التي تعرض لها. ويبدو أنه قد شكوى إلى نيابة المحكمة الابتدائية في مدينة تونس بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ولكن يبدو عدم اتخاذ أي إجراء في هذه الشكوى.

١٠٢٣- عبد المؤمن بيلانيس وبشير أجيد وعلي جيللولي، يقال إنه ألقي القبض عليهم بين يومي ٢٨ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للانضمام إلى الحزب الشيوعي للعمال التونسيين. وأثناء احتجازهم للتحقيق يبدو أنهم تعرضوا لما يسمى طريقة "الدجاجة المشوية" وهي تعليق الشخص في قضيب مع ربط قدميه ويديه وتوجيه ضربات إليه، كما تعرضوا للطريقة المسماة "الحمام" وهي تغطيس الشخص في مغطس مليء بالماء وتعريضه لصدمات كهربائية وحرمانه من النوم. ويبدو أنه لم يصدر أي أمر بإجراء تحقيق أو بتوقيع الفحص الطبي.

١٠٢٤- عبد المؤمن بيلانيس، الذي وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسمه بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بسبب القبض عليه مرة أخرى، ويبدو أنه تعرض من جديد لأعمال تعذيب أثناء احتجازه سراً في أواخر شهر شباط/فبراير ١٩٩٩ في مخفر شرطة بوشوشة وفي وزارة الداخلية. ويبدو أنه نقل بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ إلى سجن ٩ أبريل في مدينة تونس. وقد ردت الحكومة على هذا النداء العاجل (انظر أدناه).

١٠٢٥- إيمان درويش، وهي امرأة تشكو من أمراض قلبية، يبدو أنها تعرضت لضرب شديد جداً في سجن النساء في مانوبا في مدينة تونس، يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، واقتضى الأمر إدخالها المستشفى.

١٠٢٦- لطفي الحمامي، وكان المقرر الخاص قد أرسل نداء عاجلاً باسمه عند القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧١٠) يبدو أنه تعرض للتعذيب من ٢١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، في وزارة الداخلية. ومن بين ما تعرض له ربط سلك على خصيتيه وشد هذا السلك من جانب أحد أفراد الشرطة أثناء ما كان معلقاً من القدمين في السقف. وأثناء ظهوره لأول مرة أمام المحكمة يبدو أن المحامين طلبوا توقيع الكشف الطبي وتقديم العلاج الطبي المناسب فوراً. ويبدو أن هذه الطلبات رفضت رغم أن طبيب السجن الذي فحصه أوصى بإجراء جراحة. وهو يعاني من التهاب في الخصيتين.

١٠٢٧- المحامي نجيب حسني، المحكوم عليه بثماني سنوات سجن "لتزوير عقد بيع" يقال إن أفراد أمن الدولة استجوبوه في وزارة الداخلية بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويبدو أن الاستجواب كان يتعلق بأسلحة. ويقال إنه أرغم على وضع "الدجاجة المشوية" وتلقى ضربات من العصي والسياط على جميع الجسم. وفي اليوم التالي تعرض لصدمات كهربائية مرتين وفقد الوعي أخيراً. ويبدو أنه وضع في زانزانة عارية وتعرض باستمرار لإهانات من جانب الحراس. ويبدو أن مجلس نقابة المحامين طلب فتح تحقيق ولكن لم يحدث ذلك أبداً.

<u>النداءات العاجلة والردود الواردة</u>

١٠٢٨- بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم عبد المؤمن بيلانيس وجلال عياشي. وقد قبض عليهما بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في مدينة تونس واحتجزا في مكان غير معروف يبدو أنه في وزارة الداخلية في العاصمة.

١٠٢٩- وفي نفس النداء العاجل أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تخص فهيم بوقدوس الذي اتهم بالقضية المعروفة باسم قضية الحزب الشيوعي للعمال التونسيين في تونس في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، وهي القضية التي جاء

ذكرها في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرة ٦٩٦ وما بعدها). ويبدو أنه ألقي القبض عليه في نفس الوقت مع الشخصين السابق ذكرهما. ورغم أنه كان قد سبق توجيه الاتهام إليه فإنه لم يقدم إلى قاضٍ إلا يوم ٢٥ شباط/فبراير، ثم حجز بعد ذلك في سجن تسعة أبريل في تونس. ويبدو أنه يعاني من أزمات ربوية حادة تحتاج إلى رعاية طبية مستمرة. ويبدو أنه نقل إلى المستشفى أثناء الليلة الأولى من الاحتجاز ولكن أعيد بعد ذلك إلى وزارة الداخلية. ويمكن أن تتأثر حالته تأثراً كبيراً من ظروف الاحتجاز في سجن ٩ أبريل، وخصوصاً الاكتظاظ الشديد والسماح للمحبوسين معه بالتدخين.

١٠٣٠- وبرسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩، أشارت الحكومة إلى أن فهيم بوقدوس وعبد المؤمن بيلانيس ألقي القبض عليهما على التوالي بتاريخ ٢١ و٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ لمخالفات عديدة منها الاشتراك في مشروع يهدف إلى الاعتداء على الأشخاص والممتلكات بطريق إشاعة الخوف والرهبة، وتهمة الاتفاق الجنائي وعقد اجتماعات غير مشروعة. وقد قدما على التوالي يوم ٢٢ شباط/فبراير و٢ آذار/مارس ١٩٩٩ إلى كبير قضاة التحقيق في المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة وتأجل التحقيق معهما حتى يستعينا بمحامين. وقد صدرت بحقهما أوامر إيداع من جانب قاضي التحقيق. وكذبت الحكومة أن يكونا قد تعرضا لمعاملة سيئة وأوضحت أن فهيم بوقدوس يتلقى المتابعة الطبية. وأما جلال عياشي فقد ذكرت الحكومة أنه لم يحبس أبداً.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١٠٣١- برسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ردت الحكومة على الرسالة التي أرسلت بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرات ٦٩٠ وما بعدها) بشأن زوجات المعارضين الموجودين في المنفى أو في الحبس واللاتي تعرضن لمعاملة سيئة.

١٠٣٢- ففيما يتعلق بجليلة جاليتي وزهرة سعد الله ونزيهة بن عيسى، أوضحت الحكومة أن أزواجهن هم من الناشطين المنتمين إلى حركة أصولية وإرهابية اسمها "النهضة" ولكنهن لم يتعرضن أبداً لأي مضايقة أو تعذيب جنسي. وأوضحت الحكومة من جانب آخر عدم تقديم أي شكوى بشأنهن إلى السلطات القضائية.

١٠٣٣- وفيما يتعلق براضيا العويديدي، أكدت الحكومة أن إلقاء القبض عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عندما كانت تحاول مغادرة البلاد بجواز سفر مزور، مما أدى إلى بدء التحقيق. وتبين من التحقيق أن هذا الجواز سلمته إليها صبية بن كرمي التي حصلت عليه هي نفسها من أحد أعضاء "النهضة". وعلى ذلك صدرت بحقها مذكرة إيداع من جانب كبير قضاة التحقيق في المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وبتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨ حكم عليها من الدائرة الجنائية في محكمة استئناف تونس بثلاث سنوات حبس للاشتراك في مشروع مشترك يهدف إلى الاعتداء على الأشخاص والممتلكات بهدف خلق جو من الإرهاب والتخويف، وثلاثة أشهر للاشتراك في التزوير وثلاثة أشهر للاشتراك في استعمال محررات مزورة، مع خمس سنوات من المراقبة الإدارية. وهي تقضي الآن مدة العقوبة في السجن المدني في مانوبا. وأوضحت الحكومة أن مزاعم التعذيب والمضايقات الجنسية هي مزاعم عارية من الصحة.

١٠٣٤- وبرسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ردت الحكومة على المزاعم الخاصة بمعاملة الأشخاص المتهمين في القضية المسماة قضية الحزب الشيوعي للعمال التونسيين والتي كان المقرر الخاص قد بعثها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/61، الفقرات ٦٩٦ وما بعدها).

١٠٣٥- وأكدت الحكومة أن هؤلاء قبض عليهم بين شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٨ وسمع أقوالهم كبير قضاة التحقيق في المحكمة الابتدائية في مدينة تونس في حضور محاميهم. وقد وجهت إليهم تهم، من بينها الاشتراك في مشروع مشترك عن الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، والاتفاق الجنائي بهدف ارتكاب اعتداءات على أشخاص، والدعوة إلى التمرد وتنظيم اجتماعات غير مشروعة. وقد أودعوا في الحبس الاحتياطي في السجن المدني في مدينة تونس. وذكرت الحكومة أنه لم يتعرضوا فيه لأي معاملة سيئة وأنهم يتلقون فيه زيارات من عائلاتهم ومحاميهم. وما زالت القضية سائرة في طريقها.

١٠٣٦- وفيما يتعلق برضا الخميري (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٠٩)، أوضحت الحكومة أنه كان محبوساً في السجن المدني في جندوبة بناء على مذكرة من قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية في جندوبة للاشتراك في مشروع يهدف إلى الاعتداء على الأشخاص والممتلكات. وتقول الحكومة إنه بدأ الإضراب عن الطعام يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ورفض وقف هذا الإضراب رغم تدخل موظفي السجن. وكان يستفيد باستمرار من المساعدة الطبية. وفي يومي ١٧ و ٢٢ تموز/يوليه، نقل إلى مستشفى جندوبة حيث رفض أي علاج ولكن لوحظ أن حالته كانت مستقرة. ثم أعيد إلى السجن بعد أن وقع إقراراً بتحمل كامل المسؤولية عن النتائج التي قد تترتب على رفضه الطعام. وبتاريخ ٢٥ تموز/يوليه بدت عليه علامات التعب والإغماء فنقل بسرعة إلى المستشفى حيث أعلنت وفاته. وتبين من التشريح أن الوفاة ترجع إلى توقف حاد في القلب والجهاز التنفسي بسبب اضطرابات في الأملاح المعدين في جسمه.

ملاحظات

١٠٣٧- يلاحظ المقرر الخاص مع الأسف أنه لم يتلق رداً على طلبه في العام الماضي بالحصول على دعوة لزيارة البلد.

تركيا

البلاغات العادية والردود الواردة

١٠٣٨- برسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بأن سلطات الاتهام تكون في كثير من الأحول غير راغبة في البدء في التحقيقات أو التوصية بإجراء المحاكمة.

١٠٣٩- وبوجه خاص أحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

١٠٤٠- فيقال إن هناك خمسين شخصاً من تيلكلير وأربع قرى أخرى في مقاطعة كاهرامان مارا، هي تورولار وغوغينلير وألوا وموزولار ألقي القبض عليهم بين ٨ و١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، واحتجزوا بعد ذلك في قيادة درك بازاراك. وتعرضوا لضرب شديد بالهراوات مع إرغامهم على أكل فضلات إنسانية، وتعليقهم من الأذرع بعد قيدها إلى خلف الظهر.

١٠٤١- وصفي كاراكوغ يقال إنه احتجز بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ واستجوب في فرع مكافحة الإرهاب في قيادة شرطة بوزياكا لحيازة سلاح ناري بدون ترخيص. ويقال إن عينيه عصبتا وتعرض لصدمات كهربائية مع تعليقه من الذراعين وضرب رأسه في الحائط. ونتيجة هذه المعاملة فقد السمع في إحدى الأذنين ويعاني من صداع. ويقال إنه حصل على تقرير طبي يؤيد مزاعمه وتقدم بشكوى إلى النيابة ولكن ضباط الشرطة زاروه بعد ذلك بفترة قصيرة وهددوه. وبتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يقال إنه توجه إلى حائط مدينة إزمير وأشعل النار في نفسه وذكر أسماء الضباط الذين زعم أنهم عذبوه. وقد توفي من إصابته بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر.

١٠٤٢- دينيز أوزكان، وهو طالب ثانوي عمره ١٧ سنة، شهد في محاكمة ١١ ضابط شرطة متهمين بضرب المصور ميتين غوكتيبي حتى الموت (وكان المقرر الخاص قد تدخل لصالحه عام ١٩٩٦؛ انظر E/CN.4/1999/Add.1، الفقرة ٤٩٨) حينما كان محتجزاً في استنبول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويبدو أن هذا الشاب قبض عليه أثناء مظاهرة في استنبول بعد ذلك بشهرين واحتجز في فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة شرطة استنبول حيث تعرض للتهديد وعلق من ذراعيه وتعرض لصدمات كهربائية. كما يقال إنه تعرض للوي عنقه. وبعد ذلك أطلق سراحه وحصل على تقرير طبي سجل وجود كدمات وحروق في أحد أصابعه. وفي الأيام التالية تعرض هو وأمه لتهديدات من الشرطة في عدة مناسبات.

١٠٤٣- علي سيركان إيروغلو، وهو من الناشطين اليساريين السياسيين، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وإن عينيه عصبتا واقتيد إلى مكان غير معروف حيث استجوب وعذب لمدة ثمان ساعات. وبتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قدم بلاغاً إلى رابطة تركيا لحقوق الإنسان وقدم شكوى إلى النيابة العامة. وبعد ثلاثة أسابيع وجدت جثته معلقة من حزام في العنق في دورة مياه كلية الاتصالات في جامعة بحر إيجه. وحدد معهد الطب الشرعي في إزمير سبب الوفاة بأنها (اختناق بسبب الشنق) مما يوحي بأنه انتحر. وفي التشريح الثاني تبين فيما يقال وجود آثار كلوروفورم وإيثانول في دمه. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ ألقي القبض على ٢٣ شخصاً من معارفه، بما فيهم صديقته. ويقال إن الشرطة اعتدت عليها جنسياً وحاولت إرغامها على الاعتراف بأنه انتحر لأنها أنهت العلاقة بينهما. ويقال إن أصدقاء آخرين تعرضوا للمضايقة الجنسية ولصدمات كهربائية مع تعليقهم من الأذرع. ويقال إن نيابة إزمير فتحت التحقيق في وفاته ولكن لم توجه التهمة إلى أي أحد حتى الآن.

١٠٤٤- غزالي طوران، يقال إنه ألقي القبض عليها يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٩ في إزمير أثناء احتفالات النيروز. ويبدو أنها اتهمت بحمل علم منظمة مسلحة غير قانونية. ويقال إن ضباط الشرطة أحدثوا صدمات كهربائية بأصابعها في ثلاث مرات وهددوا بخلع ملابسها وتعذيبها أكثر من ذلك ما لم تعترف بما يدعونه. ويقال إنها وقعت على إقرار لكنها لا تعرف ما وقعت عليه لأنها لا تعرف القراءة. ولم تتح لها فرصة الاتصال بمحام بعد اليوم الرابع من الاحتجاز. ويقال إن نيابة محكمة أمن الدولة في إزمير تجاهلت قولها بأنها عذبت. وفي نهاية فترة الاحتجاز يقال إن أحد الأطباء كتب تقريراً طبياً بأنها كانت في صحة جيدة دون أن يفحصها على الإطلاق.

١٠٤٥- حسين جيليك، يقال إن احتجز في أول أيار/مايو ١٩٩٨ في فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة شرطة استنبول. ويقال إنه تعرض للضرب والركل أثناء القبض عليه. وفي فرع مكافحة الإرهاب اقتيد من زنزانة إلى مكان التحقيق وهو معصوب العينين ولا يرتدي إلا الملابس الداخلية. ويقال إن ضباط الشرطة ضغطوا على خصيتيه أثناء الاستجواب. وإنه تعرض

للرش بماء ساخن وماء بارد مضغوط على الرأس والخصيتين والرقبة. وبتاريخ ٥ أيار/مايو تقدم إلى أحد الأطباء الذي سجل وجود جراح صغيرة في الكاحل وكدمة على الصدر. وقد شكا من التعذيب إلى وكيل نيابة محكمة أمن الدولة الذي لم يتخذ أي إجراء.

١٠٤٦- على أكبر أوز وزوجته نوران أوز، ألقي القبض عليهما في المنزل في أنطاليا مع أخت علي أكبر أوز يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ألقي القبض على جراح بيطري آخر في منزله في نفس المدينة. واستجوبت رئاسة شرطة أنطاليا هؤلاء الثلاثة فيما يتعلق بعضويتهم في حزب الشعب الثوري. ويقال بإحداث صدمات كهربائية لعلي أكبر أوز في القدم وعضو التذكير. كما تعرضت نوران أوز للتهديد والركل والصفع والتهديد بالاغتصاب وبالقتل مع تعريتها من ملابسها ورشها بماء بارد تحت ضغط، وتعريضها لصدمات كهربائية. كما يقال إن الجراح البيطري الثالث تعرض أيضاً للضرب وتعريته من ملابسه ورشه بماء بارد تحت ضغط، وإرغامه على جلوس القرفصاء وبين ركبته عمود سميك، وتعريضه لصدمات كهربائية في القدم وعضو التذكير. وكانوا جميعاً محتجزين دون الاتصال بالعالم الخارجي لمدة تسعة أيام دون أن يفحصهم أي طبيب. وقد وقعوا جميعاً إقراراً جاهزاً دون أن يسمح لهم بقراءته. وبعد ذلك حكم على علي أكبر أوز لحيازة متفجرات وعضوية منظمة مسلحة غير مشروعة وحكمة عليه بـ ١٢ سنة وستة شهور سجن. وهو الآن في سجن كاناكال. ويقال إن القضاة في محكمة أمن الدولة في إزمير لم يفحصوا ادعاءات التعذيب وسمحوا بقراءة البيانات في المحكمة وبضمها إلى ملف القضية رغم العدول عنها بسبب انتزاعها تحت التعذيب ورغم اعتراضات محامي المتهمين.

١٠٤٧- وبالإضافة إلى ذلك أحال المقرر الخاص معلومات تفيد بأن القضاة يحجمون عن الحكم بالإدانة على أعضاء قوى الأمن أو بفرض أحكام حبس عليهم. وفي بعض الحالات يقال إنه رغم توجيه تهم تعذيب لم ينته الأمر إلى حكم بالإدانة أو حكم بعقوبة يعكس خطورة الجريمة. وقد أحال المقرر الخاص معلومات بوجه خاص عن الحالات الفردية التي يرد موجزها فيما يلي.

١٠٤٨- فيقال إن ثلاثة صبيان عمر ١٠ و ١١ و ١٢ سنة ألقي القبض عليهم أثناء جمع البقايا المعدنية من كوم قمامة في استنبول يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ واقتيدوا إلى قسم الأمن العام في مخفر شرطة كوجوكجيكمشي. وأثناء احتجازهم لمدة ٣٢ ساعة دون الاتصال بالعالم الخارجي. يقال إنهم عروا من ملابسهم وتركوا بالملابس الداخلية في دورة المياه حيث كان الضباط يتبولون عليهم وأمروهم بأن يناموا على النفايات الإنسانية. وقيل إنه طلب من هؤلاء الصبيان أن "يختاروا" بين الصدمات الكهربائية أو الضرب، وأنهم ضربوا بهراوات خشبية، مع التهجم الجنسي وإرغامهم على التوقيع على اعترافات بسرقة جهاز تسجيل. ولكن عند تقديم هؤلاء الصبية إلى النيابة ذكر أحدهم أنه تعرض لصدمات كهربائية مما أيده التقرير الطبي التالي الذي وصف وجود "كدمات في المنطقة اليمنى من الصدغ وآثار حروق سوداء ناشئة من الكهرباء". وبعد ذلك أحيلوا إلى المستشفى الحكومي باكركوي حيث حصلوا على شهادة طبية تفيد بوجود آثار تتفق مع ادعاءاتهم. وقد وجهت نيابة كوجوكجيكمشي الاتهام إلى ثلاثة من رجال الشرطة بموجب المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات بتهمة سوء المعاملة وهي اقل من تهمة التعذيب الأخطر بموجب المادة ٢٤٣.

١٠٤٩- جنكيز أكساكال يقال إنه تقدم بنفسه للاستجواب في مخفر الدرك في قرية فيليكوي بالقرب من ساوصات في مقاطعة أرتفان يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. وتوفي في المستشفى بعد ستة أيام بسبب الإصابات التي حدثت له أثناء

الاستجواب كما يقال. وقد قدمت عائلته شكوى ضد قائد فرقة الدرك في هذه المقاطعة وضد الضابط المسؤول في مخفر الدرك. واستمرت المحاكمة حتى عام ١٩٩٢ حين حكم على المتهمين الاثنين بأربع سنوات وشهرين سجن من المحكمة الجنائية في أرتفان. ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وابرأت الضابطين على أساس أنه لا توجد أدلة كافية لإدانتهما رغم ثبوت وفاة جنكيز أكساكال بسبب التعذيب. وبعد إلغاء الحكم أعيدت المحاكمة، وبدأت من جديد عام ١٩٩٤ في المحكمة الجنائية في أردهان. وفي ١٩٩٧ حكم عليهما بالإدانة بالسجن لمدة سنتين وشهر واحد. وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم بكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأثناء تلك السنوات يقال إن قائد كتيبة الدرك في هذا الإقليم رقي من رتبة ملازم إلى رتبة رائد وأنه أثناء صدور الحكم كان يعمل مديراً لقسم الأمن العام في رئاسة كتيبة الدرك في إقليم أنطاليا. ويقال إن الضابط المذكور تقاعد بعد صدور الحكم بفترة قصيرة.

١٠٥٠- علي رضا أغدوغان، يقال إنه اقتيد إلى الاحتجاز في استنبول بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١، أثناء توزيع منشورات تعترض على دور الحكومة التركية في حرب الخليج. وقد استجوب في مخفر الشرطة في منطقة بيوغلو في المدينة. وفي ذلك المساء "سقط" من الطابق الثالث في البناية. وتبين من تقرير التشريح وجود علامات في جسده تدل على التعذيب مثل الكدمات تحت الذراعين وعلى باطن القدمين، وعلامات على الأصابع وأصابع القدمين. ولم يتبين أبداً إذا كان الشاب البالغ من العمر ١٩ عاماً قد قفز من النافذة للهرب من التعذيب أم أنه ألقي منها. وقد قدم اثنان من ضباط الشرطة للمحاكمة على تعذيبه وحكم عليهما في ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٨ خمس سنوات وستة شهور سجن من المحكمة الجنائية رقم ١ في بيوغلو. وأيدت محكمة الاستئناف أن الضابطين ارتكبا جريمة التعذيب ولكنها ألغت الحكمين على أساس انقضاء المدة.

١٠٥١- عبد الله سلمان وهو صبي عمره ١٣ سنة اتهم كذبا بالسرقة، وقد عصبت عيناه وتعرض للضرب والركل ولصدمات كهربائية من جانب أحد رؤساء الشرطة حين بقية الضباط يضحكون في مخفر شرطة كورتولس في استنبول عام ١٩٩٤. ويقال إن ضابط الشرطة تبين أنه مذنب وحكم عليه بغرامة ٠٠ ٩٠٠ ليرة تركية من المحكمة الجنائية في سيزلي. ولكن محكمة الاستئناف ألغت الإدانة لأسباب فنية في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ وأعادت القضية للمحاكمة من جديد. ولا يزال رئيس الشرطة المذكور في الخدمة حتى الآن.

١٠٥٢- خليل إبراهيم أوكال يقال إنه انتهى إلى غرفة العناية المكثفة بعد استجوابه في جريمة سرقة في مخفر شرطة شينارلي في إزمير يوم ٢٧ كانون الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. ويقال إن الذي استجوبه شرطيان اقتاداه إلى دورة المياه حيث ضرباه بهراوة وركلاه بعد أن سقط على الأرض. ويقال إن ضابط الشرطة الذي حُكم بإدانته لتعذيب هذا الشخص رقي إلى رئيس أثناء المحاكمة وحكم عليه، هو وضابط آخر بغرامة ٠٠٠ ٧٥٠ ليرة تركية والوقف عن العمل لمدة شهرين من جانب محكمة إزمير الجنائية رقم ٢ وذلك بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦. ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم، وبعد إعادة المحاكمة، حكم على الضابطين بالحبس عشرة شهور في آذار/ مارس ١٩٩٨ مع وقف تنفيذ الحكم.

١٠٥٣- يلدا أوزكان وهي عضو في الرابطة التركية لحقوق الإنسان يقال إنها ضربت ضربا شديدا يوم ٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤ من جانب أحد رؤساء الشرطة وأن ملابسها مزقت نتيجة الضرب وأصيبت بثقب في الأذن الوسطى. وقد حكم على هذا الضابط من محكمة بلوغلو الابتدائية رقم ١ في استنبول بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بثلاثة أشهر حبس وثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ. وقد خففت العقوبة إلى غرامة ٠٠٠ ٤٥٠ ليرة تركية.

١٠٥٤- يقال إن ١٦ من الأحداث والشبان ألقي القبض في مخفر شرطة مانيسا بين ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. وإنهم عروا من ملابسهم تماما والاعتداء عليهم جنسيا وتعليقهم من الأذرع وتعريضهم لصدمات كهربائية وأثناء المحاكمة في المحكمة الجنائية في مانيسا ظل هؤلاء الشبان الضحايا يتعرضون للتخويف وحاول واحد منهم الانتحار، وغيرت النيابة وصف التهمة من التعذيب إلى المعاملة السيئة. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ حكم ببراءة ضباط الشرطة ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وانتهت إلى أن "المتهمين اشتركوا اشتراكاً فعلياً في التعذيب" ومن الواجب معاقبتهم. ولكن عند إعادة المحاكمة أمام المحكمة الجنائية في مانيزا حكم بالبراءة مرة أخرى في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٠٥٥- وبرسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أرسلت بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالة التالية.

١٠٥٦- فاطمة دينيز بولاتاس، وهي فتاة كردية عمرها ١٩ سنة، وصديقتها البالغة من العمر ١٦ سنة، يقال إنه قبض عليهما في اسكندرونة يومي ٨ و ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وأنهما اقتيدا إلى فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة الشرطة في الاسكندرونة حيث احتجزتا لمدة خمسة أيام وسبعة أيام على التوالي. ويقال إنهما تعرضا لعصب العينين ومنعهما من النوم أو الذهاب إلى دورة المياه، مع عدم تقديم ماء أو طعام. ويقال إن الشرطة طلبت منهما خلع ملابسهما وأمرتهما بالوقوف في وضع منهك فترات طويلة. وأنهما تعرضتا بانتظام للإهانة والتهديد ويقال إن الفتاة البالغة من العمر ١٦ سنة لإهانة شفوية وجنسية مع ضربها باستمرار على الأعضاء الجنسية وعلى الخلف والصدر والرأس والظهر والساقين وإرغامها على الجلوس على أرضية مبللة لمدة طويلة وتقليبها في الماء وهي عارية وتعليقها من الذراعين وتعريضها للضغط بماء بارد. ويقال إن فاطمة دينيز بولاتاس تعرضت لنفس المعاملة وإلى الاغتصاب من الخلف. ويقال إن ضابط الشرطة أبلغها أن الطبيب نفسه لن يستطيع أن يثبت أنها اغتصبت. وقد قدمت شكوى رسمية ضد ضباط الشرطة وبدأ التحقيق في تشرين الثاني/نوفمبر. ويقال إن الفتاتين حكم عليهما بالسجن لفترة طويلة بعد اتهامهما بالعضوية في حزب العمال الكردستاني والاشتراك في مظاهرة بالعنف ضد القبض على زعميه عبد الله أوجلان. ويقال إنهما ادعتا أن الحكم عليهما يرجع إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب ولكنهما ما زالتا في السجن في انتظار حكم محكمة الاستئناف. ويقال إن الفتاتين فحصتا عدة مرات فحصاً طبياً أثناء فترة الاحتجاز، بما في ذلك اختبار البكارة الذي كشف عن وجود صدمات، وذلك من عدة أطباء مختلفين. ولكن لم يقدم أي طبيب منهم تقريراً عن وجود آثار عنف. وجاء تقرير بعد ذلك من نقابة الأطباء التركية يصف أعراضاً طبية تتفق مع ادعاءات الفتاتين بالتعذيب الجنسي.

١٠٥٧- وردت الحكومة بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن فاطمة دنيز بولاتاس وصديقتها، (التي لا يعرف المقرر الخاص اسمها) احتجزتا بين ٥ و ٨ آذار/مارس ١٩٩٩ للاستجواب ثم حبستا بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩. وقد حكم على فاطمة دينيز بولاتاس وصديقتها بـ ١٢ سنة وستة شهور، وثمان سنوات وأربع شهور على التوالي. وذكرت الحكومة أن كلتاهما عرضتا على الفحص الطبي قبل الاحتجاز وأثناءه وبعده. وذكرت الحكومة أن كلتاهما مرت أثناء الفحوص الطبية باختبار البكارة كل مرة وكانت النتيجة تبين أنهما لم تتعرضا لتعذيب أو أي شكل آخر من أشكال سوء المعاملة مثل الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب من الخلف. كذلك أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنهما كانتا تتقابلان مع أقاربهما أثناء فترة التحقيق. وذكرت أيضاً أن فاطمة دينيز بولاتاس قدمت شكوى من التعذيب والاغتصاب من الخلف وأنها أرسلت إلى المستشفى الحكومي في الاسكندرونة لمزيد من الاختبارات وأكدت هذه الاختبارات عدم تعذيبها أو اغتصابها.

وذكرت الحكومة أنه بناء على هذه التقارير قررت النيابة العامة عدم وجود جريمة؛ ومع ذلك أحيلت القضية إلى رئيس ضباط المنطقة بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لإجراء تحقيق آخر. وذكرت الحكومة أن فاطمة دينيز بولاتاس أنكرت، أثناء فترة التحقيق هذه، ادعاءاتها السابقة بحدوث تعذيب واغتصاب. ولا تزال قضية هاتين الفتاتين منظورة أمام محكمة أمن الدولة في أضنة وذكرت الحكومة أنهما نقلتا من سجن الاسكندرونة إلى سجن كيركجيلر في أضنة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٥٨- بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم عبد الله أوجلان الذي أعيد بالقوة إلى تركيا من نيروبي في كينيا. وكان قد اقتيد أولاً إلى استنبول ثم نقل إلى مكان غير معروف خارج إزمير لاستجوابه. وفي نفس اليوم أصدر المقرر الخاص بياناً صحفياً بشأن هذا الإجراء العاجل.

١٠٥٩- وتلقى المقرر الخاص عدداً من البلاغات من الحكومة بشأن هذه المسألة. ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ أحالت الحكومة مقتطفات مكتوبة من مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء بوليند أجاويد يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩ أشار فيه إلى أن عبد الله أوجلان لم يتعرض للتعذيب وأنه يتمتع بضمانات وحماية القانون التركي. وذكر رئيس الوزراء أيضاً أن الفحوص الطبية تجرى عليه باستمرار مع احترام حقوقه. وبتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ أرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص صحيفة وقائع عن هذه المسألة ذكرت فيها، من بين جملة أمور، أن تدابير أمن مشددة تتخذ لحماية عبد الله أوجلان في السجن. ومن ناحية صحته فقد خصص أخصائي قلب وأخصائي أمراض باطنية من جامعة أولوداغ للإشراف على صحته عن كثب. وذكرت الحكومة أن هذه الفحوص تصدر عنها تقارير طبية منتظمة ترسل بانتظام لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية وللجنة الأوروبية لمنع التعذيب. وذكرت الحكومة أيضاً أن محاميه قدموا إلى محكمة حقوق الإنسان طلباً ضد تركيا بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ يستند، من بين جملة أمور، إلى المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالتعذيب. وذكرت الحكومة أن القضية نظرت بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ وقررت المحكمة عدم وجود حاجة إلى اتخاذ إجراءات وقتية في هذه المرحلة. ولكن المحكمة قدمت إلى الحكومة أسئلة وذكرت الحكومة أنها سترد عليها في الوقت المطلوب. وأخيراً أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن وفداً من اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب زار مراكز الاحتجاز في الشرطة ومنظمات الشرطة في استنبول كما زار سجن إمرالي الذي يأوي عبد الله أوجلان، وذلك في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس، بعد إبلاغ وزارة الخارجية. وبتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ أحالت الحكومة صحيفة وقائع أخرى كررت فيها أنه يحصل على رعاية طبية يومياً وأن التقارير الطبية ترسل إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وللجنة الأوروبية لمنع التعذيب. كما أوضحت الصحيفة أيضاً اجتماع عبد الله أوجلان بمستشاره القانوني عدة مرات.

١٠٦٠- وبتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين، وذلك بالنيابة عن المحامين الثمانية التالية أسماؤهم من مقر حزب الشعب الديمقراطي في ديار بكر: فيريدون جيليك وهو رئيس الحزب في المقاطعة المذكورة الذي يقال إنه هو المحامي التركي عن عبد الله أوجلان، وسليم كوربانولو وعبد الله أكن ويوسف طوسون وسنان تانركولو ومنصور ريتولو ومحمود فيفا وفيردا بوكيرش. كما أحال المقررون الخاصون أيضاً معلومات عن اعتقالات على نطاق واسع في مكاتب الحزب المذكور في جميع أنحاء البلد. فبعد الإغارة على عدة منازل من جانب أعضاء الفرق

الخاصة وحراس القرى ورجال الدرك والشرطة يقال إن نحو ٥٠٠ شخص احتجزوا في رئاسة شرطة كزلتيب وفي رئاسة الدرك في مخفر شرطة كورسار. وأن أكثر من ٧٠٠ شخص محتجزون في ديار بكر و ١٥٠ في استنبول و ٥٠ في باتمان و ١٠ في فيفان و ١٠ في إيلازو ١٠ في إزمير. ويقال إن جميعهم محتجزون بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي ينص على الاحتجاز بدون الاتصال بالعالم الخارجي لمدة سبعة أيام. وفي كزلتيب في مقاطعة ماردين يقال إن مظاهرة سلمية يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ تدعو إلى محاكمة عادلة لعبد الله أوجلان تعرضت لإطلاق النار عليها من جانب قوات الأمن وأن شخصاً واحداً قد قتل واصيب أشخاص آخرون. ويقال إن إطلاق الرصاص حدث في كل من إيرسوي وكورسار وينيماهال في مناطق كزلتيب إذ أطلقت قوات الأمن النار باستخدام المدافع الرشاشة وانتقلت إلى المنطقة بسيارات مصفحة رباعية الدفع.

١٠٦١- وبتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل فذكرت أن المحامين الثمانية احتجزوا يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب إدارة أمن ديار بكر على أساس اعتراضهم وتظاهرهم ضد القبض على عبد الله أوجلان. وقد أفرج عنهم جميعاً بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ بعد التحقيق ولا زالت القضايا ضدهم مستمرة. وردت الحكومة أيضاً بأن التقارير الطبية أثبتت عدم تعرض أي من المحامين لأي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. ورداً على الادعاء بوقوع حالات قبض واسعة النطاق في مكاتب الحزب سالف الذكر في مختلف أنحاء البلد قالت الحكومة إنه لا يمكن تقديم معلومات فعلية عن هذا الادعاء ولكنها أرسلت معلومات تشمل أسماء أشخاص احتجزوا ثم أطلق سراحهم في ديار بكر وباتمان وإلازيغ واستنبول وفان وماردين. وردت الحكومة أيضاً بوقوع مظاهرة غير شرعية يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ في باتمان وقد ألقي القبض على ٢٥ من المتظاهرين وذكرت الحكومة أن المظاهرات كانت مدبرة ومنظمة من رئاسة حزب الشعب الديمقراطي في باتمان، وأن هذا هو السبب في تفتيش مقار هذا الحزب السياسي. وأنكرت حدوث أي إطلاق نار وذكرت أن تدابير أمن مشددة اتخذت في هذه المناسبة.

١٠٦٢- وبتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين باستقلال القضاة والمحامين وبحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وذلك باسم المحامين التالية أسماؤهم الذين يمثلون عبد الله أوجلان (انظر أعلاه) الذين يقال إنهم تعرضوا للتهجم والتخويف من الشرطة: أحمد زكي أوككلو، وعرفان دوردان، نيازي بولجان، مكرم تيبي (امرأة)، رفيق إرغون، أحمد أفار، تورغاي كايا، ديريا باير (امرأة)، حسب كابلان، نيازي جيم، سيد كاراباكان، زيني بولات (امرأة)، دوان إربا، فيليز كالايش، وفهيم جهون. ويقال إن محامي الدفاع اضطروا إلى مغادرة قاعة الجلسة بعد إلقاء قذائف تشمل الأحجار وأشياء معدنية عليهم. ويقال إنهم اقتيدوا جميعاً إلى مخفر شرطة قريب حيث هددوا بالقتل. ويقال إنهم اقتيدوا بعد ذلك إلى سوق ينيهير حيث ضربهم ضباط الشرطة وركلوهم. ويقال إن بعضهم أصيب بإصابات.

١٠٦٣- وبتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم ديفريم تاس الذي يقال إنه قبض عليه بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ مع صديقته و ٢٥ شخصاً آخرين في مركز بيكساف الثقافي في كيديكوي من جانب اثنين من رجال الشرطة بالزي الرسمي ونحو أربعة بالملابس المدنية. ويقال إنه اقتيد إلى فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة أمن استنبول كما يقال إن سليمان ياتر الذي كان محتجزاً في نفس الوقت توفي أثناء الاستجواب.

١٠٦٤- وبرسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بالقول بأن المعلومات المقدمة من الإدارة العامة للأمن في استنبول والتقارير الطبية تفيد بأنه لم يتعرض أحد من المقبوض عليهم في ذلك الوقت للتعذيب. وذكرت أن سليمان ياتر كان على قائمة المطلوبين من الشرطة للاشتباه في عضويته النشيطة في الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني غير المشروع وأنه بدأ الإضراب عن الطعام وأغمي عليه أثناء الاستجواب بعد اليوم الثاني وأنه اقتيد فوراً إلى أقرب مستشفى حيث توفي. ووعدت الحكومة بإرسال مزيد من المعلومات عن هذه القضية الأخيرة إلى المقرر الخاص.

١٠٦٥- وبتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم سري أوسطى الذي ألقي القبض عليه في منطقة نورتيبي في استنبول يوم ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩. ويقال إن الشهود رأوا رجال شرطة بالملابس المدنية يطلقون خمس أو ست طلقات وحاولوا دوسه بالسيارة. ويقال إنه اقتيد في سيارة شرطة.

١٠٦٦- وردت الحكومة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بأنه استجوب بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ عندما كانت الشرطة تجري تفتيش على بطاقات الهوية. وقالت الحكومة أنه قدم للشرطة بطاقة طالب مزورة وعندما شكت الشرطة فيه حاول الهرب فتتبعه رجال الشرطة وأمسكوا به وأصيب في ذلك اليوم. وبعد ذلك استجوب عن اشتراكه في أنشطة منظمة تسمى باسم الاتحاد الثوري التركي للشيوعيين والبولشيفيك وأحيلت القضية لمكتب رئيس نيابة أمن الدولة في استنبول يوم ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ وفقاً للتشريع الخاص بالاحتجاز والاستجواب. وقالت الحكومة أنه موجود الآن في سجن عمرانية (استنبول) وهو من نوع E. وذكرت الحكومة أنه قدم شكوى رسمية إلى مكتب رئيس نيابة أمن الدولة في استنبول بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بأنه تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز. وذكر التقرير الطبي الذي صدر في نفس يوم تقديم الشكوى وجود علامات تعذيب على جسمه وبضرورة إعطائه إجازة من العمل لمدة أسبوع. وذكرت الحكومة أن التحقيق جارٍ مع الضباط الذين استجوبوه وأن المحكمة عقدت جلسة لسماع أقوال المسؤولين عن هذه الواقعة. ولا زالت القضية منظورة في محكمة أمن الدولة في استنبول.

١٠٦٧- وبتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً آخر باسم حق ألبان الذي يقال إنه احتجز بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في مخفر حدود إيسالا عندما كان يحاول الدخول إلى تركيا من اليونان بجواز سفر مزور. ويقال إنه احتجز أولاً في شرطة أدرنه ثم نقل إلى فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة شرطة استنبول. وبعد ذلك نقل إلى مخفر شرطة تونشلي عندما أبلغ هذا المخفر استنبول بأن لديه أمراً بالقبض عليه.

١٠٦٨- وبتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ ردت الحكومة بتقديم معلومات من وزارة العدل وأكدت الحكومة زمان ومكان القبض على حق ألبان وظروف هذا القبض كما جاءت في التقارير التي وردت للمقرر الخاص. وذكرت الحكومة أن إدارة أمن استنبول احتجزته بتاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ ثم جدد حبسه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ بقرار من محكمة أمن الدولة في استنبول. وذكرت الحكومة أيضاً أن القضية أحيلت بعد ذلك إلى مكتب رئيس نيابة تونشيلي الذي جدد حبسه حتى ٩ تموز/يوليه وفقاً للقانون. وذكرت الحكومة أنه نقل بعد ذلك من استنبول إلى تونشيلي محبوساً في سجنها يوم ٩ تموز/يوليه بعد الاستجواب. وردت بأنه اعترف أثناء استجوابه أنه كان من كبار المسؤولين في منظمة الحزب الشيوعي التركي الماركسي اللينيني غير المشروعة وأنه اشترك في عدة أنشطة غير مشروعة لهذه المنظمة شملت عمليات القتل والمقاومة المسلحة ضد قوات الأمن، وأفعالاً إرهابية أخرى.

١٠٦٩- وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي باسم كمال إيرتورك وبلنت إيرتورك، اللذين يقال إنهما حبسا بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩ بأمر من محكمة أمن الدولة في أنقرة بسبب هجوم على محافظ جانكيري وأنهما أرغما تحت الإكراه على الاعتراف بالجريمة ونقلا بعد ذلك إلى سجن إيسكيشهر من نوع E حيث تعرضا لمعاملة سيئة من الحراس ومن السجناء. ويقال إنهما طلبا نقلهما إلى السجن في أنقره.

١٠٧٠- وبرسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أكدت الحكومة تاريخ إلقاء القبض وظروفه وأشارت إلى أن الاثنين اعترفا بعضويتهما في المنظمة الإرهابية غير المشروعة المسماة باسم جيش تحرير العمال والفلاحين الأتراك كما أضافت أنه سمح لهما بالاتصال بالمحامين وأن التقارير الطبية أكدت أنهما بصحة جيدة ولم يتعرضا لمعاملة سيئة أثناء الاحتجاز. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن سجن إيسكيشهر يخضع لرقابة محكمة أمن الدولة في أنقره وأنه لا يبعد إلا مسافة قصيرة عن أنقرة. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنهما بدءا الإضراب عن الطعام وأنهما أنهياه بإرادتهما بعد إدخالهما إلى المستشفى الحكومي في إيسكيشهر. وأضافت الحكومة أن نقابة محامي استنبول طعنت أمام مجلس الدولة في الكتاب الدوري الذي أصدره وزير العدل بنقل السجناء، وأن الدعوى لا زالت منظورة. وعلى ذلك فإن طلبهما بالنقل إلى السجن المركزي في أنقره لا يزال معلقاً.

١٠٧١- وبتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم يوكسيل بيتودوان الذي يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ في إزمير واقتيد إلى فرع مكافحة الإرهاب في رئاسة شرطة إزمير ثم إلى نفس الفرع في رئاسة شرطة استنبول يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ ويقال إن محكمة أمن الدولة في استنبول جددت حبسه لمدة ثلاثة أيام بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩.

١٠٧٢- وبتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء الجبري أو غير الطوعي وذلك باسم سلماي ألتاي الذي يقال إن ثلاثة رجال مسلحين ويرتدون الملابس المدنية اختطفوه يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من سجن غازي أنتب من نوع E حين كان يزور أحد أقاربه. وقد أنكرت الشرطة في غازي أنتيب أي علم بحالة الاختطاف هذه.

١٠٧٣- وفي نفس النداء العاجل تدخل المقرران الخاصان باسم إبراهيم ألبدوان، وهو كردي من مقاطعة مارا يقال إنه أخذ من قريته إلى الاحتجاز يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بواسطة جنود من قيادة درك بازارك. وأنه ظل في الاحتجاز دون الاتصال بالعالم الخارجي إما في بازارك أو في رئاسة الشرطة في مدينة مارا ولكن السلطات لم تعترف باحتجازه.

١٠٧٤- وبتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم محمد شليك الذي يقال إنه ألقي القبض عليه هو ورجلين آخرين بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في وسط مدينة ديار بكر. ويقال إنهما محتجزان لدى الشرطة دون حق الاتصال بالعالم الخارجي.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١٠٧٥- برسالة مؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على البلاغ الذي أرسله المقرر الخاص بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرات ٧١٧-٧١٩).

١٠٧٦- ففيما يتعلق بزينب أفشي أشارت الحكومة إلى أن القبض عليها كان بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ للاشتباه في اشتراكها في أعمال إرهابية غير مشروعة. وأفادت تقارير طبية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنها لم تتعرض للتعذيب أبداً. وبعد محاكمتها أمام محكمة أمن الدولة في استنبول بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديمسبر ١٩٩٦ أدخلت السجن.

١٠٧٧- وفيما يتعلق بسليمان غولتيكين، أشارت الحكومة إلى أنه احتجز بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ للتهرب من الخدمة العسكرية ثم سلم إلى إدارة الخدمة العسكرية في تيكريداغ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأفاد تقرير طبي مؤرخ في نفس اليوم بأنه لم يتعرض لتعذيب.

١٠٧٨- وفيما يتعلق بسيفيل دالكليتش، ردت الحكومة بأن التقارير الطبية أكدت أنها لم تتعرض لتعذيب.

١٠٧٩- وفي نفس الرسالة ردت الحكومة على المزاعم التي أرسلت في أيار/مايو ١٩٩٧ عن تعذيب حكمت الكشلي (E/CN.4/1998/38/ADD.1 الفقرة ٤٢٤). وأشارت إلى أن المعلومات المقدمة من مكتب محافظ كارس تفيد أنه لم يحتجز على الإطلاق.

١٠٨٠- وفي نفس الرسالة ردت الحكومة على عدة ادعاءات أرسلت في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٨٨ وما بعدها).

١٠٨١- ففيما يتعلق بدون طالون، أشارت الحكومة إلى الإفراج عنها بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وأن والدها تقدم بشكوى من سوء المعاملة إلى رئيس نيابة الفرع وذلك بمساعدة من لجنة التحقيق في حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية الكبرى. وقد كان القرار هو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى. وفيما يتعلق بكان دوغان (نفس المرجع الفقرة ٤٩١) أشارت الحكومة إلى الإفراج عنه بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ بعد استجوابه في فرع مكافحة الإرهاب في إدارة الأمن في أنقره. وأكد التقرير الطبي في وقت الإفراج عنه أنه لم يتعرض لتعذيب. وفيما يتعلق بتيفون كيرس ورفعت أونوركا (نفس المرجع الفقرة ٤٩٢) أشارت الحكومة إلى أن معهد الطب الشرعي لم يجد أي دليل على التعذيب. وفيما يتعلق بعلي حيدر إيفي ومسلم إيفي (نفس المرجع الفقرة ٤٩٥) أشارت الحكومة إلى أن علي حيدر إيفي قفز من النافذة في الطابق الثالث من مبنى الأمن في أنقره وقد أكده تقرير التشريح. وقد رفعت النيابة قضية ضد سلطة الشرطة ولكن كان القرار هو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى بتاريخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد أفرج عن مسلم إيفي بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفيما يتعلق بخليل دنش (نفس المرجع الفقرة ٥٠٤)، أشارت الحكومة إلى أنه لم يتعرض لإصابة ولا لحبس أثناء مظاهرات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١٠٨٢- وأخيراً في نفس الرسالة ردت الحكومة على حالتين أحالهما المقرر الخاص في أيار/مايو ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/35/Add.1).

١٠٨٣- ففيما يتعلق بغريب أولميز (نفس المرجع الفقرة ٦٩٣)، أكدت الحكومة أنه توفي في الحجز يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ولكنها قالت إن التشريح كشف على عدم تعرضه لأي تعذيب وأن وفاته ترجع إلى التسمم. وبما أنه كان نحالاً يستخدم مواد كيميائية فإن الحكومة أنها تعتقد أنه ربما كان مصاباً بتسمم قبل احتجازه.

١٠٨٤- وبرسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨ قدمت الحكومة معلومات جديدة عن ليشقر أكار، الذي كان المقرر الخاص قد وجه نداء عاجلاً باسمه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٢٩). وأشارت الحكومة إلى أنه تهجم على قوات الأمن وأحدث شغباً في مدخل سجن إيلازيغ يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وكانت النتيجة هي إصابته. وأشارت الحكومة إلى أن مزاعم التعذيب والحبس الانفرادي لا أساس لها، ولكن لما كانت هناك شكاوى مقدمة ضد موظفي إنفاذ القوانين فإن مكتبي رئيس نيابتي إيلازيغ وديار بكر يحققان في الموضوع. وقرر مكتب رئيس نيابة بتريس إحالة المسألة إلى مكتب المحافظ الذي قرر بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ عدم اتخاذ إجراء قضائي بسبب عدم كفاية الأدلة.

١٠٨٥- وفيما يتعلق بعبد الله باسكن (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٦٩٨)، أكدت الحكومة أنه توفي، في "ظروف مشبوهة"، وفقاً لمكتب النيابة العامة، من إصابات في مستشفى سجن بتمان يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ أحيلت القضية من مكتب رئيس نيابة كوزلوك باتمن إلى مكتب محافظ باتمن لإجراء مزيد من التحقيقات. وبعد قرار مكتب المحافظ بعدم اتخاذ أي إجراء قضائي قدم استئناف إلى المحكمة العليا بتاريخ ٩ كانون الأول/ديمسبر١٩٩٧ وأعيدت القضية إلى مكتب المحافظ ولا زالت منظورة فيه وقت إعداد رد الحكومة.

١٠٨٦- وبرسالة مؤرخة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ردت الحكومة على نداء عاجل وجهه المقرر الخاص بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بالنيابة عن محمد مذاقه (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٣٠). وأشارت الحكومة إلى أن ابنه قدم طلباً إلى مكتب رئيس نيابة إيلازيغ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لمعرفة مكان وجوده. وبعد عدة تحقيقات لم يمكن التوصل إلى نتيجة وتأكد على أن محمد مذاق لم يحتجز أبداً لا من جانب شرطة تونشيلي ولا شرطة إيلازيغ وأفادت الحكومة أن هذه المسألة ليس فيها أي خلفية سياسية أو عقائدية وأنها ترتبط بجريمة جنائية.

١٠٨٧- تلقى المقرر الخاص بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ مذكرة معلومات من الحكومة تبين آخر الخطوات التي اتخذتها تركيا في عملية إصلاح حقوق الإنسان. واشارت هذه المذكرة، من بين جملة أمور، إلى مشروع تعديل المواد ٢٤٣ و ٢٤٥ و ٣٥٤ من قانون العقوبات التركي، وهو مقدم إلى الجمعية الوطنية الكبرى منذ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩. ويضع هذا التعديل تعريفاً جديداً للتعذيب وسوء المعاملة بموجب قانون العقوبات ويغلظ العقوبة على جرائم التعذيب وعلى الموظفين الصحيين الذين يزورون شهادة طبية بهدف إخفاء التعذيب وسوء المعاملة.

١٠٨٨- وأخيراً بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن قانون مقاضاة الموظفين المدنيين وافقت عليه الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وبدأ نفاذه من يوم ٥. ومن السمات المهمة في القانون الجديد أنه يضع "حداً زمنياً" للانتهاء من القضايا. وعلى ذلك فهو لا يعترف بعدم المساءلة بسبب

انقضاء المدة ويجعل الموظفين المدنيين مسؤولين أمام المحاكم عن أي عمل مخالف للقانون. وطبقاً لهذا القانون تكون إجراءات محاكمة الموظفين المدنيين كما يلي: تقدم الشكوى إلى مكتب وكيل النيابة الذي يبلغ المكتب الحكومي الذي يعمل فيه الموظف المدني المتهم. ويكون لرئيس هذا المكتب سلطة تقرير قبول طلب إجراء التحقيق خلال ٣٠ يوماً (أو ٤٥ يوماً في الحالات الاستثنائية) فإذا لم يأذن الموظف الرئيسي بإجراء التحقيق يكون عليه تقديم أدلة مقبولة إلى مكتب النيابة. أما إذا وافق فيكون للموظف المتهم، كما يكون للنيابة العامة في حالة عدم الموافقة، استئناف هذا القرار إلى مجلس الدولة أو إلى المحكمة الإدارية الإقليمية لإعادة النظر فيه، على أن يصدر الحكم خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ويكون هذا الحكم نهائياً. وعلى ذلك فإن المدة القصوى للوصول إقرار نهائي بتقديم القضية إلى المحكمة لا تجاوز أربعة شهور ونصف الشهر على الأكثر.

ملاحظات

١٠٨٩- يعرب المقرر الخاص عن تقديره لردود الحكومة ويرحب بتدابير الإصلاح القانوني التي ستعزز منع التعذيب في القانون الجنائي والإجراءات التي أدخلت تعديلات كبيرة على قانون مقاضاة الموظفين المدنيين. وهو لا يزال يعتقد أن من الضروري تقليل فترات الاحتجاز دون الاتصال بالعالم الخارجي المسموح بها حتى يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على لجوء موظفي إنفاذ القوانين إلى التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة.

أوغندا

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٩٠- بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم مبولا بوامبوكامو وجوناس موتامو وكامبال باهيكوا والكومندان كاكولي والكومندان موهيندو وغيرهم من كبار أعضاء جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وباسم فرانسوا موامبا وهو عضو في مجموعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم حركة تحرير الكونغو الذين كانوا ضمن ٢٥ شخصاً اعتقلهم الجيش الأوغندي بعد مقتل قائد أوغندي كبير هو الرائد إيكونديري، بواسطة مجموعة من السكان الأصليين تعرف باسم ماي ماي وذلك في بوتيمبو في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويقال إن الـ ٢٥ شخصاً ألقي القبض عليهم حوالي بوتمبو في مقاطعة كيفو الشمالية وأنهم متهمون بالاشتراك في القتل ولا يعرف مكان وجودهم.

أوكرانيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٩١- بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم يوسف روزيمورادوف، وهو عضو بارز في حزب إرك وهو حزب معارضة أوزبكي محظور، وباسم محمد بيكزون وهو من محرري صحيفة الحزب التي تحمل أيضاً اسم إرك وشقيق محمد صالح زعيم الحزب المنفي، اللذين يقال إنهما يتعرضان للترحيل فوراً وبالقوة إلى أوزبكستان حيث قد

يتعرضان لخطر التعذيب. ويقال إنهما احتجزا يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩ في كييف أثناء إغارة على شقتيهما اشتركت فيها شرطة أوزبكستان وشرطة أوكرانيا. ويقال إن القبض عليهما جزء من الانقضاض على معارضي رئيس جمهورية أوزبكستان وعلى عائلاتهم وشركائهم بعد سلسلة من انفجارات القنابل في طشقند يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتفيد معلومات جديدة وردت للمقرر الخاص أنهما رحلا بالفعل يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩.

١٠٩٢- وبرسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل إذ أشارت إلى أن فحص الأوراق الواردة من مكتب النائب العام في أوزبكستان، وفي ضوء استنتاجات التحقيق الذي أجرته وزارة الداخلية الأوكرانية، تأكد لمكتب النائب العام في أوكرانيا عدم وجود ما يمنع تسليم الشخصين المذكورين ومعهما اثنان آخران من أوزبكستان هما ن. شريبوف وكاف. ديروف. كما أوضحت الحكومة أن التسليم كان متفقاً مع الإجراءات التي رسمها القانون المحلي ومع الاتفاق المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥ مع حكومة جمهورية أوزبكستان للتعاون في مجال مكافحة الجريمة واتفاقية منسك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن المساعدة القضائية والعلاقات القضائية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية.

الولايات المتحدة الأمريكية

البلاغات العادية والردود الواردة

١٠٩٣- برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه لا يزال يتلقى معلومات عن استخدام أحزمة إفقاد الوعي وغيرها من تقنيات الصدمات الكهربائية (E/CN.4/1998/38، الفقرة ٢٠١). وفي هذا الصدد أحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

١٠٩٤- جيفري لي ويفر يقال إنه كان يصرخ من الألم ويضرب بيديه المنضدة التي كان يجلس عليها عندما حرّك حزام إفقاد الوعي الذي كان يقال إنه يرتديه في محكمة مقاطعة بروارد في فلوريدا يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وظلت يداه ترتجفان لمدة ١٠ دقائق بعد هذه الواقعة.

١٠٩٥- براين هيل يقال إنه رجع إلى الخلف في كرسيه متشنجاً لعدة ثوانٍ عند تحريك الحزام المزعوم الذي يقال إنه كان يرتديه في المحكمة العليا في مقاطعة ألاميدا في أوكلاند يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨. ويقال إنه أخذ إلى المستشفى بعد هذه الواقعة وأفرج عنه فيما بعد في نفس اليوم. ويقال إن هذا الحزام قد حرّك عندما انحنى أحد أفراد الشرطة على الكرسي وداس على زر إلى ناقل التيار.

١٠٩٦- كينيث ديبوتي يقال إنه تعرض لصدمة كهربائية من الحزام المذكور عندما حركه أحد أفراد الشرطة في المحكمة العليا في مقاطعة كينت في ديلاوير في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وإن تحريك هذا الحزام أدى إلى صدمة كهربائية مؤلمة جداً وإلى علامات حروق على الفخذ الأيسر وأسفل الظهر.

١٠٩٧- ويندل هاريسون، يقال إنه تعرض لصدمات كهربائية من أفراد الشرطة بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ في قاعة المحكمة في مقاطعة كيرن في كاليفورنيا. وقد أجبر على ارتداء حزام إفقاد الوعي بناء على طلب نائبة رئيس الشرطة التي

قالت إنه لم يرد عليها عندما سألته ما إذا كان يريد الذهاب إلى دورة المياه ولأنها لم تحب طريقة نظره إلى الناس في قاعة المحكمة. وبعد سنوات عديدة يقال إنه لا يزال يعاني من كوابيس وعدم النوم بسبب الصدمة المذكورة.

١٠٩٨- كريج شيلتون، يقال إنه تعرض لألم هائل في جسمه بأكمله حتى إنه سقط على الأرض بسبب تعريضه مرتين لصدمات كهربائية من هذا الحزام بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويقال إنه كان يرتدي الحزام أثناء نقله من مرفق هاتشيسون العقابي إلى مرفق لارنيد العقابي للصحة العقلية في كانساس من أجل العلاج الطبي.

١٠٩٩- أوتيس بروك، وهو شاب عمره ١٧ سنة، محبوس في جناح الأحداث في سجن مقاطعة كينتون في في كينتيكي، يقال إنه تعرض للضرب والركل والإهانة الشفهية ولصدمتين كهربائيتين باستخدام بندقية إفقاد الوعي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وذلك لرفضه الانتقال من زنزانة انفرادية. وقد قدمت شكوى إلى إدارة القضاء ولا تزال منظورة.

١١٠٠- مايكل لامبيير، وهو محبوس في سجن مقاطعة كينتون، يقال إنه توفي بعد مواجهة مع موظفي السجن. ويبدو أن المواجهة حدثت عندما حاول حراس السجن نقله من زنزانة انفرادية إلى المستشفى لتقييمه نفسانياً. وليس من الوضح بالضبط ما هي ظروف وفاته. ويقال إن وجهه تعرض للرش بالفلفل مع تحريك بندقية إفقاد الوعي لتحذيره بضرورة التعاون.

١١٠١- كذلك أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن ادعاءات باستخدام هذه الأحزمة على سجناء كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشري في سجن أبروشية نيو أورليانز في لويزيانا. ويقال إن هذا المرفق يفرض على فئتين من السجناء ارتداء الحزام المذكور أثناء النقل. الفئة الأولى هي سجناء الأمن المشدد الذين قد ينشأ عنهم أكبر خطر أثناء النقل. والفئة الأخرى هي السجناء من الوحدة المنفصلة الخاصة بمرضى نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فهذه الفئة يجب أن ترتدي الحزام المذكور أثناء النقل مهما يكن تصنيفها الأمني. ويقال إن كثيراً من السجناء في هذا المرفق ممن يعانون من فيروس نقص المناعة البشري يعانون من التهابات مرتبطة به. وهناك قلق من أن يكون استخدام حزام إفقاد الوعي سبباً في تعقد الحالة الطبية للسجناء المصابين بالفيروس المذكور. كما أن هناك تقارير بأن السجناء المصابين به يطلب منهم التوقيع على إقرار بقبولهم ارتداء الحزام المذكور وإلا فإنهم لن ينقلوا إلى مكان العلاج الطبي.

١١٠٢- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن الحالات الفردية التالية من سوء المعاملة.

١١٠٣- روبرتو سيابرازي، يقال إنه تعرض للضرب والحبس الانفرادي لمدد طويلة وللإهانة الشفوية في عدة أوقات أثناء حبسه في المرفق العقابي في كوكساكي في نيويورك، وفي مركز ميد هيدسون النفساني ، وفي سجن مقاطعة ناساو، وفي مرفق كلينتون العقابي. ويقال إنه تعرض للضرب على ضفيرة أعصاب المعدة والخصيتين بعصا خشبية من جانب أحد أفراد الشرطة أثناء القبض عليه يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ في مقاطعة ناساو. وبتاريخ ٧ شباط/فبراير و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ يقال إنه ألقي على الأرض وركل وضربت رأسه في الأرضية الاسمنتية من جانب أربعة حراس في سجن مقاطعة ناساو. ويقال إنه أجريت له جراحة بعد ذلك لجروح في الرأس في المركز الطبي في مقاطعة ناساو. وبتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، هجم عليه الحراس لرفضه الذهاب إلى المحكمة بسبب المرض. والنتيجة هي أن وجهه وجسمه أصيب بكدمات

وكسر أحد أصابعه، مع آلام في الظهر والكتفين والرأس والعنق وصعوبة في التنفس. ولا يبدو أنه حصل على علاج طبي. ويقال أيضاً إنه استبقي في الزنزانة لمدة ٢٤ ساعة طوال ٢٠٠ يوم.

١١٠٤- نيكولاوس كونتريراس، وهو سجين سابق في مزرعة الأحداث الصبيان في أريزونا. يقال إنه أودع في الحبس الانفرادي أيام ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ لبطء مجهوده في التدريب ولشكواه من الشعور بالتعب والمرض. وبتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ أدخل في العزل مرة أخرى بسبب عدم سماع ما يقوله الموظفين عن سلوكه أثناء التدريب. ويقال إنه توفى بعد ذلك في اليوم نفسه حين أرغمه الموظفون على التدريب العنيف.

١١٠٥- جيل ف. ويب، وهو أفريقي أمريكي عمره ١٧ سنة، يقال إنه تعرض للركل من أحد أفراد الشرطة الذي أمسكه من ذراعيه وساقيه وشعره وضربه مرتين في لوح خشبي بعد إخراجه من سيارته التي كانت قد تحطمت إثر تعقب الشرطة لها في دينفر في كولورادو في آذار/مارس ١٩٩٧. ويقال إن الضابط المسؤول أوقع عليه جزاء هو خصم خمسة أيام من إجازته.

١١٠٦- جيمس باركينسون، وهو مريض عقلي يقال إنه توفي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في فارفيلد في كاليفورنيا بعد أن ربطته الشرطة بالسلاسل ووجهه إلى الأسفل مع رشه بـ Oleoresin Capsicum المعروف باسم الفلفل وضربه عدة مرات ببندقية ليزر كهربائية.

١١٠٧- مايكل فالنت، يقال إنه توفي بسبب جلطة دموية في آذار/مارس ١٩٩٧ بعد احتجازه لمدة ١٦ ساعة في سجن ولاية يوتاه. ويقال إن قدميه كانتا مقيدتين بسلاسل معدنية وإن المقعد كانت فيه فتحة تسمح له بالتبرز والتبول دون الحركة.

١١٠٨- سامي مارشال، وهو سجين مريض عقلياً في سجن كوينتين في كاليفورنيا، يقال إنه توفي في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بعد أن استخدم الحراس معه الرش بالفلفل لأكثر من ساعة حينما اعتصم في زنزانته. وتبين للطبيب الشرعي أن أرجح أسباب الوفاة هو الحساسية من الرش بالفلفل.

١١٠٩- أنيت رومو، وهي شابة كانت حاملاً في سجن ماريكوبا، ويقال إنها رجت موظفي السجن بدون فائدة للحصول على مساعدة طبية عندما بدأت في النزف في عام ١٩٩٧ وأنها فقدت الوعي فأخذت إلى المستشفى على عجل ولكن الجنين توفي.

١١١٠- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن ادعاء سوء معاملة السجناء في سجن ولاية فرجينيا في واليـنز ريدج. فيقال إن الحراس يستخدمون تدابير عقابية تعسفية منها اختيار السجناء عشوائياً لضربهم أثناء الليل، من أجل إشاعة مناخ الخوف في السجن. ويقال إن هذه المعاملة السيئة تستخدم لتخويف القادمين الجدد إلى السجن. كما يقال إن السجناء لا يحصلون على الرعاية الطبية وأن غيرهم لا يطلبون الرعاية الطبية خوفاً من الانتقام منهم. ومن حالات التعسف الأخرى يقال إن هناك حرماناً من النوم وإبقاء الأنواء مضاءة ٢٤ ساعة والإهانة بالقول الذي يتضمن إيحاءات عنصرية، والتهديد باستخدام العنف. وقد أحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

١١١١- فيليب كوردوفا، الذي نقل فيما يبدو أخيراً إلى السجن من نيو مكسيكو تعرض للضرب من الحراس أثناء حجزه في اليوم الأول في السجن يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتفيد المعلومات الواردة أن الحراس استخدموا أيضاً بنادق الصدمة الكهربائية عليه وأنهم قاموا بمحاكاة عملية لواط ضده باستخدام القضيب المعدني الذي يربط قيود اليدين بسلاسل ثقال خلف الظهر.

١١١٢- وأخيراً، وجه المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى المعلومات التي لا زال يتلقاها عن استمرار حالات التعسف والعنف من جانب الشرطة في إدارة شرطة نيويورك (E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٩٩).

١١١٣- أدنر لويما، وهو مهاجر هاييتي، يقال إنه تعرض لإصابات داخلية خطيرة بعد أن ضربه أفراد شرطة نيويورك ودفع أحدهم بيد رشاش مياه دورة المياه إلى عجز هذا الشخص في مخفر شرطة بروكلن في آب/أغسطس ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة أن أربعة من رجال الشرطة كانوا ينتظرون المحاكمة في منتصف ١٩٩٨ بتهم اتحادية بالاعتداء في هذه الحالة.

١١١٤- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة في أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءا ت العاجلة والردود الواردة

١١١٥- بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أوغستين أبولاد أيود، وهو طالب لجوء من نيجيريا، يقال إنه معرض للترحيل فوراً إلى نيجيريا حيث قد يتعرض لخطر التعذيب. وكان قد سبق ترحيله من الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وقبض عليه أفراد أمن الدولة النيجيري فوراً وحبسوه وعذبوه لمدة ثلاثة شهور. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ هرب من السجن إلى الولايات المتحدة ويقال إنه قدم التماساً بإيقاف ترحيله.

١١١٦- وبرسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، ردت الحكومة بشرح عملية النظر في الادعاءات بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أنها أشارت إلى أن سياسة الولايات المتحدة هي عدم الكشف لأطراف ثالثة عن أي معلومات تخص طلب اللجوء أو الإعفاء من التعذيب إلا بموافقة مكتوبة من الطالب. وأخيراً أشارت الحكومة أنه إذا كان أوغستين أبولاد أيود قد قدم هذا الطلب بموجب الاتفاقية فإنه لا يتعرض لخطر فوري في الترحيل ما دام الطلب منظوراً. وأضافت أن قاضي الهجرة هو الذي يقرر إذا كان الطلب سليماً.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١١١٧- برسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، ردت الحكومة على النداء العاجل أرسل بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ باسم ليونارد بيلتيير (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٥١). وفيما يتعلق بأحوال السجن وادعاءات المعاملة اللاإنسانية أشارت الحكومة إلى أن مكتب السجون يبذل كل جهده للتأكد من أن جميع السجناء يعاملون معاملة عادلة ضمن السياسة

المقررة وأن المعاملة التعسفية أو اللاإنسانية من جانب السجناء أو الموظفين العقابيين غير مقبولة ولا يمكن التسامح فيها. وقالت الحكومة إن ليونارد بيلتيير تعرض للتفريق التأديبي لرفضه إجراء تحليل البول المعتاد. وشرحت الحكومة أن التفريق التأديبي ليس مساوياً للحبس الانفرادي ولكنه يفرق السجن عن بقية السجناء ويقلل من اتصاله بهم وهو لا يؤثر على حقوق الزيارة وإن كان يعني وقف بعض الامتيازات. وأخيراً أشارت الحكومة أنه لما كان ليونارد بيلتيير مسجوناً في سجن ليفنورث في تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٩٦، فإنه كان ضمن السجناء في هذا السجن بصفة عامة. وأما عن الادعاء بنقص الرعاية الطبية فأشارت الحكومة إلى أنه تلقى الرعاية الطبية المناسبة وخصوصاً علته الأساسية وهي متلازمة فيمبوروماندیبولار في المفاصل وذلك من المكتب الاتحادي للسجون وأن أخصائيين عديدين من الأطباء فحصوه وقد أجريت له عدة عمليات حتى يظل الفك مفتوحاً ومتحركاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ رفض أي معاملة جديدة لمشكلة الفك المزمنة، وفي آذار/مارس ١٩٩٩ شرح له الأخصائيون أن هذا العيب لا يمكن تصحيحه. وهو يخضع منذ ذلك التاريخ لنظام غذائي طبي.

ملاحظات

١١١٨- يعرب المقرر الخاص عن تقديره لردود الحكومة على نداءاته العاجلة ولكنه يرى أن من المؤسف عدم الرد على البلاغات التي تدعي بحالات تعسف يدخل ضمن ولايته. ولا يمكن تبرير الطبيعة المزمنة لهذه المشكلة بالصعوبات الداخلية في الحصول على معلومات في نظام اتحادي.

أورغواي

البلاغات العادية والردود الواردة

١١١٩- برسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة معلومات عن لويس سوريا وفرانشيسكو سافاديرا اللذين يقال إنهما تعرضا للتعذيب يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩ من تسعة أفراد بالملابس الرسمية وآخر بالملابس المدنية أثناء تنفيذ أعمال صيانة في سفن الأسطول البريطاني. فأثناء تناول طعام الغداء فتح الباب وقال شخص لهما أن يبتعدا عن هذا الموقع لأنه موقع مخفر الشرطة. وبعد ذلك بقليل يقال إن عشرة ضباط جاءوا من نفس الباب وجروا لويس سوريا وفرانشيسكو سافاديرا من القدمين إلى الداخل ثم قيدوا أيديهما وضربوهما على الجسد. ويقال إنهما اقتيدا بعد ذلك إلى مستشفى ماشييل وقيل لهما أثناء الطريق أنهما إذا ذكرا أي شيء عما حدث فستوجه إليهما تهمة الازدراء والاعتداء وعدم احترام السلطات. ويقال إن الدكتور غونزالو رويس كشف عليهما في المستشفى وأكد وجود إصابات. وبعد ذلك اقتيدا إلى مخفر الشرطة المحلي رقم ١ ثم أفرج عنهما بعد ذلك بفترة قصيرة. ويقال إن شكوى قدمت إلى الدائرة السادسة في المحكمة الجنائية وإلى أعضاء البرلمان لإثارة الموضوع أمام لجنة حقوق الإنسان في البرلمان.

أوزبكستان

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٢٠- برسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد بأن من الشائع أن يستخدم رجال الشرطة والضابط العاملون في إدارة الأمن القومي التعسف البدني مع السجناء. ويقال إن العنف يستخدم لانتزاع اعترافات أو شهادة ضد محتجزين آخرين. ويتراوح سوء المعاملة التي أفادت به التقارير من الصفع إلى الضرب بطريقة منتظمة أكثر باستخدام قبضة اليد والأحذية وعصي الشرطة. وأما أساليب التعذيب فيقال إنها تشمل حرق المحتجزين بلفافات التبغ، واستخدام أقنعة غاز أو أكياس بلاستيكية لخنقهم أو قيد يديهم في وضع غير مريح على الإطلاق وإدخال زجاجة في العجز واستخدام معدات خاصة بالصدمات الكهربائية. ويقال أيضاً إن ضباط الشرطة والأمن يهددون باحتجاز أفراد الأسرة.

١١٢١- وأحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

١١٢٢- أدخوم مافليانوف، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في نامانجان بتهمة السرقة وحيازة مواد مخدرة ورصاصات بطريقة غير مشروعة. وبعد احتجازه ظل بدون اتصال بالعالم الخارجي لمدة خمسة أيام ووقع اعترافاً انتزع منه بعد الضرب عدة مرات ثم أنكره أثناء المحاكمة.

١١٢٣- أوديل ماماتوف، يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في منزله في نامانجان بتهمة حيازة أسلحة ومخدرات بصورة غير مشروعة وأنه تعرض للضرب حتى لطخه الدم أثناء الأيام الأولى من الاحتجاز كما وضع قناع غاز على وجهه.

١١٢٤- ميخائيل أردزينوف، وهو رئيس منظمة حقوق الإنسان المستقلة في أوزبكستان وهي منظمة غير مسجلة، وكان المقرر الخاص قد تدخل لصالحه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٦٤). ويقال إن الضباط من إدارة الشؤون الداخلية في مدينة طشقند احتجزوه يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وأنه تعرض لضرب شديد واقتيد إلى شقته حيث صودر الحاسوب الخاص به وبعض المستندات. ثم اقتيد إلى إدارة الشؤون الداخلية حيث تعرض للضرب مرة أخرى وأصيب بكسر في ضلعين وبارتجاج وإصابات في الكلى وكدمات وجروح. ويقال إن احتجازه يرجع إلى أنه انتقد علناً التدابير التي اتخذتها السلطات بعد وقوع سلسلة من أعمال الهجوم بالقنابل في طشقند.

١١٢٥- عبد الحي ومراد إيغامبيرديف، يقال إنهما اعتقلا في أنديجان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من أفراد شرطة يرتدون الملابس المدنية وذلك بعد أسبوعين من صدور أمر من مخفر البوليس المحلي بحلق اللحية ويقال إن الشرطة ضربتهما ودست في جيوبهما كمية صغيرة من المخدرات و ١٠ رصاصات وبعد ذلك حكمة عليهما بالسجن ٤ سنوات لحيازة مخدرات وأسلحة بطريقة غير مشروعة.

١١٢٦- إسرويل باربيبوييف، يقال إنه قبض عليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في طشقند ووجهت إليه تهم منها الإرهاب وحيازة أسلحة ومخدرات بصورة غير مشروعة. وأثناء استجوابه يقال إن المحققين أدخلوا في عجزه زجاجة فودكا وصبوا الفودكا على جروحه. كما أنه تعرض لصدمات كهربائية مع صب ماء بارد عليه أثناء الشتاء. ويقال إنه حكم عليه بسبع سنوات يقضيها في نظام سجن مشدد.

١١٢٧- نوصير يوسوبوف، وابنه جمال الدين يقال إنه ألقي القبض عليهما بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في طشقند وأن الأول متهم بالإرهاب وتنظيم وقيادة عصبة جنائية وحيازة أسلحة غير مشروعة. وأما جمال الدين فهو متهم بالشروع في القتل وعدم الإبلاغ عن جريمة وبحيازة أسلحة بطريقة غير مشروعة. ويقال إنهما ضربا في الاحتجاز وإن نوصير يوسوبوف تعرض لصدمات كهربائية مع وضع كيس بلاستيك على وجهه لخنقه.

١١٢٨- جوراهون أزيموف، وهو من قادة حزب برليك السياسي المحظور، يقال إن مسؤولين من إدارة الشؤون الداخلية في منطقة أنديجان اعتقلوه يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. وبتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، أخبرت أسرته بأنه توفي من صدمة قلبية. ويبدو أنه كانت على جثته علامات تعذيب وخصوصاً على الجانب الأيسر من الوجه إلى جانب جروح في أجزاء كثيرة من الجسم.

١١٢٩- أمينوف محمدجون، وهو من الناشطين في المسجد الجامع في أنديجان، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ للاشتباه في حيازة ذخيرة بطريقة غير مشروعة وأنه توفي في مستشفى سجن أنديجان بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويقال إن أظافر أصابعه نزعت وكانت على صدره ندبة كبيرة.

١١٣٠- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١١٣١- بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم مامادالي محمودوف، وهو كاتب معروف، يقال إنه احتجز بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب ضباط لجنة الأمن القومي للاشتباه في صلته بقائد حزب إرك المعارض المنفي وبمنيرة نصر الدينوفه زوجة الزعيم الإسلامي المستقبل أوبديخون نازاروف، التي اعتقلت على ما يبدو في منزلها في طشقند يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩ واقتيدت إلى مخفر الشرطة المحلي حيث تعرضت هي وحماتها للضرب. ويقال إنهما محتجزتان في مكان سري دون حق الاتصال بالخارج. ويبدو أن القبض عليهما له صلة بسلسلة انفجارات حدثت في العاصمة طشقند يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١١٣٢- وبتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أخمدون تورخانوف، الذي يقال إنه حكم عليه بالسجن ست سنوات بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ وأنه انهار في المحكمة قرب نهاية المحاكمة. ورغم أنه في مستشفى السجن فليس معروفاً إذا كان يحصل على العلاج ويقال إنه مصاب بمرض السكر ويحتاج إلى حقن إنسولين يومياً.

١١٣٣- وبتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم محمد بيكزون ويوسف روزيمورادوف وقابيل دياروف ونجمت شاريبوف الذين يقال إنهم رحّلوا بالقوة من أوكرانيا يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩. ومنذ ذلك التاريخ ما زالوا محتجزين دون حق الاتصال بالعالم الخارجي في مكان غير معروف. وكما أحال المقرر الخاص معلومات عن عمرخون نازاروف وهو من أشقاء أوبيدخون نازاروف (انظر أعلاه) ويقال إن سلطات أوزبكستان تبحث عنه بسبب نشر "الوهابية" وهي مذهب إسلامي متطرف، وأخمدالي سالوموف، وهو عمه، وعبد الرشيد نصر الدينوف. ويقال إنهم قبض عليهم في نامانجان يوم ١٧ آذار/مارس. ويقال إن عمرخون نازاروف محتجز في إدارة الشرطة الإقليمية في نامانجان وأن عبد الملك سالوموف في إدارة الشؤون الخارجية الإقليمية في نامانجان، كما يقال إن عبد الرشيد نصرالدينوف شقيق زوجة أوكتيخون نازاروف اعتقل يوم ١٧ آذار/مارس ومحبوس في سجن نامانجان ويقال إن الثلاثة متهمون "بمحاولة قلب النظام الدستوري في أوزبكستان".

١١٣٤- بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم رستم ماماتكولوف وزين الدين أسكاروف اللذين أعيدا بالقوة إلى أوزبكستان من تركيا ليل ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩. ويقال إنهما محتجزان دون حق الاتصال بالعالم الخارجي في مكان غير معروف ربما يكون في طشقند أو بالقرب منها. ويقال إنهما من مؤيدي حزب إرك واعتقلا بسبب سلسلة انفجارات قنابل في طشقند في شهر شباط/فبراير.

١١٣٥- وبتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً باسم بهادير روزميتوف. الذي يقال إنه أعيد بالقوة يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى أوزبكستان من روسيا لاشتراكه في سلسلة الانفجارات في طشقند في شباط/فبراير. وبعد محاكمة يقال إنها كانت غير عادلة حكم على الستة أشخاص بالإعدام يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لاشتراكه في انفجارات شباط/فبراير.

١١٣٦- وبتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم إسماعيل عاديلوف، وهو من النشيطين في حقوق الإنسان واحتجز بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ من ضابطين يرتديان الملابس المدنية من وزارة الداخلية لنشاطه كعضو في المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان في أوزبكستان وفي منظمة برليك (الوحدة). ورغم أنه يحصل فيما يقال على الرعاية في المستشفى لمرض مزمن في الكلى فإنه يحتاج إلى مزيد من العلاج الطبي وقد أخرج فيما يبدو إلى المستشفى ولكنه احتجز بعد ذلك بأسبوع في مكان غير معروف.

ملاحظات

١١٣٧- يلاحظ المقرر الخاص ويشاطر القلق الذي أعربت عنه اللجنة ورابطة التعذيب عند استعراضها التقرير الدوري من البلد بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب بسبب "الضخامة الكبيرة في أعداد الشكاوى من التعذيب أو سوء المعاملة وضآلة عدد حالات الإدانة بعد ذلك" (CAT/C/23/7، الفقرة ٥).

فنزويلا

النداءات العاجلة والردود الواردة

١١٣٨- بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، أحال المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم خوان باوتيسات مورينو وإدغار كارفخال وأوسكار كاسيرس الذين يقال إنهم احتجزوا بين ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في مسرح العمليات رقم ١ في ولاية أبوري. ويقال إنهم احتجزوا بسبب حادثة اختطاف وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتفيد المعلومات الواردة بأن أسدروبال لوزادو وويلفريدو براشو وصبي عمره ١٦ هو كلاوديو ريفاس إسبينوزا من منطقة غوافيتاس، احتجزوا في نفس الوقت لنفس السبب وفي نفس مسرح العمليات رقم ١. إلى أن أفرج عنهم منذ قليل. ويقال إنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز. ويقال إن المسألة أبلغت إلى وكيل النيابة.

١١٣٩- وبرسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٩، ردت الحكومة على هذا النداء العاجل بالقول بأن خوان باوتيسات مورينو احتجز مرتين، الأولى بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ من جانب الجيش الفنزويلي لأنه رسم رسماً يبين فيه مختلف مواقع جسات كوبروفين وبعض قطع كابلات تستخدم في المتفجرات. والمرة الثانية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من موظفي الإدارة العامة للمخابرات والوقاية وذلك لتعاونه مع النشاط الهدام الكولومبي.

١١٤٠- وبتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم غويسمولدو إريغوا الذي يقال إنه احتجز بين ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في مسرح العمليات رقم ١ في غواداليتو. ويقال إن احتجازه يرجع إلى قضية اختطاف مهندسين يعملون لشركة النفط الوطنية الفنزويلية في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ويلاحظ أنه كان محتجزاً في نفس الظروف ومع نفس الأشخاص الذين وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسمهم بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١١٤١- وبتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، نداء عاجلاً باسم خوسيه أسدروبال ريوس روخاس الذي كان يقف أمام باب منزله يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ في باريو إزاياس ميدينة أنغاريتا في مدينة كاراكاس حين وصلت فرقة من شرطة المدينة لتفتيش منزل أحد الجيران. وتفيد المعلومات الواردة أنهم لما انتهوا من التفتيش أمره أحد الضباط الحاضرين بالمثول أمامهم فلما رفض اتجه إليه ثلاثة من الأفراد وضربوه في حضور زوجته وأطفاله. ويقال إن الشرطة سألته عما رآه أثناء التفتيش فلما رفض الإجابة اقتاده أفراد من شرطة المدينة المتنقلة، ويبدو وفقاً للمصادر أنهم من كتيبة أنطونيو خوسيه سوكري المتنقلة، وأخذوه إلى مخفر الشرطة في باريو نويفو هوريزونتي.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١١٤٢- برسالتين مؤرختين في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وبنداء عاجل مؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى قضية فيليكس فاريا أرياس الذي يقال إنه قبض عليه وعذب من افراد إدارة المخابرات والوقاية بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في باروتا بالقرب من كاراكاس (E/CN.4/1998/31/Add.1، الفقرة ٤٦٧). وبرسالتين مؤرختين في ١٨ أيار/مايو و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه

كان مشتبهاً في انتمائه إلى مجموعة فائيي الألوية الحمراء، وأنه المعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي فحصها مكتب النائب العام تفيد أنه ليس محتجزاً الآن وأنه لم يتعرض لتعذيب. وكان السيد فاريا أرياس، وهو عضو في لجنة حقوق الإنسان في الجامعة المركزية في فنزويلا، يعد أطروحته لإجازة في علم الاجتماع وكان لا يرغب في السير في الإجراءات بعد أن تنازل عن الشكوى التي كان قد قدمها في البداية إلى النيابة (لا بد في القانون الفنزويلي من شكوى قبل الحكم على أي موظف رسمي بسبب التعذيب).

١١٤٣- وبتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة بلاغات وردت بادعاء حدوث تعذيب في فنزويلا. وبرسالة مؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على عدد من هذه الحالات (وجميعها واردة في الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٤٥)، وقدمت المعلومات التي يرد ملخصها فيما يلي.

١١٤٤- لويس إسكوبار أوغاس يقال إنه ألقي القبض عليه وتعرض للتعذيب ثلاث مرات بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و أيار/مايو ١٩٩٦ من أفراد يقال إنهم ضباط شرطة بملابس مدنية. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنها أحالت أحداث ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى المدعي رقم ٣٦ في مكتب النيابة العامة في المنطقة المركزية في كاراكاس، وأنه أمر بإجراء الفحص الطبي والتحقيقات اللازمة.

١١٤٥- لويس خافيير ريفيرو أوليفارس يقال إنه تعرض للتعذيب من أفراد الشرطة القضائية الفنية في مايكيتيا يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأفادت الحكومة بأن القضية في يد المدعي رقم ٢ في نيابة بلدية فارغاس في المنطقة الاتحادية وذلك منذ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨، وأنه لم يتوصل بعد إلى معرفة حقيقة ما حدث بسبب نقص المعلومات.

١١٤٦- أميريكو غوزمان يقال إنه القي القبض عليه وتعرض للتعذيب يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في أبروشية الوادي من جانب فردين يقال إنهما من الشرطة. وقد تولى وكيل النيابة رقم ٨٢ في مكتب النائب العام في منطقة كاراكاس هذا التحقيق منذ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ ولكن كان من المستحيل معرفة ما حدث بسبب نقص المعلومات.

١١٤٧- أسدروبال فرناندس الذي يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من أفراد الشرطة القضائية الفنية بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ في غوازدواليتو في ولاية أبوري. وقد قدمت شكوى عن هذا الموضوع ضد ثلاثة من أفراد هذه الشرطة بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ وهي ما زالت في دور الفحص.

١١٤٨- داني أوخيدا أربيتا يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ من أعضاء الحرس الوطني المعسكرين في مطار لاشينتا الدولي في ماراكيبو في ولاية جوليا وأنه توفي بعد ذلك بيومين. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن هذه المسألة أحيلت إلى المحاكم العسكرية للتحقيق فيها.

١١٤٩- خوليو خوسيه نونييس بينيدا، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦ من اثنين من رجال الشرطة بالملابس المدنية ينتميان إلى الكتيبة الخاص في بامبان في ولاية تروخيللو. وأفادت الحكومة بأن هناك شكوى مقدمة

ضد اثنين من رجال الشرطة بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ أمام المحكمة الجنائية العادية في الولاية المذكورة. وبتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أمرت المحكمة باستمرار التحقيق لعدم وجود أدلة كافية على التعذيب رغم التعرف على أفراد الشرطة المذكورين.

١١٥٠- فيكور دياز أوخيدا، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ وعذبه أفراد من الحرس الوطني والشرطة القضائية الفنية في ولاية أبوري. وأفادت الحكومة بعدم تقديم شكوى على الإطلاق بسوء المعاملة. ويقال إن المحتجز كان يعاني فقط من مشاكل طبية وأنه طلب الإسراع في التحقيق. وقد أمر وكيل النيابة بتوقيع الفحص الطبي الشرعي ولم يظهر منه أي شيء. وقد برّئ فيكتور دياز بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ وأفرج عنه.

١١٥١- باوديللو كونتريراس وآخرون تعرضوا للتعذيب فيما يقال من أعضاء الحرس الوطني يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سانتا باربارا في ولاية باريناس. وقد فتح التحقيق في الموضوع بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ضد نقيب وملازم في الحرس الوطني. وبتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ نظرت الدائرة الجنائية الأولى في محكمة أول درجة في ولاية باريناس في هذه الإجراءات كلها وما زال قرارها لم يصدر.

١١٥٢- خوسيه أنيكاسيو روخاس يقال إن أفراداً من الشرطة القضائية الفنية قبضوا عليه وعذبوه يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في غوازدواليتو، في ولاية أبوري. وبتوقيع الكشف الطي عليه في اليوم التالي تبين وجود عدة إصابات فوجهت التهمة إلى ثلاثة من أفراد الشرطة المذكورة. ورغم أن النيابة العامة طلبت الإسراع بإجراءات التحقيق بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ يم مرة أخرى بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ فما زال التحقيق مفتوحاً.

١١٥٣- كلودوميرو ريفاس لوبيز وفرانشيسكو غارسيا بوادا يقال إنهما تعرضا للقبض عليهما والتعذيب يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ من أفراد الشرطة القضائية الفنية في توميرو في ولاية أراغوا. وبتوقيع الفحص الطبي عليهما تبين وجود إصابات فوجهت التهمة إلى اثنين من أفراد هذه الشرطة بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. وبتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ أمرت المحكمة الجنائية العليا في ولاية سوكري بإغلاق القضية على أساس أن الأفعال المذكورة ليست جنائية في طبيعتها. وقد طلب وكيل النيابة رقم ١ في منطقة سوكري إعادة النظر في هذا القرار بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

١١٥٤- خوسيس دياز، وعمره ١٦ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من أفراد من الحرس الوطني في أنتيمانو بكاراكاس. وبعد أن تبين من الفحص الطبي وجود إصابات قدم وكيل نيابة الأحداث رقم ١٥ في كاراكاس طلباً بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ إلى الدائرة الجنائية الخامسة في المحكمة الابتدائية في كاراكاس، ويجري التحقيق في المسألة.

١١٥٥- خايرو ألف. كاراسكيل، وهو حدث، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ من أفراد الشرطة القضائية الفنية في غوازدواليتو، في ولاية أبوري. وقدمت الحكومة معلومات عن جميع الإجراءات التي مر بها هذا الحدث عن الجريمة المنسوبة إليه، وعن تسليمه بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى ممثله القانوني بمدد نظام الزيارات المعتاد. وتبين من استفسارات الحكومة لدى النيابة ولدى منسق لجنة حقوق الإنسان المحلي عدم تقديم شكوى من التعذيب على الإطلاق.

١١٥٦- يوشع دومينغو كوبوروكو، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ من أفراد الحرس الوطني في إل إمبارو في ولاية أبوري. وأفادت الحكومة بأنه محتجز لدى سرية الشرطة رقم ٢ في منطقة بابيس بأمر من الدائرة الجنائية في محكمة أبوري الابتدائية التي تنظر في القضية. وبتوقيع الكشف الطبي لم يتبين وجود أي علامات سوء معاملة.

١١٥٧- أنيبال إرنستو ميدينا لاريس، يقال إنه توفى بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في نيرغوا في ولاية ياراكوي نتيجة سوء المعاملة على أيدي أعضاء الحرس الوطني. وأفادت الحكومة بأن الجثة استخرجت وتبين عدم وجود أدلة كافية تبرر إحالة المسألة إلى قاضي تحقيق. وبتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ أصدرت الدائرة الجنائية الرابعة في محكمة ياراكوي الابتدائية أمر حبس ضد أربعة أشخاص من الحرس الوطني يشتبه في أنهم ارتكبوا جريمة قتل، وضد أربعة ضباط شرطة يشتبه في أنهم أخفوا الجريمة. وبتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، أمرت المحكمة بإطلاق سراح الضباط الأربعة بكفالة.

١١٥٨- أندريس إيلوي بلانكو، وآخرون، يقال إنه قبض عليهم وعذبوا بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ من أعضاء قسم مكافحة السرقة في الشرطة القضائية الفنية في كاراكاس. وبعد مرور القضية بمختلف مراحل التحقيق وتوجيه الاتهام ضد سبعة من أفراد الشرطة القضائية الفنية (مفتش، ونائب مدير، ومخبر، وثلاثة من أفراد الشرطة، وأخصائي البصمات) أحيلت إلى وكيل النيابة رقم ٣٥ في نيابة كاراكاس. ولم يصدر حكم نهائي بعد بسبب عدم مثول الأشخاص المعنيين أمام المحكمة للإدلاء بأقوالهم يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧.

١١٥٩- دانييل خوسيه أوربانو فريزنيدا، الذي يعاني من شلل جزئي، يقال إنه القي القبض عليه وعذب بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من أفراد الحرس الوطني في كاتيا في كاراكاس. وبتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أي بعد خمسة أيام لم تكن عائلته تعرف أثناءها مكان وجوده، أخذ إلى مركز احتجاز كاتيا وحصل على علاج طبي وأرغم على التوقيع على مستند دون أن يقرأه. وفيما يتعلق بنفس الحالة، وبالإضافة إلى الرسائل سالفة الذكر، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأفادت الحكومة بأن هذا الشخص لا يمكن أن يكون قد أجبر على توقيع مستند لأنه أدلى بأقواله أمام وكيل النيابة رقم ٨٠. كما أنه لم يكن في مركز احتجاز كاتيا ولا في المدرسة التابعة لهم لأن السلطة المختصة هي مركز احتجاز شرطة لافيغا في أبروشية لافيغا. وليس هناك في السجلات ما يدل على وجود شكوى من سوء معاملة من جانبه أو من جانب أسرتهن ولا على أنه طلب رعاية طبية. وقد مر بفحص طبي نفساني لم يتبين منه وجود دلائل على سوء معاملة.

١١٦٠- واعترفت الحكومة بأن مركز احتجاز الشرطة في لافيغا في حالة سيئة ولاحظت أن العمل التصحيحي جاري في الوقت الحاضر.

١١٦١- فابيو فيريز يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب من ملازم في الحرس الوطني يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ في أتاباكو في ولاية أمازونا. وأفادت الحكومة بأن الكشف الطبي أوضح وجود إصابات في العين وأن الشكوى المقدمة إلى قاضي سان فرناندو في أتاباكو أحيلت إلى وكيل النيابة رقم ١ في ولاية أمازونا بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لاتخاذ ما يلزم لمعرفة حالة الإجراءات في الوقت الحاضر.

١١٦٢- بوينافينتورا لوبيز سيرانو، يقال إن أفراداً من المركز الفني التابع للشرطة القضائية ألقوا القبض عليه وعذبوه في بابيس في ولاية أبوري يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. وأفادت الحكومة أنه أفرج عنه يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦ وبعدم وجود شكوى من سوء معاملة.

١١٦٣- رامون مولينا كاسترو، يقال إنه ألقي عليه وعذب من أفراد من الشرطة القضائية الفنية بتاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ في كاراكاس. وأفادت المعلومات المقدمة من الحكومة بأن هناك شكوى مقدمة ضد أحد المفتشين وسبعة مخبرين واثنين من أفراد الشرطة في قسم مكافحة السرقة بقيادة الشرطة القضائية الفنية. وما زالت القضية في مرحلة التحقيق لأن المتهمين لم يتقدموا للإدلاء بأقوالهم يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١١٦٤- وبنفس الرسالة قدمت الحكومة معلومات عن حالات كان قد سبق أن ردت عليها بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ خاصة بما يلي(انظر في هذا كله E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٤٥ و E/CN.4/1998/38/Add.1 الفقرات ٤٦٨ إلى ٤٧١): كلاينر ألفارادو رودريغس، وحالته أمام وكيل النيابة رقم ٩ المختص بالأحداث في نيابة كاراكاس منذ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨، ولكن نقص المعلومات يجعل من الصعب التصرف القضية؛ خوزيه فيليكس ريفاس الذي لم يقدم شكوى من سوء المعاملة والذي لم تظهر تفاصيل احتجازه في سجلات إدارة مخابرات الشرطة المركزية وهي الوحدة التي كانت مسؤولة عن احتجازه وتحقيق حالته وفقاً للمعلومات السابق تقديمها من الحكومة؛ جوناثان دافيد رودريغس، الذي لا توجد بشأنه أي شكوى من سوء المعاملة.

١١٦٥- وبرسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بعدة حالات تعذيب وسوء معاملة يدعى بأنها وقعت في فنزويلا. وبرسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قدمت الحكومة المعلومات التالية عن هذه الحالات.

١١٦٦- ولفريدو ألفارادو، يقال إنه ألقي القبض عليه وعذب بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ في باركيزيميتو في ولاية لارا من جانب أفراد الحرس الوطني (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٧٤). وأفادت الحكومة بعدم حدوث سوء معاملة أثناء احتجازه لأنه سلم بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى محافظة بلدية إيريبارين المستقلة في ولاية لارا في حالة بدنية سليمة تماماً ولم يتقدم بأي شكوى إلى الجهات المختصة.

١١٦٧- أرنولد بلانكو، وعمره ١٥ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ وعذب في مركز احتجاز الأحداث التابع للشرطة القضائية الفنية في كاراكاس (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٦٩). وأفادت الحكومة بأن التحقيق في هذه الحالة في يد وكيل النيابة رقم ٦ المختص بالأحداث وأن الحدث المذكور اعترف بأنه أحدث بنفسه إصابات من أجل سرعة تقديمه إلى محكمة الأحداث. وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ أحيل إلى مركز مدينة كاراكاس حتى يصدر الحكم من محكمة الأحداث الخامسة.

١١٦٨- لويريس إيلينا فلوريس أكوستا، وعمرها ١٦ سنة، يقال إنها ألقي القبض عليها وعذبت من أفراد الشرطة القضائية الفنية بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في أوكوماري ديل توي (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٦٨). وأفادت المعلومات المقدمة من الحكومة أنها بقيت في الملحق الخاص بالأحداث في مخفر شرطة ولاية أوكوماري ديل توي أثناء التحقيق في السرقة

المنسوبة إليها. وعند انتهاء مدةا الاحتجاز القانوني سلمت إلى ممثلها القانوني مع مطالبته بعرضها على محكمة الأحداث الأولى عند الطلب.

١١٦٩- يورايما لارا، يقال إنه قبض عليها وعذبت بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في بيتاري من أفراد من الشرطة المحلية في سوكري في ولاية ميراندا. وأن المعاملة السيئة وقعت في ثكنات إدارة المخابرات والوقاية (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٧٣). وتفيد المعلومات المقدمة من الحكومة بأن يورايما لارا أدلت بأقوالها أمام الإدارة المذكورة بحضور وكيل النيابة وأنها رفضت بنفسها اتهام من احتجزوها.

١١٧٠- سيسكو توربيللو كورديرو، يقال إنه قبض عليه وعذب بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ من أفراد من الشرطة القضائية المحلية في باركويسيمنتو في ولاية لارا (E/CN.4/1999/61، الفقرة ٧٧٥). وأفادت الحكومة بأنه عند اقتياده إلى فصيلة الشرطة القضائية الفنية رقم ٥ في باركويسيمنتو أعلن أمام وكيل النيابة عدم تعرضه لسوء معاملة. ولكن بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ تبين من الفحوص الطبية أنه مصاب. وقد طلبت الإدارة العامة لحقوق الإنسان في النيابة العامة من وكيل النيابة رقم ٥ أن يبدأ التحقيق في الموضوع.

ملاحظات

١١٧١- يعرب المقرر الخاص عن تقديره للردود التفصيلية عن كامل المعلومات على التوصيات الواردة في تقرير زيارته للبلد (E/CN.4/1997/7/Add.2, and Addendum 1 بالتقرير الحالي). وهو يرى أن الحماية القانونية الجديدة للأشخاص المحرومين من حريتهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية العضوي تعتبر حماية مثالية وستقطع شوطاً نحو تقليل إمكانيات التعذيب وما يمثله من المعاملة السيئة. وهو يرحب بوجه خاص بالحق في الاتصال بمحام من لحظة الاحتجاز والالتزام بعرض المحتجز على القاضي خلال ٤٨ ساعة. كما أن النص على أن الأقوال التي تقال أمام قاضٍ هي وحدها التي تعتبر دليلاً في الإثبات، فهذه تعتبر ضمانة مهمة. كما أن تقييد إجراء "عدم اتخاذ إجراء" في الأفعال التي يرتكبها مسؤولون حكوميون هو أيضاً مساهمة مهمة في تجنب عدم إيقاع العقاب على حالات تعسف هؤلاء المسؤولين. ويعتبر توضيح المسؤولية القضائية عن التفتيش على السجون خطوة قيمة أيضاً. ومن شأن التفتيش المستقل على أماكن الاحتجاز قبل النقل إلى السجن، وخصوصاً أماكن مخافر الشرطة، عند تدقيق هذا التدبير، أن يكون ضمانة أخرى ضد التعسف.

١١٧٢- ومع ذلك لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق بسبب حاجز الإفلات من العقاب الظاهر في ردود الحكومة وهو أيضاً شاكر على هذه الردود فيما يتعلق بالحالات المحالة سابقاً والتي لاحظتها لجنة مناهضة التعذيب في استنتاجاتها وتوصياتها بعد استعراض التقرير الدوري للبلد بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب (A/54/44، الفقرة ١٣٧).

اليمن

النداءات العاجلة والردود الواردة

١١٧٣- بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقررة الخاصة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وذلك باسم أبو الحسن المضهار وأحمد محمد علي عاطف وسعد محمد عاطف الذين يقال إنهم ألقي القبض عليهم بسبب اختطاف ١٦ سائحاً مما أدى إلى تصادم مسلح قتل فيه عدة أشخاص. ويقال إنهم كانوا محتجزين دون الاتصال بالعالم الخارجي وأن بعضهم مقيد بالسلاسل. وقيل أيضاً إن محسن غلايين وشاهد بط ومالك نصار هارهرا وغلام حسين وصمد أحمد، وجميعهم مواطنون بريطانيون، إلى جانب آخرين لا تعرف أسماؤهم، كانوا قد اعتقلوا في أواخر كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨ للاشتباه في تخطيط هجمات بالقنابل في عدن وللاشتباه في اتصالهم بالمجموعة التي يشتبه في أنها نفذت الاختطافات سالفة الذكر. وبعض هؤلاء الأشخاص يقال إنه تعرض للتعذيب وكان محتجزاً دون اتصال بالعالم الخارجي.

١١٧٤- وبتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي وذلك باسم عمر إبراهيم دجاح، الذي يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ من جانب فرع الأمن السياسي في قوات الأمن بعد انفجار في حي تواهي في عدن. ومنذ ذلك الوقت ظل محتجزاً دون اتصال بالعالم الخارجي وقيل إنه مقيد بالسلاسل وأن يديه مقيدتان ويبدو عليه الضعف والإنهاك. وبتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر علمت أسرته من مسؤولي الأمن أنه اعترف بتنفيذ الانفجارات المذكورة وأنه سيقدم قريباً إلى المحكمة.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٧٥- برسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن استعمال العنف، بما في ذلك الضرب، بمناسبة مظاهرة في بيك يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨. إذا يقال إن نحو ٩٧ شخصاً تعرضوا للضرب من الشرطة في ذلك اليوم في عدد من الأماكن بما في ذلك مساحة قرب خط السكة الحديد حيث استوقفت الشرطة المتظاهرين الذين كانوا يتجمعون ومنعتهم من دخول المدينة للانضمام إلى الاحتجاج. وبوجه خاص تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالة التالية.

١١٧٦- بيشا غاشير، وهي عضو في محفل المرأة في العصبة الديمقراطية في كوسوفو، يقال إنها انضمت إلى آلاف المواطنين في سلسلة من المظاهرات للاعتراض على مقتل عشرات الناس في منطقة درينيكا في كوسوفو. ويقال إن مجموعة كبيرة من رجال الشرطة اندفعت نحو التجمع وبدأت في ضربهم وأن هذه السيدة تعرضت لضربات من هراوات وللكم من رجال الشرطة الذين كانوا يلومونها لتنظيم الاحتجاجات.

١١٧٧- وبلغت المقرر الخاص أيضاً معلومات عن عنف من جانب الشرطة نحو بعض الحاضرين في مظاهرة يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨ في ميتروفيتشا في وسط كوسوفو. فيقال إن الشرطة أوقفت أربعة رجال وضربتهم حين كانوا يدخلون المدينة للاشتراك في المظاهرة. ويقال إن واحداً منهم على الأقل شوهد وهو يسير بصعوبة نتيجة إصاباته.

١١٧٨- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن ادعاء بضرب واحتجاز المتظاهرين في ليكوفاك يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويقال إنهم كانوا يعترضون على إطلاق سراح إيفان نوفكوفيتش الذي حكم عليه بالحبس ثلاثين يوماً يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، لتنظيم احتجاج ضد الحكومة دون إبلاغ السلطات مقدماً. ويقال إن رجال الشرطة وهم بملابس مكافحة الشغب ضربوا المتظاهرين من أجل تفريق المظاهرة.

١١٧٩- وبتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، يقال إن عدداً كبيراً من الناس، منهم إيفان ماركوفيا وهو طالب، وبريدراغ ميلوسافمجيفيا وأوليفيرا أوبرادوفيا، ممن كانوا يتظاهرون سلمياً ضد الحكومة، تعرضوا لإصابات من الشرطة وإن معظم المصابين كانوا من الطلاب أو العاملين في وسائل الإعلام.

١١٨٠- وأحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة في شأن المظاهرة التي وقعت يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩ في بريشتينا. فيقال إن فلورا ماليكي ضربت وأوقعت على الأرض من جانب رجال الشرطة إذ ضربها ستة من رجال الشرطة وركلوها في جميع أنحاء الجسد وجذبوها من شعرها ثم قلبوا جسمها إلى الناحية الأخرى لضربها على الظهر ثم على المعدة. ويقال إن النتيجة كانت كدمات على الوجه والظهر والساقين والذراعين. كما يقال إن الشرطة أوقفت ناصر أثناء عودته إلى المنزل من نفس المظاهرة ,ان ضباط الشرطة اقتادوه إلى مبنى إحدى المدارس حيث ضربه أفراد الشرطة باستخدام الهراوات وكانت الكدمات على الجسد، بما في ذلك الظهر مرئية بعد عدة أيام مما يؤيد ادعاءاته.

١١٨١- وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات عن الحالات الفردية التالية وفيما يلي موجزها.

١١٨٢- باسم راما وأفني نورا، يقال إنهما احتجزا بواسطة الشرطة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأنهما تعرضا للتعذيب أثناء استجوابهما من قضاة التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك اقتيد عثمان راما وهو شقيق باسم راما في سيارة إلى مكان غير معروف حيث تعرض للضرب واستجوبته الشرطة عن النشاط السياسي لخيه وبعد ذلك أطلق سراحه ثم أعيد احتجازه لمدة ستة أيام للاستجواب حيث تعرض مرة أخرى للتعذيب قبل الإفراج عنه.

١١٨٣- يونس زينلي، يقال إنه ألقي القبض عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بتهمة الإرهاب. وبتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قبل بدء المحاكمة توفي في سجن بلغراد المركزي. ويقال إنه كان قد نقل إلى هذا السجن من مستشفى سجن ليبليان وذلك بسبب ألم في الكلى يرجع إلى التعذيب أثناء السجن.

١١٨٤- نهات حساني، يقال إن الشرطة ألقت القبض عليه في بريشتينا يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وإن الشرطة نقلته بعد ذلك إلى أحد مستشفيات بريشتينا حيث كان في غيبوبة بسبب الضرب من جانب الشرطة. وبعد ذلك أخرجته الشرطة من المستشفى يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى مكان غير معروف حيث ربط في سرير وعذبته الشرطة

بصدمات كهربائية وغير ذلك من أنواع سوء المعاملة. ويقال إنه قدم إلى قاضي التحقيق يوم ٢٨ شباط/فبراير وقال أمامه أنه تعرض للتعذيب من الشرطة.

١١٨٥- فرديان إيبردماي وعمره ١٦ سنة من بيك في كوسوفو، يقال إنه الشرطة اقتادته إلى التلال القريبة تقريباً من قرية بريستوفيك يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حيث ضربه أفراد الشرطة بأنابيب مطاطية وهراوات واحتجزته لعدة ساعات.

١١٨٦- عصمت جيوكاي، يقال إن دورية شرطة استوقفته يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عندما كان يقطع الأخشاب هو وصديق له بالقرب من الحدود بين كوسوفو وألبانيا وأن الشرطة هددته ثم اقتادته إلى منزله وأخذت في تفتيش المنزل ثم أمرته بالتقدم إلى مخفر الشرطة يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك اليوم تقدم إلى الشرطة وأدلى بأقوال عما حدث له يوم ٢١ وقد توفي يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويقال إن صور الجثة كشفت عن كدمات مضاعفة حديثة العهد، وأكثرها في الظهر وعلى المؤخرة والذراعين وأنها كانت ترجع إلى الضرب بعصا أو هراوة أو ما يماثل ذلك. وكان أغلب الجراح من الخلف.

١١٨٧- يقال إن خمسة رجال، منهم محمد ممكاي، ألقي القبض عليهم في بريزرين أو ما حولها يومي ٢٧ أو ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ واقتيدوا إلى الاحتجاز بتهمة وضع قنبلة بريزرين وحيازة أسلحة وتهريبها والاشتراك في عضوية منظمة تسمى الحركة الوطنية من أجل جمهورية كوسوفو. ويقال إنهم منعوا من الاتصال بمحاميهم حتى ٣ آذار/مارس وحتى عندئذ لم يكن مسموحاً لهم بالحديث معهم بحرية. وأثناء وجودهم في السجن يقال إن ضباط الشرطة عذبوهم بصدمات كهربائية بالعصي لانتزاع الاعترافات منهم لأنهم أدلوا ببيانات غير كاملة إلى قضاة التحقيق.

١١٨٨- سوكو روغوفاتش يقال إن الشرطة استوقفته في بيك في كوسوفو يوم ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٨ أثناء ما كان يستقل سيارة أجرة من محطة الحافلات إلى منزل عمته. وإنه اقتيد إلى مخفر الشرطة الرئيسي ووضع في الطابق تحت الأرضي. وأثناء استجوابه من جانب الشرطة اعترف بأنه صوت لميلو جيوكانوفيتش في الانتخابات البرلمانية في مونتينغرو في أيار/مايو ١٩٩٧. ويقال إن الشرطة دمغت أحرف "ميلو" على صدره بالحديد المحمى وقطعت خطوطاً على الصدر بسكين وضربته وصفعته. وبعد هذه الحادثة أصدرت وزارة الداخلية في مونتينغرو احتجاجاً للوزارة النظيرة في صربيا طالبة اتخاذ إجراء ضد ضباط البوليس المشتركين في الحادث. وتفيد تقارير الصحف بعد ذلك أن مخفر شرطة بيك ادعى أن القصة بأكملها من اختراع شرطة مونتينغرو.

١١٨٩- أرسيم كراسنيكي، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ أثناء ما كان يؤدي عمله في كنس الشارع في بريشتينا وأن الشرطة سألته أول الأمر عن جيش تحرير كوسوفو ثم ركلته وضربته بالهراوات في الشارع. ويبدو أن الضرب استمر أثناء اقتياده إلى مخفر الشرطة وهناك قيدت يداه في جهاز التدفئة وأن الشرطة عذبته برسم صليب على صدره.

١١٩٠- بيزا أرلاتي، رئيسة لجنة الإعلام في فرع العصبة الديمقراطية لكوسوفو في مدينة دجاكوفيتشا، يقال إن اثنين من مفتشي الشرطة ألقيا القبض عليها يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨ ثم اقتاداها إلى رئاسة الشرطة المحلية دون بيان سبب إلقاء القبض. ويقال إن كبير المفتشين نفذ صبره فبدأ في ضربها بعنف حتى سال منها الدم. وبعد ذلك سألها عن مكان عدة

أشخاص من الأقلية الألبانية. ويقال إنها اقتيدت بعد ذلك إلى زنزانة تفوح منها رائحة البول والبراز حيث تركت لمدة ٣٠ ساعة وكانت تؤمر بأن تقف كل ساعة. وبعد ذلك أطلق سراحها في اليوم التالي مع أمرها بالعودة في اليوم التالي. وفي ذلك اليوم احتجزت حتى منتصف النهار وتعرضت للإهانات بالأقوال والاستجواب عن نشاط العصبة الديمقراطية في كوسوفو. وعند الإفراج عنها كانت تحتاج إلى رعاية طبية بسبب الصداع والدوخة.

١١٩١- كامل حيمايلي، يقال إن الشرطة ألقت القبض عليه في كوسوفو يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ واستجوبته عن أسلحة يقال إنه استعملها في قتل ضباط شرطة. وعندما أنكر حيازته هذه الأسلحة ضربته الشرطة على الوجه والجسم. ثم اقتيد بعد ذلك إلى مخفر شرطة أورسيفاتش حيث ربطته الشرطة في خزانة معدنية وضربته. وبعد يوم ونصف نقل إلى سجن جينجيلان حيث تعرض لمزيد من الضرب من الشرطة قبل إطلاق سراحه. وأكدت التقارير الطبية بعد أسبوعين أن به ضلعاً مكسوراً وكدمات في الرأس والجسم.

١١٩٢- الدكتور افريديتا زونا وسوزانا كبريكي وليندا صالح، وهن أعضاء في هيئة تدريس جامعة بريشتينا، يقال إنهن كن يعقدن اجتماعات منتظمة في نهاية الدورة للمناقشة في مسائل إدارية عادية يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأن ضباط الشرطة ضربوهن بهراوات مطاطية وبعصي طويلة عندما كن يحاولن مغادرة البناء الذي اقتحمته مجموعة من رجال الشرطة. ويقال إن الضربات كانت موجهة على الأكثر نحو الرأس والجسم. واحتاج الأمر بعد ذلك إلى علاج طبي من الإصابات التي شملت فيما يقال كدمات وجروح وكسور وصدمات.

١١٩٣- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص بعدد من الحالات التي أحيلت عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٧، والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

زامبيا

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٩٤- برسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد أن مسؤولي إنفاذ القوانين أسرفوا في استخدام القوة لتفريق مظاهرات سلمية. وقد تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بوجه خاص أن الباعة الجائلين في الشوارع بدأوا في احتجاج علني يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ بعد إحراق منصات البيع الخاصة بهم من جانب مجهولين في سوق سويتو العشوائي في وسط مدينة لوساكا. ويقال إن مئات من رجال الشرطة شبه العسكرية المسلحين تسليحاً كبيراً بدأوا في ضرب المشاغبين وفي ضرب المارة الأبرياء بالعصي وبإطلاق غاز الدموع على مجموعات من الناس في هذه المنطقة المركزية من المدينة. ويقال إن أفراد الشرطة استمروا في التهجم في شيبولويا وميسيزي ومنطقة جون هاوارد بالقرب من سوق سويتو كلما وجدوا أي شخص في مواجهتهم. ويقال إن جين موامبا، وهي من البائعات، سقطت مع طفلها عندما كانت تحاول الهرب وأن أحد رجال الشرطة ركلها عدة مرات إلى درجة أنها لم تستطع المشي. ويقال إن الشرطة بالغت في القسوة إلى حد ضرب اثنين من المشاغبين حتى الموت. وتفيد المعلومات الواردة بعدم

توقيع أي جزاء تأديبي أو توجيه اتهام إلى ضباط الشرطة فيما يتعلق بالإصابات وحالات الوفاة التي أحدثتها عمليات الشرطة بين الباعة المتجولين.

١١٩٥- كذلك أحال المقرر الخاص الحالات التالية.

١١٩٦- يقال إن عدة أشخاص من قرية ليمالونغا بالقرب من مدينة مونغو من المقاطعة الغربية، ألقي القبض عليهم بعد ما قيل من أن الشرطة قتلت ميلوبي سيتوالا وكالوميانا ميوانغا ليبوكو يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨. فبعد أن تعرضت مجموعات القرويين الغاضبة لمخفر شرطة ليمالونغا وكسرت النوافذ وبدأت في إشعال النار وصلت مجموعة من الضباط من نقطة شرطة مونغو وهم بملابس مكافحة الشغب وبدأت المجموعة في ضرب نحو ٣٠ قروياً بمقابض البنادق وبعصي قصيرة. وكسر هؤلاء الضباط الذراع اليسرى لأحد القرويين وهو جوسايا إيماسيكو موشالا، كما طعنوه بحراب البنادق ثلاث مرات في القدم اليسرى ولم يسمحوا له بالرعاية الطبية لمدة ثمانية أيام. وألقى ضباط الشرطة القبض على نحو ١٢ شخصاً واقتادوهم إلى مركز شرطة مونغو حيث تعرض ماسيي لويندو وسيسيو سينالي واثنان آخران على الأقل للتعذيب كل ليلة بالضرب ببلطة يدوية وبأدوات معدنية وبالعصي القصيرة. وبعد استبقاء المحتجزين لمدة أربعة ليالٍ في زنازين مكتظة وبدون أن يحصلوا على ماء أو طعام أو معالجة طبية، وبدون الاتصال بعائلاتهم أو محاميهم، سمحت لهم الشرطة في النهاية بالحصول على وجبة ومقابلة المحامين يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد أفرج عن أغلبهم بكفالة يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨. وعندئذ فقط حصلوا على الرعاية الطبية. ويقال إن واحداً من المفتشين العامين في الشرطة تدخل لنقل كالوميانا ميوانغا ليبوكو بالطائرة إلى لوساكا للعلاج من إصابة بالرصاص في معدته ثم أعيد إلى ليمالونغا بسيارة إسعاف على نفقة الشرطة. ويقال إن المفتش العام أمر بالتحقيق بعد أن تبين أن تقارير وسائل الإعلام تتعارض مع تقرير الضابط المحلي المسؤول. وبتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ قدّم أحد رقباء الشرطة المشتركين في الواقعة إلى المحكمة بتهمة قتل ميلوبي سيتوالا ولكن القضية أجلت عدة مرات حتى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. ولكن يقال إن الدولة بدأت في محاكمة أربعة من القرويين من ليمالونغا عام ١٩٩٨ بتوجيه اتهام إلى سيسهو سينالي وثلاثة آخرين بالتهجم على أفراد الشرطة وإتلاف مخفر الشرطة في ليمالونغا. ورغم التحقيق الداخلي الذي أجرته الشرطة لم يوجه أي اتهام أو يتخذ أي إجراء تأديبي ضد أي واحد من نحو ٥٠ ضابطاً اشتركوا في ضرب القرويين.

١١٩٧- إيفان كاباسو، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ من قبل اثنين من الرقباء من شرطة مونغوي في منطقة منغوي وأنه تعرض للضرب على الصدر واليدين بأداة خشبية ثقيلة. ويقال إنه كان يتناقش مع أحد الشرطة على سعر دجاجة حية وأنه توجه إلى مخفر الشرطة لتوجيه شكوى والحصول على نموذج "تقرير طبي" تصدره الشرطة من أجل العلاج وبدون هذا النموذج لا يحق لأي شخص أن يحصل على العلاج من ممارس طبي بسبب إصابات. ويقال إن الضابط المناوب احتجزه واتهمه بالتهجم على ضابط زميل. وعند اقتياده إلى زنزانة الشرطة يقال إن الضابط المناوب أمر خمسة من المحتجزين الآخرين بالإمساك بإيفان كاباسو وبعد ذلك ضرب بعصا على الصدر. ويقال إنه تقيأ دماً. وبعد ذلك أفرج عنه في اليوم التالي بعد أن دفعت زوجته ٢٠٠٠ كوشة كرشوة لضباط الشرطة للإفراج عن زوجها. ويقال إن الشرطة رفضت تزويده بنموذج التقرير الطبي وبذلك لم يحصل إلا على رعاية طبية بعد تدخل أحد مسؤولي الحزب الحاكم الذي هدد باتخاذ إجراءات ضد الضابط المناوب في نقطة شرطة منغوي. ويقال إن الطبيب في مركز الصحة الريفية في منغوي لاحظ على إيفان كاباسو "آلام بدنية وخصوصاً بالصدر بسبب الضرب بواسطة شخص آخر" ويقال إن السلطات المحلية أي المجلس المشترك ولجنة التنمية كتبت رسالة إلى الضابط قائد شرطة الفرقة الشمالية بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر

١٩٩٧. ويقال إن الرقيبين اللذين عذبا إيفان كاباسو نقلا إلى نقطة شرطة أخرى في المقاطعة دون توقيع أي جزاء تأديبي أو توجيه اتهام إليهما. ويقال إن الشرطة لم تحاول البدء في تحقيق هذه الادعاءات.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١١٩٨- بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك باسم أموس مالوبينغا وجودصن ماشونا وبرايتون فيري وجو كاوندا وكيلفين شيمو ولوباسي كاتوندو وجميعهم صحفيون في صحيفة بوست المستقلة. ويقال إنه ألقي القبض عليهم يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩. ويقال إن لوباسي كاتوندو وكيلفين شيمو محتجزان في مخفر شرطة وودلاند في لوساكا وأن جو كاوندا محتجز في مخفر شرطة شيلانغا خارج لوساكا. كما أن آموس مالوبينغا وجودصن ماشونا وبرايتون فيري محتجزون دون الاتصال في العالم الخارجي في مكان غير معروف منذ إلقاء القبض عليهم. ويقال إنهم جميعاً ألقي القبض عليهم بسبب مقالة افتتاحية عن انخفاض قدرات العسكريين وعدم استعداد جيش زامبيا لمواجهة أي تهديد من أنغولا.

زيمبابوي

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٩٩- برسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٢٠٠- مارك شافوندوكا، محرر جريدة ستاندرد المستقلة التي تصدر يوم الأحد، يقال إنه ألقي القبض عليه بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من الشرطة العسكرية في هراري واحتجز دون الاتصال بالعالم الخارجي لمدة ستة أيام في ثكنات كرانبورن العسكرية. ويقال إن راي شوتو كبير مراسلي نفس الصحيفة ألقي القبض عليه بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من جانب الشرطة. ويقال إن القبض عليهما يرجع إلى مقالة نشرت بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن القبض على ٢٣ من ضباط الجيش للتآمر على إحداث انقلاب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويقال إن هذين الصحافيين أصيبا إصابات كبيرة بسبب التعذيب أثناء احتجازهما في مخفر الشرطة العسكرية وأنهما تعرضا للضرب بقبضة اليد وبقطع خشبية وعصي من المطاط كما تعرضا لصدمات كهربائية ثم أفرج عنهما في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٢٠١- بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم جريس كوينجي وهي صحفية والدكتور إيبو ماندازا، ناشر صحيفة زيمبابوي ميرور اللذان ألقي القبض عليهما يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ من جانب قسم المباحث الجنائية في شرطة جمهورية زيمبابوي. ويقال إنهما، إلى جانب فيرناندو غونكالفيس، وفيراي مونغازي، وهو محرر سابق، اتهموا بنشر تقرير كاذب "من شأنه أن يحدث الخوف أو الإزعاج أو القلق بين الجمهور". وتتعلق الاتهامات بمقالة نشرت في

جريدة زيمبابوي ميرور يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ جاء فيها أن إحدى عائلات زيمبابوي تلقت رأس ابنها، وهو جندي في جيش زيمبابوي الوطني، قتل في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي سبق توزيع قوات الجيش فيها.

معلومات محالة إلى السلطة الفلسطينية

البلاغات العادية

١٢٠٢- برسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ المقرر الخاص السلطة أنه تلقى معلومات عن الحالة التالية.

١٢٠٣- فتحي صبح وهو محاضر في جامعة الأزهر في غزة. يقال إن إدارة الأمن الوقائي ألقت القبض عليه بتاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة أنه كان في الشهر السابق قد أعد الأسئلة للامتحان في مادة التفكير النقدي التي يدرسها في الجامعة وأن سؤالين منهما طلبا من الطلاب أن يكتبا عن الفساد في السلطة الفلسطينية وفي الجامعة. ويقال إنه محتجز في الأصل دون الاتصال بالعالم الخارجي في سجن تل الهوا التابع لإدارة الأمن الوقائي في غزة. ويقال إنه علق من اليدين بعد ذلك مع رفع ساقيه فوق الأرض وأرغم على التأرجح لفترات طويلة على أصابع القدمين مع ضربه وحرمانه من النوم. ويقال إنه أفرج عنه بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٢٠٤- وفي نفس الرسالة ذكّر المقر الخاص السلطة بعدد من الحالات التي أحيلت عام ١٩٩٨ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة

١٢٠٥- بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم بلال يحيى الغول، وهو تلميذ عمره ١٥ سنة، يقال إنه ألقي القبض عليه يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ في منزله في المغرقة في جنوب غزة من جانب إدارة المخابرات العامة وأنه محتجز منذ ذلك الوقت دون حق الاتصال بالعالم الخارجي. ويقال إن القبض عليه يرجع إلى أن والده هرب من أحد السجون الفلسطينية بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

رابعاً استنتاجات وتوصيات

١٢٠٦- في الفقرة ٢٠ من القرار ٣٢/١٩٩٩، شجعت اللجنة المقرر الخاص على مواصلة تضمين توصياته مقترحات بشأن منع التعذيب والتحقيق في وقائعه، على أن يراعي في تلك المقترحات المعلومات الواردة بشأن وجود كتيبات تدريبية وأنشطة تدريبية وأدوات متخصصة ترمي إلى تسهيل ممارسة التعذيب.

١٢٠٧- وقد اشترك المقرر الخاص، كما سبق القول (الفقرة ٧)، في اجتماعين اعتمدا دليل التقصي والتوثيق الفعال للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول استنبول) ونوقش فيهما إمكان المضي في

مزيد من إذاعة هذا الدليل. والواقع أن الدليل يستند إلى ويتابع تماماً شكل ومحتوى "دليل المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة" (ST/CSDHA/12، رقم المبيع E.91.IV.1). وقد فهم المقرر الخاص أن الدليل سيصدر من حيث المبدأ من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ضمن سلسلة التدريب المهني التي يصدرها المكتب المذكور، وهو يثني على هذا المكتب لهذه المبادرة ويأمل في أن يذاع هذا الدليل بأكبر عدد ممكن من اللغات.

١٢٠٨- ويتضمن الدليل مرفقاً بعنوان "المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". وقد صيغت هذه المبادئ وفق الفقرات التي تعالج التحقيق والتي جاءت في "مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة" وهي المبادئ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ١٩٨٩/٨٥ ثم اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها ٤٤/١٦٢ (١٩٨٩). وهذه المبادئ تسعى إلى أن تكون المبادئ المطبقة على مشكلة التعذيب هي نفس مبادئ التحقيق مع تكييفها لمراعاة خصوصية الموضوع كما تنطبق على حالات الإعدام خارج نطاق القانون. أي أنها لا تسعى إلى أن تكون مبادئ جديدة.

١٢٠٩- وعلى ذلك فإن المقرر الخاص يوجه عناية اللجنة إلى هذه "المبادئ" المرفقة بالتقرير الحالي. وهو يعتقد أن فائدتها ستتعزز بمزيد من التعزيز إذا قوبلت بموافقة اللجنة، وأيضاً بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وهو يوصي بذلك.

المرفق

المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١- من أغراض التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المشار إليها فيما بعد بالتعذيب أو غيره من إساءة المعاملة) ما يلي:

"١" توضيح الوقائع وإثبات مسؤولية الأفراد والدول إزاء الضحايا وأسرهم والإقرار بهذه المسؤولية؛

"٢" تحديد التدابير اللازمة لمنع تكرر هذه الأعمال؛

"٣" تيسير الملاحقة القضائية و/أو، عند الاقتضاء، الجزاءات التأديبية للأشخاص الذين يدل التقصي على كونهم مسؤولين، وإثبات الحاجة إلى الحصول على التعويض والجبر الكاملين من الدولة، بما في ذلك الحصول على تعويض مالي عادل ومناسب وتوفير وسائل الرعاية الطبية والتأهيل.

٢- تكفل الدول التحقيق فوراً وبفعالية في الشكاوى والتقارير المتعلقة بالتعذيب أو بإساءة المعاملة. وحتى في حال عدم وجود شكوى صريحةن ينبغي إجراء تحقيق إذا وجدت دلالات أخرى على احتمال وقوع تعذيب أو إساءة معاملة. وينبغي أن يتصف المحققون، الذين يكونون مستقلين عن المشتبه في ارتكابهم لهذه الجرائم وعن الوكالة التي يعملون لديها، بالكفاءة والنزاهة. ويتاح لهؤلاء المحققين أو يمكنون من أن يطلبوا إجراء تحقيقات من قبل خبراء نزيهين من طبيبين أو غيرهم. وتكون الأساليب التي تستخدم في تنفيذ هذه التحقيقات مطابقة لأعلى المقاييس المهنية وتعلن نتائجها.

٣- (أ) لهيئات التحقيق سلطة وعليها واجب الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتحقيق[أ]. ويوضع تحت تصرف الأشخاص الذين يقومون بالتحقيق كل ما يلزم من موارد الميزانية والموارد التقنية لكفالة فعالية التحقيق. وتكون لهم أيضاً سلطة إلزام جميع العاملين بصفة رسمية المزعوم ضلوعهم في التعذيب أو إساءة المعاملة على المثول أمامهم والإدراء بشهادتهم. وينطبق الأمر نفسه على أي شاهد. وتحقيقاً لهذا الغرض، تتمتع هيئة التحقيق بسلطة إصدار مذكرات الاستدعاء للشهود، بمن فيهم أي موظفين يزعم ضلوعهم، وطلب تقديم الأدلة.

(أ) في ظروف معينة قد تقتضي الأخلاقيات المهنية الحفاظ على سرية المعلومات. ولذا ينبغي احترام هذه المتطلبات.

٢- (ب) تكفل حماية المدعى بكونهم ضحايا التعذيب أو إساءة المعاملة، والشهود، والقائمين بالتحقيق وأسرهم من العنف، أو التهديدات بالعنف أو أي شكل آخر من أشكال الإخافة التي قد تنشأ نتيجة لإجراء التحقيق. وينحّى الأشخاص الذين يحتمل ضلوعهم في التعذيب أو إساءة المعاملة عن أي موقع يمنحهم ممارسة النفوذ أو السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على المشتكين والشهود وأسرهم، وعلى القائمين بالتحقيق.

٤- يبلغ المدعى بكونهم ضحايا التعذيب أو إساءة المعاملة وممثلوهم القانونيون عن أي جلسة تعقد ويمكنون من حضورها ومن الاطلاع على جميع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق، ويكون لهم الحق في تقديم أدلة أخرى.

٥- (أ) في الحالات التي تكون فيها إجراءات التحقيق ناقصة بسبب قلة الخبرة أو شبهة التحيز، أو بسبب الوجود الظاهر لنمط من التعسف، أو لأسباب ذات شأن أخرى، تكفل الدول إجراء التحقيقات من خلال لجنة تحقيق مستقلة أو إجراء مشابه. ويختار أعضاء هذه اللجنة لما يشهد لهم به من نزاهة وكفاءة واستقلالية كأفراد. وعلى الأخص، يكون هؤلاء مستقلين عن أي من المشتبه بارتكابهم أفعالاً جرمية وعن المؤسسات أو الوكالات التي قد يعملون لديها. وتكون لهذه اللجنة سلطة الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتحقيق كما تجري التحقيق على نحو ما تنص عليه هذه المبادئ[أ].

٦- (أ) ينبغي للخبراء الطبيين الضالعين في التحقيق في التعذيب أو إساءة المعاملة أن يتصرفوا في جميع الأوقات وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية وأن يحصلوا بخاصة على الموافقة عن علم قبل إجراء أي فحص. ويجب أن يكون هذا الفحص مطابقاً للمعايير المستقرة في مجال الممارسة الطبية. وعلى وجه الخصوص، يتم إجراء هذه الفحوص، على انفراد تحت مراقب الخبير الطبي دون حضور موظفي الأمن وغيرهم من الموظفين الحكوميين.

٦- (ب) ينبغي للخبير الطبي أن يعد تقريراً كتابياً دقيقاً على الفور، وينبغي لهذا التقرير أن يشمل على الأقل ما يلي:

"١" ظروف المقابلة: اسم الشخص المعني واسم الجهة التي ينتسب إليها الحاضرون لدى إجراء الفحص؛ والوقت والتاريخ بالتحديد؛ وموقع المؤسسة التي يجري فيها الفحص وطبيعتها وعنوانها (مركز اعتقال، مستوصف، مسكن، وما إلى ذلك)؛ (بما في ذلك رقم الغرفة عند الاقتضاء)؛ وظروف الشخص المعني وقت إجراء الفحص (مثال ذلك طبيعة أي قيود تكون موجودة لدى وصوله أو خلال إجراء الفحص، ووجود قوات الأمن خلال الفحص. ومظهر الأشخاص المرافقين للسجين، والتهديدات الموجهة إلى الفاحص، وإلخ.)؛ أو أي عامل آخر ذي صلة؛

"٢" رواية الوقائع: سرد مفصل لحكاية الشخص المعني كما رواها خلال المقابلة، بما في ذلك ذكر الأساليب المزعومة للتعذيب أو إساءة المعاملة، والأوقات التي يزعم وقوع التعذيب أو إساءة المعاملة فيها، وجميع الشكاوى من الأعراض البدنية والنفسية؛

"٣" الفحص البدني والنفسي: تسجيل جميع النتائج المتعلقة بالحالة البدنية والنفسية التي خلص إليها الفحص السريري، بما في ذلك الاختبارات التشخيصية الملائمة، وصور جميع الجروح، بالألوان إن أمكن؛

"٤" الرأي: تفسير للعلاقة المحتملة بين نتائج الفحوص البدنية والنفسية وبين إمكانية وقوع التعذيب أو إساءة المعاملة. وينبغي تقديم توصية بشأن إجراء أي علاج طبي ونفسي لازم و/أو إجراء أي فحوص أخرى؛

"٥" جهة الإعداد: ينبغي أن يحدد التقرير بوضوح هوية الأشخاص الذين قاموا بالفحص كما ينبغي أن يكون موقعاً.

٦- (ج) ينبغي للتقرير أن يكون سرياً وأن يبلغ إلى الشخص المعني أو إلى ممثله المعين، وينبغي طلب آراء الشخص المعني أو ممثله بشأن عملية الفحص وتسجيل هذه الآراء في التقرير. وينبغي أيضاً تقديم التقرير كتابة، عند الاقتضاء، إلى السلطة المسؤولة عن التحقيق في ادعاء التعذيب أو إساءة المعاملة. وتقع على الدولة مسؤولية ضمان تسليم التقرير إلى هؤلاء الأشخاص. وينبغي ألا يتاح التقرير إلى أي شخص آخر، إلا بموافقة الشخص المعني أو بناء على إذن من محكمة لها سلطة إنفاذ عملية نقله على هذا النحو.